وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكـرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

عنوان الأطروحة

واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر

من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع البيئة

إعداد الطالب:
فريد بوبيش

إشـراف الأستاذ الدكتور:
عبد العالي دبلة

أعضاء لجنة المناقشة

تاريخ المناقشة: 2019/01/24

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
رشـــيد زوزو	أستـــاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
عبد العالي دبلة	أستـــاذ	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
شـــوقي قاسمي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة بسكرة
رضـــا قـــجة	أستـــاذ	عضوا مناقشا	جامعة المسيلة
حسين بن سليم	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الأغواط
عبد الباسط هويدي	أستـــاذ	عضوا مناقشا	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2019/2018

مستخلص الدراسة:

أُجريت الدراسة الحالية بهدف التعرف على واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري، وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، وما إذا كان الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية يهتمون بتطبيق هذه معايير الاستدامة في العمران. وأيضا ما إذا كانت توجد علاقة طردية بين مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة وبين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين بتطبيقها. وقد اعتمد جمع البيانات الميدانية للدراسة على أداة استبيان جرى بناؤها لهذا الغرض، كما جرى التحقق من صدقها.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عما يلي:

* غياب تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة بدرجة كبيرة.
* غياب تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية بدرجة كبيرة.
* غياب تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع بدرجة متوسطة.
* غياب تطبيق معيار ديمومة المبنى وعناصره الأساسية بدرجة متوسطة
* غياب تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني بدرجة متوسطة
* غياب تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المبنى بدرجة متوسطة

وكشفت النتائج أيضا عن:

* غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى مقاولي البناء بدرجة كبيرة
* غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى المواطنين بدرجة كبيرة
* غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى أصحاب المشاريع بدرجة كبيرة
* غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى المهندسين المعماريين بدرجة متوسطة

كذلك أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين غياب اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين غياب تطبيق هذه المعايير في المشاريع العمرانية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية العمرانية المستديمة، الجزائر، المهندسين المعماريين المعتمدين.

ABSTRACT:

This study aimed to identify the reality of sustainable urban development in Algeria, from the perspective of accredited architects in the eastern states of Algeria, to reveal: the level of application of sustainable urban development standards in urban projects in Algeria, and whether social actors in the field of urban development are Interested with the application of these standards. and also whether there is a positive linear relationship between the extent of application, and the extent of interest by the actors. And, for data collection, we relied on a questionnaire built for this purpose.

The results of the study showed the absence of the application of the sustainable urban development standards in urban projects in Algeria, namely:

- Efficiency in the use of energy resources
- Rationalizing the use of environmental resources
- Protect and respect the environment of the site
- The permanence of the building and its basic elements
- Quality of internal and external environment of buildings
- Respond to the needs of building users

The results also revealed a lack of interest on the part of the actors towards the application of sustainability standards, namely: Construction contractors, citizens, Owners of urban projects, and architects.

Finally, the results of this study showed a strong positive linear relationship between the extent of application of sustainable urban development standards in urban projects in Algeria, and the extent of interest by the actors with the application of these standards.

Key Words: Sustainable Urban Development, Algeria, Accredited Architects.

الإهـــداء

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل زملائي وأصدقائي

إلى كل الأساتذة والباحثين

إلى كل طلبة العلم

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله على توفيقه لي في إتمام هذا العمل، الذي رافقني أثناء إعداده أستاذي الفاضل

الأستاذ الدكتور عبد العالي دبلة

ولأن الشكر والتقدير هو أقل ما يمكن أن يقدم عرفانا بالجميل، فلا يسعني إلا أن أشكره على كل ما قدمه لي من جهد صادق وعون مخلص ودعم دائم في الإشراف على هذا العمل، فشكرا جزيلا وجزاه الله عنا خير الجزاء.

الشكر موصول أيضا إلى كل الزملاء والأصدقاء وكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من أجل انجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

الصفحة

مستخلص الدراسة باللغة العربية

مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية

الإهـــداء..... أ

الشكر والعرفـان..... ب

فهـرس المحتــويات..... ج

فهـرس الجـداول..... و

مقـدمة..... 01

الفصل الأول: موضوع الدراسة

المبحث الأول: أسباب اختيار الموضوع 06

المبحث الثاني: إشكالية الدراسة..... 07

المبحث الثالث: فرضيات الدراسة..... 09

المبحث الرابع: تحديد المفاهيم..... 09

المبحث الخامس: أهمية وأهداف الدراسة..... 18

المبحث السادس: الدراسات السابقة..... 19

المبحث السابع: المقاربات النظرية المعتمدة..... 29

الفصل الثاني: التنمية المستديمة بين حماية موارد البيئة وضمان استمرارية التنمية

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم استدامة موارد البيئة حتى ميلاد مفهوم التنمية المستديمة..... 35

المبحث الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية وحيثيات تبلور مفهوم التنمية المستديمة..... 44

المبحث الثالث: إشكالية مفهوم التنمية المستديمة بين مطالب التنمية ومحدودية رأس المال الطبيعي..... 49

المبحث الرابع: إشكالية مفهوم التنمية المستديمة بين تعدد خصائص المفهوم وأبعاده..... 55

المبحث الخامس: أسس التنمية المستديمة ودعائم إرسائها..... 60

المبحث السادس: سياسات تحقيق التنمية المستديمة..... 73

الفصل الثالث: التنمية العمرانية المستديمة بين حاجة الإنسان للعمران والمحافظة على البيئة

المبحث الأول: عمران الحضارات القديمة وعلاقة التوازن مع البيئة..... 80

المبحث الثاني: عمران الحضارة الحديثة وأزمة العلاقة مع البيئة..... 92

المبحث الثالث: تنامي الوعي العالمي بمشكلات البيئة وتبني نموذج التنمية المستديمة في العمران..... 100

المبحث الرابع: أسس التنمية العمرانية المستديمة..... 104

المبحث الخامس: قواعد الممارسة المعمارية من أجل التنمية العمرانية المستديمة..... 107

المبحث السادس: المهندس المعماري والتنمية العمرانية المستديمة..... 117

الفصل الرابع: التنمية العمرانية في الجزائر وتحدياتها في سبيل التنمية المستديمة

المبحث الأول: التعمير والتحضر في الجزائر ما قبل سنة 1962م..... 122

المبحث الثاني: التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الاشتراكي..... 128

المبحث الثالث: التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الرأسمالي..... 135

المبحث الرابع: أدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستديمة في الجزائر..... 150

المبحث الخامس: الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر والتزاماتهم في المشاريع العمرانية 155

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الأول: حدود الدراسة..... 166

المبحث الثاني: منهج الدراسة..... 167

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة..... 169

المبحث الرابع: عينة الدراسة..... 170

المبحث الخامس: أداة الدراسة..... 175

المبحث السادس: طريقة تفريغ البيانات الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها..... 181

الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر..... 186
المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران..... 199

الفصل السابع: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

المبحث الأول: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات..... 215
المطلب الأول: مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الأولى للدراسة..... 215
المطلب الأول: مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية للدراسة..... 227
المطلب الأول: مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة للدراسة..... 237
المبحث الثاني: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري..... 241
المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية..... 248
خاتمة..... 251
المراجع..... 254
الملاحق..... 264

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول رقم (01) يبين توزيع وحدات مجتمع الدراسة	169
02	الجدول رقم (02) يبين توزيع عدد مفردات عينة الدراسة حسب الولايات	172
03	الجدول رقم (03) يبين توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس	172
04	الجدول رقم (04) يبين توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	174
05	الجدول رقم (05) يبين معامل الثبات "ألفا كرونباخ" للاستبيان	180
06	جدول رقم (06) يبين كيفية ترميز البيانات الشخصية لأفراد العينة في نظام (spss)	181
07	جدول رقم (07) يبين كيفية ترميز بنود الاستبيان في نظام (spss)	182
08	الجدول رقم (08): يبين بدائل الاستجابة الثلاثة للاستبيان ودرجاتها	183
09	الجدول رقم (09) يبين استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد حماية واحترام بيئة الموقع	187
10	الجدول رقم (10) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد ترشيد استخدام الموارد البيئية	189
11	الجدول رقم (11) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد الكفاءة في استخدام موارد الطاقة	191
12	الجدول رقم (12) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد جودة البيئة الداخلية والخارجية للمبنى	193
13	الجدول رقم (13) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد ديمومة المبنى وعناصره الأساسية	196
14	الجدول رقم (14) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد الاستجابة لحاجات مستخدمي المبنى	198
15	الجدول رقم (15) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد مدى اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	200
16	الجدول رقم (16) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	205
17	الجدول رقم (17) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد مدى اهتمام المقاولين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	208
18	الجدول رقم (18) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد مدى اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	211
19	جدول (19) يُبين مدى تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر	215

20	جدول (20) يُبين مدى تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر	217
21	جدول (21) يُبين مدى تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر	218
22	جدول (22) يُبين مدى تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمبنى في المشاريع العمرانية	220
23	جدول (23) يُبين مدى تطبيق معيار ديمومة المبنى وعناصره الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر	222
24	جدول (24) يُبين مدى تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المبنى في المشاريع العمرانية	223
25	جدول(25) متوسطات أبعاد محور مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر مرتبة تنازليا	225
26	جدول (26) يُبين مدى اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	227
27	جدول (27) يُبين مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	230
28	جدول (28) يُبين مدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	232
29	جدول (29) يُبين مدى اهتمام أصحاب المشاريع الخواص "المواطنون" بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	234
30	جدول(30) متوسطات أبعاد محور مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران مرتبة تنازليا	235
31	جدول رقم (31): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	237
32	جدول رقم (32): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	238
33	جدول رقم (33): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	239
34	جدول رقم (34): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	239
35	جدول رقم (35): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	240

مقدمة

مقدمة:

عرف المجتمع الدولي خلال القرن العشرين تطورات علمية وتقنية مذهلة تمخض عنها نموذج جديد من الحضارة الإنسانية تميز بتحقيق ثورة غير مسبوقة في الصناعة والتكنولوجيا والإنتاج المادي في جميع المجالات، حيث أُطلق على هذا النموذج اسم "نموذج الحداثة التنموي"، الذي هيمنت عليه فكرة التفاؤل التقني التي تفترض أن بزوغ فجر عصر التقنية يمثل إيذانا بعصر خال من المشاكل سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلا عن المجالات الأخرى ومن أهمها المجال البيئي.

غير أن التنمية القائمة على هذا النموذج سرعان ما تكشفت عن سلسلة من المشكلات والأزمات ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي واستنزاف الموارد البيئية، والتصحر، والاحترار العالمي، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية، والأمطار الحمضية، واستنفاذ طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء والأرض...الخ، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة الإنسانية في هذا العصر، والذي يتأزم باستمرار، خاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم لنماذج الإنتاج والاستهلاك المادية بشكل أصبح يُهدد الحياة على كوكب الأرض.

وتحت هذا الضغط الذي تواجهه البيئة العالمية ومواردها، استيقظ الوعي العالمي مع ظهور الحركات البيئية، وتنامي الاهتمام الشعبي بالقضايا البيئية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فبدأ العالم يُدرك وبشكل متزايد بأن نموذج التنمية السائد (نموذج الحداثة) لم يعد مستديما، بعد أن ارتبط نمط التنمية المنبثق عنه –القائم على الإيفاء بالاحتياجات المادية الحالية مع تجاهل تام للبيئة وللمستقبل–، بأزمات بيئية خطيرة، مما دفع بعدد من منتقدي هذا النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستديم يعمل على ضمان الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

ومنذ ذلك الوقت بدأ إدراك العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية، فبرزت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها. وهو ما تمخض عنه ظهور رؤية شاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستديمة (sustainable development) وذلك في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م.

بعدها عرف مفهوم التنمية المستديمة قبولا واسع النطاق، وبدأ الاعتراف به كنموذج تنموي بديل على المستوى العالمي، خاصة بعد مؤتمر ري ودي جانيرو "قمة الأرض" عن البيئة والتنمية سنة 1992م

والذي عرف حضور وفود دول من (179) دولة بما فيها الجزائر، والمصادقة على "أجندة القرن" 21 المنبثقة عنه والتي تتضمن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستديمة. وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستديمة يمثل نموذجا معرفيا وعمليا للتنمية في العالم وصار يقترن بشتى أنماط التنمية خاصة المرتبطة منها بالبيئة ومواردها، ومنها التنمية العمرانية التي اقترن بها مفهوم التنمية المستديمة فصارت تُعرف بالتنمية العمرانية المستديمة (Sustainable urban development).

ويُعتبر موضوع التنمية العمرانية المستديمة من بين المواضيع والقضايا الأكثر شيوعا في أوساط البحث الأكاديمي في العديد من الحقول المعرفية بما فيها حقل علم اجتماع البيئة، كونه يمس المجالات الرئيسية للبحث والدرس في مجال سوسيولوجيا البيئة. وعلى غرار هذا التوجه جاءت هذه الدراسة التي بين أيدينا والموسومة بعنوان "واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر"، لتبحث في حيثيات هذا الموضوع في الواقع، وتكشف عن مدى تجسيد قطاع التنمية العمرانية في الجزائر لمفاهيم التنمية المستديمة، وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، ومدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وما إذا كان هذا الواقع يسير في اتجاه تعزيز مفاهيم حماية البيئة والاستدامة في العمران اهتماما وتطبيقا أم العكس. وقد اعتمد الباحث في معالجته لموضوع هذه الدراسة على سبعة فصول مترابطة فيما بينها على النحو الآتي:

الفصل الأول: والذي خصصه الباحث لموضوع الدراسة، وقد تناول فيه أسباب اختيار الموضوع، وإشكالية الدراسة وفرضياتها، ثم تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، بالإضافة مظاهر أهمية هذه الدراسة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلالها. كما تضمن الفصل أيضا الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ثم في الأخير المقاربات النظرية المتعمدة.

الفصل الثاني: والموسوم بعنوان "التنمية المستديمة بين حماية موارد البيئة وضمان استمرارية التنمية"، وقد استهله الباحث بالحديث عن التطور التاريخي لمفهوم استدامة موارد البيئة منذ أول استعمال لمفهوم الاستدامة في البيئة حتى انعقاد أول مؤتمر دولي حول البيئة وميلاد مفهوم التنمية المستديمة. بالإضافة إلى عرض موجز لمراحل تطور مفهوم التنمية والحيثيات التي كانت تقف وراء تبلور مفهوم التنمية المستديمة. ثم تناول الباحث بعد ذلك إشكالية مفهوم التنمية المستديمة من زاويتين: أولا من حيث إشكالية التوفيق بين استمرارية التنمية والحفاظ على رأس المال الطبيعي، واتجاهات الاستدامة التي انبثقت عن ذلك. ثانيا من حيث إشكالية تعدد خصائص مفهوم التنمية المستديمة وتعدد أبعاده، وكيف نتج عن ذلك

تفسيرات متعددة للمفهوم. بعدها تناول الباحث أسس التنمية المستديمة ودعائم إرسائها بعرض أهم المؤتمرات والتقارير الدولية المعنية بالبيئة والتي تُعتبر مرتكزات جوهرية في التأسيس لمفهوم التنمية المستديمة، والتي أشرفت عليها أكبر هيئة عالمية وهي منظومة الأمم المتحدة منذ مؤتمر استوكهولم عام 1972م إلى آخر قمة أممية حول التنمية المستديمة في نيويورك عام 2015م. وأخيرا حدد الباحث سياسات تحقيق التنمية المستديمة من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالتنمية المستديمة، بالإضافة إلى الهيئات واللجان الدولية المعنية.

الفصل الثالث: والموسوم بعنوان: "التنمية العمرانية المستديمة بين حاجة الإنسان للعمران والمحافظة على البيئة"، حيث استهله الباحث بالحديث نظم البناء والعمارة في مختلف الحضارات القديمة مع محاولة استقراء ملامح التوازن البيئو_عمراني التي اتسمت بها أشكال وأنماط العمارة والعمران في هذه الحضارات، ثم تطرق الباحث إلى عمران الحضارة الحديثة وكيف تولدت عنه أزمة في العلاقة بين البيئة والعمران من خلال ما أفرزه من تلوث وتشويه للبيئة واستنزاف لمواردها. وكيف أصبحت مواضيع حماية البيئة والتنمية المستديمة تلقى اهتمام خاصا في قطاعات البناء والتعمير بعد ذلك، وكيف تم تبني نموذج التنمية المستديمة في العمران تحت وطأة الآثار البيئية المصاحبة لأنشطة البناء والتعمير من جهة، ومن جهة أخرى تحت تأثير تنامي الوعي العالمي بمشكلات البيئة. بعدها قام الباحث بعرض القواعد والأسس الرئيسية التي من شأنها أن تجعل من القطاع العمراني قطاعا تنمويا مستديما يتماشى ومعايير التنمية المستديمة. ثم الممارسات المعمارية التي من خلالها يمكن تفعيل معايير التنمية العمرانية المستديمة في الواقع بالإضافة إلى الدور المنتظر من المهندسين المعماريين في هذا الإطار، باعتبارهم المسؤولين الأساسيين عن جودة انجاز المشاريع العمرانية، فهم بمثابة قاطرة حركة البناء والتعمير.

الفصل الرابع: والموسوم بعنوان "التنمية العمرانية في الجزائر وتحدياتها في سبيل التنمية المستديمة"، وقد بدأه الباحث بتقديم لمحة عن التطورات التاريخية التي عرفتها ظاهرة التعمير في الجزائر، وذلك من خلال مرحلتين هما مرحلة ما قبل سنة 1830م، ثم مرحلة فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962). بعدها تناول الباحث التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الاشتراكي، وذلك من خلال السياسة العمرانية المتبعة في تلك الفترة وأنواع المخططات العمرانية وكذا أدوات التهيئة العمرانية المعتمدة خلال تلك المرحلة. ثم تناول الباحث بعدها التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الرأسمالي، وذلك بالتركيز على السياسة العمرانية الجديدة التي اعتمدتها الجزائر والتي تتبنى مبدأ التنمية المستديمة، والذي يظهر من خلال نموذج جديد في التخطيط المجالي من أجل تسيير مستديم للفضاء العمراني، وذلك باعتماد آليتي: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل

الأراضي، بالإضافة إلى اعتماد قواعد عامة للتهيئة والتعمير، وأيضا وسائل قانونية للتهيئة والتعمير. بعدها تطرق الباحث إلى أدوات التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل التنمية المستديمة، من خلال أسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وأيضا أنواع أدوات التهيئة الإقليمية في إطار والتنمية المستديمة. وفي الأخير تناول الباحث الفاعلين الاجتماعيين الرئيسيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر، ونوع وطبيعة الالتزامات التي تقع عليهم في إطار عملية البناء والتعمير.

الفصل الخامس: والذي خصصه الباحث للإجراءات المنهجية للدراسة، حيث تناول فيه الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية للدراسة، ومنهج الدراسة المعتمد، ثم تحديد وحدات مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى نوع العينة وكيفية اختيارها وخصائصها، ثم تطرق الباحث إلى أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وتبيان كيفية إعداد وصياغة بنوده وكذا كيفية التحقق من صدق وثبات الاستبيان ثم تطبيقه. وفي الأخير قام الباحث بعرض طريقة تفريغ البيانات الميدانية للدراسة وأيضا الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها.

الفصل السادس: والذي قام فيه الباحث بعرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم تجميعها في هذه الدراسة، من خلال عرض جملة من الجداول التي تضم بعض القيم الإحصائية متمثلة في التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على بنود الاستبيان، موزعة على جميع محاور الاستبيان وأبعاده. بالإضافة إلى قراءة تحليلية للقيم الإحصائية الواردة في هذه الجداول، والتي تُعنى بكل عبارة من عبارات الاستبيان.

الفصل السابع: وقد خصصه الباحث لمناقشة وتفسير نتائج الدراسة، حيث قام فيه بمناقشة وتفسير النتائج في ضوء الفرضيات، من خلال عرض جملة من الجداول التي تضم بعض القيم الإحصائية متمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى قيم "مربع كاي لحسن المطابقة"، وأيضا قيم معامل الارتباط "بيرسون" ثم مناقشتها وتفسيرها والتحقق من صحة فرضيات الدراسة. بعدها قام الباحث بمناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري، وفي الأخير قام الباحث بمناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء والمقاربات النظرية المعتمدة، وفي ضوء تصوره العام لموضوع الدراسة وأبعاده الواقعية.

الفصل الأول

موضـــوع الدراســـــــة

المبحث الأول: أسباب اختيار الموضوع

المبحث الثاني: إشكالية الدراسة

المبحث الثالث: فرضيات الدراسة

المبحث الرابع: تحديد المفاهيم

المبحث الخامس: أهمية وأهداف الدراسة

المبحث السادس: الدراسات السابقة

المبحث السابع: المقاربات النظرية

المبحث الأول: أسباب اختيار الموضوع

غالبا ما يتوقف اختيار الباحث لموضوع بحثة على جملة من الأسباب، منها ما هو ذاتي؛ انطلاقا من اهتمامات الباحث بمسائل وقضايا تسترعي انتباهه وتثير إشكالات وتساؤلات في ذهنه، مما يحرك ملكاته البحثية ويُثير شغفه نحو البحث والدراسة. ومنها ما هو موضوعي يفرضها تخصص الباحث وما يكتنفه هذا التخصص من مسائل وقضايا مطروحة في فضاء البحث الأكاديمي المتخصص. بيد أن الجانبين لا ينفصلان عن بعضهما البعض، فالجانب الموضوعي يفرض مجال وإطار البحث أما الجانب الذاتي فيفرض طبيعة موضوع البحث. وهو الأمر نفسه الذي توقف عليه اختيارنا لموضوع هذه الدراسة الموسوم بعنوان "واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر"، حيث قادتنا إلى اختياره عدة أسباب، ومن أهمها ما يلي:

– الميل الشخصي من طرف الباحث نحو البحث في قضايا لها علاقة بالعمارة والعمران والاستدامة.

– اعتقاد الباحث بأن هذا الموضوع، أي "التنمية العمرانية المستديمة" هو من أكثر المواضيع التي ينبغي أن تحضى بالدراسة في ميدان سوسيولوجيا البيئة، وذلك لعدة عوامل لعل أهمها كون البيئة العمرانية هي المجال الذي يقضي فيه الناس معظم حياتهم إن لم يكن كلها. وبالتالي كان حريا بنا البحث في واقع هذه البيئة ومشكلاتها ومظاهر التفاعل الحاصل بينها وبين الإنسان أو المجتمع، وما إذا كان هذا التفاعل يسير في اتجاه إيجابي أو سلبي.

– توفر موضوع هذه الدراسة على المقاييس والشروط العلمية التي تسمح له بأن يكون موضوع بحث ودراسة أكاديمية في حقل علم اجتماع البيئة.

– قلة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة بصورة متخصصة ضمن حقل علم اجتماع البيئة، في الوقت الذي نجده يحظي بمكانة واهتمام كبيرين في مختلف الحقول المعرفية الأخرى.

– أن قضية الاستدامة والتنمية المستديمة هي قضية الساعة، إذ نجدها محل اهتمام في معظم ما يتم طرحه في جديد السياسات والقوانين الدولية، حتى أنها احتلت صدارة النقاش في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية.

– صعُود طروحات عالمية جديدة على مستوى الفكر النظري وعلى مستوى التطبيق العملي، تُعنى بمسألة تطبيق معايير الاستدامة، وذلك في شتى مجالات الحياة بما فيها مجال العمران.

المبحث الثاني: إشكالية الدراسة

تحضى قضية البيئة والتنمية المستديمة بأهمية كبيرة في وقتنا الراهن، على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك سواء من طرف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، أومن طرف الباحثين في الحقول المعرفية المختلفة؛ وعلى رأسها حقل علم اجتماع البيئة. وتُعد البيئة العمرانية من القضايا الأساسية المطروحة للبحث والدرس في مجال سوسيولوجيا البيئة وذلك بالنظر إلى أهميتها، كونها المجال الذي يقضي فيه الناس معظم حياتهم إن لم يكن كلها.

ونظرا لما تتعرض له البيئة عامة والعمرانية منها خاصة من تأثير ملموس وواسع جراء عمليات صناعة البناء والتشييد والتعمير الكثيرة والمعقدة، والتي تعمل على استنزاف الموارد البيئية المتجددة منها وغير المتجددة كالأرض والمواد والمياه والطاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينتج عنها كميات كبيرة من الملوثات البيئية الملموسة؛ الصلبة منها والسائلة والغازية، والملوثات البيئية الحسية كالتلوث الضوضائي والبصري. ولهذه الأسباب وغيرها ونتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لأنشطة البناء والتعمير، نجد أن القطاعات العمرانية في وقتنا الراهن في الكثير من الدول، المتقدمة منها والنامية بما فيها الجزائر، قد أولت عناية خاصة واهتماماً واسعاً بقضية حماية البيئة والتنمية المستديمة. وعليه فإن التحدي الأساسي الذي يواجه قطاعات التنمية العمرانية في هذا الوقت _حسب الباحثين والمختصين_ إنما يتمثل في مقدرتها على أداء دورها التنموي مع الإيفاء بالتزاماتها تجاه تحقيق مفاهيم التنمية المستديمة.

والجزائر باعتبارها من الدول المبادرة إلى المصادقة على "إعلان ريو عن البيئة والتنمية 1992" وأجندة القرن 21 المنبثقة عنه والتي تتضمن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستديمة، سارعت إلى اتخاذ التزامات فيما يخص اعتماد مبادئ التنمية المستديمة في التخطيط والتنمية العمرانية. حيث باشرت الجزائر في إدماج المسألة البيئية والتنمية المستديمة في عملية التخطيط العمراني، عبر عدة محاولات، الأولى من خلال المشروع العمراني الكبير (GPU) لسنة 1997، تحت شعار "الحفاظ على البيئة والتراث الطبيعي بشكل أفضل". والمحاولة الثانية من خلال خلق وزارة التهيئة العمرانية والبيئة (MATE) سنة 2001، ثم التزام البلديات بإعداد ميثاق البيئة والتنمية المستديمة (2001-2004) في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والخطة الوطنية للمحافظة على البيئة. والمحاولة الأخيرة عبر خلق وزارة منتدبة للمدينة سنة 2003، حيث تبعها إصدار القانون التوجيهي للمدينة سنة 2006، المتضمن إدماج أبعاد التنمية المستديمة (حربوش، جوان 2017: 201).

وتجلت هذه المساعي نحو ضمان حماية البيئة ومبادئ وأهداف التنمية المستديمة بكيفية صريحة في اجتهاد المُشرع الجزائري بوضع منظومة قانونية في مجال التعمير والمجالات المتصلة والمؤثرة فيه(بودريوة، فيفري 2013: 418). كما تدخل المُشرع الجزائري بالتنظيم والتوجيه لكل المسائل المتعلقة بالطابع المعماري، باعتباره من بين أهم الآليات التي تُسهم في تحقيق وتجسيد التنمية العمرانية المستديمة على أرض الواقع، وهو الأمر الذي نلمسه من خلال عدة نصوص تشريعية، من أبرزها القانون رقم (29/90) المتعلق بالتهيئة والتعمير، والمرسوم التشريعي رقم (07/94) المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، وكذا المرسوم التنفيذي رقم (27/14) الذي يُحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المُطبقة على البنايات في ولايات الجنوب (مجاجي، جوان 2017: 562). والهدف من ذلك كله، هو تحقيق مفاهيم التنمية العمرانية المستديمة في القطاع العمراني وتجسيدها في مشاريع التنمية العمرانية بالجزائر.

وضمن هذا السياق انبثقت جملة من الأسئلة الوجيهة أمامنا وهي: إلى أي مدى استطاعت الجزائر الوفاء بالتزاماتها في هذا الاتجاه؟ وهل يتم فعلا تطبيق معايير الاستدامة في قطاع التنمية العمرانية بالجزائر؟ وهل المشاريع العمرانية في الجزائر هي في الواقع مشاريع مستديمة أم لا؟ وهل هناك في الواقع اهتمام حقيقي من طرف الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران؟

واعتمادا على ما سبق بنيت إشكالية هذه الدراسة والتي تسعى للكشف عن مدى تجسيد قطاع التنمية العمرانية في الجزائر لمفاهيم التنمية المستديمة، أو بمعنى آخر الكشف عن واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، وذلك من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري، لما لهم من مسؤولية مباشرة في إعداد وتصميم المشاريع العمرانية والإشراف على عملية إنجازها، فهم بمثابة القاطرة التي تقود جميع تفاصيل ومراحل العملية العمرانية. وعلى هذا الأساس تم تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

التساؤل الأول: هل تُطبق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر ؟

التساؤل الثاني: هل يهتم الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران ؟

التساؤل الثالث: هل توجد علاقة ارتباطية بين مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر وبين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيقها ؟

المبحث الثالث: فرضيات الدراسة

انطلاقا من تساؤلات الدراسة، واعتمادا على العديد من الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليه، واستنادا أيضا إلى ملاحظاتنا حول واقع التنمية العمرانية في الجزائر ولطريقة تعاطي الفاعلين الأساسيين في ميدان البناء والتعمير مع هذا الواقع، قمنا ببناء فرضيات الدراسة الآتية:

الفرضية الأولى: لا تُطبق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر.

الفرضية الثانية: لا يهتم الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية طردية بين مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر وبين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيقها.

المبحث الرابع: تحديد المفاهيم

لعل أول ما يُلفت نظر الباحث عند القيام بدراسة موضوع ما هو ذلك الكم الهائل من المفهومات والاصطلاحات المتباينة التي تدور حوله، وتعتبر المفهومات عنصرا أساسيا في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يُعد خطوة ضرورية لفتح الطريق أمام فهم الظاهرة المدروسة. والباحث عندما يستخدم المفهومات العلمية عليه أن يعرف اصطلاحاتها ويترجمها إلى وقائع يمكن ملاحظتها، وهذا ما يُسميه البعض بالتعريفات الإجرائية (عبد المعطي، غريب، 1994: 44-45). وسنعرض فيما يلي عددا من التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث والتي تتبناها هذه الدراسة:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستديمة:

عند محاولة البحث في مفهوم الاستدامة والتنمية المستديمة نجد أن ثمة تباينا واختلافا في المسميات التي تطلق على هذا المفهوم كترجمة للمصطلح الإنجليزي "Sustainable Development" وذلك تبعا لاختلاف أساليب ترجمته إلى اللغة العربية، فمن ذلك التنمية المطردة أو القابلة للاطراد أو القابلة للإدامة، أو التنمية المستمرة، أو القابلة للاستمرار، أو التنمية المتواصلة، أو التنمية المستدامة، أو التنمية المستديمة.

وقد جرت عادة المصادر العربية على استعمال مصطلح مستدام لوصف الأشياء والأمور التي تتعلق بالاستدامة، وذلك لأن قواميس الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية تترجم كلمة "Sustainable"

إلى مستدام. غير أن عملية الترجمة هنا تحتاج إلى تمحيص وعند التأصيل اللغوي لكلمة لابد من البحث في أصل مادتها ومعناها وكذلك في بنيتها النحوية (عبد الرحمن عبد الهادي، 2008: 7).

وعليه لابد من الرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح. وبما أن مصطلح الاستدامة انتقل إلى اللغة العربية من المصطلح الإنجليزي "Sustainablity" فلا بد من بحث هذا المصطلح في أصله اللغوي الإنجليزي قبل بحثه في أصله اللغوي العربي. حيث نجد أن هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية مأخوذ من الفعل "to Sustain" والذي معناه في قاموس أكسفورد للغة الانجليزية:

to provide, to Continue, to maintain, to experience, to hold up, to support, to bear, to keep. (Oxford University Press, 2000: 1548).

ويقابل هذه الأفعال في اللغة العربية على الترتيب: يُمد، يستمر، يحافظ، يَخبر، يُمسك، يدعم، يتحمل، يواصل، يحفظ الاستمرار ويدعم الحياة.

وفضلا عما سبق الإشارة إليه من أصل مصطلح الاستدامة في اللغة الإنجليزية، فإننا بالرجوع إلى قواعد هذه اللغة نجد أن الكلمتين "Sustainable" و"Sustained" بالرغم أن كلتيهما تمثلان نعتا أوصفة "adjective" من الفعل "Sustain" فإن الأولى تشير إلى وجود القدرة الذاتية على الفعل وتمتلك صفة اسم الفاعل، أما الثانية فتشير إلى وجود أثر الفعل وتمتلك صفة اسم المفعول، والفرق كبير في المعنى بين الكلمتين في قواميس اللغة الإنجليزية. ونستخلص من ذلك منطقيا ووفقا لقواعد الترجمة الصحيحة أن المصطلح العربي الأصح في مقابلة المصطلح الإنجليزي "Sustainable" هو "مستديم" أي الذي يمتلك في ذاته صفة الاستمرار والدوام والتمهل والنظر في عاقبة الأمر وكل هذه المعاني من أهم الخصائص التي يقوم عليها مفهوم الاستدامة (عبد الرحمن عبد الهادي محمد، 2008: 8).

ونجد أن مصطلح الاستدامة في اللغة العربية مأخوذ من الفعل استدام الذي جذره "دوم" لمعان متعددة، منها: التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه (ابن منظور، 1997: 432). واستنادا إلى القاعدة النحوية التي تقول بأن مصدر الفعل غير الثلاثي الذي أوله همزة يكون على وزن الماضي مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره. فإنه يكون مصدر استدام هو استدامة. أما مستدام ومستدامة بفتح الدال فيمثلان اسم المفعول على وزن مستفعل بفتح العين، أما اسم الفاعل فهو مستديم ومستديمة، ومعلوم أن اسم الفاعل يشتق من الفعل المبني للمعلوم للدلالة على من فعل الفعل على وجه الحدوث، أما اسم

المفعول فيشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من يقع عليه الفعل(عبد الرحمن عبد الهادي، 2008: 8).

وعليه يكون مصطلح التنمية المستديمة "صيغة اسم الفاعل" هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة "صيغة اسم المفعول" وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالتين، لأن اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فحينما نصف التنمية بأنها مستديمة، فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة، بينما صيغة اسم المفعول "المستدامة" تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث. وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية، لأن التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج (غنيم، أبو زنط، 2007: 24).

معنى ذلك أن مفهوم "التنمية المستدامة" يُشير إلى تلك التنمية التي يُديم استمراريتها الناس أو السكان، بينما يُشير مفهوم "التنمية المستديمة" إلى التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف. وبالتالي فإن استخدام مصطلح "التنمية المستدامة" أي المستمرة لا يقدم شيئا جديدا في هذا المجال على اعتبار أن عملية التنمية_ التي تعكس البحث عن الأفضل_ هي عملية مستمرة بطبيعتها، لأن البحث عن الأفضل هو جزء من التكوين التنظيمي للفرد وللجماعة وللمجتمع. وعلى صعيد آخر فإن واضعي مصطلح "Sustainable Development" قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية وبالتالي لا بد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مصطلح "التنمية المستدامة" يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح "التنمية المستديمة" على مبدأ الاستمرارية، ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها(غنيم، أبو زنط، 2007: 25).

التعريف الإجرائي للتنمية المستديمة: نقصد بالتنمية المستديمة في هذه الدراسة؛ ذلك النمط من التنمية الذي يقوم بعملية تخطيط وتصميم وتنفيذ المشاريع التنموية في الجزائر بأسلوب يلتزم بالمعايير التالية: حماية البيئة من التلوث والاستنزاف، وترشيد استخدام الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة، والكفاءة في استخدام الموارد الدائمة وغير الدائمة للطاقة، وجودة البيئة المحيطة، وديمومة البيئة وعناصر النظام البيئي، والاستجابة للحاجات الوظيفية المادية والثقافية والاجتماعية والنفسية للمستهدفين بعملية التنمية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية العمرانية المستديمة

أولا_مفهوم العمران:

بالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة "عمران" في اللغة العربية نجد أنه قد جاء في لسان العرب: عَمَر الرجل ماله وبيته يَعمُره عِمارةً وعُموراً وعمرانًا، أي لَزِمه. والمَعْمَرُ هو المنزل الواسع من جهة الماء والكلأ. (ابن منظور، 1997: 426)

وفي اللغة الفرنسية نجد أن أصل واستعمال مصطلح (Urbain) كان محلا للجدل، وإذا كان البعض قد أسند أصل وجوده للمهندس (IL Défonce cerdan) الذي ابتكره في عام 1867م، فقد ظهر في اللغة الفرنسية لأول مرة في مقال للأستاذ (Clerget Paul) في سنة 1910م. غير أن البعض الآخر يرى أن أصل استعمال العمران الذي يُقابله في اللغة الفرنسية (Urbanisme) يعود إلى ابن خلدون الذي استعمله لأول مرة في المقدمة (إقلولي ولد رابح، 2014: 07).

حيث نجد أن ابن خلدون قد استخدم مفهوم العمران بمعنى الاجتماع أو المجتمع وجعله موضوعا لعلمه الجديد الذي هو "العمران البشري والاجتماع الإنساني". وعرف العمران بأنه: التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباعهم من التعاون على المعاش...ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي و الجبال وفي الحلل المنتجعة للقفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا، وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها"(ابن خلدون، 1984: 74).

ومن جهة أخرى نجد (حسن الساعاتي) يرى أن مصطلح العمران:"هو خير ما يوضح المفهوم المتداول في اللغات الأجنبية باسم (الأيكولوجيا البشرية) أو (علم التبيؤ البشري)، ومعناه تكيف الناس مع البيئة التي يوجدون فيها. حيث تُعنى (الأيكولوجيا البشرية) أساسا بالعلاقات المكانية، والزمانية، التي تربط الجماعات بعضها ببعض، وتلك التي تربط الأشخاص بالجماعات في إطار البيئة الجغرافية والسكانية"(بومخلوف، 2001: 20).

ومصطلح "ايكولوجيا" كما هو معروف وضعه العالم البيولوجي "ايرنست هيڤل" سنة 1968م، حيث اشتقه من الكلمة اليونانية "oikos" والتي معناها منزل أو سكن أو مسكن، وتعني الكلمة أيضا الناس الذين يقطنون في المنزل أو ينزلون في السكن أو يقيمون في المسكن، ونشاطهم اليومي للمحافظة عليه وتدبيره. ولم يمض زمن طويل حتى ازداد الاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية

وبيئاتها، حتى أصبح يوجد ثلاثة فروع للدراسة الايكولوجية وهي: الايكولوجيا الحيوانية، والايكولوجيا النباتية، والايكولوجيا البشرية أو العمران الذي لم يحظ باهتمام يذكر إلا بعد الحرب العالمية الأولى، على عكس التقدم الذي شهدته كل من الأيكولوجيا الحيوانية والنباتية.(الساعاتي، 1980: 32)

ويُفهم مما سبق أن العمران يعني السكان في نشاطاتهم وعلاقاتهم وتكيفهم مع البيئة التي يوجدون فيها في وقت معين، مهما كانت هذه البيئة حضرية أم ريفية أم بدوية، ومن هنا فإن العمران يشتمل على أربعة عناصر أساسية هي: السكن والسكان والنشاط والبيئة. وهكذا فإن العمران في معناه العام يشير إلى كل ما يرتبط بالحياة الإنسانية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومنها تشتق المصطلحات التقنية الحديثة مثل مصطلح التعمير والتخطيط العمراني (بومخلوف، 2001: 20-21).

ومنذ بداية القرن العشرين اعتبر العمران مجالا عمليا، يتضمن جوانب متنوعة ومختلفة تخص الإنسان بالدرجة الأولى والمحيط الذي يعيش فيه. وتطور بسرعة مذهلة، ليُشكل علما من العلوم الخاصة بالتهيئة العمرانية والبيئية، وعلما يهتم بالمظهر الهندسي للمدينة، وإطارا تنظيميا يضطلع بتنظيم العمران وفق أسس ومقاييس تحكم مختلف مظاهر ومجالات علم العمران (إقلولي ولد رابح، 2014: ص08).

وعليه يمكن أن نعرف العمران على أنه: هو البنيان الذي يُنشئه البشر وفق أسس ومبادئ معينة، وذلك بغرض تحقيق غاية الاجتماع الإنساني والسكن والاستقرار والتبيؤ بالمكان.

ثانيا_مفهوم العمارة:

العمارة لغة مصدر لفعل عمر. يقال: عَمَرَ الله بك منزلك يعمره عمارة، وأعْمَره، أي جعله آهلاً. ومكان عامِرٌ أي ذو عِمارةٍ. وعَمَرْت الخراب أَعْمُره عِمارةً، فهو عامِرٌ أي مَعْمُورٌ. والمَعْمُور هو المخدوم، والعِمَارَةُ هي ما يُعْمَرُ به المكان (ابن منظور، 1997: 426). فالعِمارة (بكسر العين) في اللغة العربية هي التشييد والبناء. وهي مشتقة من الفعل عَمَر (بفتح العين والميم)، أي سكن المكان. والمكان العامر هو المكان الآهل بالسكان وفنُّ العمارة هو فنّ تشييد الأبنية وتزيينها وفق قواعد معيَّنة (عمر سليم: 01).

حيث نجد أن ابن خلدون قد أطلق عليها اصطلاح "صناعة البناء" ويقول: "هذه الصناعة أول صنائع العمران الحضري وأقدمها وهي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى للأبدان في المدن. وذلك أن الإنسان لما جبل عليه من الفكر في عواقب أحواله لا بد أن يفكر فيما يدفع عنه الأذى من الحر والبرد كاتخاذ البيوت المكتنفة بالسقف والحيطان من سائر جهاتها" (ابن خلدون، 1984: ص 406).

وتعرف العمارة بأنها هي فنٌّ بناء المباني وفق قواعد جمالية، وهندسية، ورقمية محددة. إلا أن هذا الفن هو فنٌ اجتماعي، إذ تنظِّم العمارة المجالاتِ وتنجزها، ليلجأ إليها الناسُ في حياتهم وفي أعمالهم، ولتكون إطار ترفيههم. كما يصف "عرفان سامي" العمارة بأنها: الفن العلمي لإقامة أبنية تتوفر فيها عناصر المنفعة والمتانة والجمال والاقتصاد وتفي بحاجات الناس المادية والروحية، في حدود أوسع الإمكانات وبأحسن الوسائل المتوفرة في العصر الذي تكون فيه (عمر سليم: 5-6).

ومن هنا يمكن أن نعرف العمارة بالبناء المأهول وهذا ما يعطيها بعدا إنسانيا (غالب: 11). والبعد الإنساني المقصود هو كل ما يتعلّق بالعلاقة بين الإنسان والمكان بهدف تحقيق الانسجام الفكري والحسي والوظيفي. فهذا التعريف يترتبّ عليه فهم تأثرّ السلوك الإنساني بالمكان أو البيئة المحيطة، وهو ما يتعلّق بعمليات الإدراك وتلمّس المعنى وردود الفعل النفسية ثم الاستجابة الحركية والإنتفاعيّة وذلك وفقا لإمكانات البيئة أو المكان وبما يتماشى ودوافع الإنسان وينسجم مع توقّعاته أو الصور الراسخة في ذهنه، والتي لا يُفهم محتواها إلا في نطاق العلوم الإنسانية المختلفة كعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية والحضارية. لذلك تُعرف العمارة كونها نتاج التدخل الواعي في نظام الطبيعة (الحدأ، 2007: 381).

وفي السياق ذاته تعرف العمارة أيضا بأنها تشكيل وظيفي يؤدي أغراضا إنسانية ومتطلبات حياتية بوسائل مكانية ومادية، وبارتباط وثيق بحياة المجتمع وزمانه، لذا فإنها تخضع للمؤثرات الحضارية والزمانية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى خضوعها لعوامل طبيعية ومناخية. ومن ناحية أخرى فإن العمارة هي ذلك الفن الذي يتخذ المادة ركيزة والفعل والخيال وسيلة للإنتاج، وإنتاجه هو ذلك المحيط البيئي الذي يُوجده الإنسان ليمارس فيه نشاطاته الحياتية والروحية ضمن جدران وأسقف تفصله عن مؤثرات الطبيعة غير المرغوب فيها (الحارث، 2007: 23).

فالمباني التي هي النتاج الأساسي لفن العمارة تقي الإنسان من تقلبات الجو، وتوفر له المناخ الملائم لاستمرارية حياته وفعالياته فيها، فهي تنطوي على مضمون أو غاية نفعية تعبر عن ملامح الحياة الاجتماعية ومدى تطورها المادي والروحي، فإذا لم تلب العمارة حاجات الإنسان الحياتية، مادية كانت أم روحية، فهي فاشلة، لذا يجب التعرف أولا على الغاية، ثم يُختار الشكل والأسلوب للحل المعماري لتوفير تلك الغاية (الحارث، 2007: 24).

ويمكن القول أن العمارة هي محصلة المساعي الإنسانية الهادفة إلى تحقيق التوازن مع النظام الموجود في الطبيعة، أو هي محصلة المساعي الإنسانية لإضفاء النظام على بيئتنا العمرانية بوصفها نوعا من المعادلة والموازنة الإنسانية للنظام الموجود في الطبيعة (الحدأ، 2007: 381).

يتضح لنا من مجمل ما سبق أنه ليس ثمة فرق واختلاف كبير بين مفهومي العمارة والعمران، ففي اللغة العربية نجد أن كلمة "العمارة" ترد على أنها اسم، بينما كلمة "العمران" ترد على أنها صفة، وبالتالي تكون العمارة اسما لعملية أو أسلوب البناء والتشييد ويكون العمران صفة لنمط البنيان الناتج عن هذه العملية أو الأسلوب في البناء. فإذا كانت العمارة تقليدية نتج عنها عمران تقليدي، وإذا كانت العمارة مستديمة نتج عنها عمران مستديم.

وعليه يمكن أن نعرف العمارة على أنها: هي جميع النشاطات والعمليات والإجراءات التي ترمي إلى تبوأ المكان (إصلاحه وتهيئته) بهدف بنيانه وعمرانه، وفق أسس ومبادئ معينة. وذلك كله بغرض تحقيق غاية الاجتماع الإنساني والسكن والاستقرار والتبيؤ بالمكان.

ثالثا_ مفهوم العمران المستديم:

يُعتبر العمران المستديم، أو العمارة المستديمة، أو العمارة الخضراء، أو العمارة الذكية، أو المباني والمدن الصديقة للبيئة، أحد الاتجاهات الحديثة في الفكر والممارسة المعمارية والذي يهتم بالعلاقة بين المباني والبيئة، ويسعى إلى تفعيل معايير الاستدامة في العمران.

البعض يطلق على العمارة المستديمة تسمية العمارة الخضراء، وأصل ذلك يعود إلى الشجر الأخضر ودورة الحياة الطبيعية له، وأثره في الإنسان والبيئة معا، ودوره في إعادة تشغيل الهواء "Recycle"، وتحويل ثاني أكسيد الكربون الفاسد إلى أكسجين نقي. هذا الفكر يستلزم أن تكون المباني مفيدة للإنسان والبيئة مثلها مثل الشجر، خاصة أن المباني لها دورة كاملة تسمى "Building Life Cycle" فالعمارة الخضراء تلبي احتياجات الناس ومتطلباتهم من الراحة والصحة العامة، وتزيد من القدرة الإنتاجية للإنسان. وهي تساهم في تقليل الاحتياج إلى توليد الطاقة الكهربائية الملوثة للبيئة، وتزيد من الاعتماد على الطاقة النظيفة مثل الشمس والرياح وغيرها، وتسمح باستعمال المواد الطبيعية للبناء، وإعادة تشغيل المياه المستعملة والمواد الصلبة (رأفت، 2006: 193).

كما يطلق أيضا على العمارة المستديمة اسم العمارة الذكية، ذلك أنها هي تلك العمارة التي تهدف إلى تقليل استهلاك الطاقات الطبيعية وإلى استخدام المواد الطبيعية في البناء. ومثل هذه العمارة تحقق

هدفين غاية في الأهمية في وقت واحد؛ فهي أولا تقلل الضغط على موارد الطاقة الطبيعية غير المتجددة كما أنها ثانيا تعزز الاستخدام وتزيد من كفاءة استخدام المنظومة المعمارية، وهناك العديد من المفاهيم والتعريفات التي وضعها عدد من الباحثين في هذا المجال (إبراهيم، 2010) منهم:

المعماري "كين يانج" "Ken Yeang" الذي ناقش مفهوم العمارة المستديمة من وجهة نظر بيئية، فهو منزعج من تأثير المباني علي الأنظمة الطبيعية ويرى أن العمارة المستديمة يجب أن تقابل احتياجات الحاضر دون إغفال حق الأجيال القادمة لمقابلة احتياجاتهم أيضا فالقرارات التصميمية لا ينحصر تأثيرها على البيئة فقط ولكن يمتد تأثيرها للأجيال القادمة أيضا.

ويرى المعماري "وليام ريد" "William Reed" أن المباني المستديمة ما هي إلا مباني تصمم وتنفذ وتتم إدارتها بأسلوب يضع البيئة في اعتباره، ويرى أيضا أن أحد اهتمامات المباني المستديمة يظهر في تقليل تأثير المبنى على البيئة إلى جانب تقليل تكاليف إنشائه وتشغيله.

أما "سوزان ماكسمان" "Susan Maxman" فترى أن العمارة المستديمة هي العمارة التي تناسب ما يحيط بها وبصورة ما متوافقة مع معيشة الناس ومع جميع القوى المحركة للمجتمع.

ومن مجمل هذه التعريفات نستطيع القول أن العمران المستديم، يعني تلك المباني المصممة بأسلوب يحترم البيئة ويتكامل مع محدداتها، بحيث تستفيد من ظواهر هذا المحيط البيئي ومصادره مع الأخذ في الاعتبار تقليل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية غير المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد المتجددة في البناء، بالإضافة إلى تقليل تأثيرات إنشاء المباني واستعمالها على البيئة وتعظيم الانسجام معها، بالإضافة إلى الانسجام مع ثقافة المجتمع والاستجابة للحاجات الحقيقية لأفراده.

رابعا_ مفهوم التنمية العمرانية المستديمة:

هي تلك التنمية التي تُعنى بالقطاع العمراني وتأخذ بعين الاعتبار منظومة التوافق والتوازن بين البيئة والعمران من خلال ثلاث نقاط جوهرية متشابكة ومتداخلة فيما بينهما (عبد الله الصالح، مارس 2004: 93) وهي:

أولا: تعديل البيئة الطبيعية المحيطة لإيجاد بيئة عمرانية خاصة بالإنسان بحيث يكون هذا التعديل بأقل قدر ممكن من الضرر للبيئة، ومنسجما مع متطلباتها المادية والجمالية.

ثانيا: استخدام المواد ومصادر الطاقة الطبيعية منها والمصنعة لبناء وتشغيل وصيانة هذه البيئة العمرانية مع الالتزام بترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وكذلك ضرورة الاعتماد بأقصى قدر ممكن على الموارد الطبيعية المتجددة.

ثالثا: التخلص من النفايات والانبعاثات المصاحبة لعملية إنتاج البيئة العمرانية وتشغيلها وصيانتها بحيث تكون استجابة البيئة العمرانية في إطار ما تطرحه من مخلفات وانبعاثات متماشية مع إمكان البيئة من هواء وماء وتربة لتقبل المخلفات العمرانية، وعلى كافة مراحل وعمر المنشأة العمرانية.

وإجمالا لما سبق يمكن أن نعرف التنمية العمرانية المستديمة على أنها: ذلك النمط من التنمية الذي يُعنى بالبنيان الذي يُنشئه البشر، وجميع النشاطات والعمليات والإجراءات التي ترمي إلى تبوأ المكان بهدف بنيانه وعمرانه، وفق أسس ومبادئ الاستدامة في العمران، وذلك كله بغرض تحقيق غاية الاجتماع الإنساني والسكن والاستقرار والتبيؤ بالمكان.

التعريف الإجرائي للتنمية العمرانية المستديمة: نقصد بالتنمية العمرانية المستديمة في هذه الدراسة؛ ذلك النمط من التنمية العمرانية الذي يقوم بعملية تخطيط وتصميم وتنفيذ المشاريع العمرانية (مشاريع البناء والتعمير) في الجزائر بأسلوب يلتزم بالمعايير التالية: معيار حماية واحترام بيئة الموقع، ومعيار ترشيد استخدام الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة، ومعيار الكفاءة في استخدام الموارد الدائمة وغير الدائمة للطاقة، ومعيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني، ومعيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية، ومعيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني.

المطلب الثالث: مفهوم الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر:

نقصد بالفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر؛ الفاعلين الأساسيين الذين يتدخلون في عملية البناء والتعمير في الميدان، وبالتالي هم المسئولين بشكل كبير وحاسم إزاء واقع التنمية العمرانية في الجزائر. ونعني بهم في هذه الدراسة: أصحاب المشاريع العمرانية، والمهندسين المعماريين، ومقاولي البناء، والموطنين.

التعريف الإجرائي لصاحب المشروع العمراني: نعني بصاحب المشروع العمراني في هذه الدراسة؛ كل شخص طبيعي أو معنوي يتحمل بنفسه مسؤولية تكليف من ينجز بناية أو منشأة عمرانية لحساب هيئة خاصة أو عمومية على قطعة أرضية مالك لها أو يكون حائزا على حقوق البناء عليها.

التعريف الإجرائي للمهندس المعماري: نعني بالمهندس المعماري في هذه الدراسة؛ كل مهندس معماري معتمد لدى المجلس الوطني للمهندسين المعماريين، ويمارس مهنة الهندسة المعمارية بأحد مكاتب الدراسات المعمارية والعمران المعتمدة.

التعريف الإجرائي لمقاول البناء: نعني بمقاول البناء في هذه الدراسة؛ كل شخص مُخول قانونا بممارسة مهنة مقاولة البناء، ويتولى عملية البناء والتشييد لمشروع عمراني ما لفائدة صاحب المشروع، ويتم ذلك في إطار عقد اتفاقي بين الطرفين يُعرف بعقد المقاولة.

التعريف الإجرائي للمواطن: نعني بالمواطن في هذه الدراسة؛ ذلك الشخص الّذي يتولى بنفسه تشييد بناء أو سكن لحسابه الخاص، ويتصل بمهندس معماري معتمد للحصول على مخطط لمشروع بنائه.

المبحث الخامس: أهمية وأهداف الدراسة

المطلب الأول: أهمية الدراسة

تعد التنمية العمرانية المستديمة من القضايا الأساسية المطروحة للبحث والدرس في مجال علم اجتماع البيئة، وإذا ما استثنينا البحوث والدراسات التي تناولت هذه القضية في مجال علم الاجتماع الحضري، فإن البحوث التي توجهت إلى دراسة هذه القضية من منظور سوسيولوجيا البيئة كهدف رئيسي لها قليلة في جملتها _حسب اطلاعنا_ لذا تتحدد أهمية هذه الدراسة بعدة اعتبارات والتي سوف نذكرها فيما يلي:

– أنها تعالج موضوعا جديدا وهو موضوع التنمية العمرانية المستديمة والذي من شأنه أن يسهم بإضافة جديدة في ميدان سوسيولوجيا البيئة خاصة في شقه المتعلق بالبيئة العمرانية.

– كما تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى ضمن حقل علم اجتماع البيئة على اعتبار أن هذا الأخير يركز في جوهره على علاقة التفاعل الحاصل بين البيئة والإنسان أو المجتمع، وتعتبر التنمية العمرانية المستديمة أحد أهم أوجه هذا التفاعل من ناحيته الايجابية.

– كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا والتي يحاول فيها الباحث التعرف على واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري، وفق رؤية سوسيولوجية، حيث أن معظم الدراسات في هذا المجال أهملت هذا الجانب المهم من الدراسة، لذا جاءت أهمية هذه الدراسة لسد مثل هذا النقص.

– كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية البيئة وحمايتها في التنمية العمرانية وبالأحرى أهمية التنمية العمرانية المستديمة في تحقيق هذا المسعى، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يضطلع به المهندسين المعماريين المعتمدين باعتبارهم المسئولين المباشرين عن عمليات البناء والتعمير في مختلف جوانبها.

– كذلك تتحدد أهمية هذه الدراسة لاعتبارات منهجية تتعلق بموضوع الدراسة بالتحديد، إذ من شأن الأداة المستخدمة في هذه الدراسة للكشف عن واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، أن تُساعد الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية العمرانية المستديمة في الكشف عن واقعها ومؤشراتها في مجتمعات دراسية أخرى.

المطلب الثاني: أهداف الدراسة

لكل دراسة علمية أهداف جوهرية تسعى إلى تحقيقها، وفيما يخص دراستنا هذه يتمثل أهم أهدافها في التعرف عن واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري، وذلك بالكشف عن:

* ما إذا كانت تُطبق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر.

* ما إذا كان الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية يهتمون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران.

* ما إذا كانت توجد علاقة ارتباطيه طردية بين مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر وبين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق هذه المعايير.

المبحث السادس: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: حسونة عبد الغني (2013/2012)، بعنوان: "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى انعكاس مفهوم التنمية المستديمة ومبادئها على مستوى التشريع الجزائري، باعتبار الجزائر أحد أعضاء المجتمع الدولي، و ما يفرض ذلك عليها من التزامات في هذا الشأن.

وتمحورت إشكالية هذا الدراسة حول مدى فعالية الآليات المتخذة من قبل المشرع الجزائري في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى.

وللإجابة على إشكالية موضوع هذه الدراسة استخدم الباحث بالأساس المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للآليات المتخذة من قبل المشرع الجزائري في مجال الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستديمة كون الموضوع قانوني بالأساس، فضلا عن الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي يبرز من خلال المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كمفهوم البيئة، التلوث، التنمية المستديمة، الضبط الإداري البيئي...الخ والتي تساعد على فهم الموضوع بصورة أفضل.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

– اقتصار المشرع في تعريفه للبيئة موضوع الحماية القانونية من خلال القانون 72-22 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة على العناصر الطبيعية دون العناصر الاصطناعية.

– اعتمد المشرع الجزائري بشكل واضح أسلوب التراخيص كتطبيق من تطبيقات الضبط الإداري في مجال البيئة كونه يعد الوسيلة الأكثر تحكما ونجاعة لما تحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء، كما أنه يرتبط بالمشاريع ذات الأهمية والخطورة على البيئة سيما المشاريع الصناعية وأشغال النشاط العمراني، والتي تؤدي في الغالب إلى استنزاف الموارد الطبيعية أو المساس بالتنوع البيولوجي.

– قام المشرع بتوزيع اختصاص منح رخصة البناء بين كل من رئيس المجلس البلدي المختص إقليميا، والوالي المختص إقليميا أو الوزير المكلف بالتعمير حسب الحالة، وعلى العموم يمكن القول أن هذا التوزيع للاختصاص قد استهدف تحقيق التنمية المستديمة انطلاقا من فكرة عدم عرقلة الأنشطة التنموية البسيطة التي لها تأثير ضعيف أو محدود على البيئة والتشديد على المشاريع ذات التأثير المتوسط والكبير على البيئة وذلك بالرفع من أهمية السلطة المختصة بمنح رخصة البناء.

– الحضر النسبي يقترب إلى إجراء الترخيص، حيث لا يمنع المشرع نشاطا ما إلا بالقدر الكافي الذي يحافظ فيه على المنظومة البيئية والموارد الطبيعية، وهذا يعني أن إجراء الحظر النسبي ليس الهدف منه المنع النهائي الذي يثبط النشاط التنموي، وإنما يستهدف تنظيم هذا النشاط بشكل لا يؤدي إلى الإضرار بالموارد البيئية.

– في إطار الآليات التشاركية لتحقيق التنمية المستدامة يعد أسلوب التخطيط البيئي آلية هامة لتكريس إدماج البعد البيئي ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– على الرغم من أهمية مخططات التهيئة والتعمير في وضع تصورات مستقبلية واحتياطية لحماية البيئة، إلا أنها تعتريها مجموعة من السلبيات، نتيجة لتضخم الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه المخططات، لدرجة أن الفقه يعتبر أن مخططات التهيئة والتعمير أصبحت ملجأ للسياسات العامة كالتنمية، الزراعة،

التعليم،الصحة، السياحة، النقل...الخ، مما أدى إلى تضاؤل فعاليتها ومحدوديتها في مجال حماية البيئة، نتيجة لتراكم الضوابط والمعايير المختلفة ضمن أحكامها وتوجيهاتها.

– يلعب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أهمية بارزة في تحقيق الموازنة بين الحفاظ على البيئة وحمايتها انطلاقا من مراعاة خصوصيات المناطق الحساسة واستغلالها بشكل عقلاني من جهة والعمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية المراعية لظروف هذه المناطق الحساسة.

– في إطار إدارة البيئة وفقا لعقود التنمية كآلية تشاركية نص المشرع عليها من خلال أحكام القانون "01-02" المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستديمة، إلا أن هذا النص لم يحدد شكل هذه العقود ولا نظامها القانوني ولا كيفية إبرامها بل أحالها على التنظيم من خلال المادة 60 من هذا القانون والذي لم يصدر إلى هذا الوقت.

الدراسة الثانية: لعويجي عبد الله (2012/2011)، بعنوان: "قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

– ابراز المكانة القانونية الممنوحة للإدارة في مجال التهيئة والتعمير والتي من أبرزها القرارات

– الوقوف على مدى الدور الذي تلعبه الإدارة، خاصة في ظل الوسائل الممنوحة لها من أجل تنظيم عملية العمران، وتحسين المظهر الجمالي للتجمعات السكانية.

– إبراز مدى فاعلية النصوص القانونية التي سنها المشرع من أجل تنظيم وتحسين البنايات أولا، والتجمعات السكانية والمدن ثانيا.

– التعريف بإجراءات البناء القانوني ودوره في تنمية المدن الجزائرية، والمحافظة على البيئة والأراضي الفلاحية.

– القيام بدراسة تحليلية للنصوص الصادرة المتعلقة بالعمران والوقوف على مدى نجاعتها في تنظيم عملية العمران.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: إلى أي مدى أسهم كل من التشريع والإدارة في تنظيم عملية التهيئة والتعمير في الجزائر ؟

وتمخضت هذه الدراسة عن جملة من النتائج، من أهمها:

– أن المشرع الجزائري نظم عملية التعمير على المستوى المحلي من خلال استحداث نوعين من القرارات العمرانية: القرارات التنظيمية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي)، والقرارات

الفردية (رخصة البناء، ورخصة التجزئة، ورخصة الهدم، وشهادة التقسيم، وشهادة التعمير). إلا أن العناصر الأساسية في هذا التنظيم عرفت الانطلاقة الفعلية لها وبمظاهرها الحالية خاصة مع صدور قانون التوجيه العقاري سنة 1990 في إطار التوجه الجديد للدولة الجزائرية.

– أن ترسانة القوانين والآليات التي وضعها المشرع الجزائري لم تنجح في تنظيم العمران الجزائري بصفة منظمة وتامة، وذلك بسبب خصوصية المجتمع والعمران، وخاصة أن إعداد المخططات العمرانية يتم دون الاعتماد على الخصائص والمقومات المعمارية سواء المحلية منها أو الجهوية أو الوطنية، مما يجعل من الصعب تبنيها وتطبيقها على أرض الواقع بسبب مجانبتها للهوية الوطنية.

الدراسة الثالثة: محمد طاهر قادري (2006)، بعنوان: "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التّأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية المستديمة، مع محاولة تحديد أهم الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق هذه التنمية الشاملة المستديمة، والبحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر والتبعية التقنية، والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

وجاءت إشكالية الدراسة محصورة أساسا في "مدى إمكانية تحقيق تنمية مستديمة في الجزائر، وما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك، على الرغم من توفر الإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية"

وافترضت هذه الدراسة: أن الوصول إلى تحقيق تنمية مستديمة فعلية في الجزائر يكمن في التّطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظمة على حل المشكلات الحقيقية للمجتمع. وبأن للجزائر كل الإمكانات والمقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستديمة، شريطة تفعيل ما يسمى بآلية الحكم الصالح.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى تأكيد صحة الفرضيتين المطروحتين، أي: أن الوصول إلى تحقيق تنمية مستديمة فعلية في الجزائر يكمن في التطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظمة على حل المشكلات الحقيقية للمجتمع، من خلال أن التنمية المستديمة في دعاماتها الثلاث تستوجب حسن التّدبير وحسن التّطبيق وبدرجة رفيعة لكل الأساليب والأفكار الرّامية إلى تحقيقها. وأيضا: أن للجزائر كل الإمكانات والمقوّمات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستديمة، شريطة تفعيل ما يسمى بآلية الحكم الصّالح وأداة الحكومة الرّشيدة التي من خلالها فقط يمكن رسم معالم النّجاح.

الدراسة الرابعة: سمير بن عياش (2011/2010)، بعنوان: "السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستديمة على المستوى المحلي (دراسة حالة ولاية الجزائر)"، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر(03).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة العامة البيئية في الجزائر، ولكون رسم هذه السياسة يتم على مستوى المؤسسات السياسية، فإن التحليل انصرف لعمل هذه المؤسسات في هذا المجال لمعرفة الآثار والنتائج المحققة من جراء هذه السياسة، والتحقق من مدى تكيف المؤسسات المكلفة بالتنفيذ على جميع الأصعدة والتي تمارس مهامها في ظل بيئات لها محددات مختلفة منها: الموارد المادية والبشرية، البيئة الثقافية، البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ومكانة النسق الخارجي، وبالتالي محاولة معرفة ماهية هذه المحددات ومدى تأثيرها على تنفيذ السياسة العامة البيئية.

كما هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة العامة البيئية على المستوى المحلي، ودور المؤسسات الموجودة على هذا المستوى، ومعرفة الإطار القانوني والتنظيمي الذي تعمل وفقه وما تم توفيره لها من إمكانيات، ومعرفة ما تم تسخيره لها من اعتمادات، وبالتالي تحليل النتائج المحققة على هذا المستوى وفقا للأهداف المعلنة بخصوص السياسة العامة البيئية في إطار التنمية المستديمة، وذلك من خلال دراسة حالة "ولاية الجزائر" لمحاولة الوصول إلى معرفة معمقة بموضوع الدراسة.

وافترضت الدراسة أنه كلما كانت السياسة العامة البيئية المنتهجة أكثر فعالية وشمولا واستجابة للظروف المختلفة كلما أمكن تحقيق تنمية مستديمة على المستوى المحلي بكفاءة ونجاعة أكبر، وأن:

– سن القوانين والتشريعات وتوفير الإمكانيات بقدر كاف يزيد من إمكانية إنجاح السياسة العامة البيئية.

– التعامل مع مطالب البيئة المحلية يؤدي إلى زيادة فرص نجاح السياسة العامة البيئية ويمكن من تحقيق التنمية المستديمة.

– التطبيق المناسب لبدائل السياسة العامة البيئية ينعكس إيجابا لتحقيق التنمية المستديمة محليا.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تشير بالأساس إلى طبيعة دور الجهاز البيروقراطي المكلف بالقطاع البيئي والذي لعب الدور المركزي في المبادأة بصنع السياسة العامة البيئية في ظل الدور الهامشي للسلطة التشريعية وغياب الدور غير الرسمي أي أن رسم هذه السياسة يظهر تغليب القيم السلطوية وعدم الاستجابة للمطالب المجتمعية والتي تحمله مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ومنظمات القطاع الخاص ووسائل الإعلام والاتصال بالإضافة إلى ابتعاد الأحزاب السياسية عن مهامها الأصلية وهي نقل مطالب واهتمامات الرأي العام في رسم السياسة العامة وخاصة المسألة البيئة.

وفي الجانب المتعلق بالمنظومة التشريعية والقانونية، توصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود كم معتبر من القوانين والمراسيم إلا أن هنالك قصور في محتوى هذه النصوص حيث أثبتت الدراسة وجود اهتمام بالتقنين للجوانب البيئية في إطار تحقيق التنمية المستديمة في معظم هذه الجوانب ولكن بطريقة منفصلة ودون ربط ودون تحديد المسؤوليات وتفصيل المهام للجهات المعنية بالتنفيذ والتطبيق وما يلزم تحقيقها من موارد مادية وبشرية بالإضافة إلى التعدد في إصدار النصوص القانونية والتنظيمية ويتم أحيانا تعطيلها عن طريق الإحالة المتكررة، ووضع البرامج المختلفة إلى درجة أصبح من الصعب التحكم في الكم القانوني الكبير لحماية البيئة، وهذا حتى من طرف المتخصصين وكذا المعنيين بتطبيق هذه القوانين.

وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية، فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها، وعدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي إلى الوصول إلى النتائج السلبية التي يمكن تفاديها بالتنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات. وبالنسبة للإطار المحلي تم التوصل إلى ضرورة إشراك الجماعات المحلية في مراحل إعداد وصياغة السياسة العامة البيئية والاستفادة من الخبرة والتجربة التي تحوزها هذه الجماعات في تطبيق وتنفيذ السياسة العامة البيئية مع تحديد المهام المنوطة لها وتزويدها بالإمكانات اللازمة و بالأخصائيين والفنيين حسب طبيعة كل منطقة وكذا حسب طبيعة المشاكل البيئية التي تتعرض لها .

الدراسة الخامسة: عبد العزيز عقاقبة (2010/2009)، بعوان: "تسيير السياسة العمرانية في الجزائر_مدينة باتنة نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف السياسات القطاعية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر عبر تاريخها، أي قبل فترة الاستقلال إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين أساليب التسيير ووضعية السياسة العمرانية، وأيضا محاولة تشخيص المشاكل العمرانية وكشف أسبابها، ثم المساهمة في تقييمها وإعطاء تصور للآفاق.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول: إلى أي مدى عكست مدينة باتنة نجاح تسيير السياسة العمرانية في الجزائر؟ وما هي أساليب تسيير السياسة العمرانية في الجزائر؟ وما هي مشاكل المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة باتنة على الخصوص، وما هي آفاق تسيير هذه المدينة؟

استخدم الباحث في دراسة الموضوع منهج تحليل المضمون وهذا ليتسنى له تحليل واستنتاج العلاقة بين التسيير والسياسة العمرانية، وللوصول إلى أثر هذه العلاقة من حيث نجاح أو فشل هذه

الأخيرة. بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات الدور الثانوي. واستخدم أيضا المنهج التاريخي لوصف مراحل تطور السياسة العمرانية في الجزائر، بما فيها مختلف الخطط والبرامج المعتمدة في كل مرحلة بالايجابيات والسلبيات المتعلقة بكل منها، والأسباب المرتبطة بالتحول من سياسة لأخرى.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن السياسة العمرانية فشلت في بناء مدينة بالمواصفات الحديثة، ويرجع ذلك إلى أسلوب التسيير بالدرجة الأولى، وأسباب أخرى ثانوية، كل ذلك أدى إلى تدهور وضعية المدن الجزائرية التي تفتقر في المقابل إلى المفاتيح العمرانية العاكسة لنجاحها (السياسة العمرانية).

– أن تسيير السياسة العمرانية خلال الفترة الممتدة من سنة 1962– 1979 كان مركزيا من مختلف النواحي (القانونية، التطبيقية)، وكان لها الأثر السلبي للدولة، وخلال الفترة اللاحقة التي تميزت بالتسيير اللامركزي، يمكن القول أن هذه اللامركزية غير فعالة بسبب أسلوب تمويل الهيئات المحلية (تمويل مركزي)، وتجريدها من الصلاحيات الحقيقية التي تقصي المواطن من المشاركة في تسيير الشؤون المحلية.

– أن تسيير السياسة العمرانية في الجزائر هو تسيير غير عقلاني، مبني على النوايا، والمغالاة، بعيدا عن الرشادة، ولا يستند إلى معايير الكفاءة، والتنافسية، والإنتاجية، أي انه لا يزال تسييرا وفقا للفلسفة التقليدية، والأنموذج الإداري التقليدي بمرتكزاته السلبية المذكورة، وهو السبب المباشر وراء فشل السياسة العمرانية، ومن خلالها السياسات القطاعية المتفرعة عنها: سياسة التعمير، التهيئة الإقليمية، السياسة العقارية، سياسة الإسكان والسياسة الفلاحية، ويستدل على ذلك أيضا من خلال الإصلاحات المتعاقبة والمتكررة، وبالمقابل نلمس نتائج عكسية في الواقع، ويمكن ربط هذا الفشل (السياسة العمرانية) أيضا بانعدام الاستقرار على مستوى الحكومات، (تغيير القوانين والبرامج والسياسات لأسباب ترتكز على الرغبات و الميولات...الخ)، كسبب ثانوي.

– أن الوزارات الوصية على مجال التعمير، خاصة في العشرية الأخيرة أين كانت تابعة لوزارة السكن، ثم صارت تابعة لوزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ثم إلى وزارة التجهيز، ثم وزارة التهيئة والتعمير. إن هذا التغيير يؤثر بشكل كبير ويؤدي إلى غياب إستراتيجية واحدة، هي مواجهة مشاكل العمران التي تثقل المدينة الجزائرية خاصة في ظل غياب الرقابة على المستوى المحلي وما ينجم عن ذلك من تجاوزات.

الدراسة السادسة: بوزغاية باية (2016/2015)، بعنوان: "توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستديمة_مدينة بسكرة نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة.

تمثلت أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

– التعرف على اتجاهات ومحاور النمو الحضري والعمراني للمدينة وتحديد أنماطه وخصائصه وكذلك محاوره الرئيسية في كل قطاعات المدينة.

– إبراز التركيب الداخلي والتركيب الوظيفي للمدينة بصورة تفصيلية، وذلك من أجل تحديد أفضل التوزيعات لهذه الأنشطة وتنميتها، بتوزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المنطقة، مع عدالة في التوزيع بين كل المناطق.

– تحديد أهم مناطق التوسع في المجال الحضري المستقبلي طبقاً لاعتبارات وإمكانات متعددة بالمدينة، من أجل تحقيق تنمية عمرانية واقتصادية–اجتماعية بكل المناطق، ومساهمة في تحقيق التنمية المستديمة، والمحافظة عمى البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: هل توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة يساهم في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة ؟

تفرعت عنه تساؤلات هي:

– هل ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يضمن استدامة المشروعات بالمدينة ؟

– هل تأخذ الأدوات العمرانية الأبعاد البيئية التي تحقق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة؟

– هل ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستديمة بالمدينة ؟

تمثل المجال المكاني والجغرافي للدراسة في مدينة بسكرة، وبعض الأجهزة المسؤولة عن السياسة التنموية من تسيير وتخطيط وتنفيذ القرارات الحضرية على مستوى هذه المدينة، والهيئات المعنية بمجال إعداد المخططات العمرانية بها. أما عينة الدراسة فتكونت من خبراء وهيئات ومصالح تقنية تضطلع بميدان أدوات التعمير والتنمية المستديمة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– أن التخطيط الحضري عموما هو المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستديمة المقصودة، من خلال أدوات التهيئة العمرانية.

– أن أدوات التعمير كآليات في التخطيط والتسيير الحضري المعتمدة في الجزائر، والتي تم إجراؤها في مدينة بسكرة لم تُحدث النقلة النوعية المتوقعة.

ومن خصائص فشل هذه الأدوات والمخطط التوجيهي أساسا هي أنه:

– يُنظر إلى المجال بخاصية فيزيقية بحتة انطلاقا من العقار ولا تهتم بنظام المدينة.

– إهماله لمشكلة العقار والملكية الخاصة.

– العشوائية في تخصيص الأراضي الصالحة للبناء.

– انعدام الانسجام بين الهيئات في تسيير المجال الحضري.

– مشكلة العقار وضرورة وضع آلية تحقق إمكانية التفاوض بين الفاعلين.

الدراسة السابعة: فوزي بودقة (2013)، بعنوان: "تحديات التنمية العمرانية المستديمة وأثرها على إدارة وتوجيه النمو العمراني بمدينة الجزائر"، الناشر: المعهد العربي لإنماء المدن.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفاهيم التنمية المستديمة وبعدها العمراني، بالنظر إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم، وإلى التأكيد على ضرورة الأخذ بمعايير التنمية المستديمة، لتوجيه وإدارة النمو بالمدينة.

وتحددت مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

– فيما تتمثل تحديات التنمية العمرانية المستديمة بمدينة الجزائر؟

– ما مدى الاستجابة لإدارة وتوجيه النمو العمراني ؟

– ما هي سبل ووسائل مواجهة تحديات التنمية العمرانية المستديمة ؟

– ما هي آفاق التنمية العمرانية المستديمة وإدارة وتوجيه النمو على الأرض ؟

واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي بالجمع بين الأسلوب النظري والتطبيقي لتحليل المعطيات والبيانات، وجاءت نتائجها كما يلي:

– لا يمكن فصل البيئة عن التنمية بأبعادها المختلفة، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، والتي تؤدي في النهاية إلى تكامل منظومة التنمية المستديمة.

– يتطلب تحقيق التنمية المستديمة حد أدنى من العدالة بين الأمم، في ظل عولمة بوجه إنساني، تشكل الحامل الاجتماعي للتنمية المستديمة.

– الإعداد والتنمية والتهيئة، هي مفاهيم تقنية ضرورية للتنظيم العمراني، وفقا لما يحتوي عليه من إمكانات ثقافية واجتماعية واقتصادية، وايكولوجية، فالتوفيق بين الشكل والمضمون والمحتوى المادي،

يهدف إجرائيا وعمليا إلى إزالة الحدود، بين مستويات المجال الوطني والمحلي، وإلى العدالة بينهما في توزيع مدخلات ومخرجات التنمية المستديمة.

– مهما بلغ دور القطاع الخاص في التنمية العمرانية، يظل الدور المنظم للدولة هو الأساس.

– الحكم الحضري المحلي ضرورة قصوى، لتحسين الأداء بمجالس المدن والبلديات.

التعليق على الدراسات السابقة:

حاول الباحث في حدود إمكاناته الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، غير أنه ولأسباب عديدة قد ترجع إلى طبيعة هذا الحقل المعرفي الجديد "علم اجتماع البيئة" الذي تعوزه الدراسات المتخصصة التي تميزه كحقل معرفي مستقل وتتناول قضاياه ومشكلاته بطريقة متخصصة، أو إلى طبيعة موضوع هذه الدراسة "التنمية العمرانية المستديمة" كونه ينتمي إلى حقول معرفية متنوعة، ما يجعله موضوع ما بين التخصصات (Interdisciplinaire) وعابر لها (Transdisciplinaire). فإنه لم يتم الحصول على دراسات سابقة تتناول موضوع هذه الدراسة بطريقة متخصصة ضمن حقل علم اجتماع البيئة، الأمر الذي فرض على الباحث الاعتماد على الدراسات المشابهة، والتي استفاد منها في إثراء الجانب النظري للدراسة من زوايا مختلفة، خاصة وأن هذه الدراسات التي تم الاعتماد عليها تنتمي إلى حقول معرفية متنوعة.

منها دراستي (حسونة، ولعويجي) اللتان تنتميان إلى ميدان العلوم القانونية، وقد استفاد الباحث منهما في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية خاصة فيما يتعلق بمدى فعالية الآليات القانونية المعمول بها في التشريع الجزائري في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى، ومدى تفعيلها لمبادئ التنمية المستديمة. وأيضا معرفة مدى فاعلية النصوص القانونية التي سنها المشرع في إطار عملية التهيئة والتعمير في الجزائر، والوقوف على مدى نجاعتها في تنظيم المجال العمراني وفقا لمعايير الاستدامة.

ونجد أيضا دراسة (قادري) والتي تنتمي إلى ميدان العلوم الاقتصادية، وقد استفاد الباحث منها في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية خاصة فيما يتعلق بالمنظور الاقتصادي لمدى إمكانية تحقيق تنمية مستديمة في الجزائر، والتّأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيقها، بالإضافة إلى ماهية الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك.

كذلك نجد دراستي (بن عياش، وعقاقبة) واللتان تنتميان إلى ميدان العلوم السياسية، وقد استفاد الباحث منهما في إثراء الجانب النظري للدراسة الحالية خصوصا فيما يتعلق بطبيعة السياسة العامة البيئية

في الجزائر، والآثار والنتائج المحققة من جراء هذه السياسة ومدى نجاعتها في تحقيق التنمية المستديمة. بالإضافة إلى معرفة أساليب تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، وكذا مختلف السياسات القطاعية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر، والكشف عن العلاقة بين أساليب التسيير ووضعية السياسة العمرانية، ومدى التزامها بمعايير الاستدامة في العمران.

نجد أيضا دراسة (بوزغاية) والتي تنتمي إلى ميدان علم الاجتماع الحضري، ورغم أنها دراسة محلية بمدينة بسكرة، إلا أننا استفدنا منها في دعم وإثراء الجانب النظري في الدراسة الحالية، خاصة أن هذه المدينة تقع ضمن الحدود الجغرافية لدراستنا، وبالتالي معرفة ما يتعلق بهذه المدينة من حيث: ما إذا كان ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يضمن استدامة المشروعات، وما إذا كانت تأخذ الأدوات العمرانية الأبعاد البيئية التي تحقق مشروعات التنمية المستديمة بالمدينة.

وأخيرا نجد دراسة (بودقة) المتخصص في التهيئة العمرانية، فقد استفدنا منها أيضا في إثراء جانب مهم من الدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بمعرفة تحديات التنمية العمرانية المستديمة بمدينة الجزائر كنموذج للمدن الجزائرية، والسبل والوسائل المتاحة لمواجهة هذه التحديات، والآفاق الممكنة في سبيل تحقيق تنمية عمرانية مستديمة في المدينة الجزائرية.

المبحث السابع: المقاربات النظرية

المطلب الأول: المقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية للبيئية:

يمتد الإطار العام لفهم القضايا الأساسية في علم اجتماع البيئة إلى أعمال علماء الاجتماع الأوائل: كإميل دوركايم، وماكس فيبر، وكارل ماركس. الذين أرسوا قواعد نظرية لتفسير المجتمعات الإنسانية وفهمها، امتدت إلى يومنا هذا، وهنالك ثلاثة أسباب تدعو لهذا الاعتقاد(الصغير، 2000: 9):

1- أن كل من دوركايم وفيبر وماركس يعتبرون من العلماء الذين عملوا على مستوى النظريات الشاملة (Macro Level)، فقد فسر كل واحد منهم الأنماط البنائية للمجتمعات الصناعية بشكل عام وشمولي. وبما أن الهدف الأساسي لعلم الاجتماع البيئي هو تفسير العلاقة القائمة بين المجتمعات المعاصرة والبيئة الطبيعية فان التفسيرات الكلاسيكية تعتبر مناسبة ضمن هذا المنظور الشمولي.

2- أن النظريات التي قدمها كل عالم من هؤلاء كانت واضحة في بيان القوة الاجتماعية المؤثرة على البناء والتغير الاجتماعي.

3- أن ثلاثتهم اهتموا بالظواهر البيئية المصاحبة.

إن اشتراك هؤلاء الرواد الثلاثة في المعايير السابقة، لا ينفي اختلافهم وتباينهم الفكري والمنهجي والمذهبي، إذ يمثل كل منهم نمطاً فكرياً أيديولوجياً مختلفاً، فمن الناحية الأيديولوجية يمثل فكر دوركايم الجانب المحافظ، ويمثل ماكس فيبر الاتجاه الليبرالي، بينما يمثل ماركس الجانب الراديكالي. أما من الناحية المعرفية فيظهر التباين بينهم في استخدامهم للمفاهيم ومضامينها، كاختلافهم حول مفاهيم أساسية كالثقافة (Culture) والقوة (Power) والطبقة (Class)، ولقد انعكس هذا التباين في كتابات المحدثين، وفي النماذج النظرية التي حاولوا بناءها، كما يظهر ذلك فيما يلي من استعراضنا لهذه النماذج النظرية(الصغير، 2000: 10-13):

أولاً: الاتجاه المحافظ: هذا الاتجاه هو امتداد لفكر إميل دوركايم (Émile Durkheim) وينطلق من اعتبار القيم وتغيرها العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فئتين:

الفئة الأولى: ويرى أصحاب هذا النهج أن ظهور المشاكل البيئة في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم، الذي أدى إلى ظهور قيم الفردية والعالمية والإنجاز في المجتمعات الصناعية. وقد جلب هذا التغير في النسق القيمي اختلافات في البناء الاجتماعي ومنافع مرافقة مثل: الديمقراطية والمادية والرخاء. إن الرخاء والوفرة والتباين البنائي تعتبر هنا قيما إيجابية وظيفية مقبولة. وقد ارتبطت هذه القيم بالنمو الاقتصادي فأصبحت بمثابة الوقود الذي زود المجتمعات الصناعية بالدوافع والحوافز للنمو المتصاعد، الأمر الذي أغفل بحث نتائج هذا النمو، وجعل السيطرة عليه أمراً صعباً. إن أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى هذه القيم من خلال ما تحقق من نمو اقتصادي في الوقت الذي يغضون فيه الطرف عن نتائجها البيئية، داعين إلى نوع من المواءمة بين وجودها والمسائل البيئية.

الفئة الثانية: يهتم أصحابها بطبيعة المجتمع الصناعي وبالتصنيع، حيث يرون إن المجتمعات الصناعية – سواء الرأسمالية أو الاشتراكية – تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي، وذلك بإلقائها الفضلات الصناعية التي تلوث الماء والهواء. وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل، تتصف به المجتمعات الصناعية، فإن هذه العناصر الثقافية لابد أن تعتبر السبب الرئيسي في انحدار البيئة الناتج عن الصناعة. وقد ربط أنصار هذا الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، وبناء عليه، فهم لا يقدمون حلولا بيئية من شأنها أن تؤثر على القاعدة الصناعية للمجتمعات الغربية.

ورغم أن هذا الاتجاه يبحث ويحلل طبيعة ظهور المشكلات البيئية من ناحية اجتماعية إلا أن أنصار هذا الاتجاه، لا يرون أن تغيير القيم يخدم مصلحة النظام الرأسمالي، والنمو الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه المجتمعات الرأسمالية الصناعية.

ثانيا: الاتجاه الليبرالي: يركز هذا الاتجاه المستمد من فكر ماكس فيبر (Max Weber) على القوة والهيمنة لتوضيح المشاكل البيئية. وهنالك وجهتا نظر أساسيتان في الاتجاه الليبرالي:

الأولى: أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليهما جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة، وليس لهذه الجماعات من هم سوى زيادة أرباحها والمنافع التي تؤدي إلى اتساع مجالات قوتها ونفوذها. ويركز المنظرون الليبراليون على الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة، ذلك لأنها تستطيع القيام بعمليات ضبط للقرارات التي تتخذ في المناطق أو المقاطعات بما يتناسب ومصالحها. حيث تنظر هذه الشركات إلى البيئة على أنها وسيلة لزيادة أرباحها وتوسعها. وهي لذلك، تقاوم إعادة التشكيل البيئي، وهذا الرفض يزيد من تفاقم المشاكل البيئية.

الثانية: أن أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للمشكلات البيئية يرون أن المستفيدين من الانحدار والاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي – الإعلام – وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم. كما يقومون أيضا بإقناع الناس بواسطة الإعلام، بزيادة الاستهلاك، وبان الاقتصاد الدائم النمو، أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة. وهكذا فإن استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة شرعية للتنظيمات الاقتصادية في المجتمع، هو ميكانيزم حرج وحساس في تطور المشكلات البيئية وتفاقمها.

ويكمن الحل الوحيد في رأي الليبراليين، بوجوب تضافر جهود المهتمين بالبيئة كالحركات البيئية لإزاحة القوة السياسية والهيمنة الكبيرة التي تمتلكها الشركات.

ثالثا: الاتجاه الراديكالي: يقدم الاتجاه الراديكالي المستمد من فكر كارل ماركس (Karl Marx) تحليلاً لأسباب استنزاف البيئة. فيرى أصحاب هذا الاتجاه ان المشاكل البيئية، ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية. وأن من المتعارف عليه أن التوسع الاقتصادي هو القناة التي حلت من خلالها المجتمعات الرأسمالية أزماتها مثل فترة الركود الاقتصادي الكبير. ومن هنا يصبح النمو الاقتصادي ضرورياً ومهماً جداً لزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال. وهذا بالتالي يسمح للطبقة الرأسمالية وحلفائها بالمحافظة على أرباحها وممتلكاتها عن طريق شراء القوى العاملة.

وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية – وليس المجتمعية – فإن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية، كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز...الخ للعائلة الواحدة. يفرض هذا النمط

الاستهلاكي الخاص استنزاف المصادر الطبيعية، وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك، وبالتالي المزيد من الانحدار البيئي. ومن هنا فإن المنظرين الراديكاليين يرون أن النظام الرأسمالي نظاماً توسعياً، وفي الفترة التي لا يتسع فيها تصيبه حالة من الركود، وبما أنه نظام مسرف ومكلف فإنه يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي: الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية.

المطلب الثاني: نظرية ما بعد المادية (Post Materialism Theory):

تُعنى هذه النظرية بتحول المجتمعات من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وقد طورها "رونالد إنجلهارت" (Ronald Inglehart) في سبعينيات القرن الماضي، في إطار دراسته للتغييرات التي تطرأ على قيم الأفراد وحاجاتهم، وتؤدي إلى انتقالهم من المتطلبات والقيم المادية والفيزيائية إلى المطالبة بقيم أبعد من ذلك، تتصل باستقلاليتهم وقدرتهم على التعبير عن أنفسهم بحرّية تامة. يقول إنجلهارت إن هذا التحول يحدث عادة عندما تتحول المجتمعات إلى مجتمعات صناعية متطورة وقادرة على تغطية الحاجات المادية الأساسية لأبنائها بحيث يصبح لديهم الوقت والموارد الكافية للبحث عن قيم وحاجات أعلى. (دقو، 2015: ص 14)

وقد رصد "انجلهارت" هذا التحول الحضاري الكبير من القيم المادية إلي القيم ما بعد المادية في المسح العالمي للقيم، والذي في إطاره قام بقياس اتجاهات عينات قومية من البشر ينتمون إلي 43 دولة في مختلف أنحاء العالم، ويمثلون70% من البشرية المعاصرة. وقد صاغ إنجلهارت نظريته الشهيرة عن التحول من القيم المادية إلي القيم ما بعد المادية وخصوصا في المجتمعات الغربية المتقدمة. وقد أقامها في ضوء فرضيتين صاغهما (السيد، جوان 2011)، وهما:

*** فرضية الندرة:**

وتقوم على أساس افتراض أن الأفراد في أي مجتمع يسعون لتحقيق أهداف مختلفة وفقا لنظام تدرجي. وإذا كان الناس في كل مكان يسعون إلي تحقيق الحرية والاستقلال، فإن ضغط الحاجات المادية مثل الجوع والعطش والأمن الفيزيقي لابد من تحقيقها أولا لأنها تتعلق مباشرة بالبقاء علي قيد الحياة. وهكذا قرر "انجلهارت" أنه ما دامت حالة الندرة قائمة فإن القيم المادية ستكون لها الأسبقية بغرض إشباعها أولا على حساب القيم ما بعد المادية، مثل قيم الانتماء وتقدير الذات والإحساس بالكرامة. غير أنه يقرر أنه حالما تُشبع الحاجات الخاصة بالبقاء، فإن التحول تجاه القيم ما بعد المادية سيسود سلوك البشر.

*** فرضية التنشئة الاجتماعية:**

وتقوم على أساس أن البحوث أثبتت أن القيم الأساسية غالبا ما تستقر لدى الإنسان حين يصل إلي سن البلوغ ولا تتغير إلا قليلا بعدها. وفي المجتمعات التي تسودها الندرة الاقتصادية فإن اهتمامات الناس ستتركز إلي حد كبير على إشباع الحاجات الاقتصادية، مثل إعلاء النمو الاقتصادي على حساب قيمة الحفاظ علي البيئة، أو التركيز علي أهمية الأمن، مما يدعو إلي تأييد الأساليب السلطوية في القيادة السياسية لقدرتها علي حفظ الأمن. وعلي العكس من ذلك، فالمجتمعات التي حققت درجة عالية من الرخاء الاقتصادي هناك احتمالات كبيرة أن يتحول الناس إلي تبني القيم المعنوية مثل الحرص علي الحرية الشخصية والتنمية الذاتية والمشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية. بعبارة أخرى تحقيق نموذج المجتمع المبني على المذهب الإنساني، والذي يذهب إلي أن الإنسان يستطيع بجهوده الخلاقة أن ينشئ مجتمعا متكاملا يقوم على التعاون وليس علي الصراع.

وفقا لإنجلهارت فإن التنمية الاقتصادية وزيادة الأمن الاجتماعي والاقتصادي تميل إلى تعزيز المواقف ما بعد المادية بما في ذلك الاهتمام المتزايد بالبيئة. وحسب نظريته "ما بعد المادية"، فإن الأفراد الذين ينشأون في ظل ظروف مادية مناسبة يميلون إلى وضع قيمة أعلى في القضايا غير المادية، ليس فقط خلال فترة مراهقتهم ولكن أيضًا لبقية حياتهم. فخلال عملية التحديث يزداد الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للناس، ومع مرور الوقت، يتم إنشاء تأثير الأجيال حيث تُظهر المجموعات الأصغر سنا بشكل منهجي اهتمامًا أكبر بالقيم ما بعد المادية (HASSLER, 2006).

الفصل الثاني

التنمية المستديمة بين حماية موارد البيئة وضمان استمرارية التنمية

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم استدامة موارد البيئة حتى ميلاد مفهوم التنمية المستديمة

المبحث الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية وحيثيات تبلور مفهوم التنمية المستديمة

المبحث الثالث: إشكالية مفهوم التنمية المستديمة بين مطالب التنمية ومحدودية رأس المال الطبيعي

المبحث الرابع: إشكالية مفهوم التنمية المستديمة بين تعدد خصائص المفهوم وأبعاده

المبحث الخامس: أسس التنمية المستديمة ودعائم إرسائها

المبحث السادس: سياسات تحقيق التنمية المستديمة

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم استدامة موارد البيئة حتى ميلاد مفهوم التنمية المستديمة

أولا: أزمة الموارد الغابية في ألمانيا وظهور مفهوم استدامة عائدات موارد الغابات

في بحثنا عن أصل ومصدر مصطلح الاستدامة في أدبيات الفكر الإنساني، نجد أن فكرة الاستدامة لا تظهر إلا في أوقات الأزمات والندرة، نعني بذلك الأزمات البيئية وندرة موارد البيئة. ففي حوالي عام 1700م، تعرضت صناعة التعدين وسبل العيش لآلاف من الناس إلى التهديد بمقاطعة سكسونيا الألمانية الغنية بالمناجم. ولم تكن المشكلة في استنفاذ المواد الخام من المناجم، بل كانت المشكلة ندرة حادة في مادة الخشب، حيث استهلكت صناعة التعدين وصهر الخامات غابات بأكملها؛ فعلى مقربة من أماكن أنشطة التعدين، كانت توجد غابات معمرة اختفت بالكامل. وقد قُطعت الأشجار بمعدلات غير مستديمة لعقود من الزمن دون بذل جهود لاستعادة وإحياء الغابات.

وكحل سريع للمشكلة قاموا في بداية الأمر باستخدام أنظمة النهر في "إرزجبيرج"، بحيث يمكن نقل جذوع الأشجار من الغابات البعيدة، غير أن هذه التدابير لم تعمل سوى على تأجيل الأزمة، فسرعان ما ارتفعت أسعار الخشب بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى إفلاس وإغلاق أجزاء من صناعة التعدين. وقد أثار ذلك انتباه كاتب ألماني يُدعى "هانز كارل فون كارلوفيتز" (Hans Carl von Carlowitz) (1645م–1714م) الذي كان محاسبا ومسؤولا عن عمليات التعدين وتوريد الأخشاب لأجل صناعة التعدين التي كانت تستخدم نحو عشرة آلاف عامل في ذلك الوقت بمقاطعة سكسونيا الألمانية. وبالإضافة إلى تأثر "كارلوفيتز" بما كان يحدث في هذه البيئة، كان قد سافر على نطاق واسع في أيام شبابه وتعلم الكثير من الانضباط القسري للوزير الفرنسي (جان–بابتيست كولبيرت) (Jean-Baptiste Colbert) (1619 – 1683)، أحد أهم الوزراء لدى لويس الرابع عشر، حيث تأثر بما قام به هذا الوزير من إجراءات وتدابير لإصلاح الغابات في فرنسا. (Hans Carl von Carlowitz, wikipedia free encyclopedia)

مما ساعد "كارلوفيتز" على جمع أحدث ما توصلت إليه زراعة الغابات في ذلك الوقت، وهو ما مهد له الطريق نحو صياغة مفهوم الاستدامة بوضوح، فأهميته كمؤلف هو أنه كان أول من كتب بشكل شامل عن الغابات، حيث استخدم تجربته الخاصة لتوسيع قاعدة المعرفة العلمية التي بقيت بعد الدمار الذي خلفته حرب الثلاثين عاما التي شهدتها أوروبا (1618_1648) وما تلاها من عقود تم فيها محو مساحات شاسعة من الغابات دون الاهتمام بمسألة الحفاظ على الموارد. وكان "كارلوفيتز" بذلك أول من

صاغ بوضوح مفهوم الاستدامة في مجال الغابات. ففي كتاب له بعنوان (Sylvicultura oeconomica) (أي الأخبار العامة والتعليم الطبيعي على تربية الأشجار البرية) سنة (1713)، الذي يُعد أول دراسة شاملة عن اقتصاد الغابات، قام باستعمال ولأول مرة في هذا الكتاب مصطلح "الاستخدام المستديم" (nachhaltige Nutzung)، ولذلك اعتُبر "كارلوفيتز" أب الاستدامة في مجال موارد الغابات " sustainable yield forestry" (Hans Carl von Carlowitz, wikipedia free encyclopedia).

وبذلك يكون "كارلوفيتز" أول مفكر يدعو إلى أسلوب جديد في إدارة موارد الغابات هو أسلوب الاستدامة، والذي يضع في الاعتبار استخدام مادة الخشب بأسلوب مستديم، حيث يتم تلبية احتياجات السكان مع ضمان استمرارية إنتاجية الغابات لهذه المادة مستقبلا، منطلقا من قاعدة أن الأجيال الحاضرة مسؤولة أمام الأجيال المقبلة عن الاستهلاك المفرط للموارد الغابية، وبالتالي يقع على عاتقها حماية هذه الموارد والحفاظ على استدامتها. ثم بدأ بعد ذلك تدريجيا تداول مفهوم استدامة عائدات موارد الغابات (sustainable yield forestry)، على نطاق واسع في معظم أنحاء أوروبا خاصة من طرف العلماء البريطانيين والفرنسيين في علم الغابات.

ثانيا: أزمة تزايد سكان المعمورة وبروز إشكالية استدامة إنتاجية البيئة للغذاء والموارد الكافية

في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م بدأت تلوح في الأفق من جديد أزمة ندرة الموارد الطبيعية، هذه المرة لدى منظري الاقتصاد الكلاسيكيين، وكان أبرزهم الإنجليزي "توماس مالتوس" "Thomas Robert Malthus" (1766_1834)، رجل الدين الذي عُرف كباحث في السكان وفي الاقتصاد السياسي.

تأثر توماس مالتوس بالفلسفة الليبرالية وكان واسع الاطلاع على أفكار فلاسفة التنوير من قبيل ديفيد هيوم وجان جاك روسو، وكان مطلعا على أفكار المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، حيث قرأ كتابات آدم سميث وكان على صحبة مع ديفد ريكاردو. كما كانت هناك محفزات في عصره دفعته إلى النظر في وضع السكان على الأرض، حيث عاشت إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تحولاً في طبيعة اقتصادها من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، ما أدى إلى تقلص إنتاج المواد الغذائية، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتضخم الكثافة السكانية في المدن التي احتوت المناطق الصناعية الناشئة، والتي لم تقابل بسياسة توفير المساكن للوافدين إلى هذه المناطق، ما

أفرز ازدحاماً بشرياً في المساكن، وسوء حال للطبقة العاملة حيث انتشر الفقر والبطالة، حتى باتت ظواهر التسول والتشرد والسرقة حالة يومية في المجتمع.

وصاغ مالتوس نظريته الشهيرة في كتاب نشره لأول مرة عام 1798م، ويحمل عنوان "مقالة حول مبدأ السكان". وتقول هذه النظرية إن وتيرة التكاثر الديمغرافي "السكاني" هي أسرع من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك. وهذا من شأنه أن يؤدي في المحصلة إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من جهة وإنتاج الغذاء اللازم لإطعامهم من جهة أخرى، مما ينذر بمشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة من فقر وجوع، وبروز لظواهر مجتمعية سيئة كالتشرد والتسول واحتراف النصب والسرقة. ويشير مالتوس أمام هذا الوضع إلى أن المجتمع إذا لم يتدارك نفسه ويضع لأفراده (الفقراء منهم تحديدا) قيودا أخلاقية للتحكم في وتيرة تكاثر أعداد السكان بما يتوافق وقدرته على إنتاج الغذاء، فإن "قوانين الطبيعة" ستفعل فعلها فيه لإعادة التوازن إليه وإرجاع الأمور إلى نصابها، عبر تفشي الأمراض والمجاعات وكثرة الحروب اقتتالا على الموارد تحت سطوة غريزة البقاء عند الإنسان. (عيد، 2017)

لقد أثار "مالتوس" نقاشات هي الأهم حول موضوع البيئة في عام 1978م، فبالرغم أن العلاقة بين زيادة عدد السكان واستنزاف موارد البيئة قد تم مناقشتها منذ القدم، إلا أن هذا الموضوع ارتبط بمالتوس الذي يرى أن المشكلة السكانية تتمثل في التناقض بين قدرة السكان على التزايد، وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء، حيث يرى أن البشر على الكرة الأرضية يتكاثرون بصورة لن تتحملها قدرات الطبيعة، فالبشر يتكاثرون وفق متتالية هندسية (1 ، 2 ، 4 ، 8 ، ، 16 ، 32 ، ...الخ)، بينما الغذاء يزداد بشكل متتالية حسابية (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5... الخ)، معنى ذلك أن قدرة السكان على التزايد تتجاوز قدرة الأرض أو موارد البيئة المتاحة على تحمل أعباء تلك الزيادة (توفير الغذاء والماء والمأوى اللازم لعدد السكان المتزايد)، وهو ما يسمي حاليا بقدرة البيئة على الحمل أو القدرة الاستيعابية البيئية (environmental carrying capacity)، وبذلك يكون "مالتوس" هو الذي اكتشف الظاهرة أو على الأقل أفضل من سلط عليها الضوء في القرن 18م.

ويرى "مالتوس" أنه وبحكم قانون طبيعتنا الذي يجعل الغذاء ضروريا لحياة الإنسان، فلا بد من الإبقاء على تساوي النتائج على هاتين القدرتين غير المتساويتين: قدرة السكان على التزايد، وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء (شناوة، 2014)، فيكون بذلك قد طرح فكرة شبيهة بما يُسمى بفكرة التوازن مابين البيئة

والتنمية التي طُرحت في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1972م، والتي كانت لاحقا مرتكزا لمفهوم التنمية المستديمة.

إن الأفكار الرئيسية في نظرية مالتوس قد تمت مراجعتها لاحقاً من قبل صاحبها؛ فبين عامي 1798م و 1826م نشر ستة طبعات من مقاله عن مبدأ السكان، وتحديث كل طبعة لدمج مواد جديدة، لمعالجة النقد، ونقل التغييرات في وجهات نظره الخاصة حول هذا الموضوع (Thomas Robert Malthus, wikipedia free encyclopedia). وقد تم توجيه جملة من الانتقادات لهذه النظرية، حيث ركز منتقدوها على أهمية استخدام التكنولوجيا في مجتمعات السوق للتغلب على الضغوط السكانية من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية.

ومع مرور الزمن تبين بطلان معظم القضايا التي أتى بها مالتوس في نظريته، فعدد السكان لم يتضاعف كما توقعت النظرية، فكما جاء فيها أن معدلات السكان تتزايد بشكل متتالية هندسية في كل ربع قرن، وعليه من المفترض أن يكون سكان العالم حالياً أكثر من مائة مليار نسمة، بينما عددهم الحالي حسب إحصائيات الأمم المتحدة لا يتجاوز سبعة ونصف مليار نسمة.

وقد أثبت الاقتصاديون أنفسهم أنها نظرية غير واقعية ومتحيزة أكثر مما يجب (زكي، 1984). أضف إلى ذلك أنه بالنظر إلى عالمنا اليوم نجد أن الدول المتقدمة الأقل سكانا هي الدول الأكثر استهلاكا واستنزافا لموارد البيئية، بخلاف الدول النامية الأكثر سكانا ومع ذلك نجدها أقل استهلاك لموارد البيئة.

كما أن الوقائع الاقتصادية والتقنية التي شهدها العالم بعد وفاة مالتوس بعقود قليلة مثّلت الرد الأهم على نظريته، حيث ترافق النمو السكاني مع تطور تقنيات الزراعة ما أدى إلى تنامي معدلات الإنتاج الزراعي، في العديد من البلدان التي تشهد نمواً سكانياً مضطرداً. وحدوث ما سُمي لاحقا بالثورة الخضراء التي أظهرت قدرة التكنولوجيا على التغلب على المشكلات البيئية الناجمة عن النمو السكاني، فقد أدت إلى ارتفاع كبير في الإنتاج الغذائي من خلال تطبيق التقنيات العلمية والصناعية في المجال الزراعي.

غير أنه في المقابل ظلت دائما مشكلة الفقر أو بالأحرى المجاعة تلوح في الأفق ولا تزال في عدد من البلدان الفقيرة، رغم الثورة التي حصلت في الإنتاج الغذائي في البلدان المتقدمة. وسرعان ما تبين أن الثورة الخضراء هي ليست خضراء كما يُعتقد، بعد أن بدأت آثارها البيئية بالظهور كالتلوث الناجم عن

استخدام المواد الكيميائية في الإنتاج الزراعي، والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية جراء الإنتاج المكثف للأغذية.

ومشكلة نظرية مالتوس أنها فتحت الأفاق أمام بروز نظريات أخرى أكثر إثارة للجدل حول علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية، ولعل فكرة (البقاء للأصلح) التي أنتجتها نظرية مالتوس كانت المفتاح الذي بدأت بها نظرية أخرى أكثر إثارة وهي نظرية التطور والتي أوجدها تشارلز داروين (Charles Darwin) (1809–1882). كما أن الأفكار التي جاء بها مالتوس حول " أن ندرة الموارد الطبيعية يُشكل قيدا على النمو الاقتصادي" وما تمخض عنها لاحقا من نقاش وجدل فكري في إطار ما يُعرف بالخطر البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي، جعلت الاقتصاديين يولون اهتماما أكثر بالطبيعة والاقتصاد في استخدام الموارد للأجيال الحاضرة والمقبلة، وهو ما نتج عنه لاحقا ظهور ما يُسمى بالاقتصاد الأخضر(كافي، 2013: 81).

ثالثا: مفارقة وليام جيفونز ومشكلة استدامة الموارد البيئة غير المتجددة

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت من جديد أزمة الموارد البيئية، وتمثلت هذه المرة في نضوب إمدادات الفحم المحدود في بريطانيا. حيث وضع أحد رواد القرن التاسع عشر المؤيدين للاقتصاد الهامشي الكلاسيكي الجديد، وليام ستانلي جيفونز (William Stanley Jevons) (1835–1882م)، نظرية حول العلاقة التي تجمع ما بين المجتمع والطبيعة وأهميتها بالنسبة إلى صانعي السياسات وحركات المحافظة على البيئة اليوم. في كتابه (The Coal Questions) (مسائل أو قضايا الفحم) الذي نشره في عام 1865م، أشار جيفونز إلى أن نضوب إمدادات الفحم المحدود، وهو المحرك الرئيسي للتصنيع البريطاني، لن يتباطأ جراء المكاسب التكنولوجية وذلك عبر حسن استخدامها، ذلك أن تحقيق المكاسب عبر الكفاءة من شأنه تخفيض تكلفة الطاقة، وبالتالي زيادة الطلب على الطاقة ورفع معدل استهلاك الفحم. وهو ما أشعر جيفونز بالقلق إزاء تأثير ذلك على قوة الإمبريالية البريطانية النابعة من استنزاف احتياطيات الفحم البريطانية. وتؤكد مفارقة جيفونز أن التطوّر التكنولوجي وحده ليس قادراً على مواجهة مشكلة نضوب الموارد بفعالية. وينعكس هذا في المناظرات المعاصرة حول الطاقة حيث زاد الابتكار التكنولوجي من كفاءة استخدام الطاقة، وأدى إلى اكتشاف واستخراج مصادر جديدة للطاقة. ومع ذلك، أدت هذه الابتكارات أيضاً إلى انخفاض أسعار الطاقة، وتوسع كبير في إجمالي استخدام الطاقة (مجتمع السوق،2017).

ما تزال مفارقة جيفونز ذات أهمية حتى يومنا هذا، حيث بقيت تثير القلق لسببين: أولاً، في حين تحسنت الكفاءة في استخدام الطاقة منذ عام 1975، استمر نصيب الفرد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في النمو في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذا ما يدلّ على أنّ الكفاءة في استخدام الطاقة لا يمكن أن تُعالج الشواغل الملحة والمتزايدة في مجال التغير المناخي. ثانياً، هناك قبول متزايد لفكرة اقترابنا أو وصولنا من نقطة "ذروة النفط" حيث لم يعد بالإمكان زيادة إنتاج النفط العالمي. ونظراً لأهمية الطاقة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، فقد يؤدي الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة بسبب ندرة النفط إلى تداعيات اقتصادية وخيمة. (مجتمع السوق،2017).

رابعا: المساعي الدولية للحافظ على استدامة الموارد الطبيعية وإنشاء الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

بحلول فجر القرن العشرين، كانت الحدود في جميع أنحاء الولايات المتحدة وجنوب كندا تختفي بسرعة تحت وطأة الفأس والمحراث، والموجات المتتالية من الهجرة البشرية والاستيطان. وعندما أصبح ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) (1858_1919) رئيسا للولايات المتحدة في عام 1901، جعل الحفاظ على الموارد حجر الزاوية في سياسته الداخلية، ودعا إلى مؤتمر حفظ أمريكا الشمالية في عام 1909، الذي حضره ممثلو كندا والمكسيك والأرض المكتشفة حديثا "لابرادور" (مقاطعة كندية حاليا). وفي هذا المؤتمر تم اعتماد بيان مبادئ يدعو كل حكومة إلى حماية المصادر الطبيعية للحياة والرفاهية. وقد قادت المشاركة الكندية في مؤتمر روزفلت لحفظ الطبيعة في أمريكا الشمالية مباشرة إلى إنشاء "اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة" في نفس السنة من قبل الوزير الأول الكندي "السير ويلفريد لوريه" (Wilfrid Laurier) (1841_1919). وقد عملت هذه اللجنة على جرد شامل للموارد الطبيعية وإرساء أسس الحفاظ على الطبيعة والتخطيط الحضري والإقليمي في كندا، وكانت أول هيئة في عام 1915م تقترح المبدأ الذي ينص على أن لكل جيل الحق في الاستفادة من رأس المال الطبيعي مع وجوب الحفاظ عليه ونقله سالما إلى الأجيال المقبلة (Ed Wiken, 2003: 2-3).

أما في أوروبا فقد شهد بداية القرن العشرين التوقيع على الاتفاقية الدولية الأولى لحماية الحياة البرية هي اتفاقية 19 مارس 1902 لحماية الطيور المفيدة للزراعة، التي وقعت في باريس من قبل 9 بلدان هي: النمسا، والمجر، وألمانيا، واليونان، وسويسرا، ولوكسمبورغ، والبرتغال، والسويد، وإمارة موناكو. وكان لابد من انتظار مرور سنوات ليُعقد أول مؤتمر دولي لحماية الطبيعة في عام 1923 بالعاصمة

الفرنسية باريس وطرح قضية إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستخدام العقلاني للموارد. ثم بعدها بعشر سنوات يتم التوقيع على اتفاقية حفظ النباتات والحيوانات الطبيعية، المعتمدة في 8 نوفمبر 1933 في لندن، لمعالجة ولأول مرة مفاهيم من قبيل"الأنواع المهددة بالانقراض"، و"المحميات الطبيعية المتكاملة" و"الحظائر الوطنية". حتى يأتي يوم 05 أكتوبر 1948م ليؤرخ لبداية الالتزام المعاصر للمجتمع الدولي بحماية الطبيعة، وذلك من خلال إنشاء "الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة" (l'Union Internationale pour la Conservation de la Nature "UICN") في مدينة فونتان بلو (Fontainebleau) بفرنسا (Anonyme, 2017).

وقام هذا الاتحاد بإصدار تقرير حول "بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في عام 1950م"، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربة الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد. وقد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة لكنها أعطت الأفضلية لرسالة جديدة تعين التغيير الذي طرأ على دعاة المحافظة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية(الهيتي، المهندي، 2008: 11).

خامسا: بروز الحركات البيئية وانتشار مخاوف تراجيديا الموارد والانفجار السكاني وظهور مفهوم حدود النمو

مع بداية ستينيات القرن الماضي ازداد الاهتمام بمفاهيم الاستدامة بشدة مع ظهور الحركات البيئية وظهور كتب تتبنى المفهوم مثل كتاب: "الربيع الصامت" (Silent Spring) سنة 1962م للكاتبة وعالمة الأحياء البحرية الأمريكية "راشيل لويز كارسون" (Rachel Louise Carson) (1907 – 1964) التي كانت من أبرز دعاة الحفاظ على البيئة وحمايتها، وكان لها دور كبير في تعزيز وتقدم الحركة البيئية العالمية، فمن خلال كتابها "الربيع الصامت" أعطت دفعة قوية لحركات الوعي البيئي.

وسرعان ما بدأت المخاوف إزاء تراجيديا الموارد الطبيعية بالانتشار خاصة مع ظهور مقال بعنوان (تراجيديا الموارد المشاعة) لعالم الأحياء الأمريكي "غاريت جيمس هاردين" (Garrett James Hardin) (1915–2003)، وقد نشر هذا المقال في مجلة العلوم (Science) سنة 1968م، ويُشير فيه أنّ الموارد الطبيعية الموجودة في الطبيعة ستُدمر حتماً بسبب الإجراءات النابعة من المصلحة الذاتية لكل فرد – على غرار المزارعين الذين يربون الماشية – والتي تؤدّي إلى الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية المشاعة، فتكون النتيجة تدمير الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال المفرط لها. وبالتالي شكل مفهوم

"تراجيديا الموارد الطبيعية المشاعة" في تلك الفترة أحد الأفكار الأكثر تأثيراً في الفكر الليبرالي حول الأسباب والاستجابات للمشاكل البيئية (مجتمع السوق،2017).

وفي نفس السنة 1968م أطلق العالم البيولوجي بجامعة ستانفورد الأمريكية "بول رالف إيرلك" "Paul Ralph Ehrlich " (1932_85سنة) تحذيره للعالم من خطورة الانفجار السكاني الذي سوف يشهده العالم وكان ذلك عبر كتابه الشهير " القنبلة السكانية " (The Population Bomb). وفي عام 1970م بدأ "إيرلك" في الترويج لفكرته التي تبناها في كتابه، وبدأ في الكتابة بالصحف والمجلات المتخصصة حتى يقنع الحكومات والمفكرين برجاحة فكرته وتنبأ بحدوث مجاعة كبرى تهدد معظم سكان العالم. وقد ضمَّنَ "إيرلك" في كتابه تحذيرا للعالم من الغازات السامة كغاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث نتيجة الصناعات الضخمة والذي لديه خاصية زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية مما يتسبب في إذابة الجليد المتواجد بالقطبين الشمالي والجنوبي وبالتالي يتسبب في ارتفاع مستوى مياه المحيطات والبحار فتصبح معظم المدن الساحلية والجزر في خطر. كما إقترح "إيرلك" ضرورة تقليل سكان العالم حتى يتلافى العالم الكوارث التي سوف تحدث له، واقترح بأن تتبني الحكومات ممثلة في وزارة السكان وشؤون البيئة قانونا صارما لتحديد النسل.

وفي عام 1972 نشر"نادي روما" (Club of Rome) تقريرا بعنوان "حدود النمو" (Limits to growth) الذي انتقد أنماط الاقتصاد القائمة وتنبأ بمشاكل كثيرة ستواجه البشرية بسبب استنزاف مصادر الأرض، كما أشار إلى أنه إذا استمرت اتجاهات النمو في التصنيع، ومعدل تزايد السكان، وإنتاج الأغذية واستنزاف المصادر، فإن قدرة الأرض لاستيعاب هذا النمو ستصل إلى نهايتها في السنوات المائة التالية. وقد شكل هذا التقرير الدعامة النظرية لحركة التنمية المستديمة المعاصرة (عبد الهادي، 2008: 7).

وعموما كان كتاب راشيل كارسون عن الربيع الصامت سبباً في إثارة المخاوف حول التلوث وإطلاق حركة حماية البيئة الحديثة؛ ثم أنبأنا العنوان الذي استخدمه "بول إيرليك" وهو (القنبلة السكانية) بكل شيء. بعدها تجسدت عبقرية "نادي روما" في دمج هذه المخاوف مع مخاوف أخرى متعلقة بنفاذ الموارد، فنحن محكوم علينا بالهلاك لأن عدداً أكثر مما ينبغي من البشر سيستهلكون كماً أكبر مما ينبغي من الموارد. وحتى إذا تمكنا من كسب بعض الوقت بسبب إبداعنا، فسينتهي بنا الحال إلى قتل الكوكب وأنفسنا بالتلوث. والأمل الوحيد يتلخص في وقف النمو الاقتصادي ذاته (حدود النمو)، وبالتالي الحد من الاستهلاك، وإعادة التدوير، وإرغام الناس على إنجاب عدد أقل من الأطفال. وما يزال صدى هذه الرسالة

يتردد حتى يومنا هذا، رغم أنها كانت خاطئة إلى حد كبير. إذ إن العقود الأربعة التي مرت منذ ظهر تقرير "حدود النمو" أثبتت لنا أننا في حاجة إلى المزيد من النمو، وليس الإقلال منه.

سادسا: انعقاد أول مؤتمر دولي حول البيئة والميلاد الرسمي لمفهوم التنمية المستديمة

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972م بداية اهتمام دولي واضح بمفهوم استدامة الموارد البيئية، حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة، فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) "United Nations Environmental Program" كأول وكالة بيئية دولية (الغامدي، 2007).

وبالرغم من أن مؤتمر ستوكهولم قد اعترف بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة. وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، فيكون بذلك قد أطلق شرارة البدء للحوار العالمي حول الحوكمة المستديمة، على الرغم من أن المصطلح كان لا يزال في طور الإعداد. وعقد الخبراء ندوة عالمية في المكسيك بعد ذلك بعامين ووقعوا على إعلان كوكويوك لعام 1974، الذي طالب بالتنسيق بين البيئة واستراتيجيات التنمية من خلال "التنمية البيئية" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يونسكو (Unesco)، 2016: 3).

أما الاستخدام الأول لمصطلح "التنمية المستديمة" في وثيقة عامة أساسية كان في الإستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة لعام 1980، التي بلورت ولأول مرة مفهوم التنمية المستديمة، عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستديمة فلابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية" (International Union for Conservation of Natural Resources (IUCN), 1980: 18). وكانت هذه المحاولة الحقيقية الأولى لتعريف التنمية المستديمة، والتي أوضحت ضرورة التكامل بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية، وأشارت إلى أنه "حتى تصبح التنمية مستديمة، لابد أن تأخذ في

اعتبارها العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية كذلك، وقاعدة الموارد الناضبة والمتجددة"(طلبه،415:2006).

بعدها تم تعريف التنمية المستديمة في مؤتمر الحفاظ على الطبيعة وتنميتها الذي انعقد في أوتاوا عام 1986، في عدد من النقاط (اليونسكو (Unesco)، 2016: 3) وهي:

أ_ التكامل بين الحفاظ على الطبيعة وتنميتها.

ب_ تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان.

ج_ تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

د_ توفير الحق في تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي.

هـ_ الحفاظ على السلامة البيئية.

وفي عام 1987 نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة بلجنة "بروند تلاند" "Brund tland"، في تقريرها "مستقبلنا المشترك" "Our common future" تعريفا للتنمية المستديمة بأنها: "هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"(Pardy, 1999: 391)، وقد لقي هذا التعريف تأييدا ورواجا كبيرا، وهو ما منح مفهوم التنمية المستديمة شعبية واسعة ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي غير مسبوق.

المبحث الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية وحيثيات تبلور مفهوم التنمية المستديمة

لقد شاع مفهوم التنمية بشكل أساسي منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عهد الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي (Material Progress)، أو التقدم الاقتصادي (Economic Progress). وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث (Modernization)، أو التصنيع (Industrialization) إضافة إلى التطور والنمو (عارف، 2017).

ويجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها

المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر(غنيم، أبوزنط، 2010: 19)، وهذه المراحل هي:

1_ التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يُساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات، ويُعد نموذج والت روستو (W.Rostow) المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.

2_ التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تُركز على مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز (Seers) الشهير الذي يُعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وإذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يُمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو(Todaro) الذي يُحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار.

3_ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتُصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تُعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أُطر التكامل القطاعي والمكاني.

4_ التنمية المستديمة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تُساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عُرف باسم التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) ونُشر لأول مرة عام 1987م.

غير أن بروز هذا المفهوم وتبلوره احتاج إلى سنوات من الأحداث التي كان لها تأثيرا سلبيا على البيئة، وإلى تراكمات من الجهود الدولية لمواجهة هذه الآثار. حيث نجحت قضية البيئة في أن تفرض نفسها بشكل قوي منذ أوائل السبعينيات وذلك تحت تأثير التغيير الجوهري الذي حدث بظهور ما يُعرف بالحركة البيئية. فمنذ ذلك الوقت تحرك الاهتمام بالبيئة من نطاق الدوائر العلمية والمتخصصة وجماعات الحفاظ على البيئة إلى الأفراد العاديين، وذلك بتأثير المشكلات البيئية كالتلوث وسوء استخدام الموارد عليهم، والواقع أن ظهور العديد من المشكلات البيئية العالمية خلال الفترة من عام 1966 إلى 1972م أدى إلى زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية، فخلال هذه الفترة وقعت كارثة ناقلة النفط (توري كانيون) في 18 مارس 1967م، وهي ناقلة النفط التي اصطدمت بالصخور والشعاب المرجانية الموجودة في الجنوب الغربي للسواحل البريطانية، وأدت إلى تلويث مياه البحر لمساحات شاسعة، وتلى ذلك بعامين انفجار

براميل البترول في "سانتا باربارا" والتي أدت إلى تلويث سواحل كاليفورنيا، على الرغم من أن المخاطر البيئية ليست ظاهرة حديثة إلا أن زيادة تسليط الأضواء عليها كان نتاج لتأثير هذه المخاطر على الإنسان والأنساق الايكولوجية (حفظي، 2006: 34).

ولقد دفعت هذه المشكلات البيئية الدوائر العلمية لبحث تأثير أنشطة الإنسان على البيئة المتمثل في تلوث الهواء والماء وتدهور الموارد وتدمير الغابات، ومن ثمة عُقد مؤتمر باريس عام 1968م عن"المجال الحيوي"، حيث وجه هذا المؤتمر الأنظار إلى التدمير البيئي الذي وصل إلى مرحلة حرجة، كما أشار إلى ضرورة إتباع طرق جديدة في استخدام الموارد، كما أوصى المؤتمر بضرورة إجراء المزيد من الدراسات على الأنساق الايكولوجية والتلوث والموارد، إلى جانب ابتكار مداخل جديدة للتعليم البيئي وتقييم التأثيرات البيئية السلبية لمشروعات التنمية، ولقد تبع هذا المؤتمر مؤتمر ستوكهولم عام 1972م الذي اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات البيئية، كما حث هذا المؤتمر الدول الصناعية على توسيع برنامجها البيئي ليضم اهتمامات محددة تجاه دول العالم الثالث، والتي اشتملت على ضرورة تقييد الأنشطة التنموية ذات التأثير السلبي على البيئة، ولقد دفع هذا دول العالم الثالث إلى القول بأن المؤتمر لا يعدو أن يكون حديثا أكاديميا لا صلة له بالحياة اليومية لتلك الدول التي تحاول كسر تخلفها واللحاق بالدول الصناعية المتقدمة (حفظي، 2006: 35).

ثم جاءت المرحلة الثانية للاهتمام بقضايا البيئية من خلال بعض الأحداث البيئية مثل تسرب الغاز في مدينة بوبال في الهند أو ما يُسمى بكارثة "يونيون كارباید" من أسوأ الكوارث الصناعية في التاريخ، حدثت عندما وقع انفجار في مصنع المبيدات الحشرية التابع لشركة "يونيون كارباید" في منتصف ليلة الثالث من شهر ديسمبر عام 1984م مما أدى إلى انطلاق غاز "ميثيل إيزوسيانات" الذي يندرج ضمن الغازات السامة الخطرة على الصحة البشرية والحيوانية والبيئة، حيث تعرض أكثر من نصف مليون نسمة لهذا لغاز ولمركّبات كيميائية أخرى. وبعدها بسنة وبضعة أشهر وقعت حادثة انفجار المفاعل النووي في محطة "تشرنوبل" النووية السوفيتية في شمال أوكرانيا في ليلة السادس والعشرين من شهر أفريل عام 1986م، وهي أكبر كارثة نووية شاهدها العالم، وكان الأخطر في هذه الحادثة هو انتشار الإشعاعات النووية على نطاق واسع، إذ تضررت كل الدول المجاورة وما خلفه ذلك من آثار مدمرة على البيئة والإنسان. وإلى جانب ذلك زادت حدة بعض المشكلات البيئية كتأثر طبقة الأوزون بما تلفظه الصناعات الكيميائية من غازات سامة في الهواء، وتراجع التنوع البيئي والأمطار الحمضية وظاهرة الاحتباس الحراري واستفحال ظاهرة التصحر وتراجع المساحات الزراعية والاستغلال المفرط للغابات. هنا

لم يعد يكفي الحديث عن اختلالات في النظام ولكن عن تعارض صريح بين منطقين متناقضين: بين منطق النمو الاقتصادي وتحقيق أعلى معدلات الربح وبين التوازن البيئي الذي يضمن تجدد الحياة وأقصد بها هنا الإنسان والحيوان والنبات(بوجلال، ديسمبر 2012.). وهو ما أفضى إلى زيادة الاهتمام بفحص العلاقة بين التنمية والبيئة.

ومنذ ذلك الوقت بدأ إدراك الاهتمام بالقضايا البيئية بمعزل عن الحاجات البشرية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش فيه الأفراد، والتنمية هي الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة، ومن ثمة فهذان المفهومان متلازمان لا ينفصلان. وانطلاقا من هذا الإدراك للعلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها. ومن هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستديمة (sustainable development) وذلك في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م. حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هذا المفهوم (حفظي 2006: 36).

وعليه يمكن القول بأن فترة السبعينيات من القرن العشرين أحدثت ثورة لإعادة النظر الرئيسية في التفكير الإنمائي وشكلت بذلك تحديا أساسيا للإجماع التقليدي السائد حول التنمية الاقتصادية، فقد استخدمت عبارات مثل: "الأنماط البديلة للتنمية"، "أساليب الحياة"، "التنمية الايكولوجية"، "التنمية السليمة بيئيا"، "التنمية بلا تدمير"، "التنمية القابلة للاستمرار" لكي تنقل رسالة واحدة هي: "أن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا كليا ومتبادلا وأن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر(طلبة، 1972: 276).

فمنذ أن قدم نادي روما تقريره عام 1970 حول الحدود البيئية للنمو الاقتصادي ظهرت نقاشات حادة بين المناضلين أنصار "النمو في الدرجة الصفر" وبين دعاة "النمو مهما كان الثمن"(إيزابيل بياجوتي وآخرون، 1998: 02)، وكان لانعقاد حلقة "فونيه" عام 1971 الدراسية حول البيئة والتنمية أثر كبير في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية، ومن ذلك بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن "النمو مقابل التنمية" إلى إمكانية تكامل النمو والبيئة(طلبة، 1972: 276)، ففي ندوة إعلان كوكويوك (Cocoyoc) بالمكسيك حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية عام 1974، وفيه تمت محاولة تحديد العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، فإذا كانت التنمية هي الارتقاء بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال تحسين مستوى معيشة الإنسان، فإن ذلك يجب ألا يأتي على حساب

البيئة، بل ينبغي أن يكون هناك استخدام عقلاني للموارد الطبيعية تتمكن من خلالها أجيال المستقبل من العيش في بيئة ملائمة مع التنمية (توفيق، 1993: 203).

ويعتبر التقرير النهائي "للجنة العالمية للبيئة والتنمية" التي قدمته في27 أفريل 1987 بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم "التنمية المستديمة"، فهو الأول من نوعه الذي أُعلن فيه على أن "تكامل البيئة والتنمية" أمر مطلوب في جميع البلدان غنيها وفقيرها، ويتطلب السعي نحو التنمية المستديمة تغيير السياسات المحلية والدولية لكل الشعوب (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989: 69).

المبحث الثالث: إشكالية مفهوم التنمية المستديمة بين مطالب التنمية ومحدودية رأس المال الطبيعي

يتكون مصطلح التنمية المستديمة الذي شاع استعماله في كل المجالات من كلمتين متعايشتين هما التنمية والاستدامة، إلا أن الجمع بين التنمية والاستدامة في ظل التنمية التقليدية المعروفة يعني الجمع بين عبارتين متناقضتين، إذ من غير المعقول أن تدوم التنمية التي تقوم على نمط إنتاج مفرط في استهلاك الموارد الطبيعية إلى غاية استنزافها وبالتالي فإن الإشكالية تتعلق بمفهوم الاستدامة (زيد المال، 2013: 29).

يشير مفهوم التنمية المستديمة في الأساس إلى "توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل". وتشير هذه الجملة ضمناً إلى أن النمو المستقبلي ونوعية الحياة الشاملة تعتمد بشكل جوهري على نوعية البيئة. وتمثل قاعدة الموارد الطبيعية لبلد ما وسمة هوائه ومائه وأرضه إرثاً مشتركاً لأجياله برمتها. والاتجاه لتدمير هذه الهبة عشوائياً سعياً وراء أهداف اقتصادية قصيرة المدى يفضي إلى إنزال العقوبة بالأجيال الحاضرة والمستقبلية على وجه الخصوص. والتنمية المستديمة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو المؤسسية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية. وعلى ضوء ما سبق فإن التنمية المستديمة تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات (الهيتي، المهندي، 2008: 13).

المطلب الأول: أنواع رأس المال

يفسر الاقتصاديين عبارة الاستدامة بالرأسمال الذي تحوز عليه المجتمعات البشرية وهو على نوعين:

أولا: رأس المال الطبيعي: وبقصد به الموارد البيئية (Environmental Resources)، وتصنف تبعاً لمدى استمرار توافرها، إلى ثلاثة أصناف، وهي: موارد البيئة الدائمة، وموارد البيئة المتجددة، وموارد البيئة غير المتجددة.

1_ موارد البيئة الدائمة "Permanent Resources": وتشمل مكونات المحيط الحيوي ذات الكمية الثابتة، وهي الهواء (طاقة الرياح) و الشمس (الطاقة الشمسية).

2_ موارد البيئة المتجددة "Renewable Resources": وهي الموارد الطبيعية التي تمتلك خاصية التجديد ذاتياً، ويمكن إثراؤها وإعادة إنتاجها. وتشمل الكائنات الحية النباتية (المراعي، الغابات...الخ) والحيوانية (البرية منها والبحرية)، بالإضافة إلى التربة (الأراضي الزراعية) والماء. وتعتمد القدرة المتجددة لهذه الموارد على إدارة الإنسان الرشيدة لها.

3_ موارد البيئة غير المتجددة "Non-Renewable Resources": وهي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان، لأنها عبارة عن رواسب وتكوينات تجمعت خلال حقب جيولوجية قديمة، فتجددها يستغرق ملايين السنين. وتؤخذ عادة من باطن الأرض أو من مياه حفرية، وهي ذات مخزون محدود، وتشمل الفحم والبترول (النفط) والغاز الطبيعي والخامات المعدنية (المعادن). وهذه الموارد البيئية تتعرض للنفاذ والنضوب، لأن معدل استهلاكها يفوق معدل تعويضها الذي يكون بطيئاً جداً، بحيث لا يدركه الإنسان في عمره القصير، فما يؤخذ من هذه الموارد في الحاضر لا سبيل لتعويضه، فيكون نقصا فيما يتاح للأجيال المقبلة منها، ومن هنا سميت هذه الموارد بالموارد غير المتجددة.

ثانيا: رأس المال غير الطبيعي أو الفيزيائي (الصناعي): يقصد به مجموع رأس المال المنتج كالمنتجات والرأسمال المالي والرأسمال الاجتماعي. كأن ينهض الإنسان بالعمل على تطبيق المعارف العلمية والوسائل التكنولوجية لتحويل العنصر البيئي إلى ثروة.

المطلب الثاني: وظائف رأس المال الطبيعي بالنسبة للتنمية المستديمة

يمكن النظر إلى رأس المال الطبيعي على أنه يتألف من الموارد الطبيعية (Natural Resources)، والأرض(Land)، والأنظمة الحيوية (Ecosystems). وتكتسب هذه المكونات الثلاثة أهمية كبيرة بوصفها تشكل وظائف للتنمية المستديمة بعيدة المدى للاقتصاد. ويمكن وضع هذه الوظائف ضمن إحدى الفئات التالية(الهيتي، المهندي، 2008: 19-20):

الفئة الأولى: وظائف المورد (Resource Functions): تتضمن تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات لصالح البشرية، مثل المخزون من المعادن والأخشاب والغابات الطبيعية، وثروة أعماق البحار من الأسماك.

الفئة الثانية: وظائف مرتبطة بالتخلص من النفايات (Sink Functions): تقوم بالتخلص من المواد غير المرغوب بها من جراء عمليتي الإنتاج والاستهلاك مثل: الغازات الناتجة عن الاحتراق والعمليات الكيماوية، والمياه المستخدمة لتنظيف المنتجات أو البشر، والمخلفات من المواد. وعادة ما يتم تصريف هذه المواد إما في الهواء، أو المياه، أو دفنها في التربة. ويطلق على طرق التصريف الثلاثة هذه بالتسريبات (Sinks).

الفئة الثالثة: وظائف خدمية (Service Functions): تقوم بتوفير متطلبات الحياة للكائنات الحية بما فيها البشر، مثل الهواء للتنفس، والماء للشرب. لذا يطلق عليها وظائف البقاء. ويطلق على بعض مكونات هذه الفئة من الوظائف وظائف أسباب الراحة (Amenity Functions)، التي تحسن من نوعية الحياة مثل المناطق الطبيعية لقضاء أوقات الفراغ، والمرتبطة بالجنس البشري فقط.

المطلب الثالث: التنمية المستديمة وإشكالية التوفيق بين استمرارية التنمية والحفاظ على رأس المال الطبيعي

وفقاً لمنهج رأس المال الطبيعي، فإن التنمية المستديمة تعتمد على صيانة هذا النوع من رأس المال (والأنواع الأخرى من رأس المال). وفي حالة تآكل رصيد رأس المال الطبيعي إلى المستوى الذي لا يمكنه من القيام بالوظائف المشار إليها في الفئات الثلاث المذكورة سابقا، فإن أنماط التنمية المعتمدة على هذه الوظائف لم تعد مستديمة. وغني عن البيان، أن ذلك لا يعني أن أنماطاً أخرى من التنمية لم تعد موجودة، بل يعني أن هناك حاجة لوقف الاعتماد على مدخلات رأس المال الطبيعي، أو إيجاد وسائل جديدة لتحل محل هذا النوع من رأس المال (الهيتي، المهندي، 2008: 19-20).

وبناء على ذلك، فقد برز اتجاهان فيما يتعلق بمدى اعتماد استدامة التنمية على رأس المال الطبيعي(الهيتي، المهندي، 2008: 20) و(زيد المال، 2013: 30):

الاتجاه الأول: الاستدامة الضعيفة (Weak Sustainability):

يُقصد بالاستدامة الضعيفة مختلف الأساليب والوسائل التقنية التي بمقتضاها يجب إبقاء رصيد الرأسمال الطبيعي والرأسمال الفيزيائي ثابتا بتعويض الرأسمال الطبيعي بالرأسمال الفيزيائي، بمعنى أن هذا الاتجاه يؤمن بضرورة المحافظة على مستوى نصيب الفرد من الدخل الناتج عن إجمالي رصيد رأس المال (الطبيعي وغير الطبيعي) بناء على إمكانية إحلال ما بين هذين النوعين من رأس المال. حيث يرى أنصار الاستدامة الضعيفة أن التطور التكنولوجي يسمح بإعادة إحياء كل ما يدمر في الأنظمة البيئية وما يستنزف من موارد طبيعية، وبالتالي فإن الرأسمال التقني الذي ينجزه الإنسان يمكن أن يعوض الرأسمال الطبيعي.

وعليه فالاستدامة الضعيفة تقوم على اعتبار البيئة مجال للاستغلال المستمر والمكثف لرصيد رأس المال الطبيعي مادام هناك بدائل، أي أن هذا الاتجاه يسمح بتآكل رأس المال الطبيعي طالما أنه يمكن تعويض ذلك بأنواع من رأس المال (مثلاً تربة اصطناعية محل تربة طبيعية). مما يعني حسب هذا الاتجاه أن قيمة الموارد الطبيعية تكمن في الخدمات التي تقدمها للإنسان لأن التطور التكنولوجي معني بإيجاد حلول واقعية للتحديات البيئية.

انتقد هذا الاتجاه على أساس الثقة العمياء التي يضعها في التطور التكنولوجي لحل كل المشاكل البيئية، وأنه لا يعترف بالقيمة الجوهرية والحقيقية للبيئة إلا بالقدر الذي تساهم به في الإنتاج، في حين أن للبيئة قيمة ذاتية، وتعتبر مجال ووسط يحيا فيه الإنسان فرفاهيته وصحته مرتبطة بنوعية البيئة.

الاتجاه الثاني: الاستدامة القوية (Strong Sustainability):

تقوم الاستدامة القوية على اعتبار الحدود والقيود البيئية ثوابت يجب أن تخضع لها كل الاهتمامات والانشغالات الأخرى للإنسان، فحسب أنصار هذه الاتجاه؛ يجب أن تكون نشاطات الإنسان مقيدة من أجل حماية وصيانة رصيد الرأسمال الطبيعي، فهم يولون الأولوية والاهتمام بالبيئة على حساب رفاهية الإنسان باعتبار أن هذا الأخير مهدد بالفناء إذا لم يهتم بالمحافظة على البيئة كالهواء والماء والأرض.

ويبرر أنصار هذا الاتجاه وجهة نظرهم على أساس أنه لا يمكن استبدال الأنظمة البيئية ولا الرأسمال الطبيعي، فالأضرار التي تلحق بالعناصر البيئية ومواردها لا يمكن في كل الحالات إصلاحها أو استبدالها بالوسائل التقنية المتطورة وهو ما يسمى في هذه الحالة بالرأسمال الطبيعي الحرج.

وينادي أصحاب الاستدامة القوية بضرورة استعمال وتطوير التكنولوجيا من أجل الحد من الإسراف في استعمال الموارد الطبيعية والمحافظة على رصيد الرأسمال الطبيعي للأجيال الحالية والمقبلة، وبالتالي فهذا الاتجاه يؤمن بضرورة المحافظة على كافة أنواع رأس المال، وما يتضمنه ذلك من فرض التكامل ما بين هذه الأنواع. فعلى سبيل المثال: إن رأس المال المنتج المستخدم في الحصاد ومعالجة الأخشاب لا يملك قيمة دون وجود رصيد من الأخشاب جاهزة للقطع. وعليه فإنه من خلال المحافظة على كلا النوعين من رأس المال (الطبيعي والمنتج) يمكن المحافظة على استدامة التنمية. ويطلق على التحذيرات التي يتبناها هذا الاتجاه في مجال التنمية المستديمة "المبادئ التحوطية"(Precautionary) ويعبر عن هذه المبادئ بالبنود التالية:

1) يجب ألا يتم استخدام الموارد المتجددة بمعدل يتخطى معدل تجديدها.

2) يجب استخدام الموارد غير المتجددة بحذر وبكفاءة مع الحرص على استمرار هذه الموارد للأجيال القادمة إما من خلال التطورات التكنولوجية أو من خلال الانتقال لاستخدام الموارد المتجددة.

3) يجب ألا تستخدم الوظائف المرتبطة بالتخلص من النفايات بمعدل يفوق قدرتها التمثيلية.

لذا يقترح أنصار هذا الاتجاه بأن تخضع كل الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة لقواعد خاصة لتسييرها ولا لقواعد السوق. وبالتالي كل سياسة فعالة للتنمية المستديمة تحتاج إلى رأسمال طبيعي ورأسمال فيزيائي على أن يدار كل نوع منها حسب معايير خاصة تلائم طبيعة دوره من أجل تحقيق العدالة ما بين الأجيال الحالية من جهة، والعدالة ما بين الأجيال الحاضرة والمقبلة، والأخذ في الاعتبار انقراض الموارد الطبيعية.

كما يقترح أنصار هذا الاتجاه رفع أسعار الموارد الطبيعية وفرض ضرائب على الطاقة وتحديد حصص الاستهلاك، بل أن المتشددين في هذا الاتجاه يدعون إلى ضرورة وضع حدود فيزيائية لاستخراج الطاقة والموارد الأولية على مستوى كوكب الأرض، لكي يبقى رصيد الرأسمال الطبيعي في مجموعه ثابتا. ويبرر هذا الاتجاه رأيه بأن تقييد نشاط الإنسان يسمح بتغيير وتيرة نمو اقتصاديات الدول ويحقق نتيجتين: استغلال فعال للموارد الطبيعية المتوفرة والاقتصاد في استهلاك الموارد الطبيعية. من هذا المنظور نجد أن

الاستدامة القوية تفرض حدودا في استغلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التقنيات الحديثة التي تساعد على التقليل من الإسراف في استعمال الموارد الطبيعية والطاقة.

وإجمالا لما سبق يمكن القول أنه من الصعب إصلاح البيئة وإعادة إحياءها وتجديد الموارد غير المتجددة، لذلك ينبغي العمل على أن تكون الاستدامة الضعيفة مكملة للاستدامة القوية، إذ يجب العمل على حماية وصيانة الأنظمة البيئية التي لا يمكن استبدالها برأسمال اصطناعي، والعمل –بفضل التطور التقني– على إيجاد بدائل للموارد البيئية التي ألحق بها ضرر، مع عدم تعميم إمكانية تعويض كل عناصر الأنظمة البيئية والتراث الطبيعي لأن ذلك سيُعد ضربا من الخيال (زيد المال، 2013: 32).

وأياً كان الاتجاه الذي تتبناه التنمية المستديمة، فإن تأثير زيادة السكان يعد واحداً في ظل هذين الاتجاهين. فلا يفترض ألا تتناقص أرصدة رأس المال فحسب، وإنما لامناص أن تنمو هذه الأرصدة بنفس معدل نمو السكان إذا ما كان الهدف هو المحافظة على ثبات متوسط دخل الفرد. وبطبيعة الحال، فإن تأثير التغيرات التكنولوجية قد يعني أنه بإمكان عدد السكان أن ينمو بمعدل يتجاوز معدل نمو أرصدة رأس المال دون أن يرافق ذلك خفض في متوسط دخل الفرد، وذلك في ظل إمكانية التقدم التكنولوجي بتحقيق استخدام أكثر إنتاجية لأرصدة رأس المال المتاحة. وطالما أن الاستدامة القوية، تتطلب صيانة مستقلة لأرصدة رأس المال، فإنه لا يبدو أن هناك سبباً يمنع من تقييم كافة أشكال رأس المال بنفس وحدة القياس: وحدات عينية أو وحدات نقدية. وتتميز طريقة القياس العيني بأنها طريقة مباشرة وواضحة المعالم، فأرصدة الموارد الطبيعية المختلفة (مثل أصول الأخشاب، وموارد باطن الأرض) يمكن قياسها باستخدام وحدات عينية مبسطة. أما قياس رأس المال الطبيعي المتمثل بالأنظمة البيئية، مثل طاقة استيعاب الأنهار للمخلفات، فهي مسألة في غاية الصعوبة (الهيتي، المهندي، 2008: 21).

إن ما سبق ذكره يُرجعنا إلى نقطة البداية لكثير من أدبيات التنمية المستديمة – ولو أنها في الغالب ضمنية بدلا من أن تكون صريحة – تتمثل فيما يطلق عليه "التناقض البيئي (Environmental Paradoxy)، لأن هذا يعني بالنسبة لجميع المهتمين بالتنمية المستديمة تقريبا أن هناك تناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه. ذلك أن إنجاز التنمية المستديمة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض و/ أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستديمة. ولكن كيف يمكن الدمج

بين المطالب والموارد؟ إن هذا السؤال أو على وجه التحديد الإجابات على هذا السؤال هي التي تنتج معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستديمة (الغامدي، 2007).

المبحث الرابع: إشكالية مفهوم التنمية المستديمة بين تعدد خصائص المفهوم وأبعاده

لعل هذه الطبيعة المفتوحة لمفهوم التنمية المستديمة، الذي لا يستند إلى نظرية واضحة ومحددة، جعلته حمال أوجه، يعلق عليه من يشاء قائمة اهتماماته الخاصة دون أن يكون هناك تصور واقعي لكيفية إنجاز التنمية المستديمة على أرض الواقع (طلبه، 2006: 388). الأمر الذي حمل بعض المفكرين على أن يذهبوا مذاهب مختلفة في تصورهم لمفهوم التنمية المستديمة اعتمادا على زاوية التفسير. فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة والمحامين والفلاسفة، ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال. ولذلك فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستديمة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عُرفت وفُهمت وطُبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، ويُشار في هذا السياق إلى أن " فوك وبريزيد" (Fouk & Prasad) قد أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا لمفهوم التنمية المستديمة (الغامدي، 2007).

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستديمة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسية (الغامدي، 2007)، غير أن إشكالية تعدد التعريفات لمفهوم التنمية المستديمة تطالعنا عند الحديث عن هذه الخصائص:

أولا: الخاصية الأولى: التنمية المستديمة تمثل ظاهرة عبر–جيلية: أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن التنمية المستديمة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية، والإشكالية هنا تكمن في كيفية تحديد هذه الفترة الزمنية هل تُقدر بجيل واحد أو جيلين أو ثلاثة أجيال، وما هو مقابل ذلك بالسنوات ..الخ، هذا المسألة أنتجت وجهات نظر متعددة وآراء مختلفة وأحيانا متناقضة.

ثانيا: الخاصية الثانية: مستوى القياس: فالتنمية المستديمة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستديما على المستوى الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون كذلك عل المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

ثالثا: الخاصية الثالثة: الأبعاد أو المجالات المتعددة: حيث تتكون التنمية المستديمة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. إلا إنها في حقيقة الأمر تتضمن أبعادا متعددة، ويمكن الإشارة هنا إلى خمسة أبعاد متداخلة ومترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي هي كل من الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتكنولوجية (الزعبي، 2008: 153):

1_ البعد البيئي: فبيئيا تحتاج التنمية المستديمة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ورفع كفاءة استخدامها مع تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة والكيميائيات ومبيدات الآفات، وكذلك التعامل مع النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البشرية والإمدادات المائية، وصيانة التنوع الحيوي للأجيال المقبلة، والحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية الحيوية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض.

ونشير إلى أن ثمة من يعبر عن البعد البيئي للتنمية المستديمة بفكرة الاستدامة البيئية التي تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة أفضل مما كانت، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأداه دون استنزاف المواد الطبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستديم طبيعيا (Wat is Sustainable Development, 2003.)، أي أنه مستديم ايكولوجيا (بيئيا وحيوي)، ونعني بهذا وحدة الأنظمة البيئية الحيوية، والقدرة على التحمل والاستيعاب، والحفاظ على الموارد الطبيعية، شاملة التنوع البيولوجي"الحيوي"

2_ البعد الاقتصادي: فالبعد الاقتصادي للتنمية المستديمة يحدد الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة. حيث أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. بحيث يتوجب على الدول المتقدمة إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاية، والتوجه إلى تقانات أنظف وأقل استخداما للموارد وحماية نظمها الطبيعية. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، واتخاذ إجراءات لإزالة الفقر في الدول النامية لتمكين الفقراء من رؤية المستقبل وتدبير موارد له، والحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وتحويل الموارد من الإنفاق العسكري إلى الإنفاق على حاجات التنمية.

3_ البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستديمة خاصة بهذا البعد، حيث أنه البعد الإنساني، والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل أي شيء إنصافا بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول (الزعبي، 2008: 153).

والبعد الاجتماعي للتنمية المستديمة ذو أهمية كبيرة فهو يضم العدالة الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة، ومنح السلطة (التمكين) والهوية الحضارية، والتنمية المؤسسية. وهو في رأي البعض جزء ضروري من تعريف الاستدامة، إذ إن إهمال البعد الاجتماعي يؤدي إلى عجز المؤسسات عن تلبية احتياجات المجتمع، وهو ما نراه واضحا في المآسي التي تحدث من رواندا إلى الصومال ومن البوسنة إلى ليبيريا (سراج الدين، 2004: 13).

4_ البعد البشري: فبشريا تعني التنمية المستديمة تحقيق تقدم كبير في تثبيت نمو السكان، وإعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالحاجات البشرية الأساسية، إضافة إلى تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري، واستخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.

5_ البعد التكنولوجي أو التقني: فمن الناحية التكنولوجية، تعني التنمية المستديمة التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ أقرب ما يمكن من " انبعاثات الصفر " أو " العمليات المغلقة " لتقليص النفايات والانبعاثات، والتقليل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وتمكين الدول النامية من التخلص من نفاياتها المدمرة للبيئة، ذلك أن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. ذلك أن التنمية المستديمة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية (موسوعة النظم الداعمة للحياة، 2012).

إن هذا التعدد في أبعاد التنمية المستديمة أنتج تعددا في التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستديمة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، وتكنولوجية. فاقتصاديا تعني التنمية المستديمة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد البيئية. وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر

الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستديمة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة (الشيخ، 2002: 94).

ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستديمة وفقا لكل مجال من تلك المجالات تعريفا منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستديمة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستديمة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستديمة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفأة للموارد الطبيعية والاجتماعية (الغامدي، 2007). والتنمية المستديمة في ضوء ذلك هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا (الشيخ، 2002: 94).

غير أن الإشكالية تكمن في أن هذه المجالات الثلاثة للتنمية المستديمة والتي تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس، بالإضافة إلى أن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كل مجال مختلفة فيما بينها، فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستديمة، تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستديمة، أما التنمية البيئية المستديمة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها (الغامدي، 2007).

وبالرجوع إلى بداية الجدل حول الاستدامة، نجد أنه كان هناك اهتمام خاص بالاستدامة البيئية، إذ سُجلت محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل القصير، دون أن يكون ذلك على حساب رأس المال البيئي، حيث أن إهمال النمو الاقتصادي لاعتبارات تدهور أوضاع البيئة، يؤدي إلى عدم استمرارية هذا النمو على المدى البعيد، كما أن استمرارية عملية النمو الاقتصادي تعتمد أساسا على الحفاظ على مجموعة من الخدمات البيئية الأساسية وعلى بيئة صحية ومجتمعات متماسكة. ولذلك فإن

مفهوم التنمية المستديمة يتطلب الربط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات بصورة متوازنة (طلبه، 2006: 419).

بمعنى الربط بين الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستديمة: البعد البيئي(القيود البيئية على التنمية البشرية)، والبعد الاقتصادي (النمو الاقتصادي يعد العنصر الأساسي في تحسين مستويات معيشة الأفراد)، والبعد الاجتماعي (العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها). غير أن عملية الربط بينها في نطاق متكامل تبدو عملية صعبة، لأنه بمجرد ذكر استدامة الأبعاد الثلاثة، تبرز سريعا قضية تسمى (Trade-off) أي عملية التوازن بينها وعدم وضعها في مواجهة بعضها البعض أو التضحية بأحدها على حساب الآخر.

كما نجد أن البنك الدولي يُحدد التنمية المستديمة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتتكون من خمسة مكونات (طلبه، 2006: 420) وهي:

ـ **رأس المال النقدي:** ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم.

ـ **رأس المال المادي:** ويتمثل في البنية التحتية والأصول الثابتة مثل الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغيرها.

ـ **رأس المال البشري:** ويتضمن صحة جيدة ومستوى تعليميا مقبولا.

ـ **رأس المال الاجتماعي:** ويقصد به مهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد.

ـ **رأس المال الطبيعي:** ويتمثل في الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية.

ولعل هذه الطبيعة المفتوحة لمفهوم التنمية المستديمة على أبعاد متعددة هي التي جعلته لا يستند إلى نظرية محددة، الأمر الذي يحمل بعض المفكرين على أن يذهبوا مذاهب مختلفة في تصورهم لمفهوم التنمية المستديمة حسب مجال اهتمامهم أو تخصصهم وبالأحرى حسب البعد الذي يتناولون من خلاله مفهوم التنمية المستديمة.

رابعا: الخاصية الرابعة: التفسيرات المتعددة للتنمية المستديمة: مع أن كل تعريف للتنمية المستديمة يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا. فنحن لا نعرف قيم وتفضيلات الأجيال القادمة، ولا نوع

الحياة الذي تميل إليه، فهذه أمور لا يمكن الجزم بها، وأية محاولة بهذا الشأن ستكون محاطة بعدم التيقن. ومن ثم فإن الموارد التي تبدو ذات قيمة لنا في الحاضر، قد لا تكون لها القيمة نفسها لدى أجيال المستقبل. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستديمة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

أضف إلى ذلك أن عدم وضوح مدى جدوى الموارد المستخدمة في الحاضر للأجيال المقبلة تجعل من الصعب إضفاء القيمة الحقيقية عليها، فإذا كان من المعروف مثلا أن قيمة أصل معين سوف تزداد في المستقبل، فلا شك أن ذلك سينعكس على قيمته في الحاضر وينعكس ذلك على التعامل في هذه الأصول في الحاضر، بما في ذلك معدل الفائدة المرتبط بحيازتها أو استخدامها (طلبه، 2006: 385).

كما نشير إلى أنه قد تكون المساواة أو العدالة هي العنصر المهم الذي تكاد تشتمل عليه جميع تعريفات التنمية المستديمة منذ صدور تعريف "بروند تلاند" الذي يُعد أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا، بل ثمة من يرى أن المضمون الحقيقي للتنمية المستديمة هو المساواة أو العدالة بنوعيها: العدالة للأجيال البشرية التي لما تولد بعد، وهي التي لا تُؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، ولا تُراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. وكذلك العدالة لمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، وهذه العدالة بنوعيها تعد من أصعب التحديات التي تواجه التنمية المستديمة (Scott, 1996: 300).

إن تعدد وتشتت التفسيرات ووجهات النظر وبالتالي التعريفات حول مفهوم التنمية المستديمة ما يزال مشكلة مطروحة حتى يومنا هذا، مما يتسبب في إحداث خلافات فكرية وتنافس حول التعريف الأفضل للتنمية المستديمة. لذلك ينبغي الخروج بهذا المفهوم من الأوساط الفكرية والنقاشات اليوتوبية إلى الأوساط الاجتماعية والثقافية على اعتبار أن جوهر التنمية المستديمة متمركز حول الإنسان الذي ينبغي أن يتبنى هذا المفهوم ضمن منظومته الثقافية والاجتماعية، التي تحكم نشاطاته المختلفة بحيث تجعلها تفي باحتياجاته الحاضرة والمستقبلية ضمن حدود قدرة البيئة على الحمل (Capacity Carring)، وهو نفس المعنى تقريبا الذي أكدته التوصيات التي أصدرتها المؤتمرات والتقارير البيئية العالمية.

المبحث الخامس: أسس التنمية المستديمة ودعائم إرسائها

شهد العالم خلال الفترة (1972 – 2015) عقد العديد من المؤتمرات العالمية وإصدار جملة من التقارير الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة، أشرفت عليها أكبر هيئة عالمية وهي منظومة الأمم المتحدة التي عقدت سلسلة من القمم والمؤتمرات واللجان العالمية منذ مؤتمر استوكهولم عام 1972م إلى

آخر قمة أممية حول التنمية المستديمة في نيويورك عام 2015م، وكانت هذه المؤتمرات والتقارير هي الأسس التي ساهمت في إبراز وتطوير وترسيخ مفهوم التنمية المستديمة، حتى صار هذا المفهوم مرجعا في السياسة التنموية والبيئية على مستوى العالم. وفيما يلي بيان لهذه الأسس بالتفصيل:

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية "استوكهولم" (1972م):

كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية المعروف أيضا باسم "مؤتمر استوكهولم"، والذي عُقد في مدينة استوكهولم السويدية في العام 1972م، أول حدث دولي رئيسي خلق زخما كبيرا للاعتراف بالاستدامة على المستوى العالمي، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environmental Program)، كأول وكالة بيئية دولية. ومنذ ذلك الحين، يسعى البرنامج لتحقيق رسالته: "توفير القيادة وتشجيع الشراكة في العناية بالبيئة عن طريق إلهام الأمم والشعوب وتزويدها بالمعلومات وتمكينها لتحسين نوعية حياتها من دون المساس بنوعية حياة الأجيال المقبلة" (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

وقد حضر هذا المؤتمر وفود من (113) دولة متقدمة ونامية. وجاء انعقاده استجابة لشكاوى دول الشمال الأوروبي من تدهور بيئات البحيرات والخوف من أثر ذلك على صحة الإنسان وسلامته. وكانت قضايا التلوث البيئي في مقدمة جدول أعمال المؤتمر. وتلخصت النتيجة النهائية للمؤتمر في توصيف حقوق الأسرة البشرية في بيئة صحية منتجة، كما ركزت وثائق المؤتمر على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي عند وضع السياسات الإنمائية، وعلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة، كما أكدت على مبدأ الشراكة بين الدول والمنظمات الدولية، والأفراد، والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة بأبعادها الكاملة (الهيتي، المهندي، 2008: 32).

وعلى الرغم من الشعبية الواسعة التي حضي بها مؤتمر استوكهولم الذي زاد الوعي بالقضايا البيئية في أنحاء العالم، من خلال مجموعة من المبادئ الاستشرافية، مثل المبدأ الثالث: "يجب الحفاظ على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية المتجددة واستعادة هذه القدرة أو تحسينها كلما كان ذلك عمليا". إلا أن إعلان استوكهولم بمبادئه المجزأة التي تم التوصل إليها عن طريق تسويات بين مختلف وجهات النظر والمصالح، لم يُحقق توازنا بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ولا بين الروابط القائمة بينها. لذلك ظلت التنمية عرضة لمساواتها في المقام الأول مع النمو الاقتصادي الوطني

في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وأعاقت هذه المقاربة الإقبال على التنمية المستديمة وشكلت تهديدا وشيكا باستنفاذ الموارد الطبيعية (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

ثانيا: تقرير الإستراتيجية العالمية للحفاظ على الموارد" (1980):

صدرت هذه الوثيقة عن "الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية" في العام 1980م، وتعد_ كما يرى بيل أدامز_ نقطة تحول في تناول قضايا البيئة، فقد سعت إلى تحويل الاهتمام من مجرد البحث عن الوقاية إلى محاولة اكتشاف أسلوب يعالج فقدان سلالات الكائنات البرية، كما أكدت الاعتقاد المتزايد بأن إدماج أهداف الحفاظ على الموارد والتنمية هو شرط أساسي لوجود نظام اجتماعي مستديم. لقد انطوت هذه الإستراتيجية على أفكار كانت تتطور منذ عقد من الزمان في إطار الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، وكانت موضوعا للنقاش في اجتماع الجمعية العامة للاتحاد في مدينة بانف الكندية سنة 1972، وبدأ كل من الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تفصيل معالم منهج استراتيجي للحفاظ على البيئة منذ سنة 1975، وأعدا مشروع تقرير سنة 1977، وتناقشا حوله مع كل من منظمتي اليونسكو والأغذية والزراعة (فاو FAO). وهذا المسار الذي مرت به الإستراتيجية يفسر لماذا خرجت في صورة وثيقة توفيقية، تظم أفكار كل من شاركوا في صياغتها، وقد حددت ثلاثة أهداف للحفاظ على البيئة انعكست كلها في ما بعد في كل وثائق التنمية المستديمة، أولها ضرورة استمرار كل العمليات الايكولوجية الأساسية، وثانيها الحفاظ على التنوع الجيني، وثالثها هو الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية. والمقصود بالعمليات الايكولوجية الأساسية هو تلك العمليات التي تحكمها أو تدعمها أو تشكلها الأنظمة الايكولوجية والتي هي ضرورية لإنتاج الغذاء وللصحة، ولكل جوانب البقاء الإنساني والتنمية المستديمة، مثل سقوط المطر وتدفق الأنهار ونمو النباتات، أما الحفاظ على التنوع الجيني فيقصد به الإبقاء على مختلف المواد الجينية في كل النباتات والحيوانات، وهذا التنوع الجيني ضروري للإنتاج في المستقبل، كما أن السلالات البرية قد تكون لها وظيفة اقتصادية في المستقبل حتى وإن لم تكن لها وظيفة اقتصادية معروفة في الحاضر، فليس من السهل التنبؤ بما قد يكشف عنه العلم في السنوات المقبلة من أوجه استخدام جديدة لهذه السلالات ليست معروفة الآن، كاستخدامها في إنتاج الأدوية والعقاقير أو المواد الكيماوية أو كمدخلات في بعض الصناعات (طلبه، 2006: 382).

وهكذا خلصت هذه الوثيقة إلى أن الحفاظ على الموارد يعني إدارة الاستخدام البشري للمحيط الحيوي، بحيث يوفر أقصى الفوائد للجيل الحالي مع الإبقاء على إمكانية الوفاء بحاجات الأجيال القادمة

وتطلعاتها، وذلك لأن السلالات البرية والنظم الايكولوجية ضرورية لبقاء البشر وللتنمية الاقتصادية، وقد نبهت الوثيقة إلى أنه إذا كان تعديل بعض الأوضاع البيئية هو جزء من عملية التنمية مثل بناء السدود أو شق الطرق في وسط الغابات، إلا أنها حذرت من أن بعض نماذج هذا التعديل قد لا تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمخرج هو جعل الحفاظ على البيئة أولوية عالية في عملية التنمية وإدماج كل من المحافظة على الموارد والتنمية معا في كل مراحل صنع السياسة الاقتصادية منذ بدايتها حتى تنفيذها وإدارتها، فمثل هذا الإدماج هو الذي سينهي هذا النزاع الظاهر بين هدفي التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد البيئية.

ثالثا: تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "تقرير بروندتلاند" (1987):

استجابة للشعور بالقلق إزاء التدهور المتسارع للبيئة البشرية والموارد الطبيعية وعواقب ذلك التدهور بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1983م اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، وذلك لإعداد تقرير حول البيئة والإشكالية العالمية حتى العام 2000م وما بعده، بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستديمة المقترحة. وبعد أربع سنوات، أي في العام 1987م نشرت اللجنة تقريرها بعنوان: "مستقبلنا المشترك"، المعروف أيضا باسم "تقرير بونتلاند" تيمنا باسم رئيسة اللجنة، رئيسة الوزراء النرويجية، غروهارلم بروندتلاند (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

وأقرت اللجنة في مداولاتها حول مقاربات جديدة للبيئة والتنمية بأن: "التنمية لا يمكن أن تستمر في ظل تدهور قاعدة الموارد البيئة، والبيئة لا يُمكن حمايتها عندما لا يأخذ النمو في الحسبان كلفة الدمار البيئي. وأكد هذا المنظور، وغيره في السياق نفسه مما طرحته اللجنة، تركيب تعريفه الأكثر شيوعا المعتمد للتنمية المستديمة، كمقاربة بديلة للنموذج الضيق القائم على أساس النمو الاقتصادي. فقد عرف التنمية المستديمة بأنها تلك التي: "تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وأشاع تقرير برونتلاند مفهوم التنمية المستديمة، وخلق مزيدا من الزخم نحو إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستديمة واعتماد خطة عمل لتنفيذها (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

وقد طرح تقرير برونتلاند عناصر النقاش حول التنمية المستديمة في السياق الاقتصادي والسياسي للتنمية الدولية وكرس وضع قضايا البيئة ضمن القضايا السياسية التي ينشغل بها المجتمع

الدولي، كما أنه دفع الأمم المتحدة لمناقشة كل من التنمية والبيئة كقضية واحدة، بل وأكد أنه من غير المجدي مناقشة قضايا التنمية دون إطار أوسع يشمل العوامل التي تؤدي إلى الفقر وعدم التكافؤ في العالم وهكذا فقد شدد على الصلات المتبادلة بين الفقر والأوضاع البيئية، واعتبر واضعو هذا التقرير أن الفقر هو سبب ونتيجة رئيسيان في آن واحد لمشاكل البيئة العالمية. وتستند إستراتيجية التنمية المستديمة في هذا التقرير على مفهومين هما الحاجات الأساسية والقيود، ويعني مفهوم الحاجات الأساسية كقاعدة للتنمية ضرورة توجه جهود التنمية نحو مكافحة الفقر، ويعني المفهوم الثاني وجود حدود لما يمكن للبيئة أن تقدمه للبشر، وهذه القيود أو الحدود هي ما تفرضه التكنولوجيا المستخدمة والتنظيم الاجتماعي القائم، فلا يمكن أن يحصل البشر من الطبيعة على ما يتجاوز إمكانات التكنولوجيا التي يستخدمونها ولا التنظيم الاجتماعي الذي يحدد حاجاتهم وكيفية تعاملهم مع الموارد الطبيعية، فقد يتم هذا التعامل بصورة فردية وخاصة، كما يمكن أن يخضع لقواعد يضعها هذا التنظيم الاجتماعي. والطريق إلى تحقيق التنمية المستديمة التي يتحدث عنها تقرير بروندتلاند هي من خلال النمو الاقتصادي في دول الجنوب وفي إطار انتعاش الاقتصاد العالمي، ولكن النمو الذي يتحدث عنه التقرير ليس أي نوع من النمو، ولكنه نمو له طبيعة خاصة، من حيث أنه نمو مستديم، يستند إلى الوعي بالبيئة، وضرورة الحفاظ عليها، ويسعى إلى توزيع عوائده بالتساوي بين البشر، كما أنه متكامل من حيث طبيعته، إذ يأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، وهو كثيف الاستخدام للمادة وللطاقة (طلبه، 2006: 383).

رابعا: مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية "قمة ريو" أو "قمة الأرض" (1992):

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف أيضا باسم "قمة الأرض" في ري ودي جانيرو في البرازيل، في يونيو 1992م. وكان حدثا بارزا من حيث عدد الجهات المعنية المشاركة بحضور وفود من (179) دولة، والنطاق الواسع لجدول أعمال القرن 21 الخاص به، والذي يتضمن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستديمة. وفي هذا المؤتمر بات واضحاً أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجهاً ليس على تأثير الاقتصاد في البيئة، بل على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة، أنظمة المياه، الغلاف الجوي، الغابات) في المفاهيم الاقتصادية. وفي هذا المؤتمر باتت التنمية المستديمة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية: التحكم بالتعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع والتحضر (الهيتي، المهندي، 2008: 33).

وبرزت في هذا المؤتمر فكرة التنمية المستديمة كواحدة من قواعد العمل العالمي والوطني واكتسب مفهوم التنمية المستديمة في هذا المؤتمر الطابع الرسمي، ووضعت وثيقة مفصلة سميت بجدول أعمال القرن (21)، تضمنت أربعين فصلاً تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على حصة عادلة من ثمارها، كذلك أصدر المؤتمر إعلاناً بالمبادئ التي ينبغي أن يسترشد بها الجهد الوطني والعالمي، وأقر اتفاقيتين دوليتين وهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي، لحشد الجهد العالمي للتصدي لقضيتي تغير المناخ وفقدان التنوع الحيوي (الهيتي، المهندي، 2008: 33).

وقد كان من أهم ما نتج عن هذه القمة في ما يتعلق بمفهوم التنمية المستديمة إصدار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والذي تضمن سبعة وعشرين مبدأ تتعلق بأبعاد التنمية المستديمة كما رآها المشاركون في هذا المؤتمر، كان من أهمها التأكيد على أن البشر هم في صميم اهتمامات التنمية المستديمة، وأن لهم الحق في حياة صحية ومنتجة بالانسجام مع الطبيعة، وضرورة الوفاء بالحق في التنمية لضمان التكافؤ في تلبية الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والقادمة، وأن على جميع الدول والشعوب التعاون لاستئصال الفقر، باعتبار ذلك أمرا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستديمة، وأن من واجب الدول التعاون بروح الشراكة العالمية للحفاظ على نظام الأرض الإيكولوجي وحمايته واستعادة صحته وتكامله. وكذلك قطعت القمة خطوات مهمة لإلزام الدول بهذه المبادئ من خلال معاهدات دولية ملزمة وإيجاد المنظمات الملتزمة بالعمل لهذا الغرض. فقد فتحت القمة للتوقيع اتفاقيتين مهمتين هما اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي الاتفاقية التي أفضت إلى التوقيع على بروتوكول كيوتو سنة 1997، كما أنشأت القمة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة، ومجلسا من العلماء الذين يسعون لجمع المعلومات وتحليلها ونشرها حول أوضاع البيئة في العالم، ويسمى "مجلس كوكب الأرض"، وذلك فضلا عن مجلس رجال الأعمال للتنمية المستديمة والعديد من المنظمات غير الحكومية على الأصعدة القومية والدولية تجاهد كلها لتحقيق هذا الغرض (طلبه، 2006: 386).

وفي ملخص الدورة الاستثنائية التي عُقدت في يونيو 1997م، لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن 21، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عددا من النتائج الإيجابية وبعض التقدم المحرز في مجالات معينة، لكنها في الوقت نفسه أعربت عن قلقها العميق من "أن الاتجاهات العامة للتنمية المستديمة تُعد اليوم أسوأ مما كانت عليه في العام 1992م". وعلاوة على ذلك اعترفت الجمعية العامة

باستمرار تدهور البيئة العالمية كما ورد في تقرير توقعات البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشارت إلى أن "تزايد مستويات التلوث يهدد بتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها، ما يزيد من العقبات المحتملة التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية" (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

نجحت قمة ريو في وضع وجهة نظر سياسية من خلال الحضور والمشاركة الفاعلين لقادة العالم كلهم تقريبا في مداولاتها. ومع ذلك، لا يزال هناك كثير يتعين القيام به لتنفيذ الأهداف المحددة وفق جدول أعمال القرن 21. هذه النتيجة التي تكشفت في قمة ريو دفعت إلى سعي دائم لتحقيق التنمية المستديمة، من خلال مجموعة من الأهداف والمقاصد المحددة الواجب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وهو سعي تولته الأمم المتحدة، أنتج الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر 2000م (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

خامسا: تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية (2000):

على خلفية التقدم المتواضع في تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن 21 الخاصة بقمة ريو، واستمرار الفقر والجوع عند مستوى غير مقبول، أطلق المجتمع الدولي قمة الألفية في أيلول (سبتمبر) 2000م، لرسم رؤية كفيلة بالقضاء على الفقر المدقع ومعالجة مختلف القضايا الأخرى التي تعيق مسيرة التنمية المستديمة. تشكلت رؤية القمة من خلال ما أصبح يُعرف باسم "إعلان الألفية" الذي احتضن ثمانية أهداف إنمائية للألفية، ترافقها مجموعة من الأهداف والمؤشرات لرصد التقدم المحرز في تنفيذها، ويُمكن بيان هذه الأهداف كما جاءت في موجز تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع: عبر خفض عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بمعدل النصف، وخفض عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بمعدل النصف كذلك في أفق 2015.

2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: عبر تمكين الأطفال (البنين والبنات على السواء) من إكمال مسار التمدرس الابتدائي بجميع مستوياته بحلول عام 2015.

3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: عبر إزالة التفاوت بين الذكور والإناث في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005، وعلى كافة المستويات في أفق 2015.

4. تقليل وفيات الأطفال: عن طريق خفض معدل وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة من العمر بنسبة الثلثين في أفق 2015.

5. تحسين الصحة النفاسية (الإنجابية): من خلال توفير كامل خدمات الصحة الإنجابية وخفض معدل وفيات النساء الحوامل بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام 2015.

6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض المُعدية الأخرى: عبر تمكين المصابين بهذه الأمراض من المعالجة الكاملة، والعمل على وقف انتشارها بحلول عام 2015، وبدء انحسارها ابتداءً من هذا التاريخ.

7. كفالة الاستدامة البيئية: عبر محاربة التصحر وحماية الغابات والتنوع الحيوي، ومن خلال حث الدول على تضمين مبادئ التنمية المستديمة في سياساتها وبرامجها التنموية. كما تم التنصيص على خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب بصفة دائمة بمعدل النصف في أفق 2015.

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: عبر إقامة شراكات عالمية من أجل تحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا، من خلال إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية وإلغاء أو تخفيف ديونها، وتقديم مساعدات أكثر سخاء للبلدان التي تلتزم بخفض معدلات الفقر.

وبعد سنتين من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، عُقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يُعرف أيضا باسم " توافق آراء مونتيري"، في مونتيري بالمكسيك في مارس 2002م، للتصدي لتحديات تمويل التنمية في أنحاء العالم، خصوصا في البلدان النامية. وأشار المؤتمر بقلق إلى الانخفاض الشديد في الموارد المقدرة حاليا اللازمة لتنفيذ الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومع مرور الوقت دفع القلق المتزايد من عدم إحراز تقدم في القضايا البيئية، والنقص في الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل في إطار جدول أعمال القرن 21، والآفاق المحتملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015م، الأمم المتحدة للدعوة إلى مؤتمر جديد للنظر في التحديات الناشئة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

سادسا: قمة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة "جوهانسبرغ" (2002):

عقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) في الفترة من السادس والعشرين من أوت إلى الرابع من سبتمبر عام 2002 م في مدينة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، وحضرها ممثلون لأكثر من 160 بلدا، وذلك لمراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستديمة وتقييم التطور الذي حصل في تنفيذ مقررات جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وقد خرجت القمة العالمية للتنمية المستديمة بخطة جوهانسبرغ، وهي تشتمل على جملة من المقترحات لعدد من الأنشطة والفعاليات المستهدفة في كافة

المجالات المترابطة مع بعضها من خلال أطر متنوعة متعددة الأطراف متفق عليها بين الحكومات على أساس نهج متنام يسعى إلى تحقيق أهداف واسعة النطاق. وقد دعت هذه الخطة إلى العمل على كافة المستويات من أجل تحقيق التنمية المستديمة في إطار التعاون الإقليمي والدولي (الهيتي، المهندي، 2008: 34).

كما نادت خطة جوهانسبرغ باتخاذ إجراءات عملية ملموسة لدفع التكامل بين العناصر الثلاثة للتنمية المستديمة وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة كركائز رئيسة تعتمد على بعضها بعضاً، كما أعادت التأكيد على أن تخفيف حدة الفقر، وتغيير الممارسات غير المستديمة في عمليات الإنتاج والاستهلاك، والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وترشيد إدارتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشكل كلها أهدافاً مشتركة ومتطلبات ضرورية للتنمية المستديمة. وركزت خطة جوهانسبرغ على تخفيف وطأة الفقر، استجابة للأهداف الإنمائية للألفية (الهيتي، المهندي، 2008: 34).

ومع أن مفهوم التنمية المستديمة كان يمثل المحور الأساس للنقاش في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرج، بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة فضلا عن تطوير مزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستديمة، إلا أن التوقعات منها كانت، وبعكس قمة ريو التي عقدت في 1992م، أقل من المتوقع ثم جاءت النتائج مخيبة للآمال. حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة، صراحة أو ضمنا، باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الأنساق البيئية للأرض والماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفئية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويلاحظ، في هذا السياق، أنه برغم الالتزام الكوني بالعمل على استقرار تركز تلك الغازات في الجو إلا أن جزءا ضئيلا فقط من إنتاج الطاقة العالمي اليوم يستند إلى استخدام مواد غير عضوية. ومن ثم يمكن القول أن تزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني فضلا عن تزايد معدلات الفقر وتفاقم حال فقراء العالم تشير جميعها إلى حالة ركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مستديمة (الغامدي، 2007).

سابعا: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستديمة "ريو+20" (2012):

على خلفية التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها في الإعلانات السابقة، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستديمة (ريو+20) في ري ودي جانيرو في حزيران (يونيو) 2012م عشية الذكرى العشرين للمؤتمر الذي عُقد في ريو في العام 1992م. وفي (ريو+20) توصلت الدول الأعضاء

إلى اتفاقية لإطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستديمة تُبنى على الأهداف الإنمائية للألفية، وتكون محدودة العدد، وطموحة، وسهلة الفهم لإيصالها إلى الجمهور، وتُعالج في شكل متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستديمة. وتضم الوثيقة الختامية لمؤتمر (ريو+20) وعنوانها "المستقبل الذي نريده"، ملحقا من 283 بيانا، بما في ذلك رؤية المؤتمر. وقد أعادت تأكيد مبادئ ريو وخطط العمل السابقة، ووضعت إطارا شاملا للعمل والمتابعة في المجالات الرئيسية والقضايا المشتركة بين القطاعات لضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستديمة، والتصدي لمواضيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستديمة والقضاء على الفقر، وكذلك الالتزام بمعالجة أوجه القصور في تنفيذ خطط العمل الخاصة بمؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستديمة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

أقر المؤتمر باقتراب انتهاء التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في 2015م، وبالتقدم المتفاوت في الحد من الفقر في مختلف المناطق، والزيادة المستمرة في عدد السكان الذين يعيشون في فقر، خصوصا في البلدان الأقل تقدما، ولاسيما في أفريقيا. وعززت الحاجة إلى نموذج جديد للتنمية لملئ الثغرات ومعالجة أوجه القصور المحددة في خطط العمل السابقة، والتوافق في المؤتمر على بدء عملية لتحقيق أهداف التنمية المستديمة ودمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

سلّط مؤتمر (ريو+20) الضوء مرة أخرى على الأعمدة الثلاثة – الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للاستدامة – كدلائل للتنمية الدولية. والأكثر أهمية، اعترف بالافتقار إلى التقدم على صعيد تحقيق التنمية المستديمة، لاسيما في مجال دمج الأعمدة الثلاثة. وبالتالي، أكد على دور الحوكمة الجيدة وقام بدمج مسألة التخطيط في عملية تحقيق التنمية المستديمة(التقرير العالمي لرصد التعليم، 2016: 5)

دعت وثيقة (ريو+20) إلى إنشاء "فريق عمل مفتوح" لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستديمة التي يجب أن تكون "موجهة إلى العمل وموجزة وسهلة على التواصل ومحدودة العدد وطموحة وذات طابع شامل وقابلة للتطبيق عالميا على البلدان كلها، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الوطنية المختلفة، وقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية". وبناء عليه تأسس فريق العمل المفتوح الذي يتكون من 30 عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الثاني (يناير) 2013م، وكُلف باتخاذ قرار في شأن أساليب العمل، بما في ذلك أشكال التمثيل الكامل للجهات المعنية والخبرات

ذات الصلة من أجل أن تكون أهداف التنمية المستديمة أكثر شمولية وموضوعة على أساس تنوع وجهات النظر والخبرات (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

من خلال سلسلة من الجلسات على مدى العامين 2013-2014، ومساهمات من جهات تُمثل جميع مناحي الحياة عمليا، بما في ذلك ممثلون من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمنظمات الدولية وفرق الخبراء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أنهى فريق العمل المفتوح مهمته وقدم اقتراحه حول أهداف التنمية المستديمة، وفي شهر أوت 2015، توصلت الدول ال193 الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للخطة الجديدة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستديمة لعام 2030" التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة في مقرها بنيويورك في سبتمبر 2015م.

ثامنا: قمة نيويورك واعتماد خطة التنمية المستديمة لعام 2030 (2015):

في سبتمبر 2015، حضر أكثر من 150 من قادة العالم في مؤتمر قمة التنمية المستديمة الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستديمة رسميا. وتتألف الخطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء (193 دولة) في الأمم المتحدة، بعنوان "تحويل عالمنا_خطة التنمية المستديمة لعام 2030"، من 17 هدفا و 169 غاية للتنمية المستديمة، وفرع عن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية المتجددة، وإطار للاستعراض والمتابعة.

ويمكن بيان أهداف التنمية المستديمة لسنة 2030 فيما يلي:

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستديمة.

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستديمة.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستديمة.

الهدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستديم، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 9: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستديم الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستديمة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستديمة

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ)

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستديم لتحقيق التنمية المستديمة.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستديم، وإدارة الغابات على نحو مستديم، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستديمة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستديمة.

تشكل هذه الأهداف جزءا من خطة جريئة وطموحة للتنمية المستديمة، تركز على العناصر الثلاثة المترابطة للتنمية المستديمة وهي: النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. كما أن هذه الهداف هي عالمية بطبيعتها وقابلة للتطبيق عالميا، تُراعي اختلاف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية. وهي ليست مستقلة عن بعضها البعض، بل ينبغي أن تُنفذ بطريقة متكاملة. وقد بدأ نفاذ هذه الأهداف ابتداء من أول جانفي 2016، ويُتوقع أن تتحقق بحلول 31 ديسمبر 2030م.

كما أن هذه الأهداف والغايات المرافقة لها تشجع العمل على مدى السنوات ال15 إلى غاية سنة 2030 في خمسة مجالات حساسة وجوهرية وهي:

1_ الناس: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما وأبعادهما، والتأكد من تمكن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم في الكرامة والمساواة في بيئة صحية.

2_ كوكب الأرض: حماية كوكب الأرض من التدهور من خلال الإنتاج المستديم وأيضا الاستهلاك المستديم، بالإضافة إلى الإدارة المستديمة للموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يتسنى دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

3_ الرخاء: كفالة تمتع جميع البشر بحياة مزدهرة ومرضية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في وئام مع الطبيعة.

4_ السلام: تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع وخالية من الخوف والعنف. لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستديمة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستديمة.

5_ الشراكة: تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستديمة، على أساس روح تعزيز التضامن العالمي، والتركيز بشكل خاص على احتياجات أشد الناس فقرا وضعفا، وبمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس.

هذه الأهداف شاملة، فهي أوسع نطاقا من الأهداف الإنمائية للألفية، وتُعيد التأكيد في الهدف 13 على اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، في حين أنها تعترف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض في شأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ولمكافحة العواقب السلبية لتغير المناخ وتأثيره على ارتفاع درجات الحرارة في العالم، توصل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس إلى اتفاقية في ديسمبر 2015م للحد من ارتفاع معدل درجات الحرارة العالمية عند أقل من درجتين مئويتين بحلول نهاية القرن. هذه الاتفاقية هي في غاية الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستديمة، بسبب روابطها المتشابكة معها. فاتفاقية مناخية قوية تدعمها أفعال على أرض الواقع ستساعدنا في تحقيق أهداف التنمية المستديمة للقضاء على الفقر، وبناء اقتصادات أقوى وأكثر أمنا وصحة، ومجتمعات أكثر ملائمة للعيش في كل مكان. هناك 12 من أهداف التنمية المستديمة ال17 تنطوي مباشرة على اتخاذ إجراء في شأن تغير المناخ، بالإضافة إلى امتلاك تغير المناخ هدفا خاصا به (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016: 16-19).

تاسعا: تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستديمة (2016):

من أجل رصد أهداف التنمية المستديمة ال17 والغايات ال169 كان لا بد من الاعتماد على مجموعة من المؤشرات العالمية، لذلك قامت الأمم المتحدة بإنشاء "فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستديمة"، الذي يضمّ ثلاث دول عربية بين أعضائه وهي: الجزائر والبحرين ومصر. وقد أصدر هذا الفريق تقريراً أولياً رصد المؤشّرات، شارك فيه عددٌ كبير من المنظّمات في حزيران/يونيو 2015. وفي شهر فبراير 2016، نشر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تقريراً يتضمّن القائمة النهائية لمؤشرات أهداف التنمية المستديمة المقترحة تمهيدًا لعرضها على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لدراستها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، فبراير 2016).

وقد انتقدت منظّمات المجتمع المدني الطريقة المُتّبعة في وضع هذه المؤشّرات (Adams, Judd, 2016 : 4). وحذا حذوها العديد من الحكومات، التي لفتت الانتباه إلى انحياز المؤشّرات المنتقاة، إذ رأت أنّها لا تنسجِم مع روح أهداف التنمية المستديمة، كما وجدت أنها تعكس الخيارات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية والبلدان الغنية. وفي الحادي عشر مارس 2016، أقرّت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن "وضع إطار مؤشرات قويّ وفائق الجودة هو عمليّة ينبغي مواصلتها، وأذنت لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات بمواصلة عمله" الذي يتخطى النظر في قائمة فبراير 2016 "واعتبارها فقط نقطة انطلاق عملية". من ناحية أخرى، انتقدت شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة أيضاً هذا الموقف مبيّنة "انعدام الثقة المنتشر في العديد من البلدان النامية" بعملية اختيار المؤشّرات وضرورة مواصلة تطويرها وجعلها قابلة للمقارنة (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2017: 3).

المبحث السادس: سياسات تحقيق التنمية المستديمة

المطلب الأول: الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالتنمية المستديمة

أولا: اتفاقية التنوع البيولوجي: تهدف هذه الاتفاقية التي تم تبنيها في قمة الأرض عام 1992م وصادقت عليها (175) دولة إلى تخفيف المخاطر المحتملة المتعلقة بالتنوع الحيوي، وإلى التوزيع العادل والمتساوي للفوائد الناجمة عن استخدام المواد الجينية. كما تهدف أيضاً إلى صيانة التنوع الحيوي والاستخدام المستديم لعناصر التنوع الحيوي، والمشاركة في المنافع الناشئة عن الموارد الوراثية بطريقة عادلة ومتساوية، وتغطي هذه الاتفاقية جميع النظم الايكولوجية والأنواع والموارد الوراثية. وتقوم الدول بموجب هذه الاتفاقية التي أصبحت سارية المفعول عام 1993م بتبني السبل والوسائل للحفاظ على تنوع الكائنات

الحية، وأن المنافع الناجمة عن التنوع الحيوي تمتد لكل دول العالم وتتوزع بصورة عادلة (الهيتي، المهندي، 2008: 35)

ثانيا: الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخي: تم التوقيع على هذه الاتفاقية أثناء انعقاد قمة الأرض التي عقدت في ريودي جانيرو في شهر يونيو 1992 م من قبل ممثلين عن (154) دولة، علاوة على المفوضية الأوروبية بهدف تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستويات آمنة، تسمح للنظام البيئي بالتأقلم تحقيقاً للأمن الغذائي وضماناً لتواصل عملية التنمية على الصعيد العالمي. وغني عن البيان أن الاتفاقية قد رسخت مجموعة من المبادئ المتفق عليها في إعلان ريو، التي باتت حكماً في العلاقات البيئية الدولية. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

– **مبدأ الحيطة:** يدعو إلى عدم اتخاذ نقص اليقين العلمي ذريعة من أجل تأجيل تنفيذ إجراءات فورية ضماناً وتأميناً للمستقبل من أية مخاطر قد لا يمكن مواجهتها والتأقلم معها.

– **مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة:** يدعو هذا المبدأ جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى المشاركة الإيجابية في التصدي للمخاطر البيئية العالمية مثل التغير المناخي وحماية طبقة الأوزون وغيرها كل بقدر ما يتاح له من إمكانيات.

– **مبدأ الاحتياجات الخاصة:** أقرت الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ مبدأ الاحتياجات الخاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً، حيث تشير كل التقارير إلى أن الدول الفقيرة ستكون أكثر تعرضاً للآثار السلبية لتغير المناخ، وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات تلك الدول من الموارد المالية والتكنولوجية.

وتحقيقاً لتلك المبادئ، فلقد تم تقسيم الدول الأطراف في تلك الاتفاقية إلى فريقين: فريق الدول المتقدمة صناعياً ويعرف بدول الملحق الأول، وفريق الدول النامية وهي الدول غير المدرجة بالملحق الأول للاتفاقية، حيث تضمنت أحكام الاتفاقية التزامات متباينة بين الفريقين تبعاً لقدراتهم وتحقيقًا لمبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة".

وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي في مارس 1994 م، حيث عقد مؤتمر الأطراف الأول للاتفاقية الاجتماع الأول له في برلين عام 1995 م. ويعد مؤتمر الأطراف هو الهيئة العليا للاتفاقية، وتعد قراراته ملزمة لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية طبقاً لقواعد القانون الدولي. ولقد قام مؤتمر الأطراف الأول بمراجعة مدى كفاية الالتزامات الواردة في الاتفاقية بالنسبة للدول الصناعية، وقدرة تلك الالتزامات على تحقيق هدف الاتفاقية، وهو تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة للتغير

المناخي، وبعد المناقشات أقر المؤتمر قراراً بإنشاء لجنة تعمل على صياغة آلية ملزمة قانوناً تلحق بالاتفاقية، سميت فيما بعد "بروتوكول كيوتو" (الهيتي، المهندي، 2008: 35-36).

* **بروتوكول كيوتو:** أقرت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في مؤتمرهما الثالث الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية عام 1997 م آلية ملزمة قانوناً أطلق عليها "بروتوكول كيوتو" تهدف إلى ضمان تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية من خلال إلزام الدول الصناعية المدرجة بالملحق الأول للاتفاقية بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة متفاوتة تبلغ في المتوسط نحو 5% من إجمالي انبعاثاتها عام 1990 م وذلك خلال الفترة (2008 – 2012). وغني عن البيان أن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الست (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، هيدروفلوروكربونات، بيرفلوروكربونات، هكسافلوريد الكبريت) يعني اتخاذ مجموعة كبيرة من التدابير والإجراءات الاقتصادية، وتبني سياسات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وترويج استخدامات الطاقة المتجددة، وحسن إدارة النفايات الصلبة والسائلة، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات جوهرية في سياسات الطاقة والنقل، وأنماط الإنتاج والاستهلاك بصورة عامة.

وجدير بالذكر أن تنفيذ تلك الإجراءات والسياسات سوف يؤثر بالضرورة على الأوضاع الاقتصادية بالدول الصناعية، وعلى قدرتها التنافسية خاصة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية. كما سيقود تنفيذ تلك الإجراءات والسياسات إلى التأثير سلباً على اقتصادات بعض الدول الأخرى، خصوصاً التي يعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على مصادر الوقود الأحفوري كالنفط والغاز. وفي محاولة لتقليل العبء عن كاهل الدول الصناعية، أقر برتوكول كيوتو ضمن أحكامه بعض الآليات التي تسمح بالتعاون الدولي لتنفيذ التزامات الخفض السابق الإشارة إليها، ولقد استمرت المناقشات لبلورة تلك القواعد والإجراءات قرابة أربعة أعوام، حيث دخل البروتوكول حيز التنفيذ في عام 2005 م (الهيتي، المهندي، 2008: 36-37).

ثالثا: بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون: أقر بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الذي جرى إعداده تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في سبتمبر عام 1987 م والذي دخل حيز التنفيذ في يناير 1989 م بعد أن صادقت عليه عشرون دولة، ويبلغ عدد الدول الموقعة على البروتوكول حتى الآن (191) دولة. ويعد إقرار هذا البروتوكول خطوة رئيسة على الطريق الصحيح،حيث وافقت الدول الأطراف فيه على تقليص ومن ثم التوقف التام عن

استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، قبل توفر المواد والتقنيات البديلة بصورة كاملة، وبهذا أثبت البروتوكول نجاح استراتيجيته حيث تعد إجراءات الالتزام ببروتوكول مونتريال من أفضل الأمثلة لآلية منهجية لمعالجة عدم الالتزام. وقد تم تحديث البروتوكول عن طريق الاجتماعات التي تضم الأطراف لتعكس التغييرات في الأدلة العلمية والتطورات التقنية. وقد تم تبني أربعة تعديلات على البروتوكول هي: لندن 1990م وكوبنهاجن 1992م، ومونتريال 1997م، وبكين 1999م. وتعطي التعديلات إضافة مواد جديدة مستنفدة للأوزون، والبدء في آلية لتمويل المشاريع الخاصة بتنفيذ البروتوكول، وتحديث تدابير التحكم، إضافة إلى قرارات أخرى ترتبط بتعزيز التدابير السياسية والقانونية ذات العلاقة (الهيتي، المهندي، 2008: 39).

المطلب الثاني: الهيئات واللجان الدولية المعنية بالتنمية المستديمة

أولا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (1972):

بعد انتهاء المؤتمر الأول للبيئة الإنسانية في استوكهولم في يونيو 1972، ذهب "موريس سترونغ" أمين عام المؤتمر بنتائج المؤتمر (إعلان استوكهولم وخطة العمل) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1972. وكان المؤتمر قد أوصى بإنشاء منظمة أو كيان ما في الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ توصياته. وبالفعل أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme – UNEP)، وصدر قرارها في كانون الأول (ديسمبر) 1972 بإنشاء البرنامج بالشكل نفسه الذي اقترحه المؤتمر، أي يتكون من مجلس محافظين (Governing Council) من 56 دولة تنتخبها الجمعية العامة، وصندوق تمويل، وسكرتارية يرأسها مدير تنفيذي (يُنتخب بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد)، بالإضافة الى مجلس تنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى يسمى مجلس تنسيق البيئة (Environment Co-ordination Board-ECB) ويرأسه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبذلك أصبح المدير التنفيذي للبرنامج هو الوحيد الذي تنتخبه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بين كل رؤساء البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى أمين عام الأمم المتحدة. كان الأمين العام يرشح المدير التنفيذي بعد مشاورات مع الدول، ولكن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي تنتخبه. بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل في أول يناير 1973، وكان مقره في البداية في جنيف (عاصمة سويسرا) إلى آخر أغسطس 1973، حيث تم نقله إلى المقر الدائم بنيروبي (عاصمة كينيا) في أول سبتمبر 1973 (طلبه، 2017).

ثانيا: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1983):

تشكلت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 38/161 في خريف عام 1983 م برئاسة رئيسة وزراء النرويج آنذاك برونتلاند لدراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية للدول في الموارد الطبيعية التي لا يمكن وصفها "ملكاً" تهدره الأجيال الحالية كما تشاء، بل "وقفاً" لمصلحة الجنس البشري تستفيد منه الأجيال الحالية، ولكن تحافظ عليه في الوقت نفسه لمصلحة من يليها من أجيال. ولذلك، لابد من النظر إلى التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم كوحدة متكاملة متوازنة وليس كتطورات مستقلة تحكمها حدود الجغرافيا السياسية غير الحقيقية في المنظور الطبيعي للحياة. وقد كُلفت اللجنة بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكبنا، وطُلب منها أن تصوغ اقتراحات عملية لحل هذه المشكلات ولضمان استمرار التقدم الإنساني من خلال التنمية دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب (الهيتي، المهندي، 2008: 40).

وقد تدارست اللجنة مع عدد كبير من المختصين جميع ملامح الحياة الحديثة، وتأثير السياسات الاقتصادية لدول العالم سواء النامية منها أم المتقدمة على حد سواء على مستقبل الموارد الطبيعية على الكرة الأرضية بقصد تمكين هذه الدول من تحقيق تنمية مستمرة متوازنة تكفل التقدم والرخاء في جميع أنحاء العالم. وكان حصاد عمل هذه اللجنة بعد مرور ثلاث سنوات صدور تقرير مستقبلنا المشترك (Our Common Future) عام 1987 م الذي ترجم إلى عشرين لغة والذي اعتبره المختصون أهم وثيقة صدرت في عقد الثمانينيات من القرن العشرين حول مستقبل العالم والذي أشار إلى أن الوقت قد حان للمزاوجة بين الاقتصاد والعلاقة بين الناس والبيئة لكي تتحمل الحكومات والشعوب مسؤوليتها لا نحو التدهور البيئي فحسب، بل أيضاً نحو السياسات التي تؤدي إلى هذا التدهور البيئي، كما وأكد التقرير الحاجة إلى قيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني، لا في بضع مناطق أو بضع سنين، بل في الكوكب كله وحتى في المستقبل البعيد. وهكذا أصبحت التنمية المستديمة هدفاً لا للشعوب النامية فحسب، وإنما للشعوب الصناعية كذلك (الهيتي، المهندي، 2008: 40).

ثالثا: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة (UNCSD) (1992):

تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة في عام 1992 م، ويتمثل هدفها الرئيسي في ضمان تقييم وتطبيق ما جاء في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات. وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية والمتمثلة بالآتي:

1_ معايير استدامة التنمية.

2_ مصادر التمويل وآلياته.

3_ التربية، العلوم، ونقل التكنولوجيات الملائمة للبيئة.

4_ الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة الأساسية في ميدان البيئة.

لقد لعبت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة منذ تأسيسها دوراً هاماً في إرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما وسمحت بخلق مجال للمناقشة من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد سنوياً لمناقشة قضايا ومسائل ترتبط بجوانب التنمية المستديمة (الهيتي، المهندي، 2008: 41).

وعليه فإن التنمية المستديمة قد باتت الآن واسعة التداول وشائعة الاستعمال، وأصبح مفهوم التنمية المستديمة يمثل نموذجا معرفيا وعمليا للتنمية في العالم، وصار يقترن بكل نشاط تنموي وبأي نمط من أنماط التنمية، منها التنمية العمرانية التي اقترن بها مفهوم التنمية المستديمة فصارت تُعرف بالتنمية العمرانية المستديمة.

الفصل الثالث

التنمية العمرانية المستديمة بين حاجة الإنسان للعمران والمحافظة على البيئة

المبحث الأول: عمران الحضارات القديمة وعلاقة التوازن مع البيئة

المبحث الثاني: عمران الحضارة الحديثة وأزمة العلاقة مع البيئة

المبحث الثالث: تنامي الوعي العالمي بمشكلات البيئة وتبني نموذج التنمية المستديمة في العمران

المبحث الرابع: أسس التنمية العمرانية المستديمة

المبحث الخامس: قواعد الممارسة المعمارية من أجل التنمية العمرانية المستديمة

المبحث السادس: المهندس المعماري والتنمية العمرانية المستديمة

المبحث الأول: عمران الحضارات القديمة وعلاقة التوازن مع البيئة:

خلال التاريخ الإنساني مع العمارة وعمليات البناء في الحضارات القديمة نجد أمثلة واضحة لاحترام الإنسان لبيئته ومحاولته التكيف معها، وهو ما يتضح من خلال دراسة العديد من نظم البناء والعمارة في مختلف الحضارات، وسنحاول فيما يلي تناول العديد من الأمثلة المختلفة باختلاف هذه الحضارات، وسيتم التركيز بقدر الإمكان على علاقة التوازن التي كانت قائمة بين عمارة وعمران هذه الحضارات والبيئة المحيطة بها.

المطلب الأول: عمران الحضارات الشرقية:

أولا: عمران الحضارة الصينية:

ترجع المحاولات الأولى في الحضارات القديمة لإيجاد الاتزان والتناغم بين الإنسان والبيئة إلى آلاف السنين، وذلك بتطوير المفاهيم الفلسفية الصينية، مثل الين واليانج والتاو. أما منهج الفنج شوي (لحظة الحياة وهي تعني حرفيا الرياح والماء) فمازال متبعا إلى اليوم، ليس في العمارة فقط، بل في جميع جوانب الحياة. ولهذا المنهج تأثير في المباني المعمارية وعلاقتها بالبيئة المحيطة من جبال وانهار ومساحات خضراء، وما تحويه من رموز للحياة كالهواء والماء. وكما في تعاليم الحضارة الصينية في "الفنج شوي" فإن الجبال تحمي الأرض والمدن والمزارع من الرياح الضارة المدمرة، بينما النهر يغذي المحاصيل بالمياه المطلوبة. والبناء على جانب التل هو من أكثر الأماكن المرغوب فيها للإقامة، وهو يُعتبر مصدرا للحرارة في الشتاء، والبرودة في الصيف. كما يجب تجنب الأماكن شديدة الانحدار والتلال حادة الميول، ولا تفضل قمم المنحدرات الشديدة. كما تمتد المدرسة الصينية إلى الأنهار وأفضلية المتعرج منها على المستقيم، مع الاهتمام بعلاقة المبنى بالمباني المجاورة (رأفت، 2006: 195- 198).

طبقا للبيانات التاريخية المتاحة الآن وبراهين نتائج عم الآثار الآن ، فإن المدن الصينية الأولى قد ظهرت في نهاية المجتمع البدائي (أي منذ حوالي من 2000 إلى 3000 سنة قبل الميلاد)، وفي ذلك الوقت كان حجم المدن صغيرا جدا، والمرافق الداخلية بدائية وغير كاملة، ولذا فإن معناها حرفيا لا يتعدى "القلعة". وصولا إلى عهد أسرة تشو، كان تقدم وتطور المدن الصينية سريع إلى حد ما، إلى جانب أنها شكلت قواعد محددة في بناء المدن وفقا لدرجات الفروق والتميز في النظام الاقطاعي، مثل تخطيط المدن وجميع مستويات عرض الطرق وغيرها من القواعد المفصلة إلى حد ما ل"تشولي كاوكونغ تجي". كما جاء المصدر الأول للإطار المكاني للشبكة التربيعية للمدن الصينية القديمة من استخدام "نظام المربعات

التسع" كممثل للنظام الزراعي في المراحل المبكرة، ومن ناحية فإن مناخ الصين الدافئ على النواحي الجنوبية والبارد على النواحي الشمالية قد أدى بصورة مباشرة إلى تكون واجهة المباني إلى الناحية الجنوبية وظهرها إلى الناحية الشمالية أي محجوبة عن الريح ومواجهة للشمس، كما أدى بطريقة غير مباشرة إلى أن يُستخدم الاتجاه الشمالي والجنوبي كطرق رئيسية (بان شين، 2014: 10).

لقد أدى النظام الاجتماعي الهرمي في الصين إلى وجود نظام صارم للغاية للوائح والنظم المعمارية. كانت جميع الإنشاءات تخضع لمبادئ وقواعد البناء التي تضع فروقا واضحة للمكانة والوضع. هذه المبادئ والقواعد سيطرت على كافة أوجه التصميم والإنشاء، وكان يتم تنفيذها بقوة القانون. في القرن السابع الميلادي وُضع نظام شامل لمبادئ وقواعد البناء. هذه المبادئ والقواعد، حددت الإنشاء المسموح به لكل مستوى في المجتمع، من الأسرة الإمبراطورية إلى النبلاء، المسئولين، وعامة الشعب. وقد شملت نظمه كل أوجه البناء، شاملة الأبعاد، شكل الأرضية والسقف والزخارف. وكان انتهاك قواعد البناء جريمة عقوبتها الإعدام في بعض الحالات. وأصبح فن العمارة أحد أهم رموز المجتمع الصيني الإقطاعي القائم على الطبقات (بان شين، 2014: 10).

ثانيا: عمران الحضارة الكورية:

تعكس العمارة الكورية التقليدية الاتصال الروحي العميق بين الفرد والعالم الذي يسكنه؛ وهو أمر تعتبره الثقافة الكورية حيويا وضروريا. ويمكن اعتبار تلك العمارة التقليدية رائدة في كونها صديقة للبيئة؛ فالبيت التقليدي الكوري المسمى "هانوك" "Hanok"، الذي يشمل جميع تنويعات العمارة التقليدية في كوريا؛ حتى المعابد البوذية، مثال على ذلك. ليست العمارة العامل الأكثر جوهرية في تصميم وإنشاء الهانوك؛ بل الأهم منها كيفية انتماء المبنى للمحيط الشمولي حوله (إسماعيل، أوت 2017).

وتتألف منازل الهانوك من هياكل خشبية مسبقة التصنيع يجري تجميعها في الموقع. ورغم أن عملية التجميع تلك تتم وفق تقنيات دقيقة صارمة (نشأت من أساليب إنشاء المعابد الكونفوشية)؛ فإن كل منزل يمكن أن يكون متفردا بذاته. فهو مصمم وفقا لحاجات ساكنيه وطبقتهم الاجتماعية، مع الأخذ بالاعتبار ما يحيطه من معالم الطبيعة وموقعه الجغرافي، وملاءمته لتغير الفصول. كما تتباين المخططات الأرضية للمنازل حسب المقاطعات وأجوائها وتضاريسها. عادة تستخدم المواد الطبيعية في تشييد الهانوك؛ مثل– الخشب والطين والصخور، ولا تستخدم المواد المصنّعة. لذا فهي منازل طبيعية مئة بالمئة، قابلة للتحلل وإعادة التدوير. ورغم أن بعض المنازل التاريخية يعود عمرها لنحو خمسة قرون؛

فهي مصممة مع إيلاء اعتبار خاص للحفاظ على الطاقة. تصمم بروزات وامتدادات السقوف "تشيوما" "Cheoma" بصورة خاصة لتمنع شمس الصيف من الوصول للفضاء الداخلي؛ مما يبقيه بدرجة حرارة أقل من الخارج بصورة ملحوظة. أما خلال أشهر الشتاء القارصة؛ فيمكن لأشعة الشمس (بسبب زوايا انحدار السقف وانخفاض زاوية حركة الشمس) أن تتغلغل في أجزاء من المبنى، لتوفر الدفء وتقلل كمية الوقود المطلوب للتدفئة. وفي الأبواب والشبابيك يستخدم ورق "هانجي" "Hanji" الكوري، المدهون بزيت الفاصوليا ليصير مقاوما للرطوبة (إسماعيل، أوت 2017).

يمكن رفع أجزاء من الجدران الداخلية لتغيير أحجام ومساحات الفضاءات الداخلية وأشكالها؛ لتصير الغرف أصغر أو اكبر.. وهذا بالفعل ينتج فضاءات مرنة متنوعة ومتعددة الاستعمالات. ولأن السقف الثقيل يستند على دعامات الهيكل الخشبي؛ انتفت الحاجة لأعمدة ساندة في الجدران الخارجية. لذا يمكن لسكان المنزل رفع أجزاء من تلك الجدران إذا رغبوا؛ للتخفيف من الحرارة داخله. رغم ذلك؛ هناك بعض الشبابيك والأبواب التي توضع في مواقع معينة من الجدران، لتصير بمثابة إطارات للمنظر الطبيعي الذي يطل عليه المنزل (دون الحاجة لرفع الجدران). يقوم الهانوك عادة على منصة مرتفعة قليلا، تحمي المنزل من الأمطار والسيول، وتستخدم شرفة للجلوس الخارجي. وتكون الأسس من الصخور القوية والأرضيات من الخشب، والسقوف من القرميد (الأسود غالبا). ولا تستخدم المسامير في ربط الأجزاء؛ بل الأوتاد الخشبية (إسماعيل، أوت 2017).

ثالثا: عمران الحضارة اليابانية:

العمارة في اليابان تحكي قصصًا وروايات لقصة شعب تفنن في تمجيد عاداته وتقاليده واحترامه للطبيعة وتقديسه للعمل. وقد تأثر فن العمارة الياباني بالعمارة الصينية التي دخلت اليابان في القرن السادس مع دخول الديانة البوذية. ويجسد البناء حب الإنسان الياباني للطبيعة وتقديسه لعناصرها، فترى منازلهم ومعابدهم جزءًا مكملاً للحقول والحدائق الممتدة حولها، لا يفصل بينها سوى جدران منخفضة تتيح امتداد الرؤية من داخلها إلى الأفق الأخضر الجميل مستخدمين عناصر هذه الطبيعة في البناء. (البيضة، 2017)

بنى اليابانيون القدماء بيوتهم ومعابدهم بشكل متناغم مع الطبيعة، ففتحوها من الداخل باتجاه الأعلى لتتيح للهواء الحركة بحرية وانسيابية حول فراغات المنزل المختلفة والتي تشكلت أيضًا من مواد طبيعية وصديقة للبيئة كالقش والقرميد والخشب، وامتدت هذه الأسقف باتجاه الداخل والخارج ببروزات

لتأمين الظلال في الصيف والحماية من المطر في الشتاء. كما يعد الخشب المادة الرئيسية في البناء؛ ذلك أن الخشب أكثر خفة وأمانًا عند حدوث الزلازل التي تضرب اليابان كل يوم، كما أنه أكثر استجابة للمناخ القاسي فيها، بالإضافة للسقوف المائلة لتقاوم الأمطار الغزير. وتقسم الفراغات داخل المنازل اليابانية التقليدية إلى غرف (Washitsu) التي تتميز بأبواب منزلقة من الخشب المشغول بالورق تسمى "شوجي" (shoji) والتي تمنح أفراد المنزل الخصوصية وتسمح بزيادة المساحات عند وجود مناسبات. كما أنها رقيقة بما يكفي لدخول الضوء عكس ظلال الأشجار والطيور بلوحات فنية رائعة. وتتميز غرف المنزل بأرضيات من الحصر التقليدية تسمى "تاتامي" مصنوعة من قاعدة سميكة من القش تمنح البرودة في الصيف والدفء في الشتاء (البيضة، 2017).

رابعا: عمران الحضارة الهندية:

في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد ظهرت في الهند العمارة القائمة على مواد ثابتة، وكان ذلك نهاية العمارة الخشبية. ومن الممكن تمييز نوعين من العمارات الدينية التي كانت سائدة في ذلك الحين، الأول المعبد المقدس ويطلق عليه اسم "شاتيا" (Chaitya)، والثاني الدير ويطلق عليه اسم "ڤيهارا" (Vihara). وتمتاز المعابد بواجهة مفتوحة بقوس من المعدن وبرواق بشكل المحراب محاط بالركائز. أما الأديرة فكانت على شكل رباعي محاطة من الخارج بحجرات أو مصليات عدة. وتتألف واجهتها من شرفة ذات أعمدة. وفي القرن الرابع ظهر الأسلوب المسمى غوبتا، وهو من الخشب أو من الحجر والآجر، وقد خضع لمؤثرات الفنين الفارسي والإغريقي والأدبيات السنسكريتية، فحمل بذلك خصائص الفن الشرقي الروحاني والفن الغربي القائم على المثالية (عفيف، 2017).

كما تميزت العمارة الهندية باستخدام الطوب والحجر والأسقف الكروية والقبوات الاسطوانية والأعمدة الملتصقة بالجدران كما في المعابد الكهفية بمدينة بومباي. حيث كان فجر النهضة الفنية في أسرة "موريه" فبدأ النحت على الحجر؛ وعثر على أقدم المنجزات المنحوتة في المعابد البوذية، فيما شجعت أسرة " سونجه" إنشاء السقائف المرتكزة على صفوف الأعمدة لتمثل نهضة فنون المعمار والتصوير، بينما جمعت أسرة "كوشان" بين الفن المحلي والتأثيرات اليونانية، وكانت ذروة الأمجاد الفنية في "ستويه سانش" قمة الآثار المعمارية التي قدمتها الهند البوذية للبشرية (عبد الصبور، 2017).

وكانت أول منجزات العمارة المحفورة في الصخر في منطقة كيرله الحالية لأسرة "يالا" التي استخدمت الطين المحروق في تشييد المنشأت المعمارية وزينتها بمنحوتات حجرية، ومن أبرز المعابد

الصخرية معبد الإله " شيفه " في " كالاجومالاي" الذي أطلق عليه "معبد المثّال"، وهو من أجمل التماثيل الصرحية التي شيدت في أسرة " باندیه" التي تميزت بفن التصوير والمخطوطات على سعفات النخل والنحت على الخشب (عبد الصبور، 2017).

خامسا: عمران الحضارة الفارسية:

يرقى فن العمارة الفارسية إلى أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، وازدهر في عهد الأخيمينيين (539 – 331ق.م) وبخاصة في ظل حكم "داريوس الكبير". وقد تمثل النشاط المعماري خلال هذه الحقبة في بناء القصور الفخمة في العاصمة برسيبوليس وفي مدينة سوسة أيضا. وكذلك ازدهر فن العمارة الفارسية في عهد الساسانيين الذي امتد من عام 224 للميلاد إلى العام 642م. ومن أبرز مزايا فن العمارة الفارسية الضخامة، والزخرفة الفخمة، والنقوش التي تمثل ثيرانا مجنحة. وبانقضاء عهد الساسانيين الذين أطاح بهم العرب، المنطلقون من شبه الجزيرة العربية تحت راية الإسلام، أصبح فن العمارة الفارسية جزءا من فن العمارة الإسلامية (الموسوعة كوم، 2017).

تمتاز بلاد الفرس بمناخ جاف، حار في الصيف، بارد وقاسي في الشتاء. وقد تميزت المباني الفارسية بملائمة هذه الظروف. واستخدم الأخمينيون والبارثيون الأسقف المستوية التي ترتكز على تيجان الأعمدة. وفي العهد الساساني استبدلت الأسقف المستوية بالقباب والعقود والأقبية، وكانت القباب ترتكز على العقود بواسطة زوايا مثلثة كروية وذلك لتحويل الشكل المربع إلى دائري، كما استخدم القرميد في إنشاء القباب. وتمثلت أهم القيم الجمالية في العمارة الفارسية في استخدام الزخرفة بشكل مفرط، وكانت إما مرسومة بالألوان وهي على أشكال نباتية، أو منفذة بطريقة النحت البارز، وهي على أشكال حيوانية "الطابع الحيواني". كما تميزت العمارة الفارسية بالتعبير عن القوة والضخامة عن طريق استخدام النسب الكبيرة في إنشاء الغرف والقاعات (نوبي، 2017).

المطلب الثاني: عمران حضارة بلاد ما بين النهرين:

تمتد بلاد مابين النهرين (Mesopotamia) مسافة 900كم من منحدرات هضبة أرمينيا حيث ينابيع نهري دجلة والفرات وحتى الخليج العربي الذي كان ينتهي عند مدينة "أور" وقد تعاقبت على هذه الأرض حضارات عدة منذ الألف الرابع قبل الميلاد. وكان من أهم الحضارات التي قامت في هذه المنطقة هي الحضارة السومرية في الجنوب، والحضارة الأكادية في وسط العراق، والحضارة البابلية

ومركزها مدينة بابل التي وصلت في عهد "حمورابي" إلى ذروة حضارتها، ويمتاز فن العمارة في منطقة الرافدين بعدة خصائص حددتها طبيعة المناخ والأرض (عفيف، 1982: 119).

فمدن مابين النهرين أخذت في تصميمها بعين الاعتبار النواحي المناخية وتأثير الرياح الخماسية (الساخنة)، لذلك تم تغيير اتجاه الشوارع بشكل مفاجئ للتخفيف من الآثار الضارة لهذه الرياح (لمعي، 1979: 63) كما وُجد في الكثير من هذه المدن شوارع معبدة وشبكات لتوزيع المياه العذبة بالإضافة إلى شبكات لتصريف المياه المستعملة وتجهيزات مدنية أخرى (دولابورت، 1971: 17).

وبالحديث عن الحضارة الآشورية خاصة فيما يتعلق بالجانب الطبيعي منها والمتمثل في الحدائق المعلقة التي كانت تمتاز بها مدنها والدليل على ذلك الحدائق المعلقة لمدينة بابل، فرغم الموقع الجغرافي الذي تقع فيه هذه الحضارة والمتميز بمناخه الصحراوي وقلة غطائه النباتي جعل من هذه الحضارة مضرب الأمثال عن ولوعها بالعناصر الطبيعية والمتمثلة في المساحات الخضراء والمياه، هذه العناصر الطبيعية كانت عبارة عن مكيفات هوائية للمدينة تلطف حرارة جوها وتعمل على تدريب الإنسان لاعتياد الذوق والجمال (بن الحسين، 2001/2000: 69).

المطلب الثالث: عمران الحضارة الفرعونية:

إذا نظرنا إلى مصر الفرعونية وتاريخها المعماري العظيم، فإننا نجد أن المهندس المعماري نجح في ابتكار حلول لبت احتياجات مجتمعة في ظل عدة مؤثرات يأتي على رأسها المعتقدات الدينية والظروف البيئية السائدة. فقد تم توجيه أسطح الأهرامات نحو الجهات الأصلية بدقة عالية، وتم عمل مجريان يخترقان جسم هرم خوفو فتحاتهما في غرفة الملك، أحدهما تتجه نحو النجم الشمالي حيث كانت _حسب معتقداتهم_ تستقر الروح بعد الموت ثم تأتي عن طريق هذه الفتحة لتحل في مومياء الملك ثانية لتبعثها إلى الحياة الأخرى، أما المجرى الثاني فهو في الجهة المقابلة وذلك من أجل استمرار التهوية العرضية للغرفة من الشمال إلى الجنوب. كما يلاحظ أن الفراعنة قد استخدموا أنظمة التهوية الطبيعية في مبانيهم، ومثال ذلك نظام التهوية غير المباشر بواسطة استخدام "مدخنة التهوية الرأسية" بمقبرة أو دار خلود "سنوسرت عنخ" (الأسرة 12، 1972 ق م)، فالمقبرة توجد تحت الأرض ويصل إليها دهليز هابط تتخلله أربعة متاريس وأعلى الممر نفق هوائي رأسي يصل إلى سطح الأرض للتهوية الطبيعية، وقد ثبت حديثا أهمية هذا النفق في ترشيح رطوبة التربة أيضا (وزيري، 2004: 14).

كما استعمل المعماري المصري القديم الإضاءة الطبيعية لإنارة الطريق الجنائزي لهرم "أوناس" بسقارة، وهو طريق من الحجر الجيري ناصع البياض أرضية وحوائط وسقفا، عرضه 2,60 م وارتفاعه 3 م وطوله 700 م، والطريق مغلق تماما إلا من فتحة ضيقة جدا في السقف عرضها ستة سنتمترات وبطول الطريق تدخل منها أشعة الشمس المباشرة فتسقط على الأرضية الحجرية المصقولة فتنعكس على الحائطين الجانبيين حيث كانت تظهر النقوش الملونة والبارزة والغائرة على أجمل صورة (لجنة الفنون التشكيلية، 1978: 82).

ارتبطت عمارة المعابد في عهد المصرين القدماء مع الدورات الفلكية والكونية مثل دورات حركة انتقال الشمس في الأبراج السماوية، إذ أن الفكر المعماري في عهدهم قد تعدى مرحلة التكيف مع البيئة المحيطة ليتوافق أيضا مع الكون بأكمله. ويجب ألا ننسى تأثير البيئة المصرية والتي ظهرت في تفاصيل الأعمدة المصرية القديمة، حيث استعار المصريون القدماء في تجميلها أشكال الأزهار والنباتات التي وجدت في وادي النيل، وقد حملت هذه الأعمدة فيما بعد أسماء تلك الأزهار والنباتات كعمود البردي نسبة إلى ورق نبات البردي والعمود اللوتسي نسبة إلى زهرة اللوتس والعمود النخيلي(وزيري، 2004: 15-16)

كما أن قيام حضارة الفراعنة بالقرب من وادي النيل كان له الدور الكبير في استيطان الفراعنة، فأقاموا زراعة جد متطورة وزرعوا الحدائق بالقرب من قصورهم فكانت لهم الجنة التي يركنون إليها طلبا للراحة والترفيه وللتذوق بالجمال الطبيعي الذي توفره، كما لا ننسى الدور الذي تلعبه هذه الحدائق في تلطيف الجو داخل المدن وخارجها وحماية المدن كذلك من الرمال التي تمتاز بها المنطقة، فكانت مدنهم غاية في التوازن البيئي الحضري من الناحية الطبيعية والمناخية، فكونوا عمرانا بيئيا يتماشى وظروفهم الطبيعية (بن الحسين، 2001/2000: 73).

لذلك كانت البيئة الطبيعية داخل المدن الفرعونية متزنة لا يشوبها خلل، وكانت المحافظة عليها وتطويرها من أولويات السلطة الحاكمة، حيث احتلت الحدائق دورا هاما في قصور ومدن مصر القديمة كبديل للحدائق المعلقة، كما سمح المخطط الشطرنجي لهذه المدن بتأمين المساحات المنتظمة الضرورية لذلك (عبد الجواد، 2014: 78).

المطلب الرابع: عمران الحضارة الإغريقية:

في العصر الإغريقي بدأت نظريات العمارة والتخطيط في الغرب تأخذ إطارها الفلسفي، وظهر التخطيط الشبكي للمدينة الإغريقية، وقد ذكر أرسطو أن هذا النظام كان من صياغة المهندس الإغريقي

"هيبوداموس" (500 ق م)، وكان من أهم العوامل التي دفعته إلى ذلك توصيات الأطباء، حيث أوصى "هيبوقراط" بضرورة تخطيط المدينة بحيث يمكن للمساكن أن تدخلها الشمس، وجاء على لسان أحد الأطباء الإغريق أن ذلك يتم لو أنشأت الشوارع متقاطعة في زوايا قائمة ومواجهة نحو الجهات الأصلية فتصبح المدينة حسنة التهوية وتدخل مساكنها الشمس، وبذلك صاغ "هيبوداموس" أصول تخطيط المدن للإغريق، واشتهر باسم "التخطيط الشبكي" متأثرا بهذه التوجيهات (محمد، 1981: 38).

كما يرجع الحصول على التدفئة الطبيعية عن طريق الاستفادة من الإشعاع الشمسي إلى اليونانيين القدماء، فعلى سبيل المثال قاموا بتخطيط مدينة "أولينثيس" "Olynthus" في القرن الخامس قبل الميلاد حيث يسمح توجيه الشوارع باستقبال متساو للشمس، كما كانو يقومون بتشييد معظم مبانيهم بمواجهة الشرق مع وجود فتحات كبيرة تجاه الجنوب، وهذا الأسلوب في التشييد يسمح بالحصول على أكبر قدر من الأشعة الشمسية في الشتاء عندما تنخفض الشمس في السماء، وهو أكثر الفصول احتياجا للشمس (مالين، نيكولاس، 1997: 60).

أقام المعماري اليوناني المعابد الكبيرة التي توضح تفاصيلها المعمارية المنهج العميق لرؤية الإنسان للمباني، في ضوء الشمس الساطع ومدى توافقها مع البيئة الطبيعية، فلم يحاول اليونانيون أن يطغوا بمبانيهم على الطبيعة، ولكنهم حاولوا أن يضعوا المباني في الطبيعة كأحد عناصرها. وهنا يتوفر المقياس الإنساني للطبيعة، وهنا يظهر ما يعبر عنه المعماريون بالمقياس الآدمي، وهكذا تكونت المدينة اليونانية ككتلة واحدة في هذه البيئة الجبلية، وكانت المباني تُرى مع خلفياتها الجبلية، ولم يكن تجميع المباني يتم على أساس التصميم الذي يضعه المعماري في وقت واحد من الزمن بل كان يتم على أساس من الفكر التخطيطي الذي يساعد على تكامل بناء المباني العامة على مدى أطول من الزمن، وكان تصميم الحيز الفراغي للأجورا (وتسمى أيضا الأغورا) بوسط المدينة مبني على أساس توزيع الحجوم والفراغات وحركة المشاة التي كانت توجه إلى محاور المباني والفراغات حتى يمكن الانتقال من فراغ إلى آخر من خلال البوابات الرسمية. فكان لكل مبنى من الأجورا (وسط المدينة) ذاته الخاصة، ولم يكن ملتحما مع المباني المجاورة أو متداخلا معها. كما كان التشكيل الفراغي للأجورا مرتبطا بالطبيعة الجميلة للموقع، وقد ظهرت المدينة اليونانية بصورتها التلقائية المرتبطة بطبيعة المكان في الأرض الأم، ويعتبر الغطاء النباتي الذي يحيط بالأغورا وينتشر عبر أرجاء المدينة دليل على العناية الفائقة التي كان يوليها اليونانيون للطبيعة (بن الحسين، 2001/2000: 76، 78).

لقد تم اختيار مواقع المدن في أماكن ذات طبيعة طبوغرافية معقدة مثل أثينا وعلى ارتباط بشواطئ البحر لتكون ثغورا يسهل بواسطتها تقديم النجدة كما هو الحال في "بيريه" مرفأ أثينا. وفي بعض الأحيان كانت المدينة تحاول إيجاد مرفأين لها أحدهما حربي والآخر للخدمات السلمية. وبهذه الميزة حافظ الإغريق على السهول وبذلك المحافظة على البيئة الطبيعية. كما تم اختيار مواقع المدن في غالبية الأحيان في المواقع المحمية من التأثيرات الضارة للرياح الشديدة المسيطرة، كما كان الموقع يتمتع إلى حد كبير بإشراف جيد على المناظر الطبيعية المحيطة (بن الحسين، 2001/2000: 77).

وعموما جاءت الحضارة الإغريقية لتضفي طابعا مميزا للمدينة خاصة من جانبه البيئي، فاندمجت المدينة مع البيئة الجبلية والطبيعية في نفس الوقت فلم تغير من تضاريس الجبال ولم تحطم الغابات ولم تغير مجرى الوديان، فأعطت بذلك لوحة فنية طبيعية غاية في الجمال، فكان البحر يمثل واجهتها الأمامية بلونه الأزرق وواجهتها الخلفية الجبال والغابات الخضراء التي كانت تحتضن المدينة التي يغطيها القرميد الأحمر وبهذا خلقت المدينة منحى شكله متناوبا بين اللون الأزرق فاللون الأحمر فاللون الأخضر وبها تكون التضاد في الألوان فأعطى في الأخير التوازن، حقيقة أن مدن اليونان عبارة عن لوحات فنية طبيعية داخل الطبيعة (بن الحسين، 2001/2000: 99).

المطلب الخامس: عمران الحضارة الرومانية:

ورث الرومان فنون الأتروسكيين الذين جاءوا من آسيا الصغرى واستعمروا ايطاليا منذ القرن التاسع قبل الميلاد، وقد تأثر الفن المعماري الروماني بالتقاليد السائدة في الشرق عن طريقين؛ الأول ما ورثه عن الأتروسكيين الذين جلبوا معهم استخدام القباب والعقود، والتي أخذوها أصلا من الفن الرافدي، والسقوف الجمالونية وزخرفة الجدران بالرسوم الملونة (الفريسك). والثاني ما أخذوه بعد احتلال الرومان لسوريا من تقاليد العمارة الشرقية (الريحاوي، 1979: 20). وعموما تمتاز العمارة الرومانية بعدة خصائص(عفيف، 1982: 239) أهمها:

1_ استعمل الرومان طرز العمارة الإغريقية نفسها (الدوري والأيوني والكورنثي) إلا أنهم أدخلوا عليها بعض التعديل، مع ملاحظة أن الطراز الروماني كان أكثر رشاقة من الطرز الإغريقية.

2_ يقوم المنزل الروماني على الأسس الرافدية القديمة نفسها، وهي أن تنفتح الغرف بنوافذها وأبوابها على الفناء الداخلي مع عدم وجود للنوافذ الخارجية، كما استعاضوا عن الأسقف الخشبية في الفن الإغريقي بالعقود والقبوات التي أخذوها عن العمارة الرافدية من خلال الأتروسكيين.

3_ أقيمت العمارة الرومانية بالحجر المنحوت بدقة وفي بداية الأمر استعملت الفواصل المعدنية لتثبتها، ولكن الرومان اهتدوا إلى نوع من الملاط، يشبه الاسمنت، يتكون من تراب بركاني مخلوط بكسر الحجارة أو الرخام المعجون بالكلس، وقد صنعوا منه قوالب طينية صلدة استعملت في بناء الجدران.

4_ أسس الرومان مدنا عديدة في كل البلاد التي أخضعوها، وكان تخطيطها متأثرا بالتخطيط الهيبودامى (الإغريقي)، أي على هيئة شبكة من الشوارع المتعامدة وذلك لسرعة إنشائها ولسهولة حكم المدينة.

وقد حافظت الحضارة الرومانية على التوازن البيئي داخل مدنها، فاتساع الإمبراطورية الرومانية جعل مناطقها تتعرض لعوامل مناخية مختلفة من مناطق يسود فيها مناخ معتدل إلى أخرى ذات مناخ حار، مما أدى إلى خلق خواص معمارية تلائم كل منطقة على حدة، وما ينطبق على إيطاليا ينطبق على المناطق التي كانت ضمن الإمبراطورية الرومانية لهذا نرى بعض الاختلاف في التفاصيل المعمارية، أو بعض التنوع في الإضافات المعمارية (بن الحسين، 2001/2000: 83).

ونخلص إلى أن حضارة الرومان رغم كبر رقعتها إلا أنها أنتجت مدنا كبيرة وعظيمة عظمة الإمبراطورية، وميزة هذه المدن أنها بنيت بنفس المواد المحلية الموجودة بالقرب من كل مدينة وبهذا كان التنوع في شكلها العام ولونها لون موادها رغم أن المبادئ التي صممت بها كانت مستمدة من روما، حافظ الرومان على المخزون الطبيعي الذي كان يحيط بالمدن وزادوا فيه بالزراعة التي كانوا يعتمدون عليها من زيتون وتين وفواكه أخرى، زيادة على ذلك الحدائق العملاقة التي كانت تحيط بالقصور والتي كانت تمثل المتنفس الطبيعي للسكان وأماكن الراحة والاستجمام لهم وللملوك وحاشيتهم والدليل على ذلك حدائق فلورنسا والبندقية وغيرها من المدن الرومانية (بن الحسين، 2001/2000: 99).

المطلب السادس: عمران الحضارة الإسلامية:

كانت العمارة الإسلامية على مر العصور مرآة تنعكس عليها المقومات البيئية الحضرية للسكان في كل عصر سواء كانت من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو من الناحية الطبيعية والمناخية. والتشكيل المعماري للعمارة الإسلامية بذلك كان يعبر بصدق عن الوظيفة والبيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية السائدة (بن الحسين، 2001/2000: 93).

لقد اختلفت أساليب البناء في العمارة الإسلامية القديمة باختلاف البيئة الطبيعية والصناعية في كل قطر من أقطارها. الأمر الذي أوجد الاختلافات الواضحة في التعبير المعماري في هذه الأقطار وإن كان يربط بينها وحدة حضارية تتمثل في السلوك الاجتماعي والثقافي، ويعني ذلك أنه مع اختلاف أساليب

البناء فإنه يمكن أن تكون هناك وحدة تعبيرية عن العمارة الإسلامية مع أن لكل أسلوب من أساليب البناء إمكاناته المعمارية الخاصة سواء أكان البناء بالطابوق كما في العراق أو إيران أو المغرب العربي أو بالحجر كما في مصر وسوريا واليمن أو بالطين اللبنة كما هو في المناطق الصحراوية (بن الحسين، 2001/2000: 99).

إن المتتبع لتاريخ المدينة الإسلامية يجد أنها بنيت بالأحكام وضعت من قبل المختصين في القضاء والمفاهيم المعمارية والتخطيطية التي وضعها الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب لإنشاء مدينتي الكوفة والبصرة، وكذلك آراء ابن الزبير وابن عباس في توسعة المسجد الحرام، وكذلك المفاهيم التي أرساها المفكرون المسلمون. إن الغرض من الأحكام هو تحسين نوعية البيئة سواء كانت مبنية، طبيعية خاصة، شبه خاصة أو عامة. أما وظائف الأحكام فتمثلت في تنظيم الواقع البيئي وتحسينه، وتجنب حدوث ضرر بيئي، وإيجاد حلول بيئية جديدة، ووضع قواعد فنية للتصميم. إن كل وظيفة من هذه الوظائف تعتبر مجالا عاما من مجالات أحكام البنيان الإسلامية وعليه فإن تحسين ظروف وأحوال البيئة المعاشة هو المجال الشامل للأحكام والذي يتضمن مجالين رئيسيين هما التصميم المعماري، والبيئة الحضرية (بن الحسين، 2001/2000: 99).

من خلال وظائف الأحكام السالفة الذكر يتبين لنا أن المدينة الإسلامية كانت تحافظ على البيئة بشتى أنواعها سواء بيئة طبيعية أو بيئة مشيدة وبذلك حافظت على التوازن البيئي داخل وخارج المدن لأن المسلمين كانوا ينظرون إلى المدينة داخل مجالها العمراني ومجالها الإقليمي والجهوي، زيادة على ذلك نجد أن المدينة الإسلامية حافظت على وحدتها الاجتماعية والنفسية للسكان من خلال عمارتها، وذلك من خلال احترام أسلوب حياة السكان ونظامهم الاجتماعي ومنظومة قيمهم، حيث نجدها تُرجمت إلى فراغات وعناصر معمارية يتم من خلالها ممارسة السكان لحياتهم اليومية بحرية تامة في ظل توفر ما يُعرف معماريا بالخصوصية (بن الحسين، 2001/2000: 99).

يتضح بعد سردنا لتاريخ الإنسان مع العمارة والمباني في الحضارات القديمة، من خلال تطرقنا للعديد من نظم البناء والعمارة في مختلف هذه الحضارات، مع محاولة استقراء ملامح التوازن البيئو_عمراني الذي اتسمت به أشكال وأنماط العمارة والعمران في هذه الحضارات، نجد أنها تقدم لنا أمثلة واضحة لاحترام الإنسان لبيئته والتجانس معها والتكيف مع ظروفها، فقد تأثرت جميع شعوب هذه الحضارات بالعوامل البيئية عند تصميمها لمبانيها. وإذا كان هذا الأمر يُحسب لهذه الحضارات القديمة

وشعوبها التي شيدت عمرانا متوازنا مع البيئة الطبيعية، فإن الفضل يعود بالدرجة الأولى إلى غياب أساليب التكنولوجيا التي نعرفها اليوم والتي ربما لو أتيحت لهم لاستعملوها كما نستعملها اليوم، أي بطريقة مسرفة ومجحفة في استغلال موارد البيئة ولكان عمرانهم بالتالي غير متوازن مع البيئة بل مُدمرا لها.

فقد حرص الإنسان في هذه الحضارات على أن يتضمن بناؤه للمأوى عنصرين رئيسيين هما الحماية من المناخ ومحاولة إيجاد جو داخلي ملائم لراحته. وهذه الأساليب هي نتاج التفاعل بين عنصرين أساسيين: الأول هو الثروات الطبيعية من المواد الخام، والثاني هو المناخ السائد في المنطقة وذلك في وجود أنشطة معينة تمارس داخل وحول هذه المباني وفي إطار هيكل اجتماعي يؤثر علي أساليب التصميم.

لذا اضطر الناس في المناطق الحارة والجافة والدافئة الرطبة إلى استنباط وسائل لتبريد مساكنهم، أو تدفئتها في فصل الشتاء في المناطق الباردة، وذلك باستخدام مصادر الطاقة والظواهر الفيزيائية الطبيعيتين، فنجد مثلا أنهم قد تأثروا بحركة الشمس في بناء مساكنهم، فقد شيدوا معظم مبانيهم بمواجهة الشرق مع وجود فتحات كبيرة تجاه الجنوب وهذا الأسلوب في التشييد يسمح بالحصول على أكبر قدر من أشعة الشمس في الشتاء عندما تنخفض الشمس في السماء، وتتقي بسهولة حرارة الشمس العالية في الصيف.

وقد تبين أن هذه الحلول عموما، أكثر انسجاما مع وظائف جسم الإنسان الفيزيولوجية، من الوسائل الحديثة التي تعمل بالطاقة الكهربائية كأجهزة التبريد و تكييف الهواء، ومن هذه المعالجات البيئية القديمة (تاريخ العمران البيئي، 2012) نذكر وباختصار ما يلي:

الفناء الداخلي: يقوم بتخزين الهواء البارد ليلا لمواجهة الحرارة الشديدة نهارا في المناخ الحار الجاف.

الملقف: هو عبارة عن مهوى يعلو عن المبنى وله فتحة مقابلة لاتجاه هبوب الرياح السائدة لاقتناص الهواء المار فوق المبنى والذي يكون عادة أبرد ودفعه إلى داخل المبنى.

النافورة: توضع في وسط الفناء الخاص بالمنزل ويقصد بالنافورة إكساب الفناء المظهر الجمالي وامتزاج الهواء بالماء وترطيبه و من ثم انتقاله إلى الفراغات الداخلية.

السلسبيل: عبارة عن لوح رخامي متموج مستوحى من حركة الرياح أو الماء يوضع داخل كوة أو فتحة من الجدار المقابل للإيوان أو موضع الجلوس للسماح للماء أن يتقطر فوق سطحه لتسهيل عملية التبخر وزيادة رطوبة الهواء هناك.

الإيوان: وهو عبارة عن قاعة مسقوفة بثلاثة جدران فقط، ومفتوحة كليا من الجهة الرابعة وتطل على صحن مكشوف، وقد يتقدمها رواق. وربما اتصلت بِقاعات وغرف متعددة حسب وظيفة البناء الموجودة فيه.

الشخشيخة: وهي تستخدم في تغطية القاعات الرئيسية وتساعد على توفير التهوية والإنارة غير المباشرة للقاعة التي تعلوها كما تعمل مع الملقف على تلطيف درجة حرارة الهواء وذلك بسحب الهواء الساخن الموجود في أعلى الغرفة.

المشربية: عبارة عن فتحات منخلية شبكية خشبية ذات مقطع دائري تفصل بينها مسافات محددة ومنتظمة بشكل هندسي زخرفي دقيق وبالغ التعقيد وتعمل على ضبط الهواء والضوء إضافة إلى توفيرها الخصوصية.

الأسقف: وهي السقوف المقببة على شكل نصف كرة أو نصف اسطوانة تكون مظللة دائما إلا وقت الظهيرة كما تزيد سرعة الهواء المار فوق سطوحها المنحنية مما يعمل على خفض درجة حرارة هذه السقوف.

المبحث الثاني: عمران الحضارة الحديثة وأزمة العلاقة مع البيئة

بالنظر إلى العمران الحديث نجد أن الطراز الدولي للعمارة والذي أملاه المعماريون الغربيون على المجتمع العالمي بغرض توحيد الفكر المعماري والتخطيطي في جميع أنحاء العالم، قد أصبح مهيمنا دون مراعاة للاختلافات البيئية والحضارية والثقافية لكل مجتمع، بالإضافة إلى أنه ولد أزمة في العلاقة بين البيئة والعمران من خلال ما أفرزه من تلوث وتشويه للبيئة واستنزاف لمواردها...الخ.

ويجدر بنا التتبع التاريخي لنشأة عمران المدينة الحديثة وظهوره في الغرب ليس بغرض التعرف على أشكاله، وإنما بهدف إلقاء الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أفرزت هذا النمط من العمران الذي يعكس في حقيقة الأمر أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة (بن الحسين، 2001/2000: 134).

المطلب الأول: عمران العصور الوسطى:

ففي العصور الوسطى جاءت المدينة كملجأ للتجار والفلاحين من الإقطاعيين الذين خلفتهم الإمبراطورية الرومانية، فكانت مثالا للارتباط الاجتماعي بين الإنسان والمدينة، وظهر ذلك في تشكيلاتها

العمرانية التلقائية. كما ظهر في مركزها الذي تتوسطه الكنيسة التي تدعوا إلى الدين الجديد حيث مصدر السلطة الدينية. وقد تميز التشكيل العمراني لمدينة العصور الوسطى بساحة الكنيسة ذات التشكيل الإنساني التي تختلف فيها الأضلاع وتتجانس فيها المباني ويرتفع فيها برج الكنيسة، وقد بلغ التشكيل العمراني حدا كبيرا من العناية في البناء والزخرفة. كما تميزت ساحة المدينة بالاختلاف المنظوري لأركانه المختلفة وتوفر عنصر المفاجئة من مداخلها المختلفة، حتى أصبحت مثلا يُحتذى به في التصميم الحضري المعاصر (سقال ومارتيني، 1992: 57_58).

ففي مدينة العصور الوسطى الإقطاعية ومن وجهة النظر البيئية كان الدور الإيجابي والمهم الذي لعبه الإقطاعي في المحافظة على الأرضي الزراعية المحيطة بالمدن وعدم ترك الفرصة لتوسعها أفقيا على الأراضي، أدى إلى المحافظة على البيئة الطبيعية المحيطة وبالتالي المحافظة على التوازن البيئي الجهوي، فالبيئة المشيدة في المدينة الإقطاعية لم تؤثر على البيئة الطبيعية المحيطة بها ولم تتوسع عليها ذلك أن الإقطاعي كان همه الوحيد المحافظة على مساحته الزراعية الشاسعة. زيادة على ذلك كانت المدن الإقطاعية صغيرة من حيث مساحتها العمرانية، وبنيت بمواد بناء محلية حافظت على المنظر والمظهر العام للمدينة، الذي أدمجها داخل موقعها الطبيعي. غير أنه ونتيجة لصغر المساحة العمرانية كانت الأبنية متراصة مما أدى إلى كثافة سكانية عالية، وفقدان المرافق الصحية في هذه المدن، فكان الوضع الصحي سيئا، كما كانت النفايات تتكدس فيها وتظهر حتى فوق الجسور وعلى أطراف الأنهار، وتعتلي الشوارع والطرقات، مما أدى إلى ظهور الأوبئة والأمراض، وحدوث انهيارات عند وقوع أي طوفان أو عارض طبيعي. والنتيجة هي أن المدن الإقطاعية كانت تعيش توازنا بيئيا خارج محيطها العمراني وخللا بيئيا حادا داخل المدينة (بن الحسين، 2001/2000: 105).

المطلب الثاني: عمران عصر النهضة:

انقلب النسيج العمراني لمدينة العصور الوسطى إلى النسيج الكلاسيكي في مدينة عصر النهضة، حيث ارتد معماريوها إلى كلاسيكية العصرين اليوناني والروماني، وأخذوا بمبدأ إظهار العمارة في صورة رسمية تُعبر عن مظاهر العظمة والقوة، وهكذا ظهرت العمارة الرسمية مرة أخرى لتُعبر عن مركزية المبنى المفرد في الفراغ الحضري الرسمي، وضاعت بذلك عمارة المجتمع التي ظهرت في العصور الوسطى مع ضياع سلطة الكنيسة وظهور سلطة الإمبراطوريات التي جنبت دور الكنيسة لتكون مركزا للعبادات دون سلطة أو سلطان. وانعكست سلطة الإمبراطورية على تخطيط المدن الدفاعية التي ترتبط بنظام هندسي

نجمي يتناسب مع وسائل الدفاع الحديثة في ذلك الوقت. كما خضعت التصميمات المعمارية إلى قواعد هندسية كلاسيكية خاصة عمارة الكنائس والقصور، وأصبح للتصميم المعماري نظرياته وفلسفاته التي ظهرت في مؤلفات عدد من المعماريين مثل: "بلاديو" و "ألبرتي"، وغيرهم ممن وضعوا للعمارة قواعدها النظرية والتطبيقية في ذلك العصر، وأصبح الوضع الاجتماعي للمعماري والمخطط كوضع فنان. كما ظهر الاهتمام بتخطيط الميادين الرسمية الكبيرة على المحاور الرئيسية للحركة في المدينة حيث تتجمع المواكب وتتحرك على طول الشوارع الرئيسية المتفرعة منها، مما أثر على النسيج العمراني للمدينة وأعطى نمطا مميزا لتخطيط مدينة عصور النهضة، الأمر الذي انتقلت أساليبه بعد ذلك إلى مدن المشرق العربي من خلال الحملات الاستعمارية. وأصبح تخطيط المدينة عملا هندسيا معماريا مظهريا أكثر منه اقتصاديا واجتماعيا(بن الحسين، 2001/2000: 106).

إن المتتبع لتطور مدينة عصر النهضة يلاحظ أنها اعتنت بالجماليات المعمارية والعمرانية من ناحية الشكل وغاب عنها المضمون، فنجد الحدائق ذات الأشكال الهندسية والنافورات المنحوتة التي تدخل في تركيبتها المستوية والفضائية تزين القصور والمرافق الحكومية التي بدأت في الظهور كدار البلدية والخزينة ودار المالية وغيرها، وظهرت مخططات المدن بطرق مستمدة من التخطيط القديم للمدن اليونانية والرومانية مع إدخال بعض التعديلات عليها فأخذت أشكال هندسية متعددة منها الدائري ومنها النجمي، فأعطت لوحات فنية رائعة. رغم هذا الاعتناء إلا أن المدينة كانت تعيش داخل جبال وأكداس من القمامة ومياه قذرة تجوب الشوارع مما تسبب في العديد من الجائحات التي اجتاحت المدن آنذاك حتى مدن العالم الثالث التي كانت تعتبر صغيرة مقارنة بالمدن الأوروبية. ومع بداية تطور العمل الحرفي بدأت مدينة عصر النهضة تعرف نوعا من النزوح الريفي سببه المداخيل التي يقدمها الحرفيون للعمال، وكنتيجة حتمية بدأ توسع المدن أفقيا على حساب الأراضي الزراعية وبذلك ظهر نوع من الخلل البيئي بين المدينة والغطاء النباتي المحيط بها (بن الحسين، 2001/2000: 124).

المطلب الثالث: عمران عصر الثورة الصناعية:

مع انتهاء عصر النهضة ودخول أوروبا عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بدأت النظريات التخطيطية تتطور لملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي صاحبت الثورة الصناعية. ومع تطور سبل المواصلات والاتصال بدأت المجتمعات تتحرك على نطاق أوسع خارج المدينة القائمة أو تهاجر إلى مواقع جديدة لمدن جديدة حول مواقع الإنتاج الجديدة. وكان التطور

التكنولوجي ومن ثم التحول الاقتصادي أسرع من معدلاته من أن يواكب التحولات الاجتماعية بل وسبقها. الأمر الذي ساعد على إيجاد فجوة كبيرة بين التطور الاقتصادي التكنولوجي السريع بطبيعته والتطور الاجتماعي البطيء بطبيعته هو كذلك. وبالتالي ساعد على إيجاد الخلل الاجتماعي مع فقدان التوازن الايكولوجي بين السكان والبيئة العمرانية الجديدة (بن الحسين، 2001/2000: 110).

إن الثورة الصناعية كانت ثورة تكنولوجية وثورة على المدينة وعلى القيم الإنسانية التي كان يعيشها الإنسان في السابق، فأنجبت مدنا حديثة من حيث البناء والتصميم، وأحياءًا تفتقد إلى الراحة بكل معانيها سواء نفسية، فيزيولوجية، مناخية، جمالية، روحية،...الخ. فأفقد الإنسان توازنه داخل محيطه الحضري لأنه اعتاد المناظر الطبيعية التي كان يحياها في الريف والقرية وحتى المدينة في السابق. فأصبح ساكن المدينة الصناعية يعيش داخل مجال مغلق وصغير من ناحية المساحة، تنقصه الحديقة والبستان، عكس البيت القروي الذي كان يقطنه وما يوفره له من مجال رحب داخل وخارج البيت واكتفاء ذاتي من الخضر والفواكه ناهيك عن الراحة وبعده عن الملوثات بشتى أنواعها سواء دخان وأصوات مزعجة ومناظر كئيبة وقبيحة تشمئز لها النفوس. إذ التهمت الثورة الصناعية الحدائق العامة والمتنزهات داخل المدن وامتدت يدها إلى خارج المدن حيث توسعت المصانع على حساب الغابات والحقول الفلاحية ذات المردود الفلاحي والبيئي (بن الحسين، 2001/2000: 114).

ولم يقتصر إيذاء المدينة والمصانع للبيئة المحيطة بالمدن بل امتد ليصل إلى مسافات بعيدة جدا بغازاته السامة ومياه المجاري الملوثة بالفضلات الصناعية والكيماوية والأمطار الحمضية التي قضت على المحاصيل الزراعية والعديد من الغابات والبساتين، ولهذا أصبحت المدن الصناعية عبارة عن مصدر للخلل البيئي (بن الحسين، 2001/2000: 125).

كذلك مع بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تغيرت كل النظريات المعمارية التقليدية وبرز تركيز كامل وشديد على الوظيفة والكفاءة الاقتصادية كمنبع للتصميم، وتجاهل المعماريون إرضاء حاجات الإنسان الفيزيائية كدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة وشدة الإضاءة وغير الفيزيائية كتحقيق الراحة النفسية ومراعاة الجوانب الثقافية والحضارية والاجتماعية، كما اتجه المعماريون إلى توحيد المفردات المعمارية عالميا، وعاملوا المنشآت كما لو كانت آلات. ومن هنا ظهرت فجوة واسعة عميقة بين العمارة والبيئة. وقد سمى المهتمون بدراسة الطبيعة والاتزان البيئي هذه العمارة باسم "العمارة المدمرة" (Destructive Architecture) لأنها أثرت سلبا على البيئة واتزانها الطبيعي (إبراهيم، 2017).

وفي أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر كان التصنيع يحث الخطى وكذلك الاكتشافات العلمية "لداروين" و"ليل" وآخرين أعادوا تشكيل فهم الإنسان للطبيعة، كما حدثت تطورات ملحوظة في تقنيات الإنشاء والتشييد المعماري خصوصا في مجال استخدام الزجاج والمعادن والتطور في تقنيات الإضاءة الصناعية والتكييف. وقد كان "جون راسكن" من الأوائل الذين رصدوا أضرارا التقدم الصناعي ونادى بأن على العمارة أن تتجاوب مع البيئة وكتب في مؤلفاته "بأن الله أعارنا الأرض لنحيا عليها بعض الوقت وهبة ومنحة عظيمة، لكن ملكيتها تؤول لأبنائنا وأحفادنا أكثر مما تعود لنا، وليس لدينا أدنى حق في أن نتجاهلهم أو أن نشركهم في عقاب على جرائم لم يقترفوها أو حتى أن نحرمهم من نعم وهبها الله لهم، ليس لنا أدنى حق في ذلك". فالتفاعل بين الإنسان والعمارة والبيئة هو مظهر رئيسي من مظاهر الحضارة الإنسانية. وفي أثناء الثورة الصناعية ظهر فهم خاطئ لِهذه العلاقة فقد اعتقد الإنسان أن عليه أن يظهر قدرته على قهر الطبيعة مستخدما أدواته وإمكانياته التقنية، ولم يتبين خطأه إلا بعد أن بدأت الأزمات البيئية في الظهور. ولم تدمر العمارة المدمرة البيئة فقط وإنما دمرت أيضا الهوية والسمات الثقافية للمكان (إبراهيم، 2017).

المطلب الرابع: عمران العصر الحديث:

في بداية القرن التاسع عشر كانت المدينة على العموم، والمدينة الغربية الرأسمالية على الخصوص تعاني من أزمة حادة تتعمق باستمرار. ولقد ظهرت هذه الأزمة نتيجة للكبر المفاجئ الذي نجم عن تطور وتمركز الصناعة. ولقد كان هذا التمركز والتطور فوضويا في مركز هذه المدن حيث اختفت المساحات الخضراء وحلت محلها المصانع والأبنية السكنية الكثيفة حيث ظهرت الأحياء العمالية الفقيرة والقذرة. وتبين لنا صور ومخططات مدن العصر الحديث أن المدينة الحديثة جاءت لتتوسع على الأراضي الزراعية الخصبة وتلتهم ذات المردود العالي دون أن تولي اهتماما بالمحيط الطبيعي سواء داخل المدينة أو خارجها. كما كان لانتشار الصناعة الأثر الكبير للحث على إعادة تنظيم المدن، وكانت إنجلترا أول الدول التي تأثرت مدنها بالصناعة بسبب ازدياد عدد سكانها المطرد وانتشار الأحياء المتخلفة غير الصالحة للسكن، ومن ثم تأثرت باقي مدن أوروبا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى هذا إلى تدني مستوى العمارة والعمران (بن الحسين ،2001/2000: 115_116).

الأمر الذي دفع بعض المصلحين إلى التفكير بشكل جاد لبناء مدن صحية، ومن الأمثلة عن النظريات والأفكار والتصورات التي وضعها البعض من الرواد في مجال العمارة والعمران مع نهاية القرن

التاسع عشر وبالتحديد في عام 1889م ظهر أحد الكتاب في إنجلترا وهو (إبنزر هوارد) ليضع تصوره لمدينة المستقبل وذلك من خلال تأثره بالحالة التي وصلت إليها المدن في إنجلترا في تلك الفترة، فأصدر كتابه الأول بعنوان "الغد الطريق السليم للإصلاح الاجتماعي" ثم كتابه عام 1902م عن "المدن الحدائقية المستقبلية" شرح فيه أسلوب قيام المدن خلال الإطارات السياسية والوسائل الاقتصادية لذلك العصر. في عام 1900م عندما ظهر "باتريك جيدس" في إنجلترا كأول من وضع الإنسان في إطاره الاجتماعي والبيئي، وربط السكن بالمجاورة السكنية ثم بالحي والمدينة، وكان أول من وضع مفاهيم المسح الإقليمي ثم التنمية الريفية ثم تخطيط المدن ثم التصميم الحضري كعمليات متتالية ومستمرة ومتجددة. وفي عام 1905م صدر كتابه "المدن في حركة التطور"، ولم يكن جيدس معماريا بل كان عالم اجتماع، صاغ المدينة في إطارها الاجتماعي والجغرافي والاقتصادي، وذلك من واقع المتطلبات المحلية وفي ضوء المقومات والخصائص البيئية السائدة في إنجلترا، وتطويرا لفكرة المدينة الحدائقية، وهكذا تتأكد استمرارية الفكر التخطيطي النابع من واقع البيئة المحلية التي يتعامل معها المخطط ويبرز فكره بعد ذلك تأليفا ونشرا وتطبيقا(بن الحسين، 2001/2000: 118)

وفي هذا الإطار الفكري اجتمع المعماريون بالمخططين والمفكرين لبلورة هذه الأفكار المتقدمة التي استطاع أن يُجسدها المعماريون بصورة واضحة بالتخطيط والتصميم حتى كانت لهم الغلبة، فكونوا فيما بينهم جماعة المؤتمر الدولي للعمارة المعاصرة (C.I.A.M) عام 1928م مؤكدة لمنهج التخطيط العمراني كتنظيم لوظائف الحياة الجماعية في الريف والحضر على حد سواء. وانخرط في هذه الجماعة رواد معماريين أمثال "لوكوربزييه" من فرنسا، و"جروبيوس" من ألمانيا، و"فان ايستر" من النمسا، و"خوزي سيرت" من اسبانيا، و "جيديون" من سويسرا، و"ماكسويل فراي" من إنجلترا، وغيرهم، وهذه الصفة الدورية التي أخذتها هذه الجماعة (بن الحسين، 2001/2000: 119).

وفي عام 1938م ظهر كتاب "ثقافة المدن" للمفكر الأمريكي "لويس ممفورد" الذي أثر به على الفكر التخطيطي خاصة في نظريته عن "المجاورة السكنية"، وهنا ركز ممفورد اهتمامه على المدرسة لمركز المجاورة السكنية، ليس بمفهومها التقليدي كروضة أطفال أو مدرسة ابتدائية أو ثانوية، ولكن بمفهومها البيئي والعضوي في التنمية الاجتماعية. لقد وضع ممفورد المدرسة بأنشطتها الثقافية في مركز المجاورة السكنية في المكان الذي كانت تحتله الكنيسة في العصور الوسطى، وهكذا خرجت الكنيسة من مركز الحياة الاجتماعية لتأخذ مكانا جانبيا في حياة المجتمع. وهكذا انفصل الدين عن الدنيا في الفكر الغربي لتشكيل البيئة العمرانية للمجاورة السكنية. هذه النظرية التي سيطرت على فكر التخطيط العمراني

في الغرب من قبل وامتدت لتصيب مدن العالم الثالث فيما بعد. وهكذا ظهرت النظرية الغربية على أساس المقومات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لدول الغرب التي دعمت بعلوم السكان والإسكان والإحصاء والبيئة والمناخ والتقسيمات الإدارية ونظم الحكم المحلي واقتصاديات التنمية العمرانية والخدمات والمرافق العامة والنقل والمواصلات وما ترتب عن ذلك من قوانين ولوائح منظمة للعمران في الدول الغربية. وهي نفس القوانين واللوائح التي امتدت لتصيب مدننا وتغير من ملامحها الضارية، وامتدت في مكملاتها العلمية لتُكون الهياكل العلمية في المعاهد والكليات. كما تعرضت بعد ذلك للدراسة والبحث والتطوير والتغيير حتى تساير المجتمعات الغربية في حركتها السريعة، هذا في الوقت الذي بقيت فيه مدننا تتطلع لكل ما يرد إليها من نظريات وعلوم وتجارب (بن الحسين، 2001/2000: 119).

أما عن التشريع العمراني للمدينة فقد بدأ أول قانون للإسكان والتخطيط العمراني في إنجلترا عام 1909م عندما كانت السيارة في طفولتها وكانت الطائرة مجرد حلم. وفي عام 1919م صدر قانون الإسكان والتخطيط العمراني الجديد، وبدأت المقاطعات والمراكز الريفية والحضرية تكون لها أجهزتها ولجانها التخطيطية في ضوء التطبيق العملي للوائح والقوانين التي كان يتم تعديلها وتطويرها لملاحقة المتطلبات والاحتياجات المتجددة للمجتمع الغربي فصدر في إنجلترا قانون التخطيط العمراني عام 1923م، ثم قانون الحكم المحلي لعام 1929م، ثم صدر قانون عام 1932م الهام ليُضيف أبعادا أخرى عديدة للتخطيط. واستمر العمل بهذا القانون، وعدل عامي 1935م و 1936م، حتى عام 1939م عندما بدأت الحرب العالمية الثانية التي انتهت عام 1945م، وحتى أثناء الحرب استمر الاهتمام بتطوير لوائح وقوانين التخطيط العمراني ليواجه متطلبات المجتمع المتطورة والمتغيرة. ونظرا لأهمية التنمية العمرانية تم تخصيص وزارة لها عام 1943م وعُين لها وزيرا لتخطيط المدن والقرى في فبراير من نفس العام. وتبع هذه التجربة الإنجليزية كل الدول الأوروبية وكذلك دول العالم الثالث التي كانت أغلبها تحت السيطرة الأوروبية ومنها الجزائر التي بقيت إلى يومنا هذا تُسير بقوانين عمرانية مستمدة من القانون العمراني الفرنسي (بن الحسين، 2001/2000: 121).

ومع تطور الاحتياجات والمتطلبات وتطور الفكر والنظريات، وذلك من تفاعل النظرية بالواقع والبحث عن الأفضل للتطور والتحسين بالدراسة والتأليف والنشر والتعليم والتطبيق، ومن خلال العملية التعليمية ظهرت الحاجة لدراسة تاريخ المدينة القديمة على مر العصور بداية من العصر اليوناني ثم الروماني ثم العصور الوسطى ثم عصر النهضة ثم عصر الثورة الصناعية حتى العصر النووي، وهو الخط التاريخي للحضارة الغربية التي استمدت المدينة الغربية منه جذورها الحضارية والثقافية، كما

استمدت جذورها الفنية والمعمارية. هذا في الوقت الذي استمرت فيه المدينة الجزائرية والمدينة العربية واقفة تتطلع إلى حضارة الغرب وثقافته كما كانت تتطلع إلى فنونه وعمارته، وتدعوا مخططي الغرب لرسم مستقبلها كما دعت معمارييه لبناء عمارتها المعاصرة (بن الحسين، 2001/2000: 99).

لقد أسهب رواد العمارة الغربية في تفسير نظرياتهم في العمارة والعمران في هذه الفترة، فمنهم من اعتنق العضوية والتكامل مع البيئة الطبيعية ومنهم من اعتنق الوظيفية والقواعد الإنشائية، ومنهم من اعتنق القيم الفراغية والتشكيلية ومنهم من اعتنق التبسيط، ومن اتجه إلى الخشونة في التعبير، ومنهم من ارتكن إلى النعومة والليونة في الخطوط والمسطحات، ومن انطلق إلى الآفاق المستقبلية تعبيرا عن الطفرات العلمية، ومن مال إلى الإنسانية في التصميم والتنفيذ، ومن استطلع إمكانيات الماضي في تشكيل عمارة وعمران الحاضر. وكلها فلسفات قائمة على الانفعالات الشخصية التي ترسبت في نفس كل منهم نتيجة لخلفياته الثقافية والاجتماعية وممارساته المهنية. وقد تمسك كل منهم بنظريته وأسهب في تأكيدها بالنشر والإعلام وكذلك بالإنجاز والتنفيذ، فجاءت النظريات في كل هذه الاتجاهات مرتبطة بالواقع وليست خالية من المضمون. فكان لها تأثيرها المباشر على المدارس المعمارية في الغرب في العلم والممارسة، كما كان لها تأثيرها الفكري على قطاعات عريضة من المجتمع، إن لم يكن عليها ككل. هكذا ارتبطت النظريات الغربية ارتباطا وثيقا بالواقع الاجتماعي كما ارتبطت بالواقع العلمي والتكنولوجي والمهني في دول الغرب، إلا أنه رغم كل البحث والأفكار والنظريات لم تخرج المدينة من الفوضى العارمة التي مست كيانها خاصة من الناحية البيئية (بن الحسين، 2001/2000: 118-119).

وتطاول هذا الخلل ليمتد إلى المناخ الحضري الذي تغير بشكل ملحوظ في نهاية القرن العشرين نتيجة التخريب والتلف الذي أصاب العديد من المحميات الطبيعية، زيادة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري التي أصبحت تعيشها معظم المدن، فارتفعت درجة الحرارة وتناقص التساقط ووصل التلوث الجوي داخل المدن إلى درجات خطيرة تهدد حياة الإنسان. إذن فالمدينة الحديثة هي مدينة التناقضات والخلل البيئي على جميع الأصعدة خاصة ما يمس الإنسان، الذي أصبح يعيش داخل تناقضات أفرزها التطور التكنولوجي، والكبر الهائل للمدن مما أدى إلى الإخلال ببيئة المدينة سواء منها الطبيعية التي التهمتها المباني والبيئة الاجتماعية التي فقدت وحدتها وتكاملها (بن الحسين، 2001/2000: 122، 125).

ونخلص إلى القول أن الحضارة الغربية الحديثة جاءت لتعم كافة أرجاء المعمورة بكل ما تحمله بنظرياتها المعمارية وأنماطها العمرانية التي لا تعطي للإنسان حقه في الراحة والعيش داخل المدينة رغم

كل ما بذل من جهد وتفكير وبحث لأنها اعتمدت على الجانب المادي وأهملت الجوانب الأخرى وخاصة الجانب البيئي فشكل عمرانها انعكاسا حقيقيا لأزمة العلاقة بين العمران الإنساني والبيئة.

ونتيجة لما سبق من إهمال وتغييب لمعايير الاستدامة البيئية في طرق التخطيط والبناء والتعمير مع ظهور الحضارة الحديثة، أفضى ذلك إلى تأزم العلاقة بين البيئة والعمران الحديث، مما جعل بعض الباحثين والمعماريين على وجه الخصوص يطلقون على هذا النمط من العمران اسم "العمران المريض" أو "المباني والمدن المريضة" ذلك أنها تعمل على: استنزاف الطاقة والموارد، وتلويث البيئة بما يخرج منها من انبعاثات غازية وأدخنة أو فضلات سائلة وصلبة، والتأثير السلبي على صحة مستعملي المباني نتيجة استخدام مواد الكيماوية أو ملوثات أخرى مختلفة (التصميم المستدام والعمارة الخضراء، 2012).

وعليه أصبح المجتمع البشري بحاجة إلى إدراك كيفية مساندة النظام البيئي لدى إقامة المستوطنات البشرية. لاسيما بعد أن أطلق على المدن الحديثة مسمى "المدن المريضة" نتيجة وقوع هذه المدن تحت تأثير ثلاث عوامل رئيسية: الإسراف في استخدام الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة وتدمير النظام البيئي، والتأثير السلبي على صحة الإنسان (القصيباتي، ديسمبر 2013: 135).

المبحث الثالث: تنامي الوعي العالمي بمشكلات البيئة وتبني نموذج التنمية المستديمة في العمران

خلال النصف الثاني من القرن المنصرم اشتد الوعي العالمي بما يواجه العالم من الناحية الايكولوجية (تلوث البيئة واستنزاف الموارد البيئية وظاهرة الاحتباس الحراري...الخ)، مما كان له تأثير في النواحي النفسية والاجتماعية والسياسية والنظريات الفلسفية، فقد وعى الإنسان على المستوى العالمي الآثار السلبية للثورة الصناعية والتوسع العمراني على البيئة العالمية. وقد أصبح واجبا على الإنسان أن يعمل عملا جماعيا لتلافي الإضرار بالعمليات البيئية والاحتفاظ الأقصى بالمواد والطاقة، وبالوصول إلى المجتمعات المستقرة. وقد قادت هذه الاتجاهات إلى ظهور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاعتراف بالتنمية المستديمة على المستوى العالمي، وفي التسعينات من القرن الماضي دخلت حكومات العالم في اتفاقيات تؤكد مدى خطورة مشكلة التدهور البيئي، ومدى أهمية التنمية المستديمة، كما عُقدت على المستوى الدولي عدة مؤتمرات بهذا الخصوص (كما رأينا في الفصل السابق). وكان في مقدمة توجيهات تلك المؤتمرات الوعي بأهمية المحافظة على استهلاك الطاقة في المناطق الحضرية الآخذة في الانتشار، خصوصا في الاعتماد على مصادر طاقة المحروقات. وهذا أتاح المجال للوعي المثالي الأخضر، وذلك

بازدياد استعمال مصادر الطاقة المتجددة في الرياح والشمس وخلافه، والاتجاه إلى الوسائل التخطيطية والعمرانية والمعمارية الخضراء (المستديمة) للاقتصاد في استهلاك الطاقة (رأفت، 2006: 201).

فبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها وانقشعت معاركها عن مدن أصابها الهدم والتخريب اتجهت أبحاث المشتغلين بالعمران المدني في القارة الأوروبية إلى وضع أسس عمرانهم الجديد على قواعد سليمة؛ من حيث الاستجابة لمطالب السكان، والملائَمة بينها وبين البيئة الطبيعية، وما يرجونه للبيئة الاجتماعية من اتجاهات سليمة وصحيحة، ولذلك فرع جديد من الدراسة أطلق عليه "تخطيط المدن" وجُعلت له معاهد خاصة يدرس فيها الطلبة قواعد الجغرافيا الطبيعية المحلية وما تحتاج إليه البلدة أو المدينة من مصادر طبيعية كتوفير ماء الشرب واختيار البقعة الصحية التي يتوافر فيها مواد البناء من البيئة المحلية. كما يدرس الطلبة أيضا مبادئ العمارة وتخطيط المدن وتوزيع الأحياء التجارية والصناعية والعلمية والمساكن الخاصة وبعبارة مجملة دراسة عوامل البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر في إنشاء المدينة وتخطيط المدينة على أساس طبيعي واجتماعي سليم (غلاب ، 1963: 347_348).

وفي بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الصيحات التي نادت بحماية البيئة والطبيعة وظهر التفكير في المبنى كنظام بيئي مصغر يتفاعل ويتداخل مع النظام البيئي الأكبر، أتبعها ظهور العديد من الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالعمارة البيئية والمبنى البيئي من خلال فكرة الاستدامة، مثل حركة بيولوجيا البناء التي اعتبرت المبنى كائن حي يمثل للإنسان طبقة جلد ثالثة (إبراهيم، 2012).

ولقد دارت العديد من المناقشات على مستوى العالم، حول إعادة تعريف التنمية، والوعي بكل العناصر التي تتأثر بها البيئة المحيطة، والاهتمام بالتأثيرات البيئية للأنشطة الإنسانية المختلفة. وقد جاء ذلك في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة عام 1972م، الذي ركز على البيئة الإنسانية، كما تأسس بعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثم مركز المستوطنات البشرية عام 1986م. ثم شهدت فترة الثمانينات بعد ذلك موجه من الوعي الزائد حول ما يحدث من استنزاف للموارد الطبيعية غير المتجددة، وما يسببه الإنسان من تلوث من خلال أنشطته المختلفة، ومن هنا ففي عام 1987م ، قدمت اللجنة العلمية للبيئة والتنمية في بيانها "مستقبلنا المشترك" تعريفا للتنمية المستديمة بأنها "تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال المستقبلية". وقد جاء "نيجل ريتشاردسون" (Nigel Richardson) عام 1989م ليضيف للتعريف السابق "البعد العمراني" ومتغيراته المختلفة التي تتعلق بالتخطيط والعمارة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية (الجوفي، أكتوبر 2006: 39).

كما أن مفهوم العمارة والمباني المستديمة له أصوله المرتبطة بأزمة الطاقة في السبعينات، فقد بدأ المعماريون آنذاك يفكرون ويتساءلون عن الحكمة من وجود مباني صندوقية محاطة بالزجاج والفولاذ وتتطلب تدفئة هائلة وأنظمة تبريد مكلفة، ومن هناك تعالت أصوات المعماريين المتحمسين الذين اقترحوا العمارة الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة ومنهم: وليام ماكدونو، بروس فول، وروبرت فوكس من الولايات المتحدة، توماس هيرزوج من ألمانيا، نورمان فوستر، وريتشارد روجرز من بريطانيا. هؤلاء المعماريون أصحاب الفكر التقدمي بدأوا باستكشاف وبلورة التصاميم المعمارية التي ركزت على التأثير البيئي طويل المدى أثناء تشغيل وصيانة المباني (التصميم المستدام والعمارة الخضراء، 2012).

وزاد التفكير في ذلك عام 1990م مع إصدار مؤسسة بحوث البناء طريقة التقييم البيئي (BREEAM) كأول نظام لتصنيف المباني (من حيث درجة استدامتها) في المملكة المتحدة، وبعد ذلك في عام 1998م ظهر مجلس البناء الأخضر الأمريكي (USGBC) الذي أحدث تطورا في نظم ومعايير تقييم المباني من خلال نظام الريادة في الطاقة والتصميم البيئي (LEED) للمباني الجديدة والذي كان الإصدار الأول لها، ثم توالى بعد ذلك نمو هذا النظام واحتلاله للصدارة مع زيادة الاهتمام العالمي بأنظمة تقييم العمارة المستديمة. وتوالت بعد ذلك العديد من أنظمة التقييم المختلفة بالعالم، والتي اعتمدت في الأساس على هذه الأنظمة الأولية مع تحديثها وتطويرها بما يتلاءم مع الأولويات المحلية والمتطلبات الوطنية وتسعى إلى تجاوز حدود السياسات والممارسات الحالية للوصول إلى مفاهيم الاستدامة كوسيلة لمعالجة القضايا الأوسع نطاقا (طه ،عيد، مرغني، يوليو 2014: 1023).

بعد ذلك توالى ظهور أنظمة التقييم للمباني المستديمة حول العالم وتعددت أشكال وطرق التقييم بينها؛ فهناك أنظمة اقتصرت على دولة معينة وأخرى استطاعت أن تنتشر على مساحات كبيرة حول العالم. واختلاف الأنظمة عن بعضها نتج بسبب اختلاف وتنوع البيئات التي تُميز الدول عن بعضها. والآن يتم منح شهادة (LEED) للمشاريع المتميزة في تطبيقات العمارة المستديمة الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفقا لمعايير تهدف إلى إنتاج بيئة مشيدة أكثر استدامة، ومباني ذات أداء اقتصادي أفضل، وهذه المعايير التي يتم تزويد المعماريين والمهندسين والمطورين والمستثمرين بها تتكون من قائمة بسيطة من المعايير المستخدمة في الحكم على مدى التزام المبنى بضوابط الاستدامة، ووفقاً لهذه المعايير يتم منح نقاط للمبنى في جوانب مختلفة، فكفاءة استهلاك الطاقة في المبنى تمنح في حدود (17 نقطة)، وكفاءة استخدام المياه تمنح في حدود (5 نقاط)، في حين تصل نقاط جودة وسلامة البيئة الداخلية في المبنى إلى حدود (15 نقطة)، أما النقاط الإضافية فيمكن اكتسابها عند إضافة مزايا محددة

للمبنى مثل: مولدات الطاقة المتجددة، أو أنظمة مراقبة غاز ثاني أكسيد الكربون. وبعد تقدير النقاط لكل جانب من قبل اللجنة المعنية يتم حساب مجموع النقاط الذي يعكس تقدير (LEED) وتصنيفها للمبنى المقصود (التصميم المستدام والعمارة الخضراء، 2012).

ونتيجة لذلك نجد أن القطاعات العمرانية _خاصة في الدول المتقدمة_ في العقد الأخير من القرن المنصرم قد أولت عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستديمة، خاصة إذا علمنا أن هذه القطاعات من جهة تعتبر أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عمليات صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية–الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى. من هنا نشأت في الدول الصناعية المتقدمة مفاهيم وأساليب جديدة لم تكن مألوفة من قبل في تصميم وتنفيذ المشاريع، ومن هذه المفاهيم "التصميم المستديم" و"العمارة الخضراء" و"المباني المستديمة"، هذه المفاهيم جميعها تعكس الاهتمام المتنامي لدى القطاعات العمرانية بقضايا التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة (التصميم المستدام والعمارة الخضراء، 2012).

وهكذا فإن بواعث تبني مفهوم الاستدامة في القطاع العمراني لا تختلف عن البواعث التي أدت إلى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستديمة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة. فالعمارة المستديمة تعزز وتتبنى مفهوم التنمية المستديمة الذي أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ضمان استمرارية النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق في ظل تهديد البيئة بالملوثات والمخلفات وتدمير أنظمتها الحيوية واستنزاف مواردها الطبيعية.

لذلك فالعمارة المستديمة أو بالأحرى التنمية العمرانية المستديمة تتبنى فكرة أن الإنسان هو محور الارتباط بين البيئة –الاقتصاد–الاجتماع لأن تأثيرات الأنشطة الإنسانية على البيئة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية واضحة، والعنصر المتلقي للضرر في النهاية هو الإنسان، فمثلا استهلاك الطاقة الذي يتسبب في ارتفاع فاتورة الكهرباء له ارتباط وثيق بظاهرة المباني المريضة (Sick Buildings) التي تنشأ من الاعتماد بشكل أكبر على أجهزة التكييف الاصطناعية عكس ما كانت عليه مدننا القديمة التي تعتمد على التهوية الطبيعية والتكييف الطبيعي.

المبحث الرابع: أسس التنمية العمرانية المستديمة

بعد مخاضات طويلة وصعبة لحل إشكالية التوفيق بين متطلبات التنمية وضرورة المحافظة على البيئة وسلامتها، جاءت فكرة التنمية المستديمة _كما رأينا في الفصل السابق_ ثم تعزز حضور وتقبل هذا المفهوم على الساحة العالمية، وأصبح محور المخططات المستقبلية والأساس لتغيير الكثير من القوانين والتشريعات المحلية والعالمية والتي تمس من دون استثناء كل القطاعات التنموية. ومن هنا جاءت الدعوة لصناعة خضراء وهندسة خضراء وعمارة خضراء وحتى ثقافة خضراء (الصالح، مارس 2004: 92).

ولما كانت التنمية المستديمة لا تستثني أي قطاع تنموي أو نشاط بشري _لأنها في الحقيقة تدعو إلى تطور الإنسان من خلال استخدام حكيم وعادل للموارد الطبيعية_ فمن الضروري أن تكون لهذا المفهوم مساحة واسعة من التأثير والتفاعل في القطاع العمراني لما لهذا القطاع من دور كبير في العملية التنموية، وما له من تأثير ملموس وواسع في البيئة المحيطة بالإنسان. وهذا ما دعا إليه إعلان شيكاغو الذي صدر عن الاجتماع الثامن عشر للإتحاد العالمي للمعماريين الذي عقد في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1993. هذا الإعلان وضع التنمية البيئية والاجتماعية محورا رئيسيا في الممارسة المعمارية، وطلب من معماريي العالم أن يطوروا ممارساتهم وآلياتهم لجعلها تنسجم ومتطلبات هذا النوع من التنمية. وعليه فالتنمية العمرانية المستديمة تُحتم على المعماري أن يأخذ في اعتباره منظومة التوافق بين البيئة والعمران وعناصر التجانس الوظيفي والجمالي بينهما. حيث يتشابك ويتداخل فالقطاع العمراني مع البيئة في ثلاثة محاور رئيسية (الصالح، مارس 2004: ص93) وهي:

المحور الأول: تعديل البيئة المحيطة لإيجاد بيئة خاصة بالإنسان.

المحور الثاني: استخدام الموارد المتاحة، الطبيعية والمصنعة، لإنتاج هذه البيئة المصنعة وتشغيلها وصيانتها.

المحور الثالث: التخلص من النفايات والانبعاثات المصاحبة لعملية الإنتاج والتشغيل والصيانة.

وحركة كل محور من هذه المحاور يجب أن تجري في إطار من القواعد يجعل من موضوع البيئة وسلامتها فرصة لتطوير القطاع العمراني (وجعله مستديما) والارتقاء به معرفيا وتكنولوجيا وإداريا. ففي المحور الأول يجب أن يأتي التعديل في البيئة المحيطة، لإيجاد بيئة داخلية أفضل للإنسان بحيث يكون هذا التعديل بأقل قدر ممكن من الضرر للبيئة، ومنسجما مع متطلباتها المادية والجمالية. أما المحور الثاني فعنده يجب أن ينصب الاهتمام على استخدام حكيم للموارد غير المتجددة، وكذلك ضرورة الاعتماد

أو الاستفادة بأقصى قدر ممكن من المصادر الطبيعية المتجددة. أما المحور الثالث فيجب أن تأتي استجابة القطاع العمراني في إطار ما يطرحه العمل العمراني من مخلفات وانبعاثات متماشية مع إمكان البيئة من هواء وماء وتربة لتقبل المخلفات العمرانية، وعلى كافة مراحل وعمر المشروع، وفي إطار هذا المحور هناك حاجة للعمل والسعي جديا للوصول إلى مرحلة تنعدم فيها المخلفات والمنبعثات بكل أنواعها وإن وجدت فهي بأقل قدر ممكن مع إتاحة إمكان إعادة استخدامها وتدويرها في العملية العمرانية. هذه القواعد التي من خلالها يمكن لهذه المحاور الرئيسية الثلاثة أن تتحرك، يمكن تقديمها باعتبارها القواعد الرئيسية للتنمية العمرانية المستديمة والقابلة للاستمرار (الصالح، مارس 2004: 94).

ومنذ تزايد الإحساس في القطاع العمراني بضرورة التجاوب والتفاعل مع مفهوم التنمية المستديمة وتحمل المسؤولية في ظل هذا التوجه العالمي الجديد باعتباره قطاعا تنمويا مهما، كانت هناك محاولات لصياغة ووضع جملة من القواعد وتقديمها على أنها القواعد الرئيسية لمفهوم التنمية العمرانية المستديمة. ففي دراسة للدكتور "شارلز كيبرت" (Charles Kibert) من مركز العمران والبيئة، بجامعة فلوريدا، والمقدمة أمام المؤتمر العالمي الأول عن القطاع العمراني والتنمية المستديمة، الذي عقد عام 1994، ذكر هذا الباحث ستة قواعد أساسية للتنمية العمرانية المستديمة، هذه القواعد التي أشار إليها الباحث هي: الترشيد، إعادة الاستخدام، الاعتماد على المصادر المتجددة أولا ومن ثم المصادر ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع والتدوير، حماية ما حولنا من نظم بيئية، تجنب المواد الضارة صحيا، وأخيرا الاهتمام بجودة البيئة التي توفرها هذه المُنشأة العمرانية (J. Kibert, 1994: 6_9).

هذه القواعد هي في الحقيقة مستوحاة من المحاور الرئيسية لمفهوم التنمية المستديمة، وهي الاهتمام بالترشيد والجودة والمصادر المتجددة والمخلفات. ومن خلال إعادة قراءة هذه المحاور الرئيسية يمكننا أن نخرج بمجموعة أخرى من القواعد الرئيسية التي تجعل من القطاع العمراني قطاعا تنمويا مستديما. هذه القواعد تبدأ في التأكيد على ضرورة التعامل مع المنتج العمراني منذ ولادته على أنه استجابة لحاجة الإنسان ومن ثم كمجموعة من الأفكار والتصورات في ذهن المعماري، ولاحقا كتصميم ونظم بناء، لتأتي بعدها مرحلة الإنشاء أو التصنيع ومن ثم التشغيل والصيانة وأخيرا الهدم. هذه القواعد يمكن شرحها بإيجاز (الصالح، مارس 2004: 94-97) فيما يلي:

المطلب الأول: الاستجابة

إن الغاية من المنتج المعماري أو الإنشائي هو إشباع مجموعة من الحاجات المتأصلة في نفس الإنسان، سواء كانت حاجات وظيفية أو رمزية. ومن هنا لابد أن يأتي المنتج المعماري ملبيا ومستجيبا لهذه الحاجات، وإلا كانت النتيجة مجموعة من الإسقاطات السلبية على حياة الإنسان المادية والنفسية والاجتماعية. وعندما يلتفت الإنسان بعد ذلك إلى أن المنتج المعماري الذي بين يديه لا يلبي حاجاته التي ينشدها فإنه قد يعود _تحت تأثير ضغط هذه الحاجة_ إلى تصنيع منتج معماري جديد أو إحداث تغيير أو إضافة على المنتج الحالي، والنتيجة هي هدر الكثير من طاقات الإنسان وتحميل البيئة الكثير من الأعباء الجديدة.

المطلب الثاني: الحماية

مادامت الممارسة المعمارية تتطلب إحداث مجموعة من التغيرات في البيئة المحيطة من أجل إنتاج بيئة خاصة بالإنسان، فمن الضروري أن يأتي هذا التعديل بالشكل والكيفية التي تحافظ إلى حد ما على معالم هذه البيئة ومكوناتها. وهناك جانب آخر من الحماية، وإن لم نلتفت إليه إلا أخيرا، وهو يتمثل في الحد من المخلفات المصاحبة لعملية تصنيع المنتج المعماري وتشييده، لما لهذه المخلفات من آثار سلبية في البيئة ومكوناتها. ومفهوم الحماية من الآثار المترتبة على ممارسة الإنتاج العمراني إحدى الركائز المهمة للتنمية المستديمة، واليوم لم تعد حماية البيئة مقتصرة فقط في جانبها السلبي على معالجة ما يلحق البيئة من ضرر، وإنما تتجاوز ذلك إلى الحماية الإيجابية المتمثلة في مبادرة الإنسان في جعل نشاطه التنموي معززا للبيئة ونظمها، وهذا المفهوم هو الذي تنشده التنمية العمرانية المستديمة وتعتبره إحدى الركائز المهمة في مسيرتها.

المطلب الثالث: الترشيد

ما دام المنتج المعماري هو في الحقيقة عملية إشباع لمجموعة من الحاجات المتأصلة في نفس الإنسان فإننا ومن أجل تنمية عمرانية مستديمة، مطالبون بالاستجابة المعقولة والحكيمة لهذه الحاجات ومن دون إسراف. والترشيد لا يعني أبدا أننا ننقص من راحة الإنسان أو محاولة التضييق عليه، وإنما الترشيد في الأساس هو محاولة لتأسيس بيئة فكرية وعملية تسعى دوما للوصول إلى الحل الأفضل، الحل الذي يعطينا أفضل ما نريد في مقابل تفكير أكثر وموارد مادية أقل.

المطلب الرابع: الجودة

ونعني بها الجودة فيما يقدمه المنتج المعماري من بيئة داخلية وخارجية تعني الارتقاء بحياة الإنسان، وهذا من أهم ما تسعى إليه فكرة التنمية المستديمة. إن المنتج المعماري الذي لا يملك نصيبا معقولا من الجودة في تصميمه ومواده ونظمه فإنه في العادة قد يكون عمره قصيرا لعدم استخدامه لقصوره في تلبية حاجات المستفيد بالكفاءة المطلوبة، أو لعلو كلفة تشغيله وصيانته، وعندها نضطر إلى إحداث الكثير من التعديلات والإضافات الجذرية أملا في تحسينه وفي كلتا الحالين هناك هدر وضياع للكثير من الطاقات والموارد الطبيعية التي استهلكت لتصميم ذلك المنتج المعماري وصناعته.

المطلب الخامس: الكفاءة

هناك دائما خيارات متعددة وطرق متنوعة وعدد لا محدود من الأساليب لإشباع حاجاتنا الوظيفية والجمالية المطلوبة في المنتج المعماري، والمطلوب هو اختيار الأفضل والأكمل من بين ما هو موجود. إن الكفاءة تعني هنا حسن الاختيار أو الإدارة الفعالة لعملية الاختيار واتخاذ القرار. هذا الحسن في الاختيار والإدارة الفعالة يتطلبان، من بين عدة أشياء، قاعدة واسعة من المعلومات ومناهج متطورة لعمليات التقييم والمقارنة.

المطلب السادس: الديمومة

إن المنتج المعماري يستهلك الكثير من طاقات الإنسان، وكما هائلا من المواد الطبيعية، ولذلك فلا بد لهذا المنتج أن يصمم ويصنع بكيفية تمكنه من البقاء طويلا. ولا يعني هذا البقاء ثبات وجوده كما هو، وإنما استمرارية وبقاء عناصره الأساسية وقابليته لاستيعاب عناصر وإضافات جديدة تعكس ارتقاء معرفة الإنسان وتطور نظم حياته.

المبحث الخامس: قواعد الممارسة المعمارية من أجل التنمية العمرانية المستديمة

تعتبر الاستدامة واحدة من أهم الاعتبارات التي يتم أخذها بالحسبان عند مزاولة المهندسين المعماريين لمهنتهم في وقتنا الراهن، وقد أصبح الحديث عن العمارة الخضراء والمباني المستديمة من الأمور المألوفة في الأوساط المهنية الهندسية في الكثير من الدول، ويأتي ذلك تزامناً مع القلق المتزايد بشأن التأثيرات السلبية للبيئة المشيدة على الحالة البيئية لكوكب الأرض، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية المتفاقمة نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة ومواد البناء. ولذلك فقد تبنى المهنيون أنفسهم تجريب مصادر الطاقة البديلة، وتطوير تقنيات خفض استهلاك الطاقة، وتقليل المخلفات والملوثات الصلبة

والسائلة والغازية، بالإضافة إلى تطوير مواد وأساليب جديدة للتصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة. حيث يقول المعماري "جيمس ستيل" في كتابه "العمارة الخضراء": "الاستدامة تتطلب توظيف المهارات التي يستعملها المعماري بشكل أفضل كالتحليل، المقارنة، التأليف، والاستنتاج وهي تقود إلى الخيارات الجمالية التي لها أساس في الحقيقة بدلاً من الأنماط التشكيلية" (تاريخ العمران البيئي، 2012).

قبل كل شيء يجب أن نثير بعض الأسئلة عن الطرق المتبعة في تصميم وبناء منشآتنا المعمارية، وما هي القرارات التصميمية التي يتخذها المعماري عند بلورة فكرة التصميم واختيار أنظمة ومواد البناء، هذه القرارات التي تتخذ في المكاتب الهندسية والاستشارية تبدو ظاهرياً سهلة وروتينية، ولكنها في الحقيقة أصبحت تشكل خطورة كبيرة من حيث أنها تؤثر وبشكل مباشر على مستقبلنا البيئي والصحي والاقتصادي. وينتهي الأمر إلى استعمال الموارد وأهمها الطاقة التي أصبحت تشكل عبئاً اقتصاديا كبيراً على الأفراد والمجتمعات والحكومات. والطاقة المستهلكة في أنشطة البناء لا تتوقف على عمليات التشغيل التقليدية لأن الطاقة مجسدة في مواد البناء نفسها، وفي استخراجها من الطبيعة وتصنيعها، ونقلها، وتركيبها، وتجميع الفاقد والتخلص منه. ثم هناك خسارة الجمال الطبيعي، وتدمير الأنظمة الحيوية، واستنزاف الموارد البيئية، وهذه جميعها تتزامن مع عمليات استخراج موارد الطاقة وخامات مواد البناء من الطبيعة (تاريخ العمران البيئي، 2012).

وعليه فقد بات من الضروري إيجاد نوع من التناغم بين الممارسة المعمارية وتزايد الوعي البيئي والتنامي المتسارع في ميادين المعرفة. فلم يعد ممكنا للقطاع العمراني تغييب مواضيع مثل اقتصاديات الطاقة وترشيد استخدام المواد وإطالة عمر المباني والمنشآت والحد من المخلفات الإنشائية، وغيرها الكثير من المواضيع المتشابكة بين العمارة والبيئة، وغيرها من الممارسات المعمارية المستديمة، والتي لا بد من التأكيد هنا أنها ليست من قبيل الترف العلمي الأكاديمي كما أنها ليست توجها نظريا بحتا، بل إنها تمثل توجهاً تطبيقياً عالمياً وممارسة مهنية واعية بدأت تتشكل ملامحها وأبعادها بشكل كبير في أوساط المعماريين والمهندسين المعنيين بقطاعات البناء في الدول الصناعية المتقدمة، وقد قطعت تلك الدول أشواطاً طويلة في هذا المجال. وفيما يلي محاولة لطرح ومناقشة بعض الممارسات المعمارية المستديمة التي من خلالها يمكن للمعماري المساهمة في تفعيل الموضوع البيئي في القطاع العمراني (الصالح، مارس 2004: 102-110)، وتتمثل هذه الممارسات فيما يلي:

1_تحديد الحاجات الحقيقية للمالك أو المستفيد من المشروع:

هناك تنوع في حاجات الإنسان فمنها حاجات لا يمكن الاستغناء عنها ويعتبر وجودها ضروريا، وهناك حاجات ثانوية وكمالية، وأخرى قد تأخذ صورة الحاجة، ولكنها في الحقيقة أماني أو رغبات أو مجرد أوهام صنعها ذهن الإنسان وكرستها الممارسات المألوفة في الحياة. هذه التشكيلة المتنوعة لما يسمى بحاجات الإنسان قد لا ينجح الإنسان في إدراكها ومن ثم ترتيبها حسب أولويتها، مما يرجع بالضرر على ما يريد إنجازه وتحقيقه. ومن هنا فإننا بحاجة إلى المعماري المدرك لهذا الأمر والقادر على توعيتنا ليساعدنا في التعبير عن حاجاتنا؛ حتى يأتي التصميم مستجيبا لها، وليس مبنيا على رغبات وأوهام خادعة.

إن نظرة _ولو سريعة_ إلى ما هو موجود من تصاميم متداولة لما يسمى بالبيوت والمباني الحديثة تعطينا فكرة، وبصورة واضحة، لذلك الخلط المشوه لحاجاتنا وكيفية الاستجابة الخاطئة لها؛ ففي الغالب من هذه البيوت نجد أن هناك غرفا وأماكن من دون اعتبار لعدد مستخدميها، وربما لا توجد هناك حاجة حقيقية لوجودها، وكل ما في الأمر أننا نحاكي ما ألفه الناس من قبلنا. هذه الحاجات التي تكفلت العادات والمظاهر بتشكيلها في أذهاننا جعلت بيوتنا ومساكننا متورمة ومستنزفة للكثير من مواردنا وطاقاتنا. في هذا الإطار تتأكد أهمية الدور المطلوب من المعماري في توعية المالك أو المستفيد بكيفية تحديد حاجاته، ومن ثم كيفية الاستجابة لها. وعملية تثقيف من لهم علاقة بالمشروع العمراني من قبل المعماري تتطلب من المعماري نفسه أن يكتسب عددا من المهارات التي تمكنه من التأثير في ذهنية وفكر المالك أو المستفيد.

2_الكفاءة في تصميم الفراغ المعماري:

إن الكفاءة في المباني هي مطلب بيئي، ولكن هذه الكفاءة لا يمكن تحقيقها من دون كفاءة في عملية تصميم الفراغ المعماري، والمقصود بالفراغ هنا هو ذلك الحيز الذي يتحرك فيه الإنسان ويتأثر بأبعاده الوظيفية والمكانية والجمالية. والكفاءة في الاستجابة لهذه الأبعاد الثلاثة هي التي تحدد حسن ذلك التصميم وعلو قيمته. ولنأخذ أولا البعد الجمالي، وهو من القيم العليا في حياة الإنسان، وله حظ كبير من التأثير في سلوك الإنسان وتعامله مع نفسه وبيئته. إن المسكن أو المنشأة غير المتناسقة فراغيا والمفتقرة إلى التناغم بين أجزائها وعناصرها قد تشوه ذوق الإنسان وحسه الجمالي، بالإضافة إلى ما لها من تأثيرات سلبية في سلامة نفسية الإنسان وإنتاجيته. هناك مفردات جمالية يجب أن يعيها المعماري، وبدوره ينقلها

أو يثقف بها المالك أو المستفيد وغيرهما، ومن هذه المفردات الكثرة والسعة والبساطة والتعقيد، وعلاقة هذه الأمور بالجمال، من الضروري أن يعي كل من المعماري والمستفيد أن الجمال لا يعني بالضرورة أن ندفع أكثر أو أن نحشد ونراكم ما تطوله أيدينا من أشياء. وخلاصة الأمر في هذا المجال هو أننا عندما نعي أهمية ودور الجمال الحقيقي في حياتنا، ومن ثم تعزيز مكانته في الممارسة المعمارية، فإننا بذلك نستطيع أن نساهم في رفع مستوى الإحساس بالجمال في مجتمعاتنا، وبذلك نكون قد ساهمنا في التصدي لأحد أنواع الفساد البيئي وهو التلوث الجمالي.

أما فيما يخص البعد المكاني فهنا يبرز موضوعا المساحة والارتفاعات وغيرهما، وفي هذا البعد يجب أن ننظر إلى مساكننا ومنشآتنا على أنها ليست مجرد أشياء نمتلكها، وإنما أماكن نقضي جل أوقاتنا فيها. فمثلا هناك علاقة يجب الالتفات إليها والحذر في التعامل معها، وهي العلاقة بين السعة أو الكبر في المكان وراحة المستفيد أو المستخدم. فنحن من خلال ما يُطرح علينا من نماذج في حياتنا وثقافتنا يُوحى إلينا بأن الراحة هي في المكان الكبير المتسع المترامي الأطراف، ولكن الحقيقة التي يجب أن نعيها ونتشرب بها هي أن الصغر والقلة هما أكثر استجابة لراحتنا، وفي هذا الإطار يكون المكان الصغير والموظف بصورة جيدة هو الأفضل لنا للتفاعل إيجابيا معه ومع أبعاده المتنوعة والمتعددة. وفي هذا المجال تشير الكاتبة "سارة سوزانكا" (Sarah Susanka) في كتابها (creating the not so big house) إلى "أن الخوف من العيش في مكان صغير يجب أن نتعامل معه بصورة صحيحة، وألا نجعل منه حقيقة تنتهي بنا إلى بناء بيوت أو مبان كبيرة، وبالقدر الذي يتجاوز حاجاتنا". وفي هذا المجال تُعطي لنا منمنمات العمارة اليابانية صورة صادقة للإبداع الإنساني في التعامل مع المكان بالرغم من صغره ومحدوديته. وهناك من الأساليب المعمارية كالألوان والخطوط والطرق الإنشائية وتنسيق الأثاث ما يُساعد على إضفاء سعة في المكان ومن دون حاجة حقيقية لزيادة في مساحته أو سعته.

ومرة أخرى لو نظرنا إلى بيوتنا ومساكننا، وذلك لالتصاقنا بها يوميا، فإننا نجد أن هناك من المساحات الزائدة، التي ليس لها وظيفة، وأن هناك من الفراغات المبالغ في سعتها وحجمها بالمقارنة لوظيفتها أو الحاجة لاستخدامها. ومن الأماكن التي في الغالب نبالغ في سعتها أو حجمها، الممرات الطويلة وأماكن التنقل من مكان إلى آخر وأماكن السلالم والمداخل والزوايا الضائعة، والجدران غير الموظفة بكفاءة، والارتفاعات غير المستخدمة أو غير المبررة وظيفيا. وفيما يخص الممرات التي هي في الأساس أماكن مرور من مكان إلى آخر فإنها يجب أن تكون قصيرة وصغيرة في مساحتها، ولكن ما نراه في بيوتنا هو أنها تأخذ نسبة كبيرة من المساحة. والقليل من يستخدم جدران هذه البيوت كمخازن، وبذلك

نستغني عن الحاجة لتصنيع مخازن خارجية. وما ينطبق على الممرات فإنه ينطبق على الأشياء الأخرى من مداخل وزوايا وأماكن السلالم والأسقف. إن الكفاءة في تصميم هذه العناصر والايجابية في توظيفها تعطياننا الفرصة والقدرة على ترشيد الكثير من مواردنا في بناء منشآتنا وتشغيلها وصيانتها.

وفيما يخص البعد الثالث، وهو البعد الوظيفي، فإن المقصود بالوظيفة هنا هو استجابة ذلك المكان لنشاط إنساني معين، من هنا تكون معرفة وتحليل هذا النشاط الإنساني المعين هما المدخل لكفاءة تصميم ذلك المكان، وبالتالي نتجنب المبالغة في حجم وسعة وتعدد عناصره. فإذا كانت غرفة النوم هي فقط للنوم ولنشاطات محدودة أخرى فلا حاجة لأن تكون بحجوم كبيرة ومساحات واسعة، الشيء نفسه ينطبق على الأماكن الأخرى، إن استجابة المكان لمقدار نشاطنا ونوعه هو الأساس وليس العكس، فليس المطلوب منا أن نلبي ونستجيب لما يطلبه منا المكان، فلا حاجة للتنقل في مسافات أكبر مما نحتاج، ولا داعي إلى أن نشغل مكانا بأثاث أكثر مما نحتاج، وذلك فقط لأن المكان كبير. وهناك الكثير من الحالات التي نجد أنفسنا فيها مقيدين بالمكان. فالمكان هو الذي يطلب وعلينا أن نستجيب، وهذا الأمر في حد ذاته هو مصدر كبير للهدر في مواردنا وطاقاتنا مما يتطلب الاهتمام به والالتفات إليه.

3_تحسين وتطوير الأنظمة الإنشائية:

إن أية منشأة عمرانية هي في الحقيقة عبارة عن مجموعة من أنظمة بناء متداخلة تشكل معا الهيكل الذي يقيم بناء تلك المنشأة، ومن هذه الأنظمة: النظام الإنشائي وأنظمة الطاقة والتكييف والخدمة والسلامة وغيرها. والتطوير المطلوب هنا هو تطوير هذه الأنظمة في الإطار البيئي كوحدات مستقلة وكمجموعات متكاملة تؤدي في النهاية وظيفة مشتركة، وهي توفير بيئة تلبي حاجات الإنسان المادية والمعنوية والصحية، وبأقل ضرر لبيئتنا الداخلية التي نعيش فيها. وعند الكلام عن النظام الإنشائي فإن التطوير يجب أن يمس فكرة ذلك النظام الإنشائي وأسسه، وكذلك المواد الإنشائية المستعملة فيه. أما عن أسس وفكرة النظام الإنشائي فهناك بعض المحاور التي يمكن الاسترشاد بها في التطوير وهي:

أ_ البحث عن وسائل وطرق تزيد من متانة هذا النظام لكي يبقى ويدوم أطول فترة ممكنة.

ب_ إيجاد طرق تقلل من المواد الإنشائية المستخدمة كما ونوعا في النظام المراد تطويره وكذلك الطاقة المصروفة على إنشائه.

ج_ إيجاد الطرق والوسائل التي تزيد من مرونة هذا النظام في حالة الإضافة والتعديل، وحتى في حالة إزالته واستبداله بنظام آخر.

أما فيما يخص المواد الإنشائية المستخدمة في النظام فيمكن للتطوير أن يمسها في عدة جوانب ومنها:

أ_ تطوير إمكان استخدام المواد المحلية والطبيعية، وتقليل الاعتماد على المواد ذات التكلفة الطاقوية العالية، وهي الطاقة المستخدمة في تصنيع هذه المواد ونقلها واستخدامها.

ب_ تطوير المعرفة فيما يخص سلوك مواد البناء في كل مراحلها العمرية حتى يمكن تجنب ما يضر منها صحيا وبيئيا.

ج_ البحث عن مواد يمكن إعادة استخدامها بعد الهدم أو الإزالة أو إعادة تصنيعها بأقل قدر من الطاقة.

4_ترشيد المياه في المباني:

وفيما يخص أنظمة المياه وإمكان الترشيد فيها، فإنها تعتبر من الموضوعات الرئيسية في قطاع العمران، نظرا للنسبة الكبيرة التي تستهلكها المباني من هذا المورد الهام. حيث تعتبر الموارد المائية القضية التي يجب الالتفات إليها، لما تمثله من أهمية وقضية رئيسية للكثير من بلدان العالم،، وخصوصا العالم العربي. فهناك الكثير من الدراسات التي تشير إلى أن حوالي 60% من المياه العامة تذهب للمساكن والمباني، في مقابل 40% تذهب للقطاع الصناعي. صحيح أن الجميع ومن خلال سلوكيات حياتهم اليومية عليهم مسؤولية كبيرة في ترشيد هذا المورد المهم، ولكن هناك دور مؤثر للمعماري في عملية الترشيد هذه، وذلك من خلال ما يطرحه من أفكار وتصورات بإمكانها أن تساهم بإيجابية في هذا المجال. وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض من هذه المحاور الرئيسية، والتي من خلالها يمكن تعزيز دورها في الممارسة المعمارية مما يمكننا من أن نساهم في ترشيد هذا المورد الحيوي المهم:

أ_ إن النسبة الأكبر من المياه المستخدمة في المباني السكنية والتجارية تذهب لاستخدامات التنظيف والمرافق ذات العلاقة بها، وهذه ليست بحاجة إلى تنقية وتعقيم بالمستوى الذي هو مطلوب لمياه الشرب. هذا النوع من المياه الذي يُصنف على أنه الماء الرمادي هو الذي يُشكل مابين 50-80% من المياه المستخدمة في البيوت، في مقابل الماء الأبيض وهو الماء النقي، والماء الأسود وهو الماء الملوث، واللذين يحتاجان إلى معالجة كاملة. ويمكننا من خلال أنظمة معينة تدوير المياه الرمادية، وذلك من أجل إعادة استخدامها في النشاط نفسه، أو في نشاطات أخرى مثل سقي المزروعات. وهنا يُمكن الاستفادة من التجارب الموجودة في بعض دول العالم مثل فكرة الدارات المتعددة في المبنى.

ب_ دراسة نشاط الإنسان وتحليله فيما يخص استخدام المياه من أجل توثيقها وصياغتها في أمور يمكن طرحها على القطاع الصناعي حتى يتسنى له تطوير أدوات ومستلزمات يمكن باستخدامها المساهمة في عملية الترشيد.

ج_ دراسة وإيجاد وسائل للاستفادة من مياه الأمطار، وخصوصا في المناطق الممطرة نسبيا. والأمر في هذا المجال لا يتعدى تجميع هذه المياه، ومن ثم تخزينها، ليمكن استخدامها في مرافق التنظيف والحمامات وري المزروعات.

5_ ترشيد الطاقة في المباني:

إذا كان استهلاك الطاقة في نظر الكثيرين هو الهم البيئي الأكبر، فإن الترشيد في استهلاكها هو الحل الأفضل والأسلم، والطاقة المستهلكة في المباني هي على نوعين: طاقة مختزنة، وطاقة مُشغلة، ونصيب المباني من كلا النوعين كبير وبحاجة إلى المزيد من الاهتمام لترشيده، فمادة الاسمنت التي باتت تشكل عصب البناء في الكثير من دول العالم، هذه المادة وحسب تقديرات المعهد العالي للمراقبة، تستهلك في بعض دول العالم ما يقارب من ثلثي الطاقة المستهلكة، وإن نصيب هذه الصناعة وحدها من إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) هو حوالي 8% من الإنتاج العالمي الكلي، وهي نسبة كبيرة بكل المقاييس لقطاع صناعي واحد.

أما إذا أردنا الحديث عن الطاقة المشغلة فالطاقة المقصودة بالترشيد هنا في الأساس هي الطاقة الكهربائية، هذه الطاقة التي أصبحت بمنزلة الجهاز العصبي لحياتنا في البيوت والمكاتب والمصانع. ففي إطار ترشيد الطاقة الكهربائية هناك ثلاثة مستويات من الترشيد، فهناك ترشيد في مصادر الطاقة، وترشيد في نقلها، وأخيرا ترشيد في استخدامها. ومفهوم الترشيد لا يعني بالضرورة التقليل من استخدامها بقدر ما هو تعزيز الكفاءة في إنتاجها واستخدامها. وفي إطار هذا المفهوم هناك مساحة واسعة للممارسة المعمارية، ودور كبير للمعماري يمكنه من خلاله المساهمة في عملية الترشيد ودفع قطاع العمران إلى أن يكون أكثر استجابة للمطالب البيئية.

وهذا التأكيد على المساهمة المنتظرة والمهمة للقطاع العمراني تؤكده النسب العالية في استهلاك الطاقة الكهربائية المخصصة للمباني. وهناك دول لها تجارب ناجحة ومشجعة في هذا المجال: ففي الدانمرك، وفي الفترة الممتدة بين 1974 و1984، استطاعوا بفضل تعديل بعض الممارسات المعمارية، أن يقللوا من استهلاك الطاقة في المنازل بحوالي 45% للمتر المربع، وفي دولة مثل سويسرا استطاع

المعماريون، ومن خلال تعديل بعض الممارسات المعمارية، تخفيض الطاقة اللازمة لتدفئة المباني الجديدة إلى النصف في الفترة ما بين 1970 و1990. وهناك دراسة تُشير إلى أن هناك فرصة حقيقية وإمكانا كبيرا لتقليل استهلاك الطاقة المستخدمة في المباني بنسب قد تصل إلى 20-30%، وهذا يعني تعزيزا للجهود المبذولة من أجل التقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بملايين الأطنان، وبذلك يكون للقطاع العمراني مساهمة كبيرة في مواجهة مشكلة الانحباس الحراري، التي تعتبر من المشاكلات المتصدرة في العالم البيئي.

6_ تقليل المخلفات الإنشائية:

إن قضية المخلفات بصورة عامة وطرق التعامل معها من التحديات القادمة بقوة، والتي ستكون لها مساحة واسعة في فكر وخطط الإنسان المستقبلية. وفي هذا الإطار يأتي التوجه للحد من المخلفات الإنشائية كأحد المحاور الرئيسية في مفهوم التنمية العمرانية المستديمة. إن كمية المخلفات التي ينتجها قطاع العمران ليست بالقليلة، فهي تتجاوز حسب بعض التقديرات 20% من مجموع المخلفات. وهناك دراسة تشير إلى أن ما يقارب من 10% من المواد الإنشائية المشتراة ينتهي بها المطاف إلى مخلفات يجب التخلص منها. صحيح أن المعماري له تأثير محدود في التعامل مع هذه المخلفات، ولكنه يملك مساحة واسعة من التأثير في الحد من وجودها وإنتاجها. ففي حالة وجود أخطاء في التصميم، أو عدم وضوح في مواصفات المشروع، أو تقصير في إتباع المواصفات الحديثة، سيكون هناك احتمال أكثر لطلبات خاطئة، لكميات وأنواع من مواد البناء المطلوبة، وكذلك هناك احتمال أكبر لحدوث أخطاء وتغييرات أثناء العمل، والمحصلة في النهاية المزيد من المخلفات الإنشائية. ومن أجل تعزيز دور المعماري في هذا المجال والتقليل من إنتاج المخلفات، فلابد من جعل موضوع المخلفات حاضرا في العملية التصميمية، وجعله أحد مقومات التقييم لجودة المشروع. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي تعزز هذا النوع من الممارسة في الحقل المعماري:

أ_ التأكيد على ضرورة جعل مواصفات المشروع مطابقة لما هو جديد في مقاييس البناء، مع جعلها واضحة ومفهومة لكل الأطراف ذات العلاقة.

ب_ من الضروري أن يكون المعماري ملما بالطرق الإنشائية وما يصاحبها من مراحل حتى يأتي التصميم منسجما معها ومن دون فرض متطلبات لا حاجة لها.

ج_ التأكيد على أهمية جعل المبنى بالشكل الذي يمكن من إجراء ما هو مطلوب منه مستقبلا من إضافات وتعديلات مع أقل قدر ممكن من الهدم والإزالة.

د_ ضرورة التصميم لمبان أطول عمرا مع جعلها قادرة على استيعاب ما يستجد من تطورات في أنظمة البناء.

هـ_ التأكيد على أهمية التخلص من فكرة ضرورة هدم المباني من أجل إزالتها والبديل هو تعزيز إحلال مفهوم التفكيك لهذه المباني.

بالإضافة إلى الممارسات المعمارية السابقة يمكن إضافة بعض الممارسات المعمارية المستديمة والتي يتعين على المعماري تبنيها (هاشم، 2006: 219_225) وهي:

7_ احترام الهوية والطابع المحلي:

من خلال استخدام أنماط وتشكيلات معمارية تتوافق مع مظاهر السطح والمناخ وحدود الموقع، وتتواءم مع التجمعات العمرانية المجاورة، وترتبط بعلاقات إيجابية للمرافق والخدمات، حيث تشكل العناصر والعوامل البيئية المحيطة (الطبيعية_والاجتماعية) الإطار والمحتوى العام للعمارة المستديمة.

8_توفير العناصر الجمالية:

إن توفير العناصر الجمالية ليست من عوامل الترف المعيشي، ولكنها من ضروريات استمرار الحياة بكفاءة وأمان، وأحد محددات الشحن والدفع النفسي والروحي للإنسان للعمل بجدية ونشاط وكفاءة متواصلة، لذلك فإن تحقيق الجمالية العمرانية المستديمة يتطلب معالجة عوامل انهيار الذوق العام كأولوية، من خلال خططنا المستقبلية، واضطلاع الجهات والمؤسسات والأفراد كافة بهذا الدور، من خلال مظلة محددة للتنفيذ والمتابعة، حتى لا تضيع المسؤوليات. وان يكون تجميل وتنسيق الميادين والساحات والمناطق المفتوحة من خلال تخطيط عام، وعدم تركها للاجتهادات الفردية وتضارب المدارس الهندسية والفنية.

9_ استخدام الأشجار والنباتات والمسطحات الخضراء:

إن عملية تضليل المباني والمنشآت بالأشجار والنباتات تعمل على تخفيض درجات الحرارة في الداخل والخارج، وبكفاءة أعلى من التغطية باستخدام مواد صناعية، فقد وجد أن استخدام الأشجار والنباتات والشجيرات المنسقة والمتسلقة يخفض كلفة تكييف وتبريد الهواء بمقدار 15-35%، كما أن

تضليل النوافذ وفتحات المنشآت بالنباتات والشجيرات يوفر 10% من الكلفة المستخدمة في التبريد. ويمكن استخدام الأشجار المستديمة الخُضرة لتقليل تأثير البرودة والرياح الباردة في التدفئة، إضافة إلى ما للأشجار والمسطحات الخضراء من تأثير نفسي وجمالي مميز على الإنسان، وتخفيض معدلات التلوث للمكان وتنقية الهواء، وجعل البيئة أكثر صحة ونظافة. فمثلا تُشير الأبحاث إلى إن كيلو واحد من الوزن الجاف لورق الأشجار له القدرة على امتصاص الرصاص بمعدل 20 إلى 30 مليجرام، كما أن شجرة واحدة بالغة لها القدرة على امتصاص الرصاص المنبعث من 120 كيلوجراما من البنزين المحترق. إن استمرار الخضرة يتطلب توافق النباتات والأشجار مع طبيعة المناخ السائد (حار، رطب، ممطر، جاف)، إضافة إلى طبيعة ونوعية المزروعات وتجانسها مع الموقع واستعمالات المدينة (جزر الطرق، الأرصفة، الساحات والمناطق المفتوحة، الحدائق، الميادين).

10_ توظيف الألوان في المباني والمنشآت والفراغات، والتجانس مع البيئة، فمثلا يُستخدم مصطلح "ألبيدو" (Albedo) لتعريف قدرة أي سطح على عكس أشعة الشمس الساقطة عليه، مثل الطرق وممرات المشاة ومواقف انتظار السيارات وأفنية المدارس والملاعب. وتفيد خاصية ألبيدو في اختيار الألوان ومواد الإنشاء للأسطح الأفقية والرأسية في العمران؛ للتقليل من التكلفة الاقتصادية وتحقيق بيئة عمرانية مناسبة للظروف المحيطة.

11_ التنسيق العام "Landscape": حيث إن التكامل بين التخطيط العام وتنسيق الموقع وتجميله يمثل أحد أركان التنمية العمرانية المتجانسة، مثل دراسات تصميم المناطق الخضراء والحدائق والفراغات الخارجية والداخلية وممرات المشاة وأماكن الجلوس، وأسس اختيار الأشجار الظليلة الملائمة للبيئة والنخيل ونباتات الزينة، ذات الألوان والرائحة المختلفة، إضافة إلى استغلال الأسطح المائية والنوافير كعنصر بين الفراغات وكمعالم بصرية مميزة. بالإضافة إلى التنسيق العام للفراغات والمساحات المفتوحة، والكتل البنائية المكونة للنسيج العمراني، وتأكيد الملامح العمرانية المتاحة، مثل البناء على الهضاب والسهول، وعدم السعي إلى تسوية الأرض للتشييد والبناء عليها، وتحقيق شكل عام للعمران، يؤكد ملامح البيئة المحيطة ولا يتنافر معها، سواء في الشكل أو المضمون.

12_ مراعاة البعد الاجتماعي والثقافي للسكان المعنيين بالتنمية العمرانية (عادات وتقاليد وقيم وموروثات ثقافية وتاريخية)، وكذلك المحددات الاقتصادية لهم وملائمة التنمية العمرانية مع هذه الخصائص التراثية والثوابت التاريخية والحضارية.

13_ تحليل الموقع ومحددات الحيز المكاني: والذي يشمل علاقة الأرض بالمتغيرات والمعطيات البيئية، مثل الظروف المناخية، وطبيعة التربة وتركيباتها، وسرعة الرياح واتجاهات العواصف، والموارد الطبيعية الكامنة من معادن ومياه وأشجار ومواد بناء وخامات تشييد، والتوظيف الأمثل لاستخدامات هذه الموارد بما يحفظ للبيئة دورتها الطبيعية وحيويتها المستديمة.

المبحث السادس: المهندس المعماري والتنمية العمرانية المستديمة

مارس الإنسان العمارة منذ القدم ليقوم بتصنيع منتجات عمرانية لتُشكل له ذلك الملجأ الذي يحميه ويقيه من الفضاء المفتوح بكل ما يحويه من ظروف قاسية ومتقلبة وانعدام في الأمن وغياب في الخصوصية. وهذا يعني أن ما أراده الإنسان هو إيجاد أو تصنيع بيئة خاصة به يجد فيها خصوصيته ويحقق من خلالها الكثير من مقومات بقائه. وما كان بمقدور الإنسان أن يمارس هذا الإبداع والتصنيع لو لم تقف الطبيعة إلى جانبه من خلال تسخير ما تحويه من إمكانات وما تختزنه من مصادر طاقة (ضوء، وحرارة، ورياح، وغيرها). ومواد أولية من (ماء، وحجر، وخشب، وغيرها) (هاشم، 2006: 87_88) .

وهذه الحاجة المتأصلة عند الإنسان للملجأ دخلت في تفاعل متبادل مع تطور فكر الإنسان واتساع نشاطاته وعندها أصبح للإنسان أكثر من ملجأ واحد يأوي إليه فهناك المسكن أو البيت وهناك محل عمله، وهناك ملجأ آخر ليتعلم فيه ،وآخر ليتعبد فيه، وهناك أماكن أخرى أوجدها الإنسان ليمارس فيها العديد من نشاطاته الاجتماعية والترفيهية المتنوعة. ومع كل هذا التنوع تبقى عملية أو تصنيع البيئة المناسبة والأفضل للإنسان تبعا لطبيعة نشاطه هي المحور والأساس لهذا الإبداع والتصنيع، وهذا التطوير المستمر في إنتاج وتحسين البيئة العمرانية لتواكب تنوع نشاطات الإنسان المتجددة انتهى بالإنسان في وقتنا الحاضر إلى أن يقضي 90% من يومه العادي في بيئة داخلية مصنعة. وهذه الحاجة إلى البيئة المصنعة هي التي أدخلت العمران كنشاط وممارسة في حياة الإنسان، ومن ثم أخذ هذا النشاط يتطور بفعل تفاعله مع تطور الإنسان وتطور حاجاته، وهذه الحاجات (هاشم، 2006: 87_88) هي:

أ_ الحاجة النفعية: ومساحتها تُغطي متطلبات حياة الإنسان وبقائه مثل الحماية والراحة والأمن.

ب_الحاجة الرمزية: ومساحتها كل شيء يُعبر او يُعلن عن هوية الذات الفردية أو الجماعية كالفخامة أو البساطة أو المعاني التي يُراد إبرازها من خلال الطرز والتشكيلات المختلفة.

ج_الحاجة الاستاطيقية (الجمالية): ومساحتها كل ما يُحقق الانسجام والتوافق بين أجزاء الشكل الواحد، مما يجعل النفس تستجيب له بارتياح وهي تستوعب الصور البصرية التي تنقل إليها من ذلك الشكل.

في البداية كان الإنسان يُعبر عن هذه الحاجات ويُبرزها بصورة فطرية من خلال تصنيعه بنفسه ما يريد من منتجات معمارية من قبيل المسكن والمعبد وغيرهما. ومن ثم وبعد تراكم الخبرة الإنسانية واكتساب بعض جوانب المعرفة بدأت الممارسة المعمارية تحتاج إلى أفراد يشاركون ذلك الإنسان في التخطيط والتصميم والإعداد لما هو مطلوب من منتجات عمرانية، ومن ثم ينفردون _إلى حد كبير_ في مرحلة التصنيع. ولما كان هناك بطء في عملية التصنيع ومحدودية في تطور المعرفة كانت مساحة التأثير للمتلقي كبيرة، وباتساع الممارسة المعمارية وتطور أشكالها بدأ تراجع دور المتلقي لحساب المعماري المصنع، الذي أصبح له النصيب الأكبر في التفكير والرؤية، وإلى حد ما الإنفراد في التصنيع، ومن ثم، واستجابة لتطور الإنسان نحو التخصصية، انفصلت عملية التصنيع عما يسبقها من تفكير وتصميم، والتي أنيطت مسؤولياتها للمعماري بصفته المفكر والمبدع وتُركت عملية التصنيع للحرفيين (الصالح، مارس 2004: 89).

وبدخول الإنسان عصر المعرفة والتكنولوجيا استجدت حقول معرفية جعلت من صناعة البناء أكثر اتساعا وأبعد تطورا وأصبح من الضروري الإلمام بها من قبل المعماري حتى يتسنى له إنتاج ما يواكب ما وصل إليه الإنسان من تطور ورقي. وبازدياد هذا التطور تجزأت صناعة البناء إلى مجموعة من العلوم مما أدى بالمعماري أن يعمل برفقة المهندس الإنشائي والكهربائي والصحي وغيرهم من ذوي التخصصات المختلفة. ومع كل هذا بقيت الريادة وقيادة الفريق للمعماري باعتباره الطرف الذي تقع عليه مسؤولية الخروج بفكرة المبنى أو المشروع وتحديد أبعاده التصميمية وعلى الباقين مساعدته في ترجمة هذه الأفكار كل حسب وظيفته وتخصصه (الصالح، مارس 2004: 89).

وفي إطار التنمية بوجه عام، تعتبر التنمية العمرانية إحدى الحلقات الرئيسية والمهمة لما لها من تأثير كبير في جملة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تمس كل نواحي حياة الإنسان. فمن بناء المساكن والمدارس والمستشفيات والمصانع، إلى إنشاء الطرق والجسور ونظم الخدمات، التي يستعملها الناس جميعا، كلها مستلزمات ضرورية لتهيئة البيئة المناسبة لمعيشة الإنسان وتطوره. هذه الأهمية الكبيرة التي تحظى بها صناعة التشييد والبناء تؤكدها الأرقام الكبيرة والمتنامية للأموال التي تصرفها دول العالم على المشاريع العمرانية أو ما يسمى بالبنية الأساسية وحجم العمالة التي يُسند إليها تنفيذ هذه المشاريع والقيام بأعمالها (الصالح، مارس 2004: 86).

هذه المساحة المهمة والمتسعة لقطاع البناء والتشييد في حياتنا ومسيرتنا التنموية تتطلب من الأطراف والدوائر الفاعلة والمهتمة بهذا القطاع أن تستجيب بحساسية أكبر للهموم البيئية، وأن تسعى إلى تبني وتطوير نظم وسياسات وطرق تفكير ومناهج تحقق درجة عالية من الانسجام بين حاجاتنا التنموية ومستلزماتها الضرورية، وبين متطلبات السلامة والحماية للبيئة من حولنا بأبعادها المتنوعة حاضرا مستقبلا. وهنا يأتي دور المهندس المعماري الذي على يديه _ولما يملكه من قدر كبير من التأثير_ تأخذ فكرة المشروع بُعدها الوظيفي ودورتها الاقتصادية وتأثيراتها البيئية. إن المهندس المعماري مطالب بالارتقاء بالممارسة المعمارية بشقيها التصميمي والتنفيذي إلى حالة من التوافق والانسجام مع متطلبات البيئة (الصالح، مارس 2004: 87).

وعليه فالمعماري هنا بحاجة إلى معرفة ما يريد المستفيد، وفي المقابل ينتظر المستفيد من المعماري مساعدته في التعبير عن حاجاته الحقيقية. ولا يمكن لهذا أن يتم من دون امتلاك المعماري لقدر من المعرفة والثقافة تمكنه من توجيه وتثقيف المستفيد في كيفية النظر إلى الحاجة الآنية والمستقبلية مع الأخذ بالاعتبار الإمكانات والموارد المتاحة. ومن ثم يأتي دور المعماري لتحديد عناصر المشروع أو المنتج المعماري من خلال استجابة عقلانية لحاجات المستفيد التي تم الاتفاق عليها من خلال المثاقفة فيما بينهما. أما النوع الآخر من العلاقة فهو ما بين المعماري والبيئة، والتي يتكئ عليها المعماري فيما يحتاج من مواد وموارد تمكنه من تحويل مشروعه أو منتجه من فكرة وتصور إلى واقع وحقيقة ملموسة. وفي هذا الإطار تأتي ضرورة المعرفة بما تحويه البيئة أو الطبيعة من كنوز ونعم يمكن استثمارها لتصنيع وتشغيل ما نريد أن ننتجه من بيئة داخلية وخارجية. أما القيم الثقافية فدورها مهم في صياغة وترشيد العلاقة ما بين المعماري والبيئة؛ لأن في غيابها تصبح البيئة مجرد مخزون لما نريد ومستودع لما لا نريد. إن القيم هي التي تجعل ما نملكه معرفة قوة لصالح الإنسان. وعليه فلا بد من بناء منظومة من القيم الإيجابية التي تجعل للبيئة والمحافظة عليها مساحة واسعة في فكر وممارسة المعماري، وفي ظل هذه المعرفة التي تتحرك في فضاء من القيم الإيجابية، يتمكن المعماري من الخروج بأنظمة معمارية تخدم حاجة الإنسان وتستجيب في الوقت نفسه لمتطلبات البيئة من حوله (الصالح، مارس 2004: 90).

وما بين حاجات المستفيد ومتطلبات البيئة يعمل الفريق الهندسي، بإرادة وتوجيه وتنسيق مع المعماري على تطويع ما يُمكن تطويعه من علم وتكنولوجيا، وتفعيل ما تم التوصل إليه من أفكار، ومن ثم جعلها في مخططات هندسية يجري الاسترشاد بها في عملية التصنيع. والتأكيد هنا على أهمية الكفاءة الإدارية والاتصال الفعال، من أجل توظيف أفضل لقدرات الفريق الهندسي وتوجيهها بالشكل الذي يجعل

الحلول المتاحة ممكنة بأقل الموارد وأخف الأضرار. وسيبقى العمل على إيجاد بيئة داخلية أفضل للإنسان هو محور الممارسة المعمارية ما دامت حاجة الإنسان لهذه البيئة في تزايد واتساع. وستبقى الريادة للمعماري _في هذه الممارسة_ مادام هو الحلقة الأهم في مرحلة صياغة وبلورة الأفكار الأولية للمشروع التي بدورها ستحدد لاحقا طبيعة وأبعاد وسلوك المشروع أثناء التنفيذ والتشغيل والصيانة وحتى مرحلة الهدم وإعادة التصنيع (الصالح، مارس 2004: 91).

حيث يعتبر المهندس المعماري أهم فاعل اجتماعي يستطيع توطين وتفعيل أسس التنمية العمرانية المستديمة من خلال قواعد الممارسة المعمارية المستديمة، وتأصيلها كممارسات مهنية أثناء تصميم مشاريع المباني والإشراف على تنفيذها. لذلك يتوجب على المعماري أن يكون شاعرا ومدركا للظروف الدائمة والمتغيرة لبيئته المحيطة، وما هو مفروض عليه احترامه منها كعوامل ثابتة مستقرة. وعليه في هذه الحالة أن يؤكدها بالبيئة العمرانية والمعمارية التي يُنشئها، وألا يكون سببا في الإخلال بالتوازن البيئي الطبيعي والثقافي، الذي هو مرتبط تمام الارتباط بما يشكله في القرى والمدن والصحاري وعلى شواطئ البحار والأنهار، وما قد يسببه من إضرار بالاتزان المادي والنفسي للمتلقي. وبذلك يلزم أن تكون المحافظة على البيئة محددا لفكرة وطريقة تعامله مع ما يحيط بالمبنى؛ لإيجاد الرابطة بين العمل المعماري والعمراني والبيئة المحيطة، ولتحقيق الانسجام والتوافق بين العمل المعماري والعمراني والنسيج البيئي المحيط (رأفت، 2006: 202.)

وكخلاصة يمكن القول أن التنمية العمرانية المستديمة لا يُمكن أن نفهمها بمعزل عن الفكرة الأم وهي التنمية المستديمة، والتي يتمحور اهتمامها بمستقبل الإنسان من خلال السعي للحد من أضرار الحاضر على المستقبل القادم. ولقد اتخذ هذا المفهوم بعدا عالميا بعد قمة الأرض في عام 1992م وعندها انطلقت الدعوات من المنظمات العالمية لتغيير الكثير من التشريعات والممارسات المحلية والدولية حتى يُمكن لكافة القطاعات التنموية أن تأتي منسجمة مع القواعد الرئيسية لمفهوم التنمية المستديمة. ومن هنا جاءت التنمية العمرانية المستديمة بمثابة استجابة وتجاوب من القطاع العمراني، والمقصود بالقطاع العمراني هو مجموع النشاطات التي تهدف إلى إيجاد أو تعديل أو صيانة البيئة العمرانية للإنسان. ويشترك في هذا النشاط أطراف متعددة ولكن أهمها الممول للمشروع العمراني والمهندس المعماري والمقاول. هذه الأطراف الثلاثة وبالأخص المهندس المعماري لا يقتصر تأثيرهم فقط على مرحلة تصنيع وإنتاج المشروع العمراني بل يمتد تأثيرهم إلى كافة مراحل المشروع بما فيها مرحلة هدم المنشأة العمرانية وإزالتها بعد مضي عمرها الافتراضي (الصالح، 2005: 124).

الفصـل الرابع

التنمية العمرانية في الجزائر وتحدياتها في سبيل التنمية المستديمة

المبحث الأول: التعمير والتحضر في الجزائر ما قبل سنة 1962م

المبحث الثاني: التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الاشتراكي

المبحث الثالث: التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الرأسمالي

المبحث الرابع: أدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستديمة في الجزائر

المبحث الخامس: الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر والتزاماتهم في المشاريع العمرانية

المبحث الأول: التعمير والتحضر في الجزائر ما قبل سنة 1962م:

لقد مر تنظيم المجال العمراني الجزائري قبل الاستقلال بعدة مراحل تبعا لفترات الحكم التي تعاقبت عليه، لذا فإنه من الضروري في البداية أن نقدم لمحة عن التطورات التاريخية التي عرفتها ظاهرة التعمير في الجزائر، من حيث المناطق التي تركزت فيها والأنماط التي اتخذتها والعوامل التي كانت حاسمة في تشكيلها.

المطلب الأول: لمحة عن تاريخ العمران والتعمير في الجزائر قبل سنة 1830م:

تتفق معظم المراجع على أن تاريخ التعمير والتحضر في الجزائر قبل سنة 1830م قد مر بثلاث مراحل، شكلت الفترات المهمة والمؤثرة في هذا الشأن وهي: المرحلة الرومانية البيزنطية، والمرحلة العربية البربرية، ثم المرحلة التركية. وكانت كل مرحلة تعمل لخصوصيات الحضارة المميزة لها، و كذا للأهداف الإستراتيجية المعلنة والغير معلنة، وفي خضم ذلك، كانت المدينة والحياة الحضرية مظهر هذا التمايز بكل أبعاده ومنشآته (Cherif Rahmani, 1982: 73).

وهكذا نجد أن تاريخ الجزائر الذي برز مع الفينيقيين وخلفائهم القرطاجيين قد سجلوا أولى أثارهم بإقامة كونطونات (comptoirs)، و لما جاء هؤلاء الفينيقيون إلى الجزائر و المغرب عموما وجدوا أقواما لا يملكون اسما محددا (وهم السكان المحليون) يعيشون داخل نظام من العادات والتقاليد القديمة، ومن جانب أنهم معزولون تماما عن العالم الخارجي، وليست لديهم أي اتصالات أو تبادلات خارجية، هؤلاء السكان عرفوا فيما بعد بالبربر، وقد عرفوا دوما بصمودهم أمام الغزاة والمحتلين والغرباء عنهم وعن نمط حياتهم ومع ذلك لم يحتفظ لهم التاريخ بآثار عن مدن معينة ما عدا بعض القرى الجبلية والحصون باعتبار أنها كانت مجتمعات ريفية قبلية بالأساس (Mahcen Ruissi, 1983 : 06).

لكن قيام قرطاج والدولة القرطاجية، والتي شملت كل الشمال الإفريقي، وانصهار سكان البربر مع الحضارة القادمة من وراء البحار، جعلها تقيم بهذه البلاد نحو عشرة قرون. ومن دون شك فإن هذه الفترة الزمنية الطويلة، جعلت هذه الحضارة تفرز تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والحضرية في المنطقة وعلى سكان البربر بشكل خاص. ولقد امتدت حضارة قرطاجنة من 480 ق م إلى 145 م عبر أقاليم المغرب العربي، امتزج فيها سكان البربر مع القرطاجيين الأصليين، لقد كان نفوذ قرطاجنة نفوذا ممدنا وكان له تأثيرا واضحا في حياة البربر، وأخذوا ما أنتجته المدينة من سياسة ونظام (المدني، 1986: 34).

وبعد الحرب البونيقية الثانية ظهرت في بلاد المغرب ثلاث ممالك بربرية مستقلة آخذة نظامها المدني من قرطاجنة وهي: مملكة المور وتشمل بلاد مراكش الحالية، ومملكة المازويسيل وتشمل كامل بلاد الجزائر الحالية تقريبا، ومملكة الماسيل وتمتد في بلاد نوميديا غربي تونس وشرقي قسنطينة(المدني، 1986: 65).

بعد سقوط قرطاج سنة 145م على يد الرومان، بدأت مرحلة جديدة و معها حضارة (غزاة) جديدة آتية من وراء البحر انتشرت على كامل شمال الجزائر وبلاد المغرب وباقي الدول المتوسطية، و دام هذا الاحتلال الثاني نحو ستة قرون (576سنة). وطوال هذه المرحلة الرومانية، تأسست شبكة جديدة من المدن على أنقاض سابقاتها، و انقسمت المدن إلى رومانية وأخرى بربرية (المدني، 1986: 93-98).

بعد سقوط الدولة الرومانية على يد الوندال بدأت مرحلة جديدة بغزاة جدد قاموا على أنقاض الحضارة الرومانية، والخاصية الأساسية التي تميز بها الاحتلال الوندالي هو الصبغة العسكرية البحتة في مرحلته الأولى ليتجه إلى الضعف وانعدام التأثير والاندثار في أواخر عهده. وبعد سقوط الونادال أمام الروم البيزنطيين أنيطت عهدة أمور المغرب إلى حاكم عام رومي ومقر حكمه مدينة قرطاجنة. ويمكننا أن نقول على وجه الاجمال بأن انتصاب الحكومة الرومية ببلاد المغرب كان متمما لما أحدثه بها الاحتلال الوندالي من الخراب. وإذا ما دققنا البحث يمكننا أن نقول بأن الخراب الذي أحدثته حكومة الروم بالمغرب يفوق الخراب الذي أحدثته بها حكومة الوندال (المدني، 1986: 122-133).

أما المرحلة التي أحدثت ثورة اجتماعية وحضرية في بلاد المغرب بعد البيزنطيين فهي مرحلة دخول العرب الفاتحين، حاملين معهم رسالة الإسلام وما أدخله من تنظيم وتسيير للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية غير مفهوم جديد لدور المدينة والحياة الحضرية خصوصا لتبدأ معها ميلاد مدن عربية إسلامية ذات الخصائص الموحدة عبر كامل بلاد المغرب بعد أن تم فتحه بالكامل. وامتدت هذه الفترة إلى مجيء الأتراك، لتبدأ معها مرحلة ثانية في الخلافة الإسلامية ونظام سياسي واقتصادي وحضري (تومي، 2006/2005: 48).

مع دخول العثمانيين، ساهموا أيضا في تهيئة وتنظيم المجال الجزائري، إذ أن سياستهم ركزت على تطوير المدن الساحلية عن طريق تطوير المبادلات التجارية، بينما المناطق الداخلية لم تركز عليها بل بقيت فقط لجباية الضرائب. كما عمدت كذلك إلي تقسيم إداري للبلد إلى أربعة مقاطعات إدارية رئيسية والمتمثلة في دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الغرب وبايلك التيطري (رادية، 2015: 75).

وعموما يمكننا أن نحصر تاريخ العمران والتحضر في الجزائر قبل سنة 1830 في نموذجين حضاريين لا تزال آثار مدنهما ماثلة حتى اليوم، وهما النموذج الحضاري الروماني والنموذج الحضاري الإسلامي.

أولا_المدن الرومانية في الجزائر: عمل الرومان عند دخولهم الجزائر لتشجيع الاستيطان، ثم أقاموا المدن التي استعانوا في إقامتها بأشهر مهندسيهم الذين شيدوا مدنا كانت تعد من أجمل مدن العالم بخصائص هندسية رومانية وتخطيط مدني جمع بين المرافق الاجتماعية والدينية. ولا تزال آثار معابدهم وكنائسهم وحماماتهم ومسارحهم ومكتباتهم حتى اليوم، ومن أشهر معابدهم معبد تيمقاد وشرشال وتيبازة، ومن أشهر مسارحهم جميلة وقالمة وتيبازة. ومن بين مميزات العمران الروماني في الجزائر، التصميم الرفيع في إقامة البيوت والحدائق والاهتمام بالجانب المهني والحرفي، ويظهر ذلك في كثرة الورشات كمعاصر الزيتون والمطاحن ومعامل الأواني الفخارية. ومن أهم المدن الرومانية: هيبوريجيوس (عنابة)، إجيلجيلي (جيجل)، صالداي (بجاية)، إيومنيوم (تيقزيرت)، روسوكرو (دلس)، يكوسيوم (الجزائر)، قيصرية (شرشال)، سيرتا (قسنطينة) (إقلولي أولد رابح، 2014: 12).

ثانيا_المدن الإسلامية في الجزائر: عندما تمت الفتوحات الإسلامية في شمال إفريقيا انتعشت الشبكة العمرانية للجزائر فتم إنشاء العديد من المدن وفق الفكر العمراني الإسلامي الذي يأخذ بعين الاعتبار الوظائف المتنوعة والمنسجمة للمجتمع الإسلامي من مساجد، سكنات، أمن ودفاع وإدارة وتجارة وسياسة وأدب وفنون، وحرف وبساتين وحدائق...الخ. وقد ازداد عدد هذه المدن بتعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر وانتقال عواصم الإدارة من الشرق إلى الغرب أحيانا، ومن الشمال إلى الجنوب أحيانا أخرى، ومن أهم هذه الدويلات الدولة الرستمية، والدولة الصنهاجية، والدولة الحمادية، ودولة المرابطين، ودولة الموحدين، ودولة الزيانيين ...وغيرها. بالإضافة إلى المهاجرين المسلمين القادمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في أيدي الإسبان. وفي نهاية القرن الخامس عشر ميلادي وباحتلال الدولة العثمانية للجزائر ظهرت الحياة العمرانية الحضرية في المدن الجزائرية بشكل بارز أين ظهرت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمدن بفضل هجرة العرب والمسلمين من الأندلس إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة بأيدي الإسبان والذين جلبوا معهم المهندسين والمعماريين والأدباء والشعراء والحرفيين والفنانين الذين ساهموا بأنشطتهم في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية لا تقل أهمية عن المدن العالمية (إقلولي أولد رابح، 2014: ص13).

المطلب الثاني: التحضر والتعمير في الجزائر فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962):

بعد أن بسطت فرنسا الاستعمارية نفوذها على معظم الأقاليم والمدن الجزائرية وجدت نفسها أمام شبكة حضرية لا تستجيب إطلاقا لإستراتيجياتها في مقابل أن معظم السكان كانوا يعيشون نمط الحياة الريفية القبلية، وبدأت السلطات الفرنسية بإعادة تشكيل شبكة حضرية جديدة بالاعتماد على القديم منها وبإنشاء مراكز حضرية تحقق من خلالها فكرة الاستيطان واستغلال الثروات الاقتصادية. وعموما فإن التعمير الكولونيالي اتسم بالنظرة الغربية في الإنشاء واعتمد على الهندسة العسكرية والإستراتيجية العسكرية في تخطيط المدن سواء تعلق الأمر بالنسبة للمدن القديمة كالجزائر وقسنطينة أو حتى المدن والقرى الصغيرة (تومي، 2006/2005: 52-53).

ومع بداية القرن العشرين تنقلت السلطة الإدارية من يد الجيش الفرنسي إلى السلطة المدنية، واتجه معها تسيير التعمير بالاعتماد على مخطط التصنيف والاحتياطيات العقارية في توسيع المدن من خلال تصفيف المباني وتحديد عرض الشوارع الجديدة والمجالات العمومية وإنشاء المرافق والنصب التذكارية والارتفاقات الواجب احترامها (Maouia Saidouni, , 2000 :201).

وكانت بذلك أولى أشكال وأدوات التهيئة والتعمير في الجزائر والتي أنتجت مجالا حضريا مميزا يتكون من تخصيصات متتالية ومترابطة كما هو الحال في فرنسا الميتروبولية وأوروبا عموما، والذي يطلق عليه بتعمير التصفيف والتجميل (l'urbanisme d'embellissement et d'alignement) والذي يرتكز على خلفية فن التعمير (l'art urbain) القائم على قواعد النظافة والصحة، والذي لاقى شهرة واسعة في تلك الفترة ليعاد صياغته في الجزائر بشكل خاص (تومي، 2006/2005: 53).

وما يميز هذه الفترة بالنسبة لفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى من سياسات في مجالي التعمير والتخطيط نذكر أهم المحطات (Maouia Saidouni, 2000: 202) وهي كالتالي:

* ظهور قانون كوردوني (Cordunet) الخاص بالتخطيط الحضري بفرنسا ولأول مرة.

* ظهور مفاهيم جديدة في الحقل المعرفي كالتحليل الحضري والبرنامج وفكرة القطاعات العمرانية ونظام النقل والحركة.

* تميزت هذه الحقبة بنمط التخطيط الحضري الهوسماني (haussmannien) خاصة بالنسبة لمدينة باريس

* إدراج فكرة التخطيط والوثائق البيانية في تطبيق الخطط العمرانية المختلفة.

وهكذا سجل تاريخ التعمير في الجزائر إدراج نمط من المخططات والتوسع وإنشاء المشاريع الهامة بالنسبة للجزائر العاصمة تحت إشراف "لوكوربوزيي" (Le Corbusier) وهذا بعد الحرب العالمية الثانية، ليستغنى عن المخططات القديمة القائمة على قواعد التهيئة والتوسع والتجميل لتنشأ بعد ذلك في الجزائر المستعمرة مخططات جديدة، حيث وجد أول مخطط سنة 1948 بالنسبة للجزائر العاصمة بالإضافة إلى وكالة للتخطيط تهتم بكل المشاكل الحضرية اعتمادا على المعايير المحددة وشبكة المرافق مع إعطاء أولوية خاصة لتخطيط الشبكات المختلفة وخاصة منها شبكة الطرق (Maouia Saidouni 2000: 203).

مع نهاية الخمسينات ظهر بفرنسا أدوات قانونية في مجال التعمير لمواجهة متطلبات الحياة الحضرية وحاجيات السكان ونمو الاقتصاد وهو ما تطلب توسعات عمرانية بالاعتماد على المعايير التي تستجيب لنموذج المدينة الوظيفية المحدد في إطار ميثاق أثينا. وأحدث هذا التوجه الجديد بفرنسا الصدى بمستعمراتها وخاصة منها الجزائر، وظهر ما اصطلح عليه بمخطط قسنطينة المشهور المعلن عنه من قبل الرئيس ديغول حيث برمج إنشاء 1000 قرية جديدة في الجزائر، وكان مخطط قسنطينة المرجع الأساسي لظهور أدوات التهيئة والتعمير الجديدة في الجزائر، حيث تواصل العمل بها في الجزائر المستقلة أي بعد أربع سنوات من ذلك (تومي، 2006/2005: 53).

أولا_أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي:

استُخدمت في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، عدة أدوات للتهيئة والتعمير (Maouia Saidouni 2000: 205)، ويُمكن تلخيصها فيما يلي:

1_ المخطط التوجيهي للتعمير (pud) ونظيره البرنامج العام: والذي يمتد على مدى 20 سنة، يُتناول فيه المجال من منطلق إحصائي في علاقته مع النمو الديمغرافي للمجال المعني بالدراسة وكذا بالبنية الاقتصادية والمجالية (تحديد مساحة النشاطات والمناطق).

2– مخطط التفاصيل المنجزة من قبل البلديات والذي يعتمد على المخطط التوجيهي في تنظيم القطاعات المعمرة مع إمدادها بالمرافق اللازمة.

3_ مخططات التعمير أو إعادة الهيكلة: وتهدف إلى استعادة مراكز المدن وتجديد الأحياء المتدهورة.

4_ برنامج المرافق الحضرية ومخطط التحديث والمرافق (PME): والذي هو في الواقع عبارة عن ميزانية التجهيز وبرنامج المرافق والتنمية الاقتصادية.

5_ برامج التعمير والقطاعات المبرمجة للتعمير ذات الأولوية (Z.U.P): والتي كانت مخصصة لقطاعات الضواحي ومناطق التوسع معتمدة في ذلك على شبكة المرافق (la grille d'équipements) وكانت أولى "الشبكات" التي ظهرت في الجزائر سنة 1959 وتسمى بشبكة (Dupond) نسبة للمستشار التقني بوزارة البناء آنذاك.

وكانت هذه الأدوات آخر عهد بالوجود الفرنسي بالجزائر، حيث بعد أربع سنوات فقط، استرجعت الجزائر استقلالها. وحافظت هذه الأدوات على تواجدها، حيث كان لها الأثر الكبير في كل الأدوات المنتهجة في الجزائر إلى يومنا هذا، بل أن الأدوات الفرنسية أصبحت المرجعيات الأساسية في التهيئة والتعمير مع كل ما تحمله من رواسب شكلا ومضمونا (تومي، 2006/2005: 57).

ثانيا_الإرث الكولونيالي الفرنسي وآثاره على التحضر والتعمير في الجزائر:

إن الملفت للانتباه، هو من دون شك أن الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر هي في الواقع القاعدة الأساسية التي أنشأت منذ دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830 إلى الاستقلال. كما أن هذه الشبكة هي مرحلة تاريخية طويلة امتدت من مخطط أنفوتنان (Enfantin) سنة 1843 إلى مخطط قسنطينة سنة 1958. من جهة أخرى يجب أن نؤكد أن المدينة الجزائرية قد تأسست على مراحل وفترات تعاقبت عليها حضارات وثقافات، ولكن من الواضح أن التأثير الكولونيالي الفرنسي قد ترك بصماته بشكل كبير هيكليا ومجاليا (Marc cote, 1983: 220)، ويتضح ذلك فيما يلي:

1_ أن التهيئة الإقليمية والحضرية التي اعتمدت على تعمير المناطق الشمالية دون الجنوبية لازلت تشكل إرثا بالغ الأهمية والخطورة بالنسبة للجزائر حاضرا ومستقبلا. حيث أن الشبكة الكولونيالية هي بالأساس ذات بعد استعماري يعتمد على استغلال الثروات من المناطق الداخلية إلى الموانئ لتوجه إلى فرنسا. وتتكون هذه الشبكة من ثلاث محاور أساسية هي: محور وهران بشار، ومحور الجزائر الجلفة، ومحور سكيكدة قسنطينة تقرت. وقد تأسست هذه المحاور نظرا لسهولة اختراق المنافذ من جهة، ومن جهة ثانية لأهمية المدن المتربولية الثلاثة (الجزائر، وهران، قسنطينة). ثم تأسست بعدها محاور ثانوية على مستوى كل من تلمسان وعنابة. وهذه الشبكة هي الآن بالرغم من المتغيرات الجديدة لازلت تحتفظ بمكوناتها الأساسية، من حيث أنها جوهر التنظيم الحضري في الجزائر وبنيته الرئيسية (Marc cote, 1983: 220).

2_ أن الخطط الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف دائما إلى تحقيق هدف إستراتيجي استيطاني بالدرجة الأولى ووضع الأقاليم الغنية في خدمة فرنسا الميتروبولية. وكانت الشبكة الحضرية المنشأة غريبة عن

عالم الريف والحياة الاجتماعية المحلية، من حيث أنها جعلته مغلقا تماما أي محصورا بين مدينة وأخرى عوض أنها تتكفل به حيث كانت القرى المنجزة بالمناطق الداخلية الريفية عبارة عن مستوطنات خاصة بالأوروبيين بالأساس (تومي، 2006/2005: 57).

3_ لقد أصبحت القرى المنشأة مابين 1848 و1928 المراكز والنوى الأساسية للكثير من المدن الصغيرة والمتوسطة الحالية.

3_ أن المدن المنجزة في الجزائر شكلت القاعدة الخلفية لفرنسا المتروبولية في علاقاتها وتبادلاتها التجارية الخارجية.

4_ أن أغلب المدن الجزائرية التقليدية غرقت في النسيج الحضري الأوروبي.

5_ تأثر مدننا بالهجرات الداخلية التي امتدت منذ بداية القرن العشرين إلى ما بعد الاستقلال.

المبحث الثاني: التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الاشتراكي:

المطلب الأول: السياسة العمرانية في الجزائر في ظل النموذج التنموي الاشتراكي:

يُمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

أولا:مرحلة سياسة التوازن الجهوي (1962-1978):

تأكدت هذه السياسة بظهور المخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977)، حيث تنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج الخاصة بالإضافة إلى تخصيص عمليات على المستوي المحلى، المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني. كما ظهرت خلال هذه الفترة محاولات لإقامة شبكة عمرانية متوازنة داخل البلاد، وتخفيف الضغط السكاني على مدن شمال البلاد للحد من سرعة التحضر الغير متوازن، والعمل على توطين الفلاحين بالأرياف (عقاقبة، 2010/2009: 109).

بعد سنة 1980 ظهر اتجاه آخر حاول تفادي أخطاء الفترة السابقة واعتمد في اختيار المشاريع اعتبارا للخصائص المحلية والجوهرية والوطنية والاهتمام بالمحيط وحماية الأراضي الزراعية، وتنمية أقاليم الهضاب العليا وإقامة بيئة حضرية موزعة بشكل منسجم عبر مساحة البلاد، وإنشاء مجموعات سكنية، حسب قواعد التخطيط العمراني المعتبر لخصوصيات البيئة. فخلال فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) اهتمت الدولة بتحقيق ثلاث جوانب سياسية وهي: (إزالة الفوارق الجهوية، واستغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وتوزيع مناسب للسكان)، وذلك بإعداد دراسات حول التجمعات السكانية

بشمال البلاد وإجراء عمليات المراقبة على مستوى التجمعات الحضرية الموجودة، والبحث عن مواقع لإنشاء تجمعات جديدة (عقاقبة، 2010/2009: 110).

ثم جاء المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ليحدد بدوره جملة من الأهداف في مجال التعمير (عقاقبة، 2010/2009: 110) ومنها:

- التحكم في التجمعات السكانية الكبيرة.

- الحفاظ على الأراضي الزراعية.

- تطوير المشاركة الشعبية في تدعيم سياسة الإسكان إلى جانب عدة إجراءات تهدف إلى الحد من سلبيات الفترة السابقة ومنها: تجميد نمو المدن الحالية (تفادي التحام المدن)، وإصلاح المدن الحالية بتوجيه عمرانها، والعمل على ضبط نمو المدن.

وخلال هذا المخطط حددت أهداف للتحكم في تنمية المراكز الكبرى في شمال البلاد بواسطة: منع التوسع الحضري على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، وحصر التنمية الحضرية في الاستجابة لحاجات المجتمع الحضري، وإعادة هيكلة المباني وتجديدها. لكن ذلك لم يتحقق، وضلت محاولات تقييم السياسة العمرانية في الأجهزة السياسية والحكومية تحاول تفادي السلبيات المسجلة غير أنها أدركت صعوبة تجسيد ذلك، وهذا ما جعلها تتجه إلى إحداث تجمعات سكانية جديدة في محاولة لتوفير إطار بيئي حديث، تفاديا للمشكلات القائمة التي تعيشها التجمعات الحالية، فاعتُمدت سياسة المدن الجديدة كعامل يمكن من خلاله فك الحصار على المدن التي تعاني الاكتظاظ السكاني والأزمات الأخرى، إلى جانب تنمية الريف والمساهمة في امتصاص أزمة الأحياء الغير قابلة للاندماج داخل المدن (عقاقبة، 2010/2009: 110)

مع كل هذا تبقى المدن الحالية تعاني من مشاكل معقدة، وأوضاع تخطيط غير واضحة في كثير من جوانبه، وحركة السكان غير موجهة، ومشاكل النزوح قائمة، وخضوع جانب من المدن إلى الأهواء والرغبات ما أدى إلى سوء استخدام الأرض. في حين اتجهت سياسة التعمير عبر المخططات المبرمجة إلى الاهتمام بالمدن وإهمال الريف، مما أدى إلى تعرض المدن إلى هجرات واسعة وغير موجهة، ترتب عنها ظهور الأحياء الفوضوية، التي تفتقر إلى أبسط شروط الحياة العادية، ما يبين ضعف التخطيط في هذا المجال، وعدم مراعاته لتوازن العلاقات بين المناطق المجاورة للمدن (عقاقبة، 2010/2009: 110)

ثانيا: مرحلة سياسة عمرانية مزودة بصلاحيات ولكن بدون سلطة وبدون وسائل(1979-1990):

خلال هذه الفترة تجسدت سياسة تهيئة عمرانية بشكل أكثر تأكيدا عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية للمرة الأولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية وذلك بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وتأسست سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية وصدر قانونان في نفس السنة يتضمنان تعديلات لقانوني الولاية والبلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة للتهيئة وهي: (المخطط الولائي للتهيئة، والمخطط البلدي للتهيئة)، ثم صدر قانون التهيئة العمرانية سنة 1987، يوضح أدواتها على المستويين الجهوي والوطني، غير أنه لم يُتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية وبالتالي لم يحدد كيفيات اعتماد هذه المخططات، وتميزت هذه المرحلة بمحدودية تطبيق الأحكام والقرارات الخاصة بسياسة التهيئة العمرانية (عقاقبة، 2010/2009: 112)، وذلك للأسباب التالية:

- السياق التأسيسي من جهة، والتخطيط المطبوع بثقل القرار المركزي.
- عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية وربطها بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط ووزارة الإسكان).
- منهج التخطيط أعطى الأولوية للنظرة القطاعية دون الاهتمام بالتوجهات المحلية.
- إضفاء الطابع الاجتماعي وشبه المجاني على الموارد الطبيعية (الماء، الأرض) أسهما في تبذيرها باستبعادها من الحقل الاقتصادي.
- غياب المناقشة العامة والتشاور أدى إلى تهميش الخصوصيات المحلية.

المطلب الثاني: أنواع المخططات العمرانية في الجزائر في ظل النموذج التنموي الاشتراكي

أولا: مخطط العمران الموجه

أُعتمد مخطط العمران الموجه خصيصا للمدن الكبرى والمتوسطة لرسم حدودها ودراسة إمكانية توسع نسيجها العمراني على المدى المتوسط، ويحدد مجالات استخدام الأراضي حسب احتياجات التجمعات السكنية الأساسية، من سكن ومرافق وتجهيزات اقتصادية ومساحات خضراء. يتميز هذا النوع من المخططات إضافة إلى كونه مخططا عمرانيا يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، بأنه أداة قانونية تنظم استخدام المجال داخل النسيج العمراني، وعليه يُصبح بمثابة قانون عمراني بعد مصادقة الوزارة الوصية عليه (إقلولي أولد رابح، 2014: 43).

ثانيا: مخطط العمران المؤقت

يتعلق هذا المخطط بالمراكز الحضرية وشبه الحضرية الصغيرة، ويتميز بقصر مدته ولا يحتاج إلى مصادقة الوزارة، بل يخضع للتصديق الولائي فقط، فهو يشبه المخطط العمراني الموجه في أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها (إقلولي أولد رابح، 2014: 43).

ثالثا: مخطط التحديث العمراني

هو عبارة عن مخطط ملحق باعتماد مالي مخصص للمدن الكبرى بغرض ترقية وصيانة مكتسباته العمرانية العمومية، كالطرق والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية وغيرها، ويتمثل هدف هذا النوع من المخططات في صيانة التراث العمراني الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز المدن.

وهذه الأنواع الثلاثة من المخططات تم العمل بها في الجزائر حتى سنة 1990م، والتي عرفت صدور قانون (90-29) الذي جاء بأدوات للتهيئة والتعمير حُدد بموجبها التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية وضبط توقعات التعمير بها وقواعده، وهي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي (إقلولي أولد رابح، 2014: 44).

المطلب الثالث: أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر في ظل النموذج التنموي الاشتراكي

للحديث عن الأدوات التي سيرت بها الجزائر خططها العمرانية في ظل النظام الاشتراكي لا بد من الرجوع إلى القانون رقم (87-03) الذي نظم أدوات التهيئة العمرانية في الفصل الثالث منه وأوجد نوعين من الخطط، يتمثل النوع الأول في الخطة الوطنية ذات التطبيق الإقليمي التام أي تطبيقها على كامل التراب الوطني. والنوع الثاني عبارة عن خطط جهوية لمجموعة من الولايات المتجاورة والتي تكون بدورها وعاء للخطة الوطنية. وبالإضافة إلى هذين النوعين من الخطط أوجدت أدوات أخرى كالتهيئة ذات الطابع النوعي (إقلولي أولد رابح، 2014: 47).

أولا: الخطة الوطنية

يتم إعداد الخطة الوطنية من قبل كل الهياكل والإدارات المكلفة بالتهيئة العمرانية في إطار التنسيق والتشاور مع الإدارات المعنية (المادة 33 من القانون: 87-03). وتعكس الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني، بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية على الأمد الطويل (المادة 25 من القانون: 87-03)، وهو ما يعني أن الخطة الوطنية عبارة عن خطة شاملة للدولة تُميز نظرتها المستقبلية البعيدة في مجال التعمير، وتتميز الخطة الوطنية بعدة خصائص (إقلولي أولد رابح، 2014: 48)، وهي:

1- عبارة عن خطة تلم بأهم المبادئ العامة التي يجب أن يُعمل بها في إطار التخطيط العمراني وليست بمخطط تفصيلي دقيق لأن ذلك من اختصاص الخطط الجهوية.

2- خطة موضوعة لأمد طويل محددا بذلك البرامج والأعمال الكبرى في مجال التهيئة العمرانية والقطاعات ذات العلاقة على فترات زمنية تتفق وآمال التخطيط الوطني.

3- خطة شاملة تتضمن برامج وتوجهات مجموعة الخطط الجهوية.

4- تُعد المنظور الشامل والمنسجم لشغل المجال الوطني ككل.

5- تُعد الخطة الوطنية إطارا للتشاور بين مختلف الجهات المعنية بقطاع العمران، كما تُعد إطارا للتنسيق بين هذه الجهات.

6- تُعد الخطة الوطنية منهجية إعداد وتنفيذ الخطط الجهوية.

7- تربط الخطة الوطنية العمران بمجالات الحياة المختلفة.

وترمي الخطة الوطنية إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية العمرانية ومجموعة الثوابت المتطلع لتحقيقها في هذا المجال (إقلولي أولد رابح، 2014: 50)، أهمها:

1- التشغيل العقلاني للمجال الوطني وتكييف أهداف السياسة العمرانية مع مقتضيات الإستراتيجية الوطنية الشاملة.

2- التوزيع المخطط للسكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- تقويم الموارد الطبيعية واستغلالها بصفة عقلانية.

4- وضع شبكات المنشآت الأساسية القاعدية بصفة منسقة، كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات ومنشآت التخزين وتوزيع الطاقات.

5- التنسيق بين كل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة وأهداف التنمية العمرانية خاصة.

ثانيا: الخطة الجهوية

يتم إعداد الخطة الجهوية من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة العمرانية بالاتصال والتشاور مع الإدارات والجماعات المحلية المعنية (المادة 43 من القانون رقم 87-03). وهي خطة ذات بعد جهوي تجمع بين عدة ولايات متجاورة أو ذات خصائص مشتركة أو التي تجمع بينها عوامل واحدة كالتضاريس المشابهة أو بين الولايات التي توجد بينها علاقات تبادلية ويُسمى مجموع هذه الولايات بمنطقة تخطيط(إقلولي أولد رابح، 2014: 52). حيث "تُشكل منطقة تخطيط الولايات المتجاورة التي تتميز بخصائص تضاريسية مشتركة و/أو لها مآل تكاملي وعلاقات متبادلة في استعمال الموارد الطبيعية وتصميم تنميتها وتهيئتها، وتخصص لها خطة جهوية للتهيئة العمرانية" (المادة 41 من القانون: 87-03).

وتنحصر مهمة الخطة الجهوية في تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية وتجسيد محاورها الكبرى وفق المتطلبات والخصوصيات الجهوية (المادة 38 من القانون: 87-03). وتتميز الخطة الجهوية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الخطة الوطنية (إقلولي أولد رابح، 2014: 52)، أهمها ما يلي:

1- جزء من الخطة الوطنية.

2- ذات بعد جهوي لا يتعدى مجموعة الولايات، وأساس تجمعها قد يكون الموقع الإقليمي والعوامل الطبيعية، كالتضاريس والمناخ أو اقتصادية كالمبادلات التجارية والصناعية القطاعية.

3- مدة الخطة الجهوية هي مدة الخطة الوطنية ولا تقل عن 05 سنوات.

وتهدف الخطة الجهوية إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة الوطنية لكن في إطار جهوي ضيق على عكس الإطار الوطني الكامل. أما الأهداف الجهوية الإضافية (إقلولي أولد رابح، 2014: 53)، فتتمثل في الآتي:

1- القضاء على الفوارق الجهوية وتشجيع التكامل بين الجهات.

2- تحديد كيفيات استعمال الموارد الطبيعية لا سيما المائية منها.

3- تحديد المنشآت الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية الجهوية.

4- تحديد الأعمال الواجب تطويرها لإعادة التوازن داخل المناطق الجهوية.

5- إعداد الهيكل الحضري وذلك بتحديد مساحات التعمير الخاصة بالتجمعات الحضرية الرئيسية مع مراعاة الطابع الفلاحي للأراضي.

ثالثا: أدوات التهيئة العمرانية ذات الطابع النوعي

هذه الأدوات تخص مجالات محددة مثل الأراضي الفلاحية والغابية والمناطق الساحلية وبعض المناطق التي تتطلب الترقية.

1_الأراضي الفلاحية والغابية:

نصت المادة 47 من القانون رقم 87-03 على أنه في مجال الحفاظ على الأراضي الفاحية والغابية وحمايتها وترقيتها يجب أن تكون تصنيفها وتشغيلها محل نصوص تنظيمية. وذلك رُغم أنه كان يوجد قبل هذا القانون، الأمر رقم 73/71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتضمن الثورة الزراعية الذي إهتم بمثل هذه الأمور، وكذلك الأمر رقم 75-43 المؤرخ في 17 يونيو 1975 المتضمن قانون الرعي الذي له علاقة بهذا الشأن، والقانون رقم 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية المعدل والمتمم، والقانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 يونيو 1984 المتضمن النظام العام للغابات (إقلولي أولد رابح، 2014: 56).

2_المناطق الساحلية:

نصت المادة 84 من القانون رقم 87-03 على أنه إضافة إلى النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال حماية وشغل المناطق الساحلية، فالشروط الخاصة بشغل الساحل وتهيئته واستعماله ستكون محل نصوص تطبيقية نظرا لأهمية هذا المجال بالعمران والبيئة (إقلولي أولد رابح، 2014: 56).

3_البرامج والمشاريع ذات البعد الوطني أو الجهوي والطابع متعدد القطاعات:

نصت المادة 49 من القانون رقم 87-03 على أن مثل هذه البرامج والمشاريع وفي إطار الأدوات النوعية أوجب المشرع أن تكون محل تنسيق مع التهيئة العمرانية وذلك عن طريق التنظيم دون أن تصدر نصوص تطبيقية لذلك (إقلولي أولد رابح، 2014: 56).

4_الاستثمارات ذات البعد الوطني أو الجهوي:

نصت على هذه المشاريع المادة 50 من القانون رقم 87-03 التي أوجب المشرع أن تكون محل دراسة في مدى تأثيرها على التهيئة العمرانية وعلى أن تحدد طريقة هذه الدراسة عن طريق التنظيم، دون أن تصدر نصوص تنظيمية تطبيقية لذلك (إقلولي أولد رابح، 2014: 56).

رابعا: التخطيط متوسط الأمد

لقد أوجب القانون رقم 87-03 في القسم الرابع من الفصل الثالث نوعا من التخطيط المتوسط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأجل وضع الأهداف الوسيطة والوسائل والآجال والتوزيع المجالي ومسؤولية مختلف المتدخلين في تنفيذ خطط التهيئة العمرانية الوطنية والجهوية، لذلك عنون هذا القسم بالعلاقة بين أدوات التخطيط وأدوات التهيئة العمرانية، ولأجل تنفيذ خطط التهيئة العمرانية الوطنية والجهوية، وجدت مخططات ولائية وبلدية نظمت بموجب المادة 54 التي بموجبها أعطيت صلاحيات للمجالس الشعبية البلدية والولائية لأجل إعمال التهيئة العمرانية وتجسيدها ومراقبتها طبقا للصلاحيات المخولة لهم، بموجب قانون البلدية والولاية (إقلولي أولد رابح، 2014: 58).

المبحث الثالث: التنمية العمرانية في الجزائر المستقلة في ظل النموذج التنموي الرأسمالي:

المطلب الأول: السياسة العمرانية في ظل النموذج التنموي الرأسمالي وتبني مبدأ التنمية المستديمة:

لقد كان الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال يسير وفق المنهج الاشتراكي، أي التخطيط المركزي، حيث تم في ذلك اعتماد عدد من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (1967-1969) وإنتهاءا بالمخطط الخماسي (1985-1989) حيث كان عصب الحياة الاقتصادية النابض في تلك المرحلة -ليس مردودية و نتائج الأداء الاشتراكي المحققة- وإنما عائدات المحروقات و التي كانت مرتفعة في فترة السبعينات حيث غطت أي عجز على الصعيد الاقتصادي، و لكن مع تضاءل مردودية المحروقات في الثمانينات وارتفاع تكلفة الغذاء زادت المديونية الخارجية للبلاد و أيضا ضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي، أدى هذا إلى بروز أزمة خانقة لم تستطع الدولة الخروج منها و بات من الضروري إعادة النظر في المنهج التنموي المعتمد والتخلي عن التخطيط الاشتراكي الذي لم يحقق التنمية الاقتصادية المنتظرة منذ الاستقلال. حيث تأثرت سياسة الجزائر - كغيرها من الدول النامية - بالتغيرات الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الاتجاه الليبرالي والانفتاح على السوق، وقد فضلت الدولة الجزائرية سياسة التدرج في المجالين السياسي والاقتصادي، بما في ذلك الانسحاب التدريجي من الحياة الاقتصادية

إلى غاية الإعلان الرسمي عن تغير الاتجاه الاشتراكي، ليحل محله التوجه الليبرالي والخضوع فيما بعد لبرنامج التصحيح الهيكلي ليتأكد بذلك هذا الانتقال. وقامت الدولة خلالها ببعض الإصلاحات خاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي، عكست بعض من مظاهر التحرر، وقد عززت هذه الإصلاحات بجملة من القوانين (لمزواد، 2009/2008: 95)، أهمها:

- صدور قانون: 86-70 للترقية العقارية يسمح بإنشاء السكنات من طرف الخواص.

- صدور قانون: 86-13 المعدل والمكمل لقانون: 82-13 المتعلق بتأسيس وتشغيل مؤسسات الاقتصاد المختلط.

- صدور قانون: 88-29 يخفف من احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

- صدور قانون: 88-01 يحدد استقلالية المؤسسات وتتحول بموجبه المؤسسة العمومية إلى شخص معنوي متميز عن الدولة وتتمتع بالاستقلالية المالية مع بقاء ملكيتها للدولة و يضمن تسييرها من قبل صناديق المساهمة.

- نشر نص الدستور الجديد يوم 05 فيفري 1989 الذي يقر التعددية الحزبية وعدم الاعتماد على الاشتراكية كمرجع. وعليه يمكن اعتبار ذلك تراجعا صريحا عن التوجه الاشتراكي والانتقال إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق.

بداية من عام 1990م عرفت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية بدخولها النظام الليبرالي واقتصاد السوق والتعددية السياسية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وبالتالي التخلي على النمط المركزي في التخطيط. كما عاشت الجزائر بعد هذا التاريخ أزمة اقتصادية واجتماعية حادة جعلت عملية التهيئة العمرانية لا تحضي بالأهمية اللازمة، حيث لم يعد قانون 1987 يشكل المرجعية التخطيطية للمجال وأصبحت التنمية في ضل ثقل المديونية وإعادة جدولتها والخضوع لإشراف صندوق النقد الدولي الذي لا يخضع إلا لمنطق الاقتصاد الليبرالي، وتميزت هذه المرحلة باستمرار التعمير العشوائي، وارتفاع درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية والمحرومة، وتدهور مستوى معيشة السكان ونقص الاستثمار الموجه للتنمية. كما شهدت احتجاب الحقيبة الوزارية المكلفة بالتهيئة العمرانية في التشكيلات الحكومية تارة، أو ملحقة لوزارات أخرى إلى عام 1994، حيث أُنشأت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية (عقاقبة، 2010/2009: 113).

ومنذ عام 1995 نظمت استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية الوزارات والجماعات المحلية والجامعات والجمعيات المدنية والخبراء لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة معنونة "بالجزائر غدا" تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والإشكالات والاختلالات التي يعاني منها وبعض المقترحات للتطوير. وقد برز في هذا الحوار تياران أساسيان الأول يدعو إلى اعتماد سياسة دعم تشجيع المبادرة الحرة على أساس المنفعة الاقتصادية، والثاني يدعو إلى أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال مع ترك دور للقطاع الخاص في إطار التحفيزات. وقد كللت هذه العملية بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية يبدأ تطبيقه مع سنة 1997 يمتد لغاية 15 سنة (عقاقبة، 2010/2009: 113).

وقد شهدت هذه الفترة أيضا صدور العديد من القوانين الخاصة بتنظيم العمران (عقاقبة، 2010/2009: 115-117)، أهمها:

- قانون 90-25 مؤرخ في: 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري، الذي صنف الأراضي من حيث وضعيتها، ووضع الأحكام التي تنظم الإطار العام للتحكم في العقار الحضري. ثم القانون: 90-29 مؤرخ في: 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، والمراسيم التنفيذية المطبقة له، والذي يعد بداية لمرحلة حاسمة لتطبيق توجه جديد يضمن قواعد النشاط العمراني ويوضح قواعد وآليات الرقابة، غير أن الأزمة الأمنية والاقتصادية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة، خاصة القوانين المتعلقة بالرقابة البعدية، وضبط قواعد البناء في المناطق المحمية، انجر عن ذلك فراغ تشريعي مدة 08 سنوات أي حتى عام 1998. بعد ذلك صدر قانون 98-04 مؤرخ في: 1998/06/05، يتعلق بحماية التراث الثقافي، ثم القانون 99-01 المؤرخ في: 1999/12/06 يحدد قواعد الفندقة.

- القانون رقم: 01-02 المؤرخ في 2001/04/24 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستديمة.

- القانون رقم 02-02 المؤرخ في: 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتنميته.

- القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستديمة للسياحة.

- قانون رقم 06-06 مؤرخ في 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الذي جاء في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستديمة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها، ويقوم هذا المشروع على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم

يضمن ترقية المدينة، ويكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة، والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستديمة وتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير المدينة، وتجديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، والتقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل، والاستشارة تقوم على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستديمة.

المطلب الثاني: التخطيط المجالي من أجل تسيير مستديم للفضاء العمراني:

إن التخطيط المجالي هو وسيلة أساسية للتهيئة والتدخل من أجل تسيير المدينة بصورة مستديمة. ومن الخصائص المميزة للتخطيط العمراني الجزائري أن له طابعا توجيهيا، أمريا ويكتسب قوة القانون لأن المخطط بعد المصادقة عليه يصبح بمثابة قرار إداري. وقد اعتمد المشرع الجزائري على التخطيط من أجل تنظيم المدن وفقا للنمط المعاصر، وذلك وفقا لما جاء به التشريع بموجب قانون (90-29) المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يعد قطيعة كلية مع الماضي وبداية لتوجه جديد، حيث قبل صدوره كانت آليات التهيئة والتعمير مدمجة في الإطار العام للمخطط الوطني للتنمية (غواس، 2012/2011: 11).

أولا_المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme)

1_تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عبارة عن وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة كانتشار عدة بلديات في نسيج عمراني معين، أو اشتراكها في شبكة توزيع مياه الشرب ووسائل النقل الحضري العمومي أو غيرها من الهياكل والتجهيزات الرئيسية (إقلولي أولد رابح، 2014: 61).

فالمخطط التوجيهي وسيلة تحدد شروط الأشكال والنتائج المتعلقة بتوسيع الكتل السكنية إلى آفاق 20 سنة ويحدد التوجيهات الرئيسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي، وهنا يظهر الجانب التقني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما يتكون من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية وإحصاءات. والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مخطط إلزامي بالنسبة

لكل البلديات، إذ يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير، يتم إعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته (إقلولي أولد رابح، 2014: 62-63).

ويندرج المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في إطار التخطيط المحلي للتهيئة والتعمير ويرتكز على توزيع الصلاحيات مابين الدولة، الولاية، البلدية وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات وفقا لمبادئ اللامركزية وعدم التركيز ووفقا للتوجيهات الأساسية لتهيئة الإقليم المستخلصة من آليات أعلى مثل: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S.N.A.T)، والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (S.R.A.T)، ومخطط تهيئة الولاية (P.A.W) (غواس، 2012/2011: 14).

2_المناطق التي يُغطيها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

ينتج عن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تقسيم المنطقة أو البلدية إلى قطاعات محددة عن طريق تنظيم تضبط فيه القواعد العامة المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي إلى مناطق يتم تعميرها حسب الأولوية (المادة 19 من القانون: 90-29 المعدل والمتمم). وهذه المناطق التي يغطيها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي يقسمها إلى قطاعات (إقلولي أولد رابح، 2014: 64-65) محددة كما يلي:

أ_القطاعات المعمرة: هي التي تحتوي على أراض تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة ما بينهما التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة البنايات المجتمعة.

ب_القطاعات المبرمجة للتعمير: تشمل هذه المناطق القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في أفاق عشر (10) سنوات. مع مراعاة جدول الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتدخل في إطار الأراضي القابلة للتعمير(غواس ،2012/2011: :25)

ج_قطاعات التعمير المستقبلية: تشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في أفاق عشرين (20) سنة حسب جدول الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

د_القطاعات غير القابلة للتعمير: وتشمل كل الأراضي التي تكون فوقها حقوق البناء فوقها محددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات، مثل مناطق الثروات الطبيعية المحمية، والمناطق التي لا يسمح بها إلا للمنشأة الفلاحية والمناطق المعرضة للظواهر الطبيعية والتي قد تشكل خطورة في حال تعميرها.

3_أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

ثمة مجموعة من الأهداف المنتظرة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (غواس،2012/2011: 16) تتمثل فيما يلي:

– تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية انطلاقا من التوجهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية واعتمادا على مخططات التنمية.

– يحدد شروط عقلنة استعمال المجال ويهدف إلى الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية.

– يحدد آجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني.

– يقسم المجال المعني إلى قطاعات معمرة، وقطاعات قابلة للتعمير على المدى القريب والمتوسط، وقطاعات مستقبلية للتعمير وأخرى غير قابلة للتعمير.

– الحفاظ على البيئة، والأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي.

– الحفاظ على النشاطات الفلاحية.

– تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع والمناظر والمحيطات الحساسة.

– يحدد توقعات التعمير وقواعده.

ثانيا_مخطط شغل الأراضي (Plan d'Occupation des Sols)

1_تعريف مخطط شغل الأراضي:

هو وسيلة لتفصيل وتنفيذ التوجيهات العامة والإجمالية الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويُحدد بصفة مفصلة حقوق استخدام الأراضي، ويُعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به، المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء، وبالمتر المكعب من الأحجام، ويضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات ويُحدد الارتفاقات، ويُحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية، والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها، وإصلاحها ويُعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها، ويحدد المساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية.

فمخطط شغل الأراضي يحدد بصفة مفصلة كيفيات تنظيم وتنفيذ عمليات استعمال الأراضي وطرق تعميرها ومعايير البناء بها وكيفيات توزيع الطرقات والارتفاقات على كامل تراب البلدية أو البلديات المعنية (إقلولي أولد رابح، 2014: 81).

2_المناطق التي يُغطيها مخطط شغل الأراضي:

ينتج عن مخطط شغل الأراضي تقسيم القطاعات إلى مناطق، ويقصد بذلك تقسيم المدينة إلى عدة مناطق وظيفية لغرض معين: منطقة سكن، منطقة عمل، منطقة تجارة، هذا ما يمثل تخصص للأحياء. ولو أن المشرع لم يشر صراحة إلى ذلك إلا أن مخطط شغل الأراضي يقسم إقليم البلدية إلى مناطق لأن دوره التفصيلي يحتم ذلك فيتم تقسيم المناطق إلى قسمين رئيسيين (غواس،2012/2011: 33-34)، وهما:

أ/المناطق العمرانية (Zones urbaines):

هي المناطق التي تكون التجهيزات العمومية بها كافية لانطلاق البناء عليها مباشرة ولو لم يتم استلامها، إذ أن الشروع في تزويد منطقة ما بالتجهيزات العمومية يكفي لإضفاء صفة العمرانية عليها، يرمز لها بالحرف اللاتيني (U) على أن يتم تقسيمها إلى مناطق فرعية حسب خصوصية نشاط كل واحدة منها مثل المراكز التاريخية، المنطقة المعدة للبناء الذاتي، أو تلك المعدة للنشاطات الحرفية أو الصناعية إلى غيرها من النشاطات. حتى المناطق الفرعية يجوز تقسيمها إلى أقسام أصغر حسب اختصاص كل نشاط وتفرعات ميادينه.

ب/المناطق الطبيعية (zones naturelles):

هي الأراضي التي قد تكون فيها التجهيزات العمومية قليلة أو منعدمة أصلا ومن الواجب المحافظة عليها كما هي كالمناطق التي تتمتع بميزات وثروات طبيعية وثقافية بارزة، والمناطق الفلاحية ذات الجودة والمردود العالي والمناطق المعرضة للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات. قد تتشكل خطورة في حالة تعمير هذه المناطق، ويرمز للمنطقة الطبيعية بالحرف اللاتيني (N).

3_أهداف مخطط شغل الأراضي:

يهدف مخطط شغل الأراضي إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية العمرانية وهذه الأهداف نصت عليها المادة 31 من القانون رقم 90-29 (إقلولي أولد رابح، 2014: 86-87) وتتمثل فيما يلي:

*يحدد بصفة مفصلة تنظيم استعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء فيها.

*يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام وتحديد أنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.

*يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي والجانب الجمالي للبنايات.

*يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية ذات المصلحة العامة، كذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.

*تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتحديدها وترميمها وإصلاحها، إلى جانب ضبط طرق المرور وتوزيع الطرقات بمختلف أنواعاها ومواصفاتها.

*تحديد شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب، والغاز الطبيعي أو الصرف الصحي، وأماكن التخلص من النفايات...الخ.

*يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

*يحدد المناطق العمرانية والمناطق السكنية، ومناطق الخدمات والتجارة ومناطق الصناعة والتخزين والمناطق الطبيعية والغابات، والمساحات الخضراء والأراضي الفلاحية والفضاءات وأماكن الراحة والترفيه،...الخ.

المطلب الثالث: القواعد العامة للتهيئة والتعمير

يتمثل أصل التهيئة العمرانية في المخططات العمرانية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي) وفي حالة غيابها، فالبديل يكمن في القواعد العامة للتهيئة والتعمير وهو ما أكدته المادة الثالثة من قانون رقم 90_29 التي جاء فيها ما يلي: "مع مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بشغل الأراضي وفي غياب أدوات التهيئة والتعمير تخضع البنايات للقواعد العامة للتهيئة والتعمير المحددة في المواد أدناه من هذا الفصل" (إقلولي أولد رابح، 2014: 97).

لقد نظم القانون رقم 90-29 القواعد العامة للتهيئة والتعمير في الفصل الثاني، في المواد من 03 إلى 09 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 91-175 (مرسوم تنفيذي:91-175) المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

أولا: تعريف القواعد العامة للتهيئة والتعمير

تعرف القواعد العامة للتهيئة والتعمير على أنها مجموعة القواعد العامة والوطنية، التي تطبق عند غياب أدوات التهيئة والتعمير والمتضمنة للشروط الواجب توافرها في مشاريع البناء، بهدف تحقيق توسع عمراني يسمح بإبراز قيمة المناطق التي تتوفر على منجزات طبيعية أو ثقافية أو تاريخية، وحماية الأراضي الفلاحية والغابات والمساحات الخضراء وغيرها من المناطق ذات المميزات البارزة، لاسيما فيما يخص البناء والأعمال المتعلقة به وموقعه والهندسة المعتمدة في تشييده، وتهيئة هذه المناطق على نحو يسمح بحمايتها وتنظيمتها (إقلولي أولد رابح، 2014: 98).

تهتم القواعد العامة للتهيئة والتعمير بتنظيم عملية التعمير والبناء عن طريق القواعد المتعلقة بشغل الأراضي، إذ وضع المشرع الجزائري ضوابط لاستغلال الأرض في مجال البناء حسب طبيعة كل أرض سواء الفلاحية وذات الوجهة الفلاحية، أو المناطق السياحية ومناطق التوسع السياحي والأراضي الواقعة في المناطق العامرة والقابلة للتعمير. كما تهتم بالأعمال المتعلقة بالبناء وموقعه والهندسة المعتمدة في تشييده والتي تعتبر قيودا متعلقة بالتعمير التنظيمي وذلك حماية للمساحات وتحقيق التماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي والتنمية البشرية، فتتم عملية البناء والتعمير وفق ضوابط وفي شكل قيود قانونية تفرض عند طلب رخصة البناء (إقلولي أولد رابح، 2014: 100).

ثانيا: محاور القواعد العامة للتهيئة والتعمير:

وردت محاور القواعد العامة للتهيئة والتعمير في القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم من المادة 04 إلى المادة 09 منه، والمتمثلة في القواعد المتعلقة بشغل الأراضي، والقواعد المتعلقة بالشروط العامة للبناء (القواعد المتعلقة بموقع البنايات وعلوها ومظهرها وتلك المتعلقة بالصحة والنظافة والأمن...الخ)، فقانون رقم 90-29 وردت فيه هذه القواعد بصفة عامة، وتُرك التفصيل فيها للمرسوم التنفيذي رقم 91-175 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء الذي حددها في ثلاثة محاور(إقلولي أولد رابح، 2014: 101)، وهي:

1_القواعد المتعلقة بالصحة والأمن العمومي:

يتم تنظيم عملية البناء والتعمير عن طريق قيود وضوابط تفرض عل الباني عند طلب رخصة البناء، إذ يُشترط لمنح هذه الرخصة في الواقع غير المغطية بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو بمخطط شغل الأراضي، التأكد من كون البناية المراد إنجازها لا تمس الصحة والأمن العمومي. أو كانت هذه البناية مقررة على أرضية معرضة للأخطار الطبيعية التي تشمل الفيضانات أو الانجرافات أو انخفاض التربة أو انزلاقها أو الجرف، فلا يمكن في هذه الحالات منح رخصة البناء إلا بعد التأكد من احترام قواعد البناء المطبقة على هذه المناطق، بعد تقديم دراسة من المصالح المختصة (إقلولي أولد رابح، 2014: 102)

وهو ما أكده القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستديمة، والذي جاء بمخطط عام للوقاية من الخطر الكبير (كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية و/أو بفعل نشاطات بشرية) (المادة 02 من القانون: 04-20)، والذي يحدد مجموع القواعد والإجراءات الرامية إلى تقليل الإصابة إزاء الخطر المعني والوقاية من الآثار المترتبة عليه. أو إذا كانت البنايات المزمع إنجازها، نظرا لموقعها، يمكن أن تتعرض لأضرار خطيرة يتسبب فيها الضجيج (المادة 04 من المرسوم التنفيذي: 91-175).

أما القواعد المتعلقة بمقتضيات الصحة، فتظهر من خلال محتوى المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175 التي تقضي بضرورة إرفاق طلب الحصول على رخصة بدراسة مدى التأثير في البيئة، بالنسبة لجميع أعمال البناء والتهيئة التي من شأنها أن تلحق أضرارا مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة في الحاضر أو المستقبل. إلى جانب هذا الإجراء هناك قواعد وضوابط أخرى تتعلق بمقتضيات الصحة وهو ما نجده في المواد: من 13 إلى 18 من المرسوم التي تؤكد على ضرورة تزويد البنايات ذات الاستعمال السكني أو ذات طابع آخر بالماء الصالح للشرب والتطهير وإعداد قنوات صرف المياه المستعملة والمياه القذرة والأمطار...الخ . كما يجب احترام القواعد الدنيا للتهيئة، بناء على هذا القيد، يمكن رفض منح رخصة البناء إذا كانت العمارات المراد تشييدها لا تصل إليها الطرق العمومية أو الخاصة من أجل ضمان النفوذ إليها لمكافحة فعالة ضد الحرائق والمخاطر الأخرى أو إذا كانت المنافذ المؤدية إليها تشكل خطرا على أمن ومستعملي الطرق العمومية، وهو ما نصت عليه المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175 (اقلولي أولد رابح، 2014: 103-104).

2_القواعد المتعلقة بمظهر البنايات

يمكن حصر القواعد المتعلقة بمظهر البنايات من المادة 27 حتى المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، نظرا لما لها من أثر على المظهر الخارجي للبنايات وجمال العمارة وتناسق المباني حتى تنسجم مع البيئة المحيطة بموقعها. فمن الضروري التأكد من كون البنايات والمنشآت المراد بناؤها لا تمس بحكم موقعها أو حجمها أو مظهرها الخارجي بأهمية الأماكن المجاورة، لاسيما المناظر الطبيعية، كأن يترتب على الأشغال المزمع إنجازها إتلاف المناظر الحضرية، أو من شأنها المساس أو تغيير المعالم الأثرية والتاريخية، كما يجب أن تبدي البنايات بساطة في الحجم ووحدة في الشكل ومواد البناء وتماسكا عاما للمدينة وانسجام المنظر. وهذا بغرض الحفاظ على الالتزامات الخاصة بالاستغلال العقلاني والمنسجم للمناطق والفضاءات. وحتى يزداد هذا الانسجام في منظر المدينة، لابد أن يكون للجدران الفاصلة والجدران العمياء (أي بدون نوافذ) في البناية التي لا تتكون من المواد التي بنيت بها الواجهات الرئيسية، مظهرا ينسجم مع مظهر هذه الواجهات، كما يجب أن تنسجم البنايات الملحقة والمحولات الكهربائية مع كافة الهندسة المعمارية المعتمدة والمنظر العام(المادة 3/27 من المرسوم التنفيذي:91-175).

وفيما يخص علو البنايات، فكل أشغال البناء التي تقع في المناطق العامرة، يجب أن تحترم الحد الأدنى من القواعد الخاصة التي تحددها القوانين والتنظيمات، فلا بد أن لا يفوق معدل علو البنايات المجاورة، أما البنايات التي تقع خارج الأجزاء المعمرة، فيجب أن يكون علوها منسجما مع المحيط كحالة تشييد بناية من عشرة طوابق أو أكثر في قرية صغيرة لا يتجاوز ارتفاع الأبنية فيها الطابقين. وكذلك الأمر بالنسبة لتسييج، فلابد من انجاز السياج بانسجام كامل مع البناية الرئيسية، ضمن احترام القواعد المعمارية والبناء، فلا يجوز أن يتعدى ارتفاق السياجات مترين وأربعين سنتمتر طوال طرق المرور وأما الجزء المبني منها، فيجب أن يقل عن متر وخمسين سنتمترا انطلاقا من الرصيف (إقلولي أولد رابح، 2014: 106).

كما تقتضي القواعد العامة للتهيئة والتعمير برفض منح رخصة البناء أو تقييد منحها بأحكام خاصة إذا كانت المساحات الخضراء الموجودة تمثل أهمية أكيدة ولم يتم ضمانها، أو إذا كان إنجاز المشروع ينجر عنه قطع عدد مهم من الأشجار. فعلى سبيل المثال لا يمكن انجاز بنايات في الأراضي الفلاحية إلا بعد الحصول على رخصة صريحة، كما أن البنايات ذات الاستعمال السكني في المناطق

الخصبة لا يُرخص بإنجازها، كما لا يجوز تحويل الأراضي عن وجهتها الفلاحية أو تخصيص مباني الاستغلال الفلاحي لأعمال لا صلة لها بالفلاحة (إقلولي أولد رابح، 2014: 107).

3_القواعد المتعلقة بالبنايات ذات الاستعمال السكني

من بين أهم القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء والمتعلقة بالبنايات ذات الاستعمال السكني والواردة في المرسوم التنفيذي رقم 91-175 (إقلولي أولد رابح، 2014: 108-109) نذكر ما يلي:

* أن هذه القواعد تتعلق بالعمارات ذات الاستعمال السكني التي عرفها بأنها المحلات التي تستعمل للسكن ليلا ونهارا والتي يشترط أن تشمل غرفا رئيسية مخصصة للاستراحة وغرفا ثانوية معدة لأعمال حفظ صحة كقاعات المياه والمغاسل والمراحض ومساحات المرور ومغاسل الثياب والمجافيف والسقيفات...الخ. كما يشترط المشرع فيما يتعلق بحوائط الغرف الرئيسية وأراضيها والغرف الثانوية وملحقاتها أن تكون سهلة الصيانة.

*يشترط أن تكون لكل غرفة رئيسية مساحة أدناها 10 أمتار مربعة ولا يقل أصغر مقياس على مترين وسبعين سنتيمترا وأن لا يقل علوها من الأرضية إلى السقف عن مترين وستين سنتمترا. أما في حالة السقف المائل، فيجب أن لا يقل العلو عن مترين وعشرين سنتمترا.

*كما تكون للمطبخ مساحة أدناها ستة أمطار مربعة. ويحتوي المطبخ على جدران والسقوف وأرضيات عازلة وقابلة للغسل وسهل في الصيانة وحوض مزود بمجرى للمياه وحنفية فوق الحوض لاغتراف الماء وقناة لإفراز الغازات المحروقة والبخار وتهوية طبيعية دائمة وفعالة.

*ضرورة توافر البناء المراد تشييده على فتحات للتهوية والإضاءة المناسبة، إذ يجب أن تنار وتهوى كل غرفة رئيسية بواسطة فتحة واحدة أو فتحات عديدة يمكن فتحها، على أن تمثل مساحتها الاجمالية ثُمن مساحة الغرفة على الأقل، مع وجوب تزويد نوافذ الغرف الرئيسية بتراتيب تضمن حماية فعالة من الإشعاع الشمسي.

المطلب الرابع: الوسائل القانونية للتهيئة والتعمير

يتحقق تنظيم وإنشاء وتحويل العقارات المبنية وغير المبنية، أو التسيير العقلاني والاقتصادي للأراضي والحفاظ على البيئة بشكل فعال عن طريق وضع إطار قانوني مؤداه وضع حدود بينة لتصرفات الغير في مجال التهيئة والتعمير، لهذا أصدر المشرع الجزائري قوانين منظمة للتهيئة والتعمير من خلالها

تحدد مقاييس شغل الأراضي سواء بالمنع أو فرض أشكال معينة لاستغلال الأراضي. إلا أن مراقبة احترام هذه المقاييس مضمونة من طرف مجموعة الآليات والأدوات الفنية (إقلولي أولد رابح، 2014: 127).

تتمثل آليات الرقابة القبلية في تلك الرخص التي تمنحها الإدارة تماشيا مع الإجراءات الواردة في قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب القانون 04-05 وباقي النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة بعده. إن الالتزام بهذه الإجراءات يكون من قبل الإدارة ذاتها حتى تكون القرارات الصادرة عنها مشروعة وغير معيبة، ثم من قبل الأفراد حتى يتمكنوا من الحصول على الرخص الضرورية المختلفة. إن الضمان الأساسي لاحترام قواعد العمران هي أن تستند أعمال البناء إلى رخص إدارية تمكن الأفراد من تلبية حاجياتهم المختلفة من البناء محافظة في نفس الوقت على مقتضيات حماية البيئة والاستغلال العقلاني للعقار (غواس، 2012/2011: 82)، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

أولا: الوسائل السابقة لعملية البناء

1_ شهادة التعمير:

شهادة التعمير هي وثيقة إدارية، تسلمها السلطة الإدارية المختصة للشخص سواء كان طبيعيا أو معنويا بطلب منه، تُعين حقوق الفرد في البناء والارتفاقات من جميع الأشكال التي تخضع لها الأرض المعنية، ويكون الفرد على علم من أمره إذا أراد التصرف في الأرض. فهي تبين إذا كانت الأرض قابلة للبناء، أو إذا كان بالإمكان تحقيق عملية معينة فهي تمنح للفرد معلومات خاصة بأحكام وقواعد التعمير وحقوقه المتعلقة بتلك القطعة من الأرض وجميع الارتفاقات المتعلقة بها(إقلولي أولد رابح، 2014: 127)

2_ رخصة البناء:

هي رخصة تُشترط في حالة تشييد البنايات الجديدة مهما يكن استعمالها، ولتمديد البنايات الموجودة، ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه، أو الواجهات المطلة على الساحة العمومية ولإنجاز جدار صلب للدعم أو التسييج (المادة 52 من القانون: 90-29). فبدون رخصة البناء لا يمكن القيام بأي عمل من أعمال البناء، كما أنها إجراء ضروري لرقابة حركة البناء والتوسع العمراني. ولذلك تُعد هذه الرخصة رقابة سابقة تسمح بتجنب الأخطار التي يمكن أن تسببها المباني غير المشروعة على المجتمع والبيئة والممتلكات الثقافية العقارية (إقلولي أولد رابح، 2014: 134).

وتعتبر رخصة البناء من أكثر الوسائل فعالية لتنظيم ومراقبة عملية البناء حيث تمكن الإدارة المختصة من بسط الرقابة بشأن الالتزام بقواعد التعمير. فهي من الوسائل الرئيسية لاحترام قواعد التنظيم

العمراني والمحافظة على الطابع الحضاري للمدن لمنع البناء العشوائي الذي يؤثر في النواحي الصحية والجمالية والاجتماعية للمناطق السكنية، وكذا المناطق الصناعية والتجارية أخذا بعين الاعتبار مطلب حماية البيئة (غواس، 2012/2011: 93).

3_ رخصة التجزئة:

رخصة التجزئة هي ذلك القرار الإداري الذي يشترط لكل عملية تقسيم لقطعتين أو عدة قطع أرضية غير مبنية من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها التي من شأنها أن تستعمل في تشييد بناءات جديدة، تنشئ بالنسبة لكل قطعة حقوق بناء جديدة. هذه الرخصة ملزمة لكل مالك عند تصرفه في أي جزء مفرز من ملكيته الغير مبنية تمنح لطالبها سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا من السلطة المختصة بذلك وبالتالي ينجم عن رخصة التجزئة المتبوعة بشهادة تنفيذ الأشغال تغيير في طبيعة قطعة الأرض التي كانت عبارة عن وحدة عقارية واحدة بأن تتحول إلى وحدتين عقاريتين أو أكثر لكل منها حقوق بناء معينة، وارتفاقات، وحدود، وشكل ومساحة (غواس، 2012/2011: 95).

وحماية للمصلحة العامة العمرانية، فرض المُشرع الجزائري عدم منح رخصة التجزئة إذا لم تكن الأرض المجزأة موافقة لمخطط شغل الأراضي المصادق عليه أو مطابقة لوثيقة التعمير التي تحل محل ذلك (عزري، 2005: 44).

ثانيا: الوسائل اللاحقة لعملية البناء

تتمثل الوسائل اللاحقة لعملية البناء في تلك الرقابة التي تمارس من قبل الجهات الإدارية المختصة عند الانتهاء من إنجاز بناية أو تهيئة القطعة الأرضية أو تجزئتها من أجل البناء فيها،ذلك من خلال المعاينات الميدانية التي تتجسد في محاضر المعاينة وفرض عدة التزامات وواجبات تقع على عاتق المرخص له بالبناء أو صاحب رخصة التجزئة. (غواس: 2012/2011: 101)، ويمكن بيان الوسائل اللاحقة لعملية البناء فيما يلي:

1_ شهادة المطابقة:

شهادة المطابقة هي تلك الوثيقة التي تمنحها الجهة المختصة بعد إشعارها من طرف المالك أو صاحب المشروع بانتهاء البناء من أجل إثبات أن أشغال البناء تمت وفقا لأحكام رخصة البناء. بالتالي فهي وسيلة من وسائل الرقابة البعدية تثبت إنجاز الأشغال طبقا للتصاميم المصادق عليها وتراقب مدى احترام المستفيدين من رخصة البناء لبنود وأحكام هذه الرخصة. وتقوم شهادة المطابقة مقام رخصة السكن

أو الترخيص باستقبال الجمهور أو المستخدمين إذا كان البناء مخصصا لوظائف اجتماعية أو تربوية أو الخدمات أو الصناعة أو التجارة (غواس: 2012/2011: 102) .

إذن شهادة المطابقة كوثيقة إدارية تثبت وتؤكد مطابقة الأشغال المنجزة مع توجيهات وتعليمات رخصة البناء وقواعد التعمير، يجعل منها إجراء ضروريا لضمان رقابة حركة البناء والتوسع العمراني، فتعتبر رخصة سكن للبنايات السكنية ورخصة استغلال للمنشآت الصناعية (إقلولي أولد رابح، 2014: 186). غير أن جعل المبادرة لصاحب المشروع في طلب هذه الشهادة قد قلل من فعاليتها وشوه كثيرا النسيج العمراني لأنه إذا كان صاحب المشروع ليس لديه رخصة بناء فكيف يبادر بطلب شهادة المطابقة(غواس: 2012/2011: 102).

إن الحكومة الجزائرية بقيت عاجزة أمام ضخامة مشكلة البناء غير الشرعي والحل الذي لجأت إليه هو التسوية لهذا تبنت نصوصا جديدة تجسدت في قانون 08-15 في إطار سياسة إعادة تنظيم التعمير(غواس: 2012/2011: 104)، حيث يهدف هذا القانون إلى:

- وضع حد لحالات عدم انتهاء البنايات.
- تحقيق مطابقة البنايات المنجزة والتي هي في طور الإنجاز قبل صدور هذا القانون.
- تحديد شروط شغل أو استغلال البنايات و ترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي ومهيأ بانسجام.
- تأسيس تدابير ردعية في مجال عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير.

وحسب هذا القانون تحقيق المطابقة يكون عن طريق وثيقة إدارية يتم من خلالها تسوية كل بناية تم إنجازها أولم يتم، بالنظر للتشريع والتنظيم المتعلق بشغل الأراضي و قواعد التعمير.

2_ رخصة الهدم:

رخصة الهدم إجراء إجباري يخص عمليات الهدم الكلية أو الجزئية للبنايات الموجودة في الأماكن المصنفة أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو المعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية (إقلولي أولد رابح، 2014: 188). حيث:"لا يمكن القيام بأي عملية هدم جزئية أو كلية لبناية دون الحصول مسبقا على رخصة الهدم وذلك عندما تكون هذه البناية واقعة في مكان مصنف أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو المعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، أو عندما تكون البناية الآيلة للهدم سندا لبنايات مجاورة"

(المادة 61 من المرسوم التنفيذي: 91-176 المعدل و المتمم). إذن رخصة الهدم ليست لازمة في جميع حالات هدم البنايات وإنما تُعنى فقط بعمليات الهدم للبنايات في المناطق المذكورة سابقا.

3_ شهادة التقسيم:

تعتبر شهادة التقسيم وثيقة إدارية تسلمها السلطة الإدارية المختصة لكل من يرغب في تقسيم عقاره المبني إلى قسمين أو أكثر، فهي خاصة بالعقارات المبنية فقط. ولا تغير حقوق البناء لأن العقار أساسا مبني. وغالبا ما تُطلب هذه الشهادة من طرف الورثة من أجل تقسيم العقار الموروث، فهذه الشهادة تسهل للورثة قسمة العقار المبني، وتمكن البلدية من مراقبة مدى تأثير قسمة العقار المبني على المحيط العمراني (إقلولي أولد رابح ، 2014: 199).

المبحث الرابع: أدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستديمة في الجزائر

تشير التوقعات إلى أنّ نسبة السكان الحضر في الجزائر ستصل إلى 80% عام 2025، أي حوالي 30 مليون نسمة من السكان سيعيشون في الحضر، وهذا يترتب عنه ارتفاع الطلب على السكن بحوالي 2 مليون وحدة سكنية على أساس معدل إشغال ستة (6) أفراد للمسكن، ومساحات للتوسع العمراني تقدر بحوالي 44000هكتار علاوة على تراكم العجز الحالي. ومن الطبيعي أن يطرح ذلك مشكلات جدّية، فيما يتعلق بتلبية الطلب في ميادين عديدة، إلى جانب المشاكل الناجمة عن عدم توازن انتشار الأنشطة والسكان على التراب الوطني. ولمواجهة هذه التحدّيات، يبدو أنه لا مفر من التوفيق، بين طرفي معادلة التوزيع المتوازن للسكان على التراب الوطني من جهة، والتوزيع العقلاني للاستثمارات وللأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، والاستعمال الأفضل للموارد الطبيعية والمجالية، لتلبية الاحتياجات الحالية المتراكمة في ميادين السكن والشغل والخدمات والمرافق، وحماية البيئة والأوساط الحضرية من الأخطار، وبذات الوقت ضمان حق الأجيال القادمة في تنمية محلية تتلازم مع التنمية الوطنية المنفتحة، على التطورات الدولية الراهنة في ظل تحديات العولمة. بعبارة أخرى تنمية الأوساط العمرانية وفق معايير التنمية المستديمة، بما يضمن التنمية المتوازنة، وتجنّب تطور مدينة أو كتلة حضرية وتهميش أُخرى. لذلك تم تقسيم البلاد إلى 9 أقاليم، بهدف استعادة التوازن بين هذه الأقاليم (زين العابدين، 2001).

إن التهيئة الإقليمية تندرج ضمن التهيئة العمرانية والغرض منها شمولية التهيئة العمرانية لكامل تراب الدولة، ووفقا للقانون: رقم: 01/20 المؤرخ في: 2001/12/12 يتشكل التراب الجزائري من 09 أقاليم هي:

1-الإقليم الشمالي الغربي، ويضم ولايات: وهران، مستغانم، عين تيموشنت، معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، غليزان.

2-الإقليم الشمالي الأوسط، ويضم ولايات: الشلف، عين الدفلى، البليدة، تيبازة، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، البويرة والمدية.

3-الإقليم الشمالي الشرقي، ويضم ولايات: جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، ميلة، قسنطينة، قالمة، سوق اهراس.

4-إقليم غرب الهضاب العليا، ويضم ولايات: سعيدة، تيارت، تيسمسيلت، النعامة، والبيض.

5-إقليم وسط الهضاب العليا، ويضم ولايات: المسيلة، الجلفة، الأغواط.

6-إقليم شرق الهضاب العليا، ويضم ولايات: برج بوعريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، تبسة، خنشلة.

7-إقليم الجنوب الغربي ويضم ولايات: تندوف، بشار، وأدار.

8-إقليم الجنوب الشرقي، ويضم ولايات: بسكرة، غرداية، ورقلة، والوادي.

9-إقليم أقصى الجنوب، ويضم ولايات: تمنراست، وإليزي.

إلى جانب أدوات التهيئة العمرانية المنصوص عليها في القانون رقم 90-29 والتي نظمت وسيرت بها الجزائر مجالها وتوجهاتها العمرانية، أوجدت نوعا آخر من الأدوات وهي أدوات التهيئة الإقليمية التي تهدف إلى ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستديمة، وهذا نظرا لما أصبحت لتهيئة الإقليم من أهمية، خاصة بعد صدور القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستديمة للإقليم الذي ألغى بموجب المادة 61 منه أحكام القانون رقم 87-03 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية. والذي يُعد تكملة للقانون رقم 90-29 المعدل والمتمم(إقلولي أولد رابح، 2014: 110).

المطلب الأول: أسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

تهدف التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم إلى ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستديمة على أساس عدة اعتبارات (إقلولي أولد رابح، 2014: 110)، وهي:

1- الاختيارات الإستراتيجية التي تقتضيها تنمية هذا النوع.

2- السياسات التي تساعد على تحقيق هذه الاختيارات.

3- تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستديمة.

لهذا تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستديمة إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي (إقلولي أولد رابح، 2014: 110)، كما تهدف إلى:

1- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.

2- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.

3- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

4- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تُعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها.

5- إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.

6- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.

7- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.

8- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

بالإضافة إلى الأهداف التنموية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إليها السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستديمة، فإنها تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية مع دمجها ومتطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم (إقلولي أولد رابح، 2014: 111)، وفي هذا الصدد الدولة تضمن ما يلي:

- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وإعماره بشكل متوازن.

- تصحيح الفوارق في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء.

– دعم الأنشطة الاقتصادية حسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها ودعمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

– التحكم في نمو المدن وتنظيمه.

المطلب الثاني: أنواع أدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستديمة:

أنواع أدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستديمة حددتها المادة 7 من القانون رقم 01-20 في خمسة مخططات هي: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، والمخطط التوجيهي لتهيئة السواحل(SDAL)، والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، والمخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT)، ومخططات تهيئة الإقليم الولائي (SATW). وسنتناول فيما يلي أهم مخططين من هذه المخططات لما لها من علاقة مباشرة وأثر واضح في مجال التعمير والتهيئة والتنمية المستديمة للإقليم:

أولا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

1_محتوى وأهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يترجم ويطور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستديمة، كما يشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية إذ يهدف المخطط الوطني إلى عدة غايات (إقلولي أولد رابح، 2014: 114)، وهي:

– خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.

– تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.

– الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

– دعم وتفعيل الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات من أجل استقرار سكانها.

– إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.

– حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.

– حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.

– الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

– الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.

– تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.

– التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة.

– حماية التراث الايكولوجي الوطني وترميمه وتثمينه.

– حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه.

– تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية للجمهورية.

2_إجراءات إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (المادة 19 من القانون: 01-20). بمعنى أنه يتم إعداده من قبل الإدارة المركزية المكلفة بالتعمير والتهيئة والتنمية المستديمة للإقليم، وذلك بالاتصال مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية، كما يساهم المواطنون في إعداده وتنفيذه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (المادة 02 من القانون: 01-20).

ومن الناحية العملية تُعتبر الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (ANAT) من بين المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للدولة التي تعمل لتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. كما يُترجم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستديمة. كما يُشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في مجال التعمير، التهيئة والتنمية المستديمة للإقليم (إقلولي أولد رابح، 2014: 116).

ثانيا: المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:

يُحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة (برنامج الجهة لتهيئة الإقليم) بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (إقلولي أولد رابح، 2014: 118).

1_محتوى المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:

يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم التوجيهات الأساسية للتنمية المستديمة في نطاق برنامج الجهات (المادة 49 من القانون: 01-20)، ويتضمن ما يلي:

- تقييم الأوضاع.
- وثيقة تحليلية استشرافية.
- خطة مرفقة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم والتنمية المستديمة لكل برنامج جهة.
- مجموع الترتيبات المتعلقة بمشروع تهيئة الإقليم وتنميته المستديمة.

2_أبعاد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:

يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم الأعمال ذات الحصص الزمنية، ويمكنه أن يوصي بوضع أدوات للتهيئة والتخطيط الحضري أو البيئي لكل فضاء خاضع للأحكام والإجراءات الخاصة، فهو يتميز بالطابع الإلزامي، إذ يلتزم المتعاملون في مجال العمران وتهيئة الإقليم بالعمل وفق قواعد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم خاصة أنه يحدد التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يعتبر قانونا (إقلولي أولد رابح، 2014: 120).

3_إجراءات إعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:

تتولى الدولة إعداد المخططات الجهوية لمدة 05 سنوات وتتم المصادقة عليه عن طريق التنظيم. وتتم المبادرة بإعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم من قبل الدولة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها، وكذلك التشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية، كما يساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها (إقلولي أولد رابح ، 2014: 121).

المبحث الخامس: الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر والتزاماتهم في المشاريع العمرانية:

يتدخل في عملية البناء مجموعة من الأطراف، كالمهندس المعماري والمقاول والفنيون والعمال، وتتحدد العلاقة بين هؤلاء الأطراف مع رب العمل (صاحب المشروع) بموجب عقد يربطهم، فأي إخلال بالتزاماتهم والتي ينتج عنها التهدم وتعيب البناء الذي ينقص من فائدته يكونون مسؤوليين في مواجهة رب العمل (بطوش، 2012: 05).

بالإضافة إلى هؤلاء الفاعلين نجد أيضا المواطنين أصحاب مشاريع البناء الخاصة، وأيضا المرقي العقاري والمراقب التقني. غير أننا هنا سنركز على ثلاثة فاعلين رئيسيين وهم: صاحب المشروع العمراني، والمهندس المعماري، ومقاول البناء، ذلك أن المشرع الجزائري خصهم بجملة من الالتزامات في مجال البناء والتعمير، وأيضا لكونهم فاعلين وحاضرين بشكل قوي وفعال في ميدان التنمية العمرانية.

المطلب الأول: التزامات صاحب المشروع (رب العمل) في ميدان البناء والتعمير

استعمل المشرع الجزائري مصطلح" رب العمل" في القانون المدني ومصطلح "صاحب المشروع" في المادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 94-07 المعدل بالقانون 04-06. ويُقصد برب العمل ذلك الشخص الّذي يشيد البناء أو المنشآت الثابتة لحسابه، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، خاصا أو عاما (بطوش، 2012: 18).

ويقصد بصاحب المشروع طبقا لنص المادة 07 من المرسوم السالف الذكر، كل شخص طبيعي أو معنوي يتحمل بنفسه مسؤولية تكليف من ينجز بناء ما يقع على قطعة أرضية مالك لها أو يكون حائزا على حقوق البناء عليها وكما ذكر أيضا المقصود بصاحب المشروع المنتدب وذلك في نص المادة 08 من نفس المرسوم وهو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي فوّضهُ صاحب المشروع قانونا للقيام بإنجاز بناء ما. إذن غالبا ما يكون صاحب المشروع هو مالك القطعة الأرضية، الذي يتولى دفع أجور معماريين من مقاولين ومهندسين، ويتولى عملية تسليم المشروع أو البناية (بطوش، 2012: 19).

ويمكن تبيان مظاهر التزامات صاحب المشروع في ميدان البناء والتعمير (كمال، 2013: 374-383) فيما يلي:

أولا_وضع الإعلان القانوني واحترام آجال إتمام أشغال البناء والتعمير:

1_وضع الإعلان القانوني:

ويقصد به القيام بمجموعة من الإجراءات والوفاء بعدد من الالتزامات، بعضها قبل الشروع في تنفيذ أشغال البناء المرخص بها، والبعض الآخر أثناء التنفيذ، وغيرها بعد الانتهاء من تنفيذ مضمون رخصة البناء. ويتمثل ذلك في التصريح والإشهار القانونيين المشتملين على المعلومات الضرورية التي من شأنها أن تعرف بمشروع البناء المراد إنجازه في موقع محدد على قطعة أرض معينة بعد الحصول على رخصة البناء، كما تعرف بصاحب المشروع أي الباني. والهدف من وضع الإعلان (اللافتة) في مكان ظاهر عند الشروع في القيام بأعمال البناء هو ضمان قيام المقاول والمهندس بتنفيذ الأشغال طبقا

للرسومات والمواصفات الفنية، وهو إجراء من شأنه أن يطمئن أصحاب الشأن ويسمح بمراقبة الهيئات المختصة.

2_احترام آجال إتمام أشغال البناء والتعمير:

وهي الآجال المنصوص عليها في مضمون قرار الترخيص بالبناء، باعتباره قرارا إداريا له مدة قانونية محددة ينتهي بها أثره القانوني، تبدأ من تاريخ النفاذ إلى غاية انتهائها نهاية عادية وطبيعية، وهذا لسببين وهما:

أ) ارتباط قرار الترخيص بالبناء بحقوق كل من المستفيد منه وحقوق الغير كالارتفاقات وحقوق المرور، خاصة في حالة ضرورة تسييج الأرض محل انجاز البناء ووضع بعض الحواجز العازلة المؤقتة من أجل ضمان سلامة المارة أثناء تنفيذ أشغال البناء.

ب) منح الإدارة سلطة مراقبة إنجاز أشغال البناء المرخص بها وفق مواصفاتها التقنية وآجالها القانونية، باعتبارها سلطة ضبط إداري.

ثانيا_احترام قواعد التعمير والارتفاقات:

المقصود هنا مدى احترام الباني المرخص له لأحكام ومواصفات قرار الترخيص بالبناء بالدرجة الأولى باعتباره المصدر المباشر لالتزاماته، وكذا قانون البناء. بمعنى آخر متابعة مدى احترام الشروط المتطلبة بشأن إتمام انجاز البناء أو بعض الاشتراطات الخاصة بالارتفاقات والمسافات والمساحات المخصصة للطريق والسير من المارة الراجلين والمساحات المخصصة للشوارع والميادين والحدائق والمنتزهات العامة، فهذه كلها من الأملاك العامة مخصصة للانتفاع بها انتفاعا عاما وبالتساوي بين جميع المواطنين، فلا يحق لأحد من الجيران أن يُغير من معالمها أو يُقيم عليها حينئذ أو حتى بجوارها أحيانا إلا على بعد مسافة معينة ومحددة سلفا أية منشأة، أو يُحدث تغييرا من شأنه التأثير على الغرض الذي هُيئت وخصصت له. ومن ذلك أيضا الالتزام باحترام حدود الارتفاقات وأعمال التعلية المسموح والمرخص بها. وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الالتزامات فيما يلي:

1_ ضرورة الاستعانة بمهندس معماري ومدني في القيام بأعمال البناء:

تُشير المادة 55 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدلة بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، بأنه: "يجب أن يتم إعداد مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من طرف

مهندس معماري ومهندس في الهندسة المدنية معتمدين معا، في إطار عقد إدارة المشروع. يحتوي المشروع المعماري على تصاميم ووثائق تبين موقع المشروع وتنظيمه وحجمه ونوع الواجهات وكذا مواد البناء والألوان المختارة التي تُبرز الخصوصيات المحلية والحضارية للمجتمع الجزائري. تحتوي الدراسات التقنية خصوصا على الهندسة المدنية للهياكل وكذا قطع الأشغال الثانوية.

فطبقا لأحكام هذه المادة يُشترط كقاعدة لوضع مشاريع البناء وتصاميمها بالنسبة للبنايات الخاضعة هي الأخرى لرخصة البناء، الرجوع إلى مهندس معماري ومهندس مدني معتمدين وإسناد وضع مخطط وتصميم البناء إليهما. أما بالنسبة لمسألة مرافقة المهندس المعماري والمدني صاحب المشروع أو الباني المرخص له مرافقة إجبارية أثناء تنفيذ الأشغال المرخص بها، بل إشرافهما عليها شخصيا فهي مسألة لم يحسمها المشرع الجزائري، بل ترك الأمر لمحض الاتفاق بين الباني والمقاول، أو لاختياره بإدخال كل من المهندس المعماري أو المدني في مرحلة تنفيذ مشروع البناء وتكليفهما تكليفا قانونيا بذلك.

2_احترام المواصفات التقنية والمادية لمشروع البناء المرخص له:

من بين أهم الالتزامات القانونية التي يتحملها الباني المرخص له، التزامه باحترام قرار الترخيص بالبناء وتنفيذ مشروع البناء بمواصفاته التقنية والمادية والجمالية كما هي محددة في رخصة البناء المسلمة من السلطة الإدارية المختصة بإشراف مهندس معماري وآخر مدني.

المطلب الثاني: التزامات المهندس المعماري في ميدان البناء والتعمير

لقد أوجب المشرع الجزائري اللجوء إلى المهندس المعماري في المشاريع الخاضعة لرخصة البناء (المادة55 من قانون 90-29 المعدل والمتمم)، إذ أنه يجب إعداد مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من طرف مهندس معماري. ويُقصد بالمهندس المعماري كل شخص طبيعي أو معنوي تتوافر فيه الشروط والمؤهلات والكفاءات التقنية والوسائل اللازمة الفنية في مجال البناء لصالح رب العمل وذلك بالتزامه إزاء هذا الأخير على أساس الغرض المطلوب وأجل محدد ومقاييس نوعية، وذلك تحت مسؤوليته الكاملة وفي إطار الالتزامات التعاقدية التي تربطه بصاحب المشروع". وهذا حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ماي 1988 الذي يتضمن كيفيات ممارسة تنفيذ الأشغال في ميدان البناء.

يتدخل المهندس المعماري في عملية البناء بناءا على طلب رب العمل في مختلف المراحل التي تمر بها هذه العملية، سواء قبل التنفيذ وهو ما يعرف بمرحلة القيام بالدراسات الأولية والتمهيدية للمشروع وإعداد التصاميم والرسومات الأولية للمشروع، وعند قبولها من قبل رب العمل يقوم المهندس بالإشراف

على تنفيذها، وهو ما يعرف بمرحلة تنفيذ المشروع، في الأخير عند انتهائه من تنفيذ المشروع يقوم بتسليمه لرب العمل وهو ما يعرف بمرحلة تسليم المشروع (بطوش ، 2012: 08).

وتتمثل التزامات المهندس المعماري في الالتزامات التي تفرضها عليه أصول مهنة الهندسة المعمارية التي تكفل سلامة المباني والمنشآت المشيدة، وهي التزامات متنوعة ومتغيرة بحسب نوع المهمة المكلف بها من قبل صاحب المشروع، وذلك في مختلف مراحل المشروع العمراني كما يلي:

أولا_التزامات المهندس المعماري قبل البدء في تنفيذ المشروع العمراني

يلتزم المهندس المعماري قبل البدء في تنفيذ المشروع بالقيام بدراسة المشروع وإعداد التصاميم للمشروع كما يلي:

1-التزام المهندس بالقيام أو بإعداد دراسة المشروع: يلتزم المهندس المعماري المكلف بدراسة المشروع بتقديم دراسة أولية والدراسة الإجمالية للمشروع قبل البدء فيه، ويجب أن تكون هذه الدراسة مطابقة للأغراض والمتطلبات وأن تكون حسب البرنامج المقدم له من قبل رب العمل (صاحب المشروع)، فيلتزم المهندس المعماري بدراسة البرنامج المقدم له، والمعلومات التي تحصل عليها شخصيا أثناء قيامه بزيارة ميدانية للأرض التي يراد إقامة المشروع عليها، وهذا إذا نص العقد الذي يربط المهندس المعماري برب العمل، على نفس المعطيات والمعلومات فيتمسك بها المهندس المعماري، وإن لم ينص على ذلك، يكون بالرجوع لتفسير مضمون العقد. طبقا لذلك يكون المهندس القائم بالدراسات مسؤولا عن عدم دقة في المعطيات التي قدمت له والتي استند إليها في دراسته للمشروع (بطوش ، 2012: 22).

2-التزام المهندس بإعداد التصاميم: بعد قبول رب العمل للدراسة الأولية والنهائية للمشروع، يشرع المهندس المعماري في إعداد الرسومات الهندسية لذلك المشروع، ويعتبر التزام إعداد تصميم للأعمال جوهر مهنة المهندس، حيث أصبح لجوء رب العمل إلى المهندس المعماري من أجل وضع التصميم أمرا إجباريا في الوقت الحاضر في الجزائر (بطوش، 2012: 23) ويتمثل هذا الالتزام فيما يلي:

* وضع المهندس الرسومات الهندسية: تبين الرسومات الهندسية أساس وأساسات المبنى، وهيكله الإنشائي، وحجم البناء وتقسيماته أو مكوناته، وكما يستلزم المشرع الجزائري فضلا عن ذلك أن يشتمل على اختيار المواد والألوان وذلك طبقا للمادة 55 من قانون التهيئة والتعمير.

* إعداد المقايسات التي سيتم تنفيذ المشروع عليها وهي ثلاثة أنواع: المقايسات الوصفية التي تتضمن بيانا تفصيليا بالمواد الواجب استخدامها في تنفيذ البناء، المقايسة الكمية التي تتضمن تقديرا لأحجام

ومساحات أو مسطحات الأعمال، المقايسة التقويمية أو التقديرية والتي تتضمن تقديرا تقريبيا لتكاليف الأعمال، وفقا لتفصيلاتها الواردة في المقايسة الكمية.

وبذلك يلتزم المهندس المعماري بتصميم رسومات تمهيدية للمشروع ثم يقوم بإعداد التصاميم الابتدائية له، وفي الأخير يعد تصميم المشروع التنفيذي أي النهائي، ويقدم نسخة منه إلى رب العمل (صاحب المشروع). كما يلتزم المهندس الواضع للتصاميم الأخذ بعين الاعتبار حالة المكان المراد إقامة البناء عليه من جميع جوانبه سواء ما تعلق بالأرض أو المناخ، وكذلك من حيث حجم البناء ومساحته، وأن يضع كل إمكانياته العلمية وخبرته كي يضمن للبناء المتانة والصلابة الكافيتين لمواجهة كل المتغيرات الجوية والأرضية، ما عدا التي تدخل ضمن دائرة الكوارث التي لا يمكن توقعها والتي تعد من قبيل السبب الأجنبي (بطوش ، 2012: 24).

ثانيا_التزامات المهندس المعماري أثناء تنفيذ المشروع العمراني

بعد انتهاء المهندس من قيامه بدراسة المشروع وإعداد تصاميمه، فإنه يلتزم بتنفيذ تلك الدراسة والتصاميم ومراقبة تنفيذها والإشراف عليها، كما يلتزم بمساعدة رب العمل وتقديم النصح والإرشاد له باعتباره خبيرا في هذا المجال، ويجب عليه احترام ميعاد التنفيذ، فأي إخلال بهذه الالتزامات يحقق مسؤوليته اتجاه رب العمل (بطوش، 2012: 25)، ويمكن تحديد هذه الالتزامات فيما يلي:

1-التزام المهندس المعماري بتنفيذ المشروع العمراني: يُقصد بالتنفيذ تشكيل البناء أو المنشآت الثابتة الأخرى بجعلها حقيقة ملموسة في حيز الوجود وذلك عن طريق دمج مجموعة من المواد وتركيب بعضها مع البعض بحيث تكون في النهاية البناء المطلوب طبقا للتصميم الذي وضع له، كل هذا طبقا للقواعد المتبعة في المهنة وأصولها، ويجب عليه مراعاة التعليمات الموضوعة من قبل المهندس الذي وضع التصاميم إن لم يكن هو الذي أعدها.

ويشتمل التنفيذ على عمليتين منفصلتين هما، عملية ذهنية وعملية مادية، فالعملية الذهنية يختص بها المهندس الواضع لتصاميم البناء ومقاييسه ودفتر الشروط، بذلك يحدد هذا المختص المواد التي يريد استخدامها في التنفيذ وعليه تبيان خصائصها وأوصافها وكيفية استخدامها وتحديده لنسب التركيب وكيفية إتمام هذا التركيب، وكل هذا يجب أن يكون مطابقا للمواصفات المعمول بها وقواعد وأصول الفن المعماري وأن تكون موافقة للقوانين واللوائح المنظمة لهذه المهنة.

ويعتبر المهندس المنفذ مسؤولا عن عدم احترام المعطيات التي توصل إليها في الدراسة أو تنفيذ التصاميم بشكل مخالف لأصول الفن المعماري، أو إجراء أي تعديل في الدرسات المقدمة لتنفيذها دون حصوله على موافقة مسبقة من المهندس القائم بالدراسة إذ لم يكن هو القائم بها.

2-التزام المهندس المعماري بالإشراف ومراقبة تنفيذ المشروع العمراني: بحيث يلتزم المهندس بالإشراف ومراقبة تنفيذ المشروع، ويتحقق ذلك عن طريق زياراته لموقع البناء ولا يُطالب في هذا الصدد بالحضور الدائم في موقع البناء وإنما يكفي أن يقوم بزيارات متكررة للموقع، في المقابل ليس هناك أي تردد في اعتباره مسؤولا عن الأضرار الناتجة عن العيوب التي كان بإمكانه اكتشافها أثناء قيامه بمراقباته الدورية لموقع البناء، لأنه كان باستطاعته مطالبة المقاول بإصلاح الأعمال التي تم تنفيذها تنفيذا معيبا ولو وصل به الأمر لمطالبته بهدمها وإعادة بنائها، فيعتبر المهندس المشرف مسؤولا عن كل إهمال في إشرافه على عملية التنفيذ، كأن يهمل في زيارته لمكان العمل أو كعدم اكتشافه لخطأ واقع في الجانب المادي للتنفيذ، حيث كان بإمكانه اكتشافه لولا إهماله.

ويُسأل المهندس المكلف بالرقابة والإشراف عن الأخطاء التي تقع من المقاول في التنفيذ لأنه يُعتبر في حكم الضامن لأعمال المقاول و يرجع السبب في ذلك لما يقع على عاتق المهندس المشرف على التنفيذ من صلاحيات الإدارة و الإشراف، فهو الذّي يدير العمل ويعطي التعليمات اللازمة لتنفيذه فيشرف على التنفيذ حتى يتأكد من حسن وتمام ودقة تنفيذ تلك الأعمال المكلف بها.

كما يُسأل المهندس المكلف بالرقابة والإشراف أيضا عن تهدم البناء الناتج عن عيب في المواد المستخدمة في البناء، نظرا لخبرته في هذا المجال، كما له أن يرفض استعمالها لعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس المطلوبة في مجال البناء والتي تضمن سلامة البناء ومتانته. فالمسؤولية هنا تكون تضامنية بينه وبين المقاول المقدم للمادة لأنه كان عليه أن يقوم بإخطار رب العمل بالعيب الموجود في المواد المستعملة في البناء لما تم كشفها كالإسمنت الذي انتهت مدة صلاحيته أو أن الخشب المستعمل من نوعية رديئة.

وأيضا يُعتبر المهندس المعماري مسؤولا أيضا عن مواد البناء المقدمة من طرف رب العمل، سواء كان خبير في مجال البناء أو غير خبير، لأنه يجب عليه قبل استعمالها أن يتفحص مدى صلاحيتها و سلامتها، وذلك لما له من خبرة وكفاءة فنية في مجال البناء فإذا أصر رب العمل على استعمال الموادالمعيبة كان للمهندس المشرف الحق في الامتناع عن التنفيذ.

3-التزام المهندس المعماري بمساعدة رب العمل في تنفيذ المشروع العمراني: حيث يلتزم المهندس بمقتضى واجبات مهنته بمساعدة رب العمل في اختيار المقاولين الذين سيقومون بتنفيذ تلك التصاميم والرسومات التي قام بها، ولأن دور المقاول يتمثل أساسا في ترجمة التصاميم إلى مباني ومنشآت، وكما يلتزم بمساعدة رب العمل عند تسلّمه للمباني والمنشآت المنجزة، حيث يجب أن يكون حاضر عند تسلم رب العمل للأعمال وعليه أن يطالبه بالقيام بالتحفظات الضرورية وإعلامه بنتائج غياب هذه التحفظات، أو أن يشير عيه بقبولها بدون تحفظات لكون البناء سليما ومستوفيا للشروط التي تتطلبها قواعد وأصول المهنة وأنه جاء مطابقا لما هو منصوص عليه في العقد. و يؤشر على ذلك في محضر التسليم والتسلّم الذي يختص بإعداده ثم يتم تقديمه لرب العمل لتوقيعه، وأثناء قيامه بهذه المهمة يلتزم نحو رب العمل بالحفاظ على السر المهني.

4-التزام المهندس المعماري بالنصح والإرشاد في تنفيذ المشروع العمراني: يعتبر التزام النصح التزاما أساسيا بالنسبة لمشيدي البناء في مواجهة رب العمل وحتى فيما بينهم، فيلتزم المهندس بتقديم النصح والإرشاد لرب العمل قبل البدء في تنفيذ الأعمال وأثناء تنفيذها وعند تسليم هذه الأعمال لرب العمل.

5-التزام المهندس المعماري باحترام ميعاد تنفيذ المشروع العمراني: يلتزم المهندس المعماري كالمقاول بإنهاء البناء في الميعاد المتفق عليه في العقد، إذ يتفق المهندس المعماري مع رب العمل على تنفيذ أعمال البناء في ميعاد معين، وعدم احترام هذا الميعاد يؤدي إلى مساءلته، أما إذا كان الميعاد غير محدد في العقد فإنه يتحدد بحسب نية المتعاقدين، فالمهندس المعماري وباقي المشيدين ملزمين بإنهاء البناء في ميعاد معقول.

المطلب الثالث: التزامات مقاول البناء في ميدان البناء والتعمير

مقاول البناء هو الذي يتولى عملية البناء والتشييد حيث يعهد إليه صاحب المشروع مهمة تنفيذ أشغال البناء، وذلك بناءا على عقد اتفاقي بين الطرفين يتعهد بموجبه المقاول بتنفيذ أشغال إنجاز مشروع البناء مقابل أجر يتعهد بتقديمه صاحب المشروع، ويتم كل هذا في إطار ما يعرف بعقد المقاولة(المادة 549 من الأمر: 75-58).

أولا: التزامات مقاول البناء في عملية التشييد

يلتزم مقاول البناء اتجاه صاحب المشروع في عملية تشييد المشروع العمراني بالتزامات عديدة والتي من أهمها ما يلي:

1_ تسليم الأشغال من طرف مقاول البناء لصاحب المشروع: يلتزم المقاول بتسليم العمل بعد إنجازه إلى رب العمل (صاحب المشروع) مع كافة ما سبق له أن استلمه من هذا الأخير، متعلقا بعقد المقاولة كالتصاميم والرسومات والرخص العمرانية، ومستندات إثبات الملكية والأدوات وغيرها، لأنه لم يعد هناك حاجة لاستبقائها عنده بعد إنجازه للعمل. ويكون التسليم بوضع العمل تحت تصرف رب العمل بحيث يتمكن من الانتفاع (زيداني، 2010/2009: 57).

2_ تأمين المشروع من حوادث الانهيار والحرائق أثناء أشغال البناء: إن المقاول ملزم باكتتاب عقد التأمين أثناء سريان أشغال البناء وهذا يتعلق بتغطية كل الحوادث التي قد تطرأ على المشروع أثناء إنجاز الأشغال و يضمن عقد التأمين تأمين الحوادث التالية:

– تأمين المشروع من كل الانهيارات التي تحدث أثناء إنجاز الأشغال سواء جزئيا أو كليا، وكذلك حوادث الحريق، وأفعال التخريب.

– تأمين المسؤولية المهنية وهذا فيما يخص أطراف العقد فيما يتعلق بالعمال، والآلات واللوازم،...الخ.

3_ تقديم الضمانات المالية: يقدم المقاول إلى رب العمل كفالة بنكية بمقدار معين من النقود المتفق عليه مسبقا في العقد، ويكون ذلك بالحصول عليها من بنكه وإيداعها في بنك رب العمل، ويكون الهدف من ذلك تمكين رب العمل من الحصول على تعويض عن الأضرار التي تصيبه من جراء عدم تنفيذ العقد أو التنفيذ الغير المطابق الذي يعني عدم مطابقة العمل للمواصفات الرئيسية المتفق عليها سابقا.

4_ الضمان العشري: بناء على قاعدة الضمان العشري التي تنص على أنه: يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيداه من مبان أو أقاماه من منشآت ثابتة أخرى ولو كان التهدم ناشئًا عن عيب في الأرض، ويشمل الضمان المنصوص عليه ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته، وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل نهائيا (المادة 554 من الأمر: 75–58).

ثانيا: التزامات مقاول البناء في مواد البناء:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه المقاول في عملية البناء فإنه يكون مسؤولا عن كل ما يترتب عن الخطأ أو الغش في المواصفات الفنية للبناء، ومطابقة مواد البناء المستخدمة للمواصفات المقررة. لذلك يجب أن يلتزم مقاول البناء بعدة التزامات (نصرون، 2001/2000: 201–206)، وهي كالتالي:

1_ مراعاة الأصول الفنية في البناء: وذلك بأن يتم تنفيذ مشروع البناء وفقا للأصول الفنية التنفيذية المعمول بها، والتنفيذ يعني نقل الرسومات والتصميمات الهندسية من الحيز النظري إلى حيز الواقع مما يجعل البناء واقعا ملموسا وذلك عن طريق خلط المواد المختلفة المستخدمة في البناء وفقا لنسب محددة لا يجوز النزول عنها، والبدء في وضع أساسات البناء، ثم إقامة الأعمدة والمحاور الأساسية فيه وذلك وفقا لما جاء في التصميم المعماري السابق وضعه من طرف المهندس المعماري المصمم. و المهندس المكلف بالإشراف على التنفيذ هو الذي يضع النسب ويحدد استخداماتها وفقا لدفتر الشروط الذي يحدد مواصفات البناء، ويجب عدم البدء في تنفيذ أي مرحلة جديدة من البناء إلّا بعد الانتهاء من المرحلة التي تسبقها بأمان والتأكد من صلاحيتها. وأن لا يتم إجراء أي تعديل في التصميم إلا إذا لزم الأمر وبموافقة جهة التنظيم، وأن يحتفظ بالرسومات و تعديلاتها في أماكن العمل.

2_عدم الغش في استخدام مواد البناء: المقصود بالغش في استخدام مواد البناء هو إضافة مواد أخرى غريبة على طبيعة المادة المستخدمة فتغير من خواصها وتأثر في متانة البناء وهذا الغش يحدث أحيانا لتقليل النفقات، أما استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات فيعني أن المواد المستخدمة غير صالحة من حيث تكوينها للبناء لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية المعمول بها وقت الإنشاء، وفي الغالب ما يكون الاستخدام لقلة سعرها عن سعر المواد المطابقة للمواصفات. والالتزام باستخدام مواد مطابقة للمواصفات هو التزام يقع على عاتق كل القائمين بعملية التشييد بدءً من المهندس المصمم الذي يحدد في دفتر الشروط المتعلق بالبناء مواصفات المواد المستخدمة ونوعها، ويلتزم مقاول البناء والمهندس المنفذ بأن يتم تنفيذ البناء وفقا لما سبق تحديده من مواصفات للمواد، وعدم الغش فيها.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الأول: حدود الدراسة

المبحث الثاني: منهج الدراسة

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة

المبحث الرابع: عينة الدراسة

المبحث الخامس: أداة الدراسة

المبحث السادس: طريقة تفريغ البيانات الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها

المبحث الأول: حدود الدراسة

المطلب الأول: الحدود الموضوعية للدراسة:

اقتصر البحث على التعرف على واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، وذلك في إطار الحدود الموضوعية لمتغيرات الدراسة وهي:

* معايير التنمية العمرانية المستديمة وهي: معيار حماية واحترام بيئة الموقع، ومعيار ترشيد استخدام الموارد البيئية، ومعيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة، ومعيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني، ومعيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية، ومعيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني.

* الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية في الجزائر وهم: أصحاب المشاريع العمرانية، والمهندسون المعماريون المعتمدون، والمقاولون المنفذون للمشاريع العمرانية، والمواطنون أصحاب المشاريع العمرانية الخاصة.

المطلب الثاني: الحدود المكانية للدراسة:

من خلال عنوان هذه الدراسة "واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر_من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري" تتضح الحدود المكانية للدراسة جليا أمامنا، وهي مكاتب الدراسات المعمارية التابعة للمهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري البالغ عددها (18) ولاية وهي:جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، ميلة، قسنطينة، قالمة، سوق اهراس، برج بوعريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، تبسة، خنشلة، بسكرة، غرداية، ورقلة، الوادي.

المطلب الثالث: الحدود الزمانية للدراسة:

ويقصد بها الفترة الزمنية التي استغرقها البحث بدءا من اختيار المشكلة وإعداد خطة البحث، فتحرير الجانب النظري، ثم الدخول في الجانب الميداني بتحديد الإجراءات والخطوات المنهجية وإعداد أدوات البحث واختيار عينة الدراسة، وصولا إلى جمع البيانات الميدانية وتحليلها وكتابة التقرير النهائي للبحث (ناصف، 1997: 41).

فيما يتعلق بإعداد الجانب النظري للدراسة، استغرقت عملية إعداده طول الفترة الزمنية التي تطلبها إعداد هذه الدراسة بالكامل، والممتدة من جانفي 2014م إلى ماي 2018م لجمع كل ما توفر من مصادر ومراجع متعلقة بموضوع الدراسة، وقراءتها بتمعن، ووضع ملخصات لها، وتعديل إشكالية وخطة الدراسة في ضوء ذلك وكلما طرأ جديد يستدعي ذلك. ثم تحرير الفصول النظرية للدراسة، وتعديلها وإثراها كلما توفرت لدينا مراجع جديدة للدراسة.

أما إعداد الجانب الميداني من الدراسة، فقد استغرق فترة دامت من جانفي 2016م إلى ماي 2018. وقد مرت هذه العملية على النحو التالي:

حيث بدأها الباحث بمرحلة استطلاعية تمهيدية وتحضيرية، وقد استغرقت فترة امتدت من جانفي 2016م إلى ماي 2016م، وكانت بمثابة الخطوة الأولى التي من خلالها تمكن الباحث من الإحاطة بأبعاد المشكلة المراد دراستها ميدانيا والبدء في جمع المعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة، حيث تعرف الباحث خلالها عن قرب على خصائص مجتمع الدراسة، مما ساعده على بناء أداة الدراسة المتمثلة في استمارة استبيان حول واقع التنمية العمرانية المستديمة بالجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري، وبعد بناء الاستمارة قام الباحث بتعديلها عدة مرات لكي تتناسب تماما مع موضوع الدراسة من جهة، ومع خصائص أفراد مجتمع الدراسة من جهة أخرى، وذلك بناء على توصيات المحكمين، وآراء وانطباعات بعض أفراد مجتمع الدراسة، لتصبح بعد ذلك جاهزة للتطبيق.

بعد أن أصبحت استمارة الاستبيان في شكلها النهائي جاءت مرحلة التطبيق، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة المحددة للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، واستغرقت عملية توزيع الاستمارة مدة (98) يوم، من 23 ماي 2016م إلى غاية 28 أوت 2016م. وبعد تجميع الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد العينة، قام الباحث بتفريغ معطياتها في صورة كمية تسمح بإجراء مختلف التحليلات الإحصائية اللازمة في الدراسة، من أجل بلوغ أهدافها التي بنيت عليها، والتحقق من صحة الفرضيات، ثم استخلاص النتائج العامة للدراسة.

المبحث الثاني: منهج الدراسة

لا بد للباحث في أي مجال علمي يبحث فيه بما في ذلك مجال علم الاجتماع من إتباع مجموعة من العمليات والخطوات بغية تحقيق أهداف بحثه وهي ما يطلق عليها اسم المنهج العلمي، والذي لا غنى للباحث عنه، فحسب المختصين، أن المنهج هو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد، مساعي، أسئلة وفرضيات البحث (زرواتي، 2008: 176). فالمنهج سبيل كل باحث لأجل الوصول إلى نتائج الموضوع المراد دراسته والإجابة على أسئلته أو التحقق من صحة فرضياته، ويتم ذلك بإتباع خطوات تؤدي إلى الحقيقة التي نريد الوصول إليها.

وتختلف مناهج البحث بناءا على طبيعة وميدان المشكلة موضوع البحث، فقد يصلح المنهج التجريبي في دراسة مشكلة ما، لا يصلح فيها المنهج التاريخي أو دراسة الحالة، وهكذا دواليك؛ إذ كثيرا ما

تفرض مشكلة البحث المنهج الذي يستخدمه الباحث؛ وأية محاولة من الباحث لإتباع منهج على هواه لا يتلاءم مع طبيعة الموضوع، تعتبر خطأ فادحا يسيء إلى الباحث، ولا يتوصل إلى نتائج دقيقة، كما أن اختلاف المنهج لا يرجع فقط إلى طبيعة وميدان المشكلة، بل أيضا إلى إمكانيات البحث المتاحة، فقد يصلح أكثر من منهج في دراسة بحثية معينة، ومع ذلك تساهم الظروف المتاحة أو القائمة في تحديد نوع المنهج الذي يختاره الباحث (غربي، 2006: 72_73).

وانطلاقا من طبيعة الموضوع في هذه الدراسة وبناء على إشكالية البحث ومن أجل بلوغ الأهداف المحددة، كان لا بد من الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة والذي يمكن من خلاله التحقق من صحة فرضيات الدراسة كما أنه يعد السبيل لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها وتفسيرها. ولأنه يأخذ بالمنحى الإحصائي في وصف الظواهر المدروسة، فيمكن من خلاله الكشف عن واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر تبعا لجملة من المتغيرات. ذلك أن المنهج الوصفي عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها (عبيدات محمد، وآخرون، 1999، 46)، فهو إذن طريقة لوصف الظاهرة وتصويرها كميا وكيفيا، وذلك عن طريق جمع المعلومات النظرية والبيانات الميدانية عن المشكلة موضوع البحث، ثم تصنيفها وتحليلها والوصول إلى النتيجة (شفيق،1985: 80).

أضف أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات التحليلية التي تستهدف التعرف واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من وجهة نظر المهندسين المعماريين المعتمدين، وأهم المحددات والعوامل المؤثرة سلبا أو إيجابا في طبيعة هذا الواقع. ولهذا الغرض اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي أو كما يسمى عادة المنهج الوصفي التحليلي. ذلك بأنه أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (غربي، 2006: 84)، كما أنه طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية توظف في السياسات الاجتماعية، بهدف إصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية (زرواتي، 2007: 87).

بالإضافة إلى ما سبق، وبغض النظر عن كون المنهج الوصفي من المناهج المتداولة والمستعملة بشكل واسع من طرف الباحثين. فقد اعتمدناه أيضا في هذه الدراسة لكونه يعد الأكثر كفاءة في كشف

حقيقة الظاهرة وإبراز حقائقها، فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا، والتعبير عنها كيفيا وكميا (بوحوش، الذنيبات، 1995: 129)، فهذا المنهج حسب المختصين يتميز بأنه ينصب على الواقع المراد دراسته، بهدف الكشف على الأوضاع القائمة المتصلة بموضوع الدراسة، وذلك بمحاولة التعمق فيها، وبالتالي فهو أنسب الطرق التي تؤدي إلى جمع وتحليل البيانات من خلال مقابلات مقننة، أو من خلال استبيانات وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين تمثل مجتمعا معينا (الجوهري، 1985: 115).

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة

يُقصد به المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة الميدانية. ويتوقف اختيار الباحث لمجتمع بحثه على طبيعة المشكلة موضوع الدراسة من جانب، وعلى تحديده لمفاهيم بحثه والمؤشرات التي اعتمد عليها في تعريفاته الإجرائية التي ينطلق منها (ناصف، 1997: 37).

ويُعرف مجتمع البحث على أنه جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها؛ وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث، الذي يشمل جميع أسماء وعناوين مفردات مجتمع البحث. ولذلك يجب على الباحث أن يحدد مجتمع بحثه تحديدا دقيقا تبعا للموضوع المحدد بدقة في عنوان الدراسة أو البحث (غربي، 2006: 131).

وعليه من خلال عنوان هذه الدراسة وكذلك التعريفات الإجرائية التي تم تحديدها فيما سبق فإنه يكون مجتمع الدراسة هم المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري وذلك خلال فترة إجراء هذه الدراسة، والبالغ عددها 18 ولاية، والموزعة حسب أقاليم التراب الجزائري من الشمال إلى الجنوب، بحيث كل إقليم يضم عددا من الولايات التي تمثل وحدات المجتمع، كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (01) يبين توزيع وحدات مجتمع الدراسة

نوع الإقليم	وحدات المجتمع (الولايات)
إقليم الشمال الشرقي	جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، ميلة، قسنطينة، قالمة، سوق اهراس.
إقليم الهضاب الشرقي	برج بوعريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، تبسة، خنشلة.
إقليم الجنوب الشرقي	بسكرة، غرداية، ورقلة، الوادي.

المبحث الرابع: عينة الدراسة

المطلب الأول: نوع العينة وكيفية اختيارها

العينة هي جزء من مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية. وهي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة. فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله(زرواتي، 2007: 334).

إن طريقة المعاينة (العينة) تفرض نفسها كأسلوب لجمع البيانات عندما يكون الباحث غير قادر على إجراء دراسته على جميع مفردات مجتمع البحث، حيث يلجأ عندها إلى اختيار عينة يجري عليها الدراسة (غربي، 2006: 131). وكذلك لاستحالة دراسة المجتمع كله، وبهدف حصر الدراسة في عدد قليل نسبيا يمكن الباحث من جمع عدد أكبر من البيانات وأكثر تفصيلا. وهذا ما تؤكده كتب المنهجية إذ تشير إلى أن أسلوب البحث بالعينة يستخدم عندما لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الاجتماعي، أي عند استحالة دراسة جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف (زرواتي، 2008: 267).

ويتوقف اختيار نوع العينة وحجمها بالدرجة الأولى على ظروف كل بحث على حدة، وإذا أردنا التحديد، نقول أن حجم العينة يخضع لعدة اعتبارات (غربي،2006: 134_135) وهي:

أ_ أهداف الدراسة من وجهة نظر المستفيد منها.

ب- مستوى الدقة الإحصائية المطلوبة.

ج_ أخطاء غير المعاينة: وهي تلك الأخطاء التي تحدث وتتزايد كلما كبر حجم العينة، فالباحث يفضل زيادة حجم العينة تجنبا لأخطاء المعاينة، فيقع بدلا من ذلك في أخطاء غير المعاينة. وتتمثل أخطاء غير المعاينة مثلا في عدم استجابة بعض مفردات العينة، أو عدم ملائمة الاستمارة، أو خطأ تفريغ وتحليل البيانات، وغيرها من الأخطاء التي يحتمل وقوعها أكثر وتؤثر على نتائج الدراسة مع كبر الحجم.

د_ وقت البحث.

هـ_ تكلفة البحث.

و_ خطة تجميع البيانات.

ز_ خطة تحليل البيانات.

وبناء على ما سبق ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة، اعتمدنا على طريقة المعاينة العنقودية في استخراج عينة الدراسة. وتتطلب المعاينة العنقودية أولا اختيار مجموعات كبيرة تدعى بالعنقودية، ومن ثمة اختيار وحدات المعاينة من هذه المجموعات العنقودية. ويمكن اختيار المجموعات العنقودية إما بإتباع طريقة العينة العشوائية البسيطة أو العينة الطبقية. وفقا لمشكلة البحث، يمكن للباحثين تضمين جميع وحدات المعاينة في المجموعات العنقودية في العينة أو إجراء الاختبار اللازم ضمن هذه المجموعات باستخدام إجراءات المعاينة البسيطة أو المعاينة الطبقية (ناشمياز، ناشمياز، 2004: 197).

فالعينة العنقودية أو كما تسمى أيضا بالعينة متعددة المراحل، يقصد بها اختيار وحدات العينة أو مفرداتها في شكل حزم أو عناقيد. إذ يتم بمقتضاها تقسيم مجتمع البحث إلى أقسام رئيسية وفق معيار مناسب، يلي ذلك إجراء تقسيمات فرعية على مراحل متتابعة، وهكذا دواليك. فمثلا إذا كان مجتمع البحث هو سكان مدينة معينة، فإنه يتم الاختيار العشوائي لعدد من الأحياء أو المناطق داخل المدينة، ثم يتم اختيار بعض الشوارع عشوائيا من بين تلك الأحياء ثم يختار بعض العمارات أو المنازل من الشوارع المختارة، وبعدها تأتي مرحلة اختيار بعض الوحدات السكنية، وكل العمليات تكون وفقا للطريقة العشوائية(غربي، 2006: 140).

وانطلاقا من مجتمع الدراسة المتمثل في المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري البالغ عددها 18 ولاية، والتي تمثل وحدات لمجتمع الدراسة، موزعة حسب الأقاليم التي يتشكل منها التراب الجزائري، بحيث كل إقليم يضم عددا من الولايات. فقد قمنا باستخدام طريقة المعاينة العنقودية لاختيار ولايتين من كل إقليم. وعليه فقد وقعت القرعة على ولايتين من إقليم الشمال الشرقي هما "ولاية جيجل و ولاية عنابة"، وكذلك ولايتين من إقليم الهضاب الشرقي هما "ولاية باتنة و ولاية تبسة"، ثم ولايتين من إقليم الجنوب الشرقي هما "ولاية بسكرة و ولاية الوادي". أما بالنسبة للمهندسين المعماريين المعتمدين في هذه الولايات المختارة فقد قمنا باختيارهم بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة، والتي تمثلت في سحب 20% من مجموع هؤلاء المهندسين المعتمدين في كل ولاية عن طريق جداول الأرقام العشوائية، (وذلك تماشيا مع الإمكانيات الممنوحة للباحث سواء كانت إمكانيات مادية أو تتعلق بالمدة الزمنية اللازمة لإجراء الدراسة) فتحصلنا على عينة الدراسة المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02) يبين توزيع عدد مفردات عينة الدراسة حسب الولايات

الولاية	عدد المهندسين المعماريين المعتمدين	عدد مفردات العينة من كل ولاية 20%
جيجل	161	32
عنابة	250	50
باتنة	354	71
تبسة	156	31
بسكرة	230	46
الوادي	159	32
المجموع	1310	262

المطلب الثاني: خصائص العينة

أولا_توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

تضم عينة الدراسة المهندسين المعماريين المعتمدين من الجنسين (ذكور وإناث) وكان توزيعها حسب هذه الخاصية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) يبين توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	211	% 80.5
الإناث	51	% 19.5
المجموع	262	% 100

يظهر من خلال الجدول أن عدد أفراد عينة الدراسة من المهندسين المعماريين الذكور أكبر بحوالي أربعة أضعاف من عدد أفراد عينة الدراسة من المهندسات المعماريات الإناث، ويمكن تفسير ذلك ضمن سياقين: الأول يتمثل في طبيعة مهنة المهندس المعماري وما تتضمنه من صعوبات وعراقيل تقف أمام ممتهنيها خاصة النساء مما يجعلهن يعزفن عن ممارسة هذه المهنة. أما السياق الثاني فيتمثل في الثقافة الاجتماعية للمجتمع الجزائري التي تكرست فيها فكرة مفادها أن التوجه نحو ممارسة مهنة الهندسة المعمارية واقتحام ورشات البناء تليق بالرجال أكثر من النساء، فانسحب تأثير هذه الثقافة سلبا على نسبة توجه الإناث لدراسة تخصص الهندسة المعمارية، وبالتالي قلة عدد الإناث الممتهنات لهذه المهنة مقارنة بعدد الذكور.

وفي هذا الإطار أشارت الأمينة العامة لنقابة المهندسين المعماريين الخواص بالجزائر المهندسة المعمارية "حسنة حجيلة" في لقاء مع "يومية المساء" الجزائرية إلى عدم وجود تمييز بين المرأة والرجل في مرحلة تدريس الهندسة المعمارية، إلا أن هذا الأمر سرعان ما يتغير بعد التخرج، حيث تتلقى المرأة عراقيل فيما يخص التوافق بين عملها وحياتها الخاصة، علاوة على صعوبة اقتحامها ورشات البناء وكذا إنشاء علاقات عمل كثيرة. وأقرت بأنها قد أخفت عن عائلتها عملها في ورشات البناء طيلة سبع سنوات، وبالضبط بعد أن أصبح هذا الأمر مقبولا نوعا ما في المجتمع الجزائري، مشيرة إلى أن المرأة أيضا لا يمكنها أن تقيم علاقات كثيرة وتشرب على نخب أصحاب المشاريع؛ بغرض كسب صفقات مثلما يفعله الرجال. كما أشارت المهندسة إلى أن التكوين الذي يتلقاه الطالب في الجامعة هو نفسه الذي تستفيد منه الطالبة، إلا أن الأمور تتغير فيما بعد، وبالضبط في الميدان؛ نظرا لمتطلبات هذا العمل الكثيرة، وكذا الوقت الكبير الذي يأخذه من ممارسه. من جهتها، قالت المهندسة المعمارية "آسيا حرشاوي" أنها لم تشعر بالفرق بين المرأة والرجل في ممارسة الهندسة المعمارية في سنوات السبعينات والثمانينات، مضيفة أنها ترأّست لجانا كثيرة تعنى بهذه المهنة من دون أدنى مشكل، إلا أن الأمور تغيرت بعد سنوات التسعينات وبروز تيار منغلق على نفسه من المجتمع، يرفض عمل المرأة في بعض المجالات. وأشارت أيضا إلى أن الكثير من خريجات مدرسة الهندسة يجدن عملا؛ لأنهن متحمسات، ولكن سرعان ما يتناقص عددهن مع مرور الأيام؛ حيث لا يستطعن التكيف مع متطلبات هذا العمل المضني، فقد تضطر المهندسة المعمارية للمبيت في مكتبها أو حتى عدم النوم ليالي كثيرة إلى غاية إنجازها مهمتها (داريب، مارس 2016).

وهي نفس المشكلة التي نصادفها حتى في المجتمعات الغربية المتطورة، فبالرغم من حقيقة أن 40% من خريجي الهندسة المعمارية في العالم الغربي الحديث من النساء إلا أن عدد النساء اللاتي استطعن ممارسة العمل كمهندسة معمارية مسجلة وبترخيص لا يتجاوز 12% (Garry Stevens, 2017).

وذكر موقع "الوطن أون لاين" أن دراسة أجرتها الجمعية الأميركية للمعماريين حول أسباب هيمنة الرجال على العمل في مجال الهندسة المعمارية، وسوء تمثيل النساء في هذا المجال، كشفت أن المهندسات المعماريات العاملات في هذا المجال يواجهن ستة (6) عقبات هي: طبيعة العمل الخاصة، وثقافات الشركات التي تجعل من الصعب عليها الترقي إلى مناصب أعلى، وكذلك فجوات الرواتب، وجداول العمل غير المرنة، وساعات العمل غير المناسبة لتربية الأطفال، والحساسية في مواقع العمل عند إصدار الأوامر إلى رجال (الوطن أون لاين، نوفمبر 2016).

ثانيا_توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة المهنية:

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يبين توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
من 1 إلى 5 سنوات	148	% 56.5
من 6 إلى 10 سنوات	66	% 25.2
من 11 إلى 15 سنة	12	% 4.6
من 16 سنة فما فوق	36	% 13.7
المجموع	262	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول أن ثمة علاقة عكسية بين سنوات الخبرة المهنية وعدد أفراد عينة الدراسة، بحيث يقل عدد أفراد العينة من المهندسين المعماريين من فئة إلى أخرى كلما زادت سنوات الخبرة المهنية في مجال الهندسة المعمارية، والعكس صحيح، إذ نجد غالبية أفراد عينة الدراسة من المهندسين المعماريين (56.5 %) ينتمون إلى أدنى فئة في الخبرة المهنية وهي من (1 إلى 5 سنوات).

وهذا طبيعي جدا، حيث عرفت الجزائر بعد العشرية السوداء حركة تنموية واسعة في مجال بناء الجامعات والمعاهد المتضمنة تخصص الهندسة المعمارية، حيث يبلغ عدد الجامعات التي يتم فيها تدريس تخصص الهندسة المعمارية والعمران (18) جامعة على المستوى الوطني، حسب إحصائيات سنة 2017 (الموقع الأول للدراسة في الجزائر، 2017).

أضف إلى ذلك أن معدلات البكالوريا المطلوبة للالتحاق بتخصص الهندسة المعمارية متوسطة في عمومها، بحيث أصبح تخصص الهندسة المعمارية متاح أمام الكثيرين من الطلاب الراغبين في دراسته، خصوصا وقد ترافق ذلك مع ارتفاع نسب النجاح في شهادة البكالوريا بشكل ملفت جدا ابتداء من سنة 2006. كما حفزت الحركية العمرانية التي عرفتها الجزائر بعد العشرية السوداء استقطاب الطلاب نحو هذا التخصص أملا في الظفر بفرص العمل التي يتيحها مجال البناء والتعمير.

المبحث الخامس: أداة الدراسة

إن استعمال منهج معين في أي بحث يستلزم على الباحث الاستعانة بأدوات ووسائل مساعدة ومناسبة، تمكنه من الوصول إلى المعلومات اللازمة لبحثه، والتي يستطيع بواسطتها معرفة واقع وميدان دراسته (عليان، غنيم، 2000: 81). ومن المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات، وتنقيحها، وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة (عبد العال، 1988: 87).

ويعد الاستبيان من أهم الأدوات المنهجية في الدراسات الميدانية، فهو الإجراء الأكثر تجزئة في مراحل البحث العلمي الميداني، أين يصل البحث إلى أقصى دقائقه لتبدأ بعد ذلك مرحلة التركيب. حيث يُستخدم الاستبيان لجمع البيانات الميدانية، ويُعرف على أنه مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين (عبيدات، ابو نصار، مبيضين، 1999: 63). وعليه فقد قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية حول واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري. وقد فضل الباحث استخدام هذه الأداة للأسباب الآتية:

_ يعطى الاستبيان للمبحوثين الفرصة الكافية للإجابة على الأسئلة بدقة.

_ يعطي الاستبيان للمبحوثين الفرصة للإجابة على الأسئلة بصراحة وموضوعية قد لا تتحقق في غيرها من الأدوات.

_ يعد الاستبيان أداة منظمة ومضبوطة لجمع البيانات من الميدان.

_ يتميز الاستبيان بالمرونة وإمكانية شرح ما قد يكون غامضا على المبحوثين.

_ لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات نظرا لأن الإجابة على الأسئلة تعتمد فقط على المبحوث.

وبناء عليه قام الباحث ببناء أداة استبيان تشتمل على محورين بالإضافة إلى البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة كما يلي:

أ/ البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة: وتضم هذه البيانات النوع الاجتماعي لأفراد العينة (الجنس)، والولاية مقر العمل، وعدد سنوات الخبرة المهنية. والهدف من وضع هذه البيانات في الاستبيان هو التعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة فقط، لأن هذه البيانات ليس لها دور في الإجابة على فرضيات الدراسة.

ب/ المحور الأول: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر. ويضم هذا المحور ستة أبعاد فرعية هي:

البعد الأول: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر، وتندرج تحته (06) عبارات.

البعد الثاني: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر، وتندرج تحته (06) عبارات.

البعد الثالث: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر، وتندرج تحته (04) عبارات.

البعد الرابع: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، وتندرج تحته (09) عبارات.

البعد الخامس: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر، وتندرج تحته (05) عبارات.

البعد السادس: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، وتندرج تحته (04) عبارات.

ج/ المحور الثاني: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران.

البعد الأول: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى اهتمام أصاحب المشاريع العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وتندرج تحته (17) عبارة.

البعد الثاني: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وتندرج تحته (08) عبارات.

البعد الثالث: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وتندرج تحته (09) عبارات.

البعد الرابع: ويهدف إلى جمع البيانات الميدانية حول مدى اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وتندرج تحته (06) عبارات.

وعلى أساس المحاور والأبعاد السابقة تم إعداد الاستبيان الذي يتفق وأغراض هذه الدراسة وفق عدة مراحل، يمكن حصرها فيما يلي:

1_ إعداد وصياغة بنود الاستبيان:

إعداد بنود الاستبيان يُعد من أهم الخطوات اللازمة في بنائه، ولهذا قام الباحث بإعداد وصياغة مجموعة من البنود التي تُغطي محوري الاستبيان (محور معايير التنمية العمرانية المستديمة بأبعاده الستة، ومحور الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بأبعاده الأربعة)، بحيث رُوعي أن تكون هذه البنود في الصورة الأولية كافية وشاملة وممثلة لأبعاد كل محور من محاور الاستبيان، بحيث تغطي كل الفروع التفصيلية الإجرائية المتوصل إليها.

حيث قام الباحث في مرحلة أولى بإعداد ما يسمى "بنك البنود" وقد تضمن زُهاء خمسمائة (500) بند أو عبارة، وهذه العملية تطلبت من الباحث القيام بعمل استطلاعي جبار، تمثل في المراجعة الدقيقة للإطار النظري وكل ما توفر لدينا من مراجع علمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء من قريب أو من بعيد، والاستعانة بمراجعة الأدبيات التي لها علاقة بالدراسة الحالية كالدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحميل كل أشرطة الفيديو ذات العلاقة بالموضوع المتاحة في شبكة الإنترنت وقد تضمنت حصص تلفزيونية ومحاضرات وتقارير ميدانية مصورة (مجوعها زُهاء 145 ساعة من الزمن) ومشاهدتها كلها بكل

عناية في مدة تجاوزت الشهر. بالإضافة إلى إجراء العشرات من اللقاءات المطولة مع بعض المهندسين المعماريين المعتمدين والذين لديهم خبرة ميدانية في المجال.

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك استخلاص أو بالأحرى استنباط البنود والعبارات التي تغطي محوري الاستبيان، وذلك بعد عمل مكتبي ضخم قام به الباحث غاص من خلاله في كافة أبعاد ومؤشرات الموضوع وتجلياته في الواقع بحيث أن الباحث في هذه الخطوة كان على تواصل دائم مع الباحثين والمختصين في المجال يسأل عن كل صغيرة وكبيرة حتى اتضحت لديه المؤشرات الميدانية تماما، وتمخض عن هذا الجهد استبيان يتضمن (188) بندا.

وبناء على واقع استجابات بعض أفراد مجتمع الدراسة (المهندسين المعماريين المعتمدين) في مقابلات شخصية وأسئلة مفتوحة أجريناها معهم، وبعد مناقشة مضامين البنود مع الأستاذ المشرف، وأيضا مع عدد من الأساتذة المختصين، قمنا باستبعاد عدد من البنود، ودمج بعضها الآخر، ليصبح عددها النهائي (74) بندا. وتم إعدادها في صورة يمكن استخدامها، بمعنى أن يتوافر في كل عبارة أو بند المفهوم المحدد الذي يثير اهتمام المفحوص ويدعوه إلى أن يستجيب لمضمونه وما يهدف إليه.

كما حرصنا في ذات الوقت على أن تكون عبارات الاستبيان مستوفية للشروط العلمية المتعارف عليها لدى الأخصائيين، آخذين في الحسبان محكات الصياغة الجيدة لعبارات الاستبيان ومن أهمها:

_ أن تبنى العبارات بالاعتماد على خصائص مفردات مجتمع الدراسة.

_ أن توجه العبارات لغويا بالطريقة التي يحتمل أن تدركها المجموعة المختبرة، بحيث تكون بسيطة، تتحاشى النفي المزدوج.

_ أن تكون صياغة العبارات واضحة لا تحتمل التأويل.

_ أن تكون العبارات قصيرة قدر الإمكان.

_ أن تحمل كل عبارة فكرة واحدة فقط.

_ أن لا توحي العبارات بنوعية الإجابة.

_ أن لا تكون العبارات عامة ولا مركبة.

_ أن لا تصاغ العبارات بلغة الماضي، أو على نحو تفسر به على أنها حقائق.

_ أن يتوخى الباحث في صياغته لعبارات الاستبيان الدقة، بحيث تبتعد عن الترادف والتكرار في المعنى.

_ أن تكون العبارات محددة المعنى واضحة اللفظ ومختصرة في صياغتها بكلام منطقي يخدم الهدف من إجراء الدراسة.

ووفقا لذلك تمت كتابة جميع بنود الاستبيان، وحُددت بدائل الاستجابة عليها وفق أسلوب "ليكرت"بتدرج ثلاثي على النحو التالي (متحقق بدرجة كبيرة، متحقق بدرجة متوسطة، غير متحقق) تحمل أوزانا على التوالي هي (3، 2، 1).

2_ صدق وثبات الاستبيان:

أ/ صدق الاستبيان:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الصدق الظاهري ويُسمى أيضا بصدق المحتوى أو صدق المحكمين. فبعد أن تم إعداد عبارات الاستبيان البالغ عددها (74) عبارة، قام الباحث بتصنيفها حسب المحاور والأبعاد التي تنتمي إليها، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين (ذكرت أسماؤهم في الملحق رقم 02)، وذلك بهدف التأكد من صلاحية الاستبيان من حيث ما يلي:

1_ مدى تغطية عبارات الاستبيان لمحاوره وأبعادها الفرعية.

2_ مدى توافق وارتباط عبارات الاستبيان مع الأبعاد الفرعية التي تنتمي إليها.

3_ مدى وضوح وسلامة عبارات الاستبيان لغويا، ومدى مناسبتها للمستجيب.

4_ مدى مطابقة عبارات الاستبيان للمعايير العلمية في صياغة عبارات الاستبيان.

5_ التأكد مما إذا كانت العبارات تقيس فعلا ما أعدت لقياسه.

6_ مدى ملائمة البدائل الثلاثة للإجابة عن كل عبارة من عبارات الاستبيان.

وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم حول العبارات، حيث اقترحوا إعادة صياغة وتعديل بعضها لتتناسب ومعايير الصياغة العلمية الصحيحة، في حين حصلت باقي العبارات الأخرى على درجة اتفاق بين المحكمين بأنها صالحة لما أعدت من أجله. وبناء عليه تم تعديل العبارات التي أبدى المحكمون ملاحظاتهم بشأنها، ولزيادة التأكد من مدى صلاحيتها بعد تعديلها تم إعادة الاستبيان إلى بعض المحكمين في صورته النهائية، فأكدوا صلاحية جميع العبارات.

ب/ثبات الاستبيان:

فيما يخص ثبات الاستبيان فقد تم توزيع نسخ منه على خمسين (50) فرد من أفراد مجتمع الدراسة، وبعد جمعها قمنا بتفريغ البيانات المحصل عليها على نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، ثم قمنا بحساب معامل الثبات "ألفا كرونباخ" (alpha de Cronbach) الذي يُعبر عن ثبات الأداة وكانت النتيجة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يبين معامل الثبات "ألفا كرونباخ" للاستبيان

قيمة ألفا كرونباخ	عدد البنود	حجم العينة
0.943	74	50

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الثبات "ألفا كرونباخ" للاستبيان تقدر ب (0.943)، وهي قيمة عالية جدا، فهي أكبر من الحد الأدنى للقيمة المقبولة والمقدرة ب (0.70)، وبالتالي يمكن القول أن أداة الدراسة تتسم بثبات عالي جدا، بمعنى أن المبحوثين يفهمون جيدا بنود الاستبيان بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث. وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر ب (94%).

3_ تطبيق الاستبيان (توزيع الاستبيان على أفراد العينة):

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان، جاءت مرحلة توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة. حيث حرص الباحث أثناء توزيع الاستبيان على تفادي لامبالاة وعدم جدية أفراد العينة في الإجابة على بنود الاستبيان، من خلال تبيان أهمية إجاباتهم. كما قام الباحث بتوجيههم إلى كيفية الإجابة عن العبارات، وحثهم على الإجابة بصورة صادقة وموضوعية، والتأكد من كتابة البيانات الشخصية لكل فرد من أفراد العينة، وكذلك التأكد من الإجابة على جميع العبارات. وقام الباحث يجمع الاستبيانات التي تمت الإجابة عليها كاملة في ملفات خاصة بكل ولاية على حدة حتى يكتمل عدد الاستبيانات المطلوبة على مستوى كل ولاية. وبعد جمع كافة الاستبيانات المقدر عددها ب (262) استبيان تم تفريغ معطياتها في صورة كمية وإدخالها التحليل الإحصائي.

المبحث السادس: طريقة تفريغ البيانات الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها

عقب جمع الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد العينة، قام الباحث بتفريغ معطياتها في صورة كمية على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وذلك بهدف إجراء مختلف التحليلات الإحصائية اللازمة في الدراسة. وقد تضمنت هذه العملية عدة مراحل:

المرحلة الأولى: تفريغ البيانات الخاصة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة المتمثلة في: النوع الاجتماعي (الجنس)، والولاية مقر العمل، وسنوات الخبرة المهنية. ثم ترميزها على نظام (spss)، تماما مثل ما توضحه البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (06) يبين كيفية ترميز البيانات الشخصية لأفراد العينة في نظام (spss)

المتغيرات	التقدير الكمي	دلالة التقدير
الجنس	1	ذكر
	2	أنثى
الولايـة	1	جيجل
	2	عنابة
	3	باتنة
	4	تبسة
	5	بسكرة
	6	الوادي
سنوات الخبرة	1	من 1 إلى 5 سنوات
	2	من 6 إلى 10 سنوات
	3	من 11 إلى 15 سنة
	4	من 16 سنة فما فوق

المرحلة الثانية: تفريغ بنود الاستبيان مرقمة بالترتيب حسب ترقيمها في استمارة الاستبيان، ثم ترميزها على نظام (spss)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07) يبين كيفية ترميز بنود الاستبيان في نظام (spss)

المحاور	الأبعاد	عدد البنود	أرقام البنود في الاستبيان	رموز البنود في نظام (spss) على التوالي
محور معايير التنمية العمرانية المستديمة	بعد الحماية	06	1، 2، 3،4، 5، 6	Q1، Q2، Q3، Q4، Q5، Q6
	بعد الترشيد	06	7، 8، 9، 10، 11، 12	Q7، Q8، Q9، ....Q10، Q11، Q12
	بعد الكفاءة	04	13، 14، 15، 16	Q13، Q14، Q15، Q16
	بعد الجودة	09	17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25	Q17، Q18، Q19، Q20، Q21، Q22، Q23، Q24، Q25
	بعد الديمومة	05	26، 27، 28، 29، 30	Q26، Q27، Q28، Q29، Q30
	بعد الاستجابة	04	31، 32، 33، 34	Q31، Q32، Q33، Q34
محور الفاعلين الاجتماعيين في مجال التنمية العمرانية	أصحاب المشاريع	17	35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51	Q35، Q36، Q37، Q38، Q39، Q40، Q41، Q42، Q43، Q44، Q45، Q46، Q47، Q48، Q49، Q50، Q51
	المهندسون المعماريون	08	52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59	Q52، Q53، Q54، Q55، Q56، Q57، Q58، Q59
	المقاولون	09	60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68	Q60، Q61، Q62، Q63، Q64، Q65، Q66، Q67، Q68
	المواطنون	06	69، 70، 71، 72، 73، 74	Q69، Q70، Q71، Q72، Q73، Q74

المرحلة الثالثة: تفريغ استجابات أفراد العينة على بنود الاستبيان البالغ عددها (74) بند على نظام (spss) في شكل بيانات كمية، ويتم تقدير استجابات الأفراد تبعا لبدائل الاستجابة المحددة تدريجيا وفق أسلوب ليكرت ذو التدرج الثلاثي حيث تقدر استجابة (متحقق بدرجة كبيرة) بثلاث درجات و(متحقق بدرجة متوسطة) بدرجتين و(غير متحقق) بدرجة واحدة، والجدول التالي يوضح أوزان هذه البدائل الثلاثة:

الجدول رقم (08): يبين بدائل الاستجابة الثلاثة للاستبيان ودرجاتها

بدائل الاستجابة على الاستبيان	الدرجات على نظام (spss)
متحقق بدرجة كبيرة	03
متحقق بدرجة متوسطة	02
غير متحقق	01

المرحلة الرابعة: إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة في الدراسة على نظام (spss)، حيث استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

* **التكرارات والنسب المئوية:** وذلك لتبيان عدد استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل بند من بنود الاستبيان، وفقا لبدائل الاستجابة المتاحة، والنسب المئوية لهذه الاستجابات إلى العدد الإجمالي.

* **المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean):** من أجل معرفة مدى نزوع وابتعاد القيم والبيانات عن نقطة مركزية معينة تحيط بها أكثر القيم والتكرارات، نستخدم مقاييس النزعة المركزية لأنها تُعبر وتصف تجمع القيم حول المركز، ويعتبر المتوسط الحسابي من أهم هذه المقاييس وأكثرها استخداما، ويعرف عموما على أنه مجموع القيم مقسوما على عددها. وقد استخدمناه في هذه الدراسة للتعبير عن درجة الاستجابة العامة لأفراد عينة الدراسة على جميع محاور وأبعاد وبنود الاستبيان. ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي تمثل معدل الاستجابات وبالتالي فهي تنوب عن مجموع استجابات جميع الأفراد على الاستبيان.

* **الانحراف المعياري (Standard Deviation):** يُعتبر التشتت إحدى أهم خصائص البيانات التي تعمل على تحديد مقدار تناغم وتجانس القيم مع بعضها البعض، أو مدى تباعدها وتبعثرها عن بعضها البعض. ويقصد بالتشتت لمجموعة من البيانات دراسة مدى التباعد أو التقارب لهذه البيانات عن بعضها البعض أي عن وسطها الحسابي فكلما كانت البيانات قريبة من بعضها البعض أي قريبة من وسطها الحسابي كانت هذه البيانات (غير مشتتة) وكلما كانت البيانات بعيدة عن بعضها البعض أي بعيدة من وسطها الحسابي كانت هذه البيانات (متباعدة أو مشتتة). أما بالنسبة لمقدار التشتت يكون كبيراً إذا كانت البيانات متفرقة بشكل كبير، أما إذا كان بُعد البيانات عن بعضها البعض قليل ومحدود، فهذا يعني أن

مقدار التشتت قليل، وبمعنى آخر كلما زاد بُعد البيانات عن بعضها البعض زاد التشتت وكلما قلَّ بعد البيانات عن بعضها البعض قل التشتت.

ومن بين أشهر مقاييس التشتت التي تعمل على قياس مدى تشتت القيم أو تجانسها، نجد "الانحراف المعياري" فهو من أفضل المقاييس التي تُستخدم لقياس مدى تَفرُّق أو تناغم البيانات عن متوسطها الحسابي؛ لذلك يُعرف على أنه الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي. وقد استخدمناه في هذه الدراسة لمعرفة مقدار التشتت في البيانات المحصل من استجابات أفراد العينة على جميع بنود الاستبيان، بمعنى إلى أي مدى تبتعد أو تقترب درجات أفراد العينة عن متوسطها الحسابي. فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري كبيرة دل ذلك وجود تشتت في درجات أفراد العينة، والعكس صحيح.

*** اختبار مربع كاي "كا^2" (Pearson's Chi-squared Test):**

حيث استخدمنا في هذه الدراسة اختبار "مربع كاي" لجودة التوفيق أو حسن المطابقة (Goodness of Fit Test) للإجابة على الفرضيتين الأولى والثانية لهذه الدراسة. فهو اختبار لا معلمي، يُستخدم عند التعامل مع فرضية وصفية لعينة واحدة بياناتها اسمية (كيفية)، ويعتمد على المقارنة بين التكرارات المشاهدة (الواقعية) والتكرارات النظرية (المتوقعة) لتحديد درجة تطابقها، لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة بينهما. والهدف منه تحديد اتجاه إجابات المبحوثين في متغير معين.

*** معامل الارتباط بيرسون "ر" "r" (Pearson Correlation Coefficient):**

يعرف معامل الارتباط بأنه عبارة عن مقياس رقمي يقيس قوة الارتباط بين متغيرين، ويستعمل عندما نتعامل مع فرضيات علائقية مهما كانت نوع بياناتها من أجل معرفة العلاقة بين متغيرين أو أكثر وبالضبط تحديد طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) ودرجة قوة العلاقة (تامة، أو قوية جدا، أو متوسطة، أو ضعيفة، أو منعدمة)، علما أن قيم معامل الارتباط محصورة بين (+1) و(−1)، وتدل إشارة المعامل الموجبة على العلاقة الطردية، بينما تدل إشارة المعامل السالبة على العلاقة العكسية. في حين تُشير القيمة المطلقة للمعامل إلى درجة قوة العلاقة. ويعتبر معامل الارتباط "بيرسون" للارتباط الخطي من أكثر معاملات الارتباط استخداماً خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقد استخدمناه في هذه الدراسة لمعاجة البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة. ذلك أن هذا الاختبار يُستخدم عندما نتعامل مع فرضيات علائقية لعينة واحدة.

الفصل السادس

عرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

من أجل إعطاء توصيف دقيق لدرجات المهندسين المعماريين أفراد عينة الدراسة على استبيان واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، قام الباحث بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بإجراء العديد من المعالجات الإحصائية على غرار مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والاختبارات اللامعلمية. وقبل عرض قراءات الباحث لنتائج هذه المقاييس الإحصائية ومناقشتها، نعرض هنا جملة من الجداول التي تضم بعض القيم الإحصائية متمثلة في التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باستجابات أفراد العينة على بنود الاستبيان، موزعة على جميع محاور الاستبيان وأبعاده منفصلة كما يلي:

المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر

حيث تُعنى هذه البيانات بالمحور الأول من الاستبيان، والمتعلق بمدى "تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر". ويتضمن ستة أبعاد لمعايير التنمية العمرانية المستديمة، ينضوي تحتها (34) بندا، وفيما يلي عرض وتحليل لاستجابات أفراد العينة على بنود كل بعد من هذه الأبعاد:

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات البُعد الأول المتعلق بمدى حماية واحترام بيئة الموقع

الجدول رقم (09) يبين استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	بدائل الاستجابة						المجموع	
		متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق			
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
1	لا يُحترم الطابع المعماري المحلي في مشاريع البناء بالجزائر	110	42	142	54.2	10	3.8	262	100
2	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التوافق والتجانس مع مناخ المنطقة.	117	44.7	121	46.2	24	9.2	262	100
3	لا تحترم مشاريع البناء في الجزائر طوبوغرافيا الموقع ولا تتوافق مع مظاهر السطح	63	24	173	66	26	9.9	262	100
4	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التواؤم والتناغم مع التجمعات العمرانية المجاورة	126	48.1	126	48.1	10	3.8	262	100
5	لا تحافظ مشاريع البناء في الجزائر على مكونات البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات ومسطحات خضراء في موقع البناء.	118	45	114	43.5	30	11.5	262	100
6	لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر تقليص المخلفات الإنشائية المصاحبة لعملية تشييد المباني	128	48.9	95	36.3	39	14.9	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (09) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة أو الملاحظة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر من منظور أفراد عينة الدراسة (المهندسين المعماريين المعتمدين) يتضح لنا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (01) التي تنص على أنه: "لا يُحترم الطابع المعماري المحلي في مشاريع البناء بالجزائر": أقر أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة

(54.2%). تليها ما نسبته (42%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (3.8%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (02) التي تنص على أنه: "لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التوافق والتجانس مع مناخ المنطقة": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (46.2%). تليها ما نسبته (44.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبرت نسبة ضئيلة قدرها (9.2%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (03) التي تنص على أنه: "لا تحترم مشاريع البناء في الجزائر طوبوغرافيا الموقع ولا تتوافق مع مظاهر السطح": أقرت الأغلبية الساحقة من أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (66%). تليها ما نسبته (24%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (04) التي تنص على أنه: "لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التواؤم والتناغم مع التجمعات العمرانية المجاورة": أقر غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (48.1%). كما أفادت نفس النسبة أي (48.1%) من أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة ضئيلة قدرها (3.8%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (05) التي تنص على أنه: "لا تحافظ مشاريع البناء في الجزائر على مكونات البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات ومسطحات خضراء في موقع البناء": أقر غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (45%). تليها ما نسبته (43.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة محدودة قدرها (11.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (06) التي تنص على أنه: "لا تُراعي مشاريع البناء في الجزائر تقليص المخلفات الإنشائية المصاحبة لعملية تشييد المباني": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة (48.9%). تليها ما نسبته (36.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة قدرها (14.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات البُعد الثاني المتعلق بمدى ترشيد استخدام الموارد البيئية

الجدول رقم (10) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
7	لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر التصميم الاقتصادي للمبنى وتفادي الهدر المجالي	71	27.1	140	53.4	51	19.5	262	100
8	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البناء ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع (الرسكلة)	162	61.8	58	22.1	42	16	262	100
9	لا تقتصد مشاريع البناء في الجزائر في استهلاك الخشب ومشتقاته	116	44.3	91	34.7	55	21	262	100
10	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البيئة المحلية والإقليمية في البناء	97	37	129	49.2	36	13.7	262	100
11	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر المواد الصديقة للبيئة في البناء	188	71.8	58	22.1	16	6.1	262	100
12	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام تخزين مياه الأمطار في المبنى لاستعمالها في احتياجات التنظيف والحديقة	204	77.9	32	12.2	26	9.9	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (10) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة أو الواقعية مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر من منظور أفراد عينة الدراسة يتبين لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (07) التي تنص على أنه: " لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر التصميم الاقتصادي للمبنى وتفادي الهدر المجالي": أقر غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (53.4%). تليها ما نسبته (27.1%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (19.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (08) التي تنص على أنه: "لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البناء ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع (الرسكلة)": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (61.8%). تليها ما نسبته (22.1%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة قدرها (16%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (09) التي تنص على أنه:"لا تقتصد مشاريع البناء في الجزائر في استهلاك الخشب ومشتقاته": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (44.3%). تليها ما نسبته (34.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة قدرها (21%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (10) التي تنص على أنه: "لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البيئة المحلية والإقليمية في البناء": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (49.2%). تليها ما نسبته (37%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبرت نسبة قدرها (13.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (11) التي تنص على أنه: "لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر المواد الصديقة للبيئة في البناء": أقر غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة (71.8%). تليها ما نسبته (22.1%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (6.1%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (12) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام تخزين مياه الأمطار في المبنى لاستعمالها في احتياجات التنظيف والحديقة": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (77.9%). تليها ما نسبته (12.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة ضئيلة قدرها (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات البُعد الثالث المتعلق بمدى الكفاءة في استخدام موارد الطاقة

الجدول رقم (11) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
13	لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة الشبكة الكهربائية ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك الطاقة.	156	59.5	70	26.7	36	13.7	262	100
14	لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة شبكة الماء ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك المياه.	183	69.8	41	15.6	38	14.5	262	100
15	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المبنى.	173	66	79	30.2	10	3.8	262	100
16	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة المنتجة من الرياح لتوليد الكهرباء في المبنى.	212	80.9	38	14.5	12	4.6	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (11) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر من منظور أفراد عينة الدراسة يتجلى لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (13) التي تنص على أنه: "لا تستعمل مشاريع البناء في الجزائر أجهزة الشبكة الكهربائية ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك الطاقة": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (59.5%). تليها ما نسبته (26.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، بينما عبر ما نسبته (13.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (14) التي تنص على أنه: "لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة شبكة الماء ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك المياه": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (61.8%). تليها ما نسبته (15.6%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة قدرها (14.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (15) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المبنى": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (44.3%). تليها ما نسبته (30.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (3.8%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (16) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة المنتجة من الرياح لتوليد الكهرباء في المبنى": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة (80.9%). تليها ما نسبته (14.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة ضئيلة قدرها (4.6%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الرابع: عرض وتحليل بيانات البُعد الرابع المتعلق بمدى جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني

الجدول رقم (12) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
17	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام التهوية الطبيعية للمبنى.	56	21.4	166	63.4	40	15.3	262	100
18	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الإضاءة الطبيعية داخل المبنى.	48	18.3	162	61.8	52	19.8	262	100
19	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الصوتي للمبنى.	80	30.5	156	59.5	26	9.9	262	100
20	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الحراري للمبنى.	69	26.3	163	62.2	30	11.5	262	100
21	تستعمل مشاريع البناء في الجزائر مواد ضارة صحيا في البناء.	44	16.8	160	61.1	58	22.1	262	100
22	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التناسق في حجم فراغات المبنى والتناغم بين أجزائه وعناصره.	40	15.3	210	80.2	12	4.6	262	100
23	لا تتوافق مواد الطلاء المستعملة في مشاريع البناء بالجزائر مع الصحة النفسية والجسدية لمستعملي المبنى.	102	38.9	128	48.9	32	12.2	262	100
24	لا تهتم مشاريع البناء في الجزائر بالواجهة الجمالية للمباني.	48	18.3	182	69.5	32	12.2	262	100
25	لا توظف مشاريع البناء في الجزائر المساحات الخضراء في البيئة المحيطة بالمبنى.	70	26.7	174	66.4	18	6.9	262	100

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (12) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر من منظور أفراد عينة الدراسة يتبين لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (17) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام التهوية الطبيعية للمبنى": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (63.4%). تليها ما نسبته (21.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (15.3%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (18) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الإضاءة الطبيعية داخل المبنى": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (61.8%). تليها ما نسبته (18.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت نسبة قدرها (19.8%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (19) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الصوتي للمبنى": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (59.5%). تليها ما نسبته (30.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت نسبة قدرها (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (20) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الحراري للمبنى": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (62.2%). تليها ما نسبته (26.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبرت نسبة قدرها (11.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (21) التي تنص على أنه: "تستعمل مشاريع البناء في الجزائر مواد ضارة صحيا في البناء": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (61.1%). تليها ما نسبته (22.1%) من أفراد العينة أفادوا بعدم تحققها في الواقع. بينما عبرت نسبة قدرها (16.8%) من أفراد العينة عن تحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (22) التي تنص على أنه: "لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التناسق في حجم فراغات المبنى والتناغم بين أجزائه وعناصره": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (80.2%). تليها ما نسبته (15.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه

العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبرت نسبة ضئيلة قدرها (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (23) التي تنص على أنه: "لا تتوافق مواد الطلاء المستعملة في مشاريع البناء بالجزائر مع الصحة النفسية والجسدية لمستعملي المبنى": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (48.9%). تليها ما نسبته (38.9%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبرت نسبة قدرها (12.2%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (24) التي تنص على أنه: "لا تهتم مشاريع البناء في الجزائر بالواجهة الجمالية للمباني": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (69.5%). تليها ما نسبته (18.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت نسبة قدرها (12.2%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (25) التي تنص على أنه: "لا تُوظف مشاريع البناء في الجزائر المساحات الخضراء في البيئة المحيطة بالمبنى": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (66.4%). تليها ما نسبته (26.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبرت ما نسبته (6.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الخامس: عرض وتحليل بيانات البُعد الخامس المتعلق بمدى ديمومة المباني وعناصرها الأساسية

الجدول رقم (13) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
26	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية كالحرارة والبرودة والأمطار والرياح.	103	39.3	133	50.8	26	9.9	262	100
27	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات.	54	20.6	168	64.1	40	15.3	262	100
28	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن التقليل إلى أقصى حد ممكن من أعمال الصيانة فيها مستقبلا	141	53.8	101	38.5	20	7.6	262	100
29	لا تصمم المباني في الجزائر بشكل يسمح لها باستيعاب إضافات أو تعديلات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان.	146	55.7	90	34.4	26	9.9	262	100
30	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على مواد البناء ذات النوعية الجيدة التي تدوم أطول فترة ممكنة.	97	37	135	51.5	30	11.5	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (13) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر من منظور أفراد عينة الدراسة يتجلى لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (26) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية كالحرارة والبرودة والأمطار والرياح": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه

العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (50.8%). تليها ما نسبته (39.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (27) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (64.1%). تليها ما نسبته (20.6%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبر ما نسبته (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (28) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن التقليل إلى أقصى حد ممكن من أعمال الصيانة فيها مستقبلا": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة قدرها (53.8%). تليها ما نسبته (38.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (7.6%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (29) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بشكل يسمح لها باستيعاب إضافات أو تعديلات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة قدرها (55.7%). تليها ما نسبته (34.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (30) التي تنص على أنه: "لا تعتمد مشاريع البناء في لجزائر على مواد البناء ذات النوعية الجيدة التي تدوم أطول فترة ممكنة": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (51.5%). تليها ما نسبته (37%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبرت نسبة قدرها (11.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب السادس: عرض وتحليل بيانات البُعد السادس المتعلق بمدى الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني

الجدول رقم (14) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
31	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تستجيب للحاجات الحقيقية لمستخدمي هذه المباني.	38	14.5	192	73.3	32	12.2	262	100
32	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأداء الوظيفي لها ولكل مجال من مجالاتها بفعالية.	38	14.5	194	74	30	11.5	262	100
33	لا تستجيب مشاريع البناء في الجزائر للخصوصية الثقافية للمجتمع (القيم والمعايير والعادات والتقاليد)	86	32.8	140	53.4	36	13.7	262	100
34	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأمان والراحة لمستخدمي هذه المباني.	36	13.7	185	70.6	41	15.6	262	100

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (14) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر من منظور أفراد عينة الدراسة يتبين لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (31) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بطريقة تستجيب للحاجات الحقيقية لمستخدمي هذه المباني": أقر غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (73.3%). تليها ما نسبته (14.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبر ما نسبته (12.2%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (32) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأداء الوظيفي لها ولكل مجال من مجالاتها بفعالية": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة

متوسطة، وذلك بما نسبته (74%). تليها ما نسبته (14.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (11.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يخص العبارة رقم (33) التي تنص على أنه: "لا تستجيب مشاريع البناء في الجزائر للخصوصية الثقافية للمجتمع (القيم والمعايير والعادات والتقاليد)": أقرت غالبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة قدرها (53.4%). تليها ما نسبته (32.8%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبر ما نسبته (13.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (34) التي تنص على أنه: "لا تُصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأمان والراحة لمستخدمي هذه المباني": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (70.6%). تليها ما نسبته (15.6%) من أفراد العينة أفادوا بعدم تحققها في الواقع. بينما عبر ما نسبته (13.7%) من أفراد العينة عن تحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة.

وكخلاصة لما سبق من عرض وتحليل للبيانات الميدانية، المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على بنود المحور الأول من الاستبيان الذي يُعنى بالكشف مدى "تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر"، والذي يتضمن ستة أبعاد لمعايير التنمية العمرانية المستديمة، يمكن القول أن أعلى النسب المئوية في استجابات أفراد العينة على بنود هذه الأبعاد جميعها نجدها تنتمي لفئة الإجابة "متحقق بدرجة كبيرة" أو "متحقق بدرجة متوسطة"، بينما فئة الإجابة "غير متحقق" تأخذ غالبا نسبا ضئيلة، وهو ما يعني أن هذه النتائج تُشير في عمومها إلى إمكانية غياب تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

حيث تُعنى هذه البيانات بالمحور الثاني من الاستبيان والمتعلق بمدى "اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران". ويتضمن أربعة أبعاد وفقا لأربعة فاعلين أساسيين في ميدان التنمية العمرانية، ينضوي تحتها (40) بندا، وفيما يلي عرض وتحليل لاستجابات أفراد العينة على بنود كل بعد من هذه الأبعاد:

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات البُعد الأول المتعلق بمدى اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الجدول رقم (15) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات مدى اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
35	لا يفرض صاحب المشروع على فريقه التقني مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الانجاز	106	40.5	107	40.8	49	18.7	262	100
36	لا يفرض صاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الانجاز	108	41.2	99	37.8	55	21	262	100
37	لا يفرض صاحب المشروع على مقاولة الإنجاز مراعاة معايير الاستدامة في إنجاز المشروع	120	45.8	87	33.2	55	21	262	100
38	دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع عبارة عن نصوص مستنسخة ومكررة.	187	71.4	47	17.9	28	10.7	262	100
39	لا تتضمن دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع معايير الاستدامة.	144	55	71	27.1	47	17.9	262	100
40	لا يفرض الفريق التقني لصاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع	106	40.5	103	39.3	53	20.2	262	100
41	لا يحرص الفريق التقني لصاحب المشروع على متابعة إنجاز المشروع وفق معايير الاستدامة.	134	51.1	79	30.2	49	18.7	262	100
42	المعيار الأساسي في منح صفقات المشاريع للمهندسين من طرف صاحب المشروع هو المعيار المالي (الأقل عرض)	165	63	79	30.2	18	6.9	262	100

43	يُطالب صاحب المشروع المهندس المعماري بإنجاز دراسة المشروع في وقت قياسي مما لا يترك المجال للتفكير في تطبيق معايير الاستدامة	205	78.2	51	19.5	6	2.3	262	100
44	يتدخل صاحب المشروع في إعداد دراسة المشروع الأمر الذي لا يترك مجالا للإبداع لدى المهندس	169	64.5	85	32.4	8	3.1	262	100
45	لا يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار نصائح وإرشادات المهندس المعماري التي تخدم الاستدامة	136	51.9	108	41.2	18	6.9	262	100
46	لا تهتم لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات بمعايير الاستدامة في تقييم العروض	165	63	73	27.9	24	9.2	262	100
47	لا تملك لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات الكفاءة اللازمة وليست مؤهلة لما أسند إليها	108	41.2	123	46.9	31	11.8	262	100
48	يفتقد تقييم العروض التقنية للمشاريع إلى مؤشرات واضحة ودقيقة تساعد على التقييم الصحيح	142	54.2	102	38.9	18	6.9	262	100
49	لا تبنى طريقة اختيار المقاولين لإنجاز المشاريع على أساس معايير الاستدامة في الإنجاز.	180	68.7	66	25.2	16	6.1	262	100
50	المعيار الأساسي في منح صفقات الانجاز للمقاولين هو المعيار المالي (الأقل عرض)	191	72.9	59	22.5	12	4.6	262	100
51	لا يُتابع صاحب المشروع المقاولين بصرامة في انجاز المشاريع	70	26.7	157	59.9	35	13.4	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (15) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران من منظور أفراد عينة الدراسة يتضح لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (35) التي تنص على أنه: "لا يفرض صاحب المشروع على فريقه التقني مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الإنجاز": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (40.8%). تليها ما نسبته (40.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في المقابل عبر ما نسبته (18.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (36) التي تنص على أنه: "لا يفرض صاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الإنجاز": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة (41.2%). تليها ما نسبته (37.8%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (21%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (37) التي تنص على أنه: "لا يفرض صاحب المشروع على مقاولة الانجاز مراعاة معايير الاستدامة في إنجاز المشروع": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (45.8%). تليها ما نسبته (33.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (21%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (38) التي تنص على أن: "دفاتر الشروط التي يُعدها صاحب المشروع عبارة عن نصوص مستنسخة ومكررة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بنسبة (71.4%). تليها ما نسبته (17.9%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت ما نسبته (10.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (39) التي تنص على أنه: "لا تتضمن دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع معايير الاستدامة": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (55%). تليها ما نسبته (27.1%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (17.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (40) التي تنص على أنه: "لا يفرض الفريق التقني لصاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (40.5%). تليها ما نسبته (39.3%) من أفراد العينة أفادوا

بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في المقابل عبر ما نسبته (20.2%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (41) التي تنص على أنه: "لا يحرص الفريق التقني لصاحب المشروع يحرص على متابعة انجاز المشروع وفق معايير الاستدامة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (51.1%). تليها ما نسبته (30.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبر ما نسبته (18.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (42) التي تنص على أن: "المعيار الأساسي في منح صفقات المشاريع للمهندسين من طرف صاحب المشروع هو المعيار المالي (الأقل عرض)": أقر أغلب أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (63%)، تليها ما نسبته (30.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة طفيفة من أفراد العينة قدرها (6.9%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (43) التي تنص على أنه: "يُطالب صاحب المشروع المهندس المعماري بإنجاز دراسة المشروع في وقت قياسي مما لا يترك المجال للتفكير في تطبيق معايير الاستدامة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (78.2%) ، تليها ما نسبته (19.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة ضئيلة من أفراد العينة قدرها (2.3%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (44) التي تنص على أنه: "يتدخل صاحب المشروع في إعداد دراسة المشروع الأمر الذي لا يترك مجالا للإبداع لدى المهندس": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (64.5%)، تليها ما نسبته (32.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة ضئيلة من أفراد العينة قدرها (3.1%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (45) التي تنص على أنه: "لا يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار نصائح وإرشادات المهندس المعماري التي تخدم الاستدامة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (51.9%) ، تليها ما نسبته (41.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه

العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبرت نسبة طفيفة من أفراد العينة قدرها (6.9%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (46) التي تنص على أنه: "لا تهتم لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات بمعايير الاستدامة في تقييم العروض": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (63%)، تليها ما نسبته (27.9%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة من أفراد العينة قدرها (9.2%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (47) التي تنص على أنه: "لا تمتلك لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات الكفاءة اللازمة وليست مؤهلة لما أسند إليها": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (46.9%)، تليها ما نسبته (41.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في المقابل عبر ما نسبته (11.8%) من أفراد عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (48) التي تنص على أنه: "يفتقد تقييم العروض التقنية للمشاريع إلى مؤشرات واضحة ودقيقة تساعد على التقييم الصحيح": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (54.2%)، تليها ما نسبته (38.9%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (6.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (49) التي تنص على أنه: "لا تُبنى طريقة اختيار المقاولين لإنجاز المشاريع على أساس معايير الاستدامة في الإنجاز": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (68.7%)، تليها ما نسبته (25.2%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة من أفراد العينة قدرها (6.1%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (50) التي تنص على أن: "المعيار الأساسي في منح صفقات الانجاز للمقاولين هو المعيار المالي (الأقل عرض)": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (72.9%) ، تليها ما نسبته (22.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في حين عبرت نسبة طفيفة من أفراد العينة قدرها (4.6%) عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (51) التي تنص على أنه: " لا يُتابع صاحب المشروع المقاولين بصرامة في انجاز المشاريع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما

نسبته(59.9%)، تليها ما نسبته (26.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. في المقابل عبر ما نسبته (13.4%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات البُعد الثاني المتعلق بمدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الجدول رقم (16) استجابات أفراد عينة الدراسة على بعد مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
52	لا يهتم المهندس المعماري بمعايير الاستدامة في إعداد دراسة المشروع	56	21.4	157	59.9	49	18.7	262	100
53	لا يقوم المهندس المعماري بتوعية صاحب المشروع وإرشاده إلى تطبيق معايير الاستدامة.	64	24.4	142	54.2	56	21.4	262	100
54	لا يحرص المهندس المعماري على معايير الاستدامة في متابعة انجاز المشاريع	72	27.5	121	46.2	69	26.3	262	100
55	هدف المهندس المعماري من إعداد دراسة المشروع ومتابعة الانجاز هو هدف مادي ربحي فقط	70	26.7	138	52.7	54	20.6	262	100
56	يُشرف المهندس المعماري على أكبر عدد من المشاريع في نفس الوقت دون إعطائها حقها من الدراسة والمتابعة.	85	32.4	153	58.4	24	9.2	262	100
57	لا يُعطي المهندس المعماري اهتماما كبيرا لمخططات البناء التي يعدها للمواطنين لأنهم لا يلتزمون بتطبيقها	60	22.9	138	52.7	64	24.4	262	100
58	لا يقوم المهندس المعماري بتوعية المواطنين وإرشادهم إلى تطبيق معايير الاستدامة في مشاريعهم.	60	22.9	132	50.4	70	26.7	262	100
59	مخططات البناء للمواطنين التي يعدها المهندس المعماري لا تتضمن معايير الاستدامة	88	33.6	127	48.5	47	17.9	262	100

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (16) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران من منظور أفراد عينة الدراسة يتبين لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (52) التي تنص على أنه: "لا يهتم المهندس المعماري بمعايير الاستدامة في إعداد دراسة المشروع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (59.9%)، تليها ما نسبته (21.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (18.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (53) التي تنص على أنه: "لا يقوم المهندس المعماري بتوعية صاحب المشروع وإرشاده إلى تطبيق معايير الاستدامة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (54.2%)، تليها ما نسبته (24.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (21.4%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (54) التي تنص على أنه: " لا يحرص المهندس المعماري على معايير الاستدامة في متابعة انجاز المشاريع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (46.2%)، تليها ما نسبته (27.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في المقابل عبر ما نسبته (26.3%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (55) التي تنص على أن: "هدف المهندس المعماري من إعداد دراسة المشروع ومتابعة الانجاز هو هدف مادي ربحي فقط": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (52.7%)، تليها ما نسبته (26.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. في حين عبر ما نسبته (20.6%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (56) التي تنص على أنه: "يُشرف المهندس المعماري على أكبر عدد من المشاريع في نفس الوقت دون إعطائها حقها من الدراسة والمتابعة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه

العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (58.4%)، تليها ما نسبته (32.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (9.2%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (57) التي تنص على أنه: "لا يُعطي المهندس المعماري اهتماما كبيرا لمخططات البناء التي يعدها للمواطنين لأنهم لا يلتزمون بتطبيقها": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (52.7%). بينما عبر ما نسبته (24.4%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع. تليها ما نسبته (22.9%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (58) التي تنص على أنه: "لا يقوم المهندس المعماري بتوعية المواطنين وإرشادهم إلى تطبيق معايير الاستدامة في مشاريعهم": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (50.4%)، بينما عبر ما نسبته (26.7%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع. تليها ما نسبته (22.9%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (59) التي تنص على أن: "مخططات البناء للمواطنين التي يعدها المهندس المعماري لا تتضمن معايير الاستدامة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (48.5%)، تليها ما نسبته (33.6%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (17.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات البُعد الثالث المتعلق بمدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الجدول رقم (17) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد مدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
60	لا يملك المقاول ثقافة عمرانية تلزمه باحترام معايير الاستدامة في البناء.	162	61.8	86	32.8	14	5.3	262	100
61	لا يهم المقاول إلا إتمام انجاز المشروع وأخذ مستحقاته المالية دون مراعاة معايير الاستدامة في الإنجاز	187	71.4	63	24	12	4.6	262	100
62	يتحايل المقاول في تطبيق ما جاء في دفتر الشروط والمخططات الخاصة بإنجاز المشروع.	98	37.4	138	52.7	26	9.9	262	100
63	يتدخل المقاول عن طريق نفوذه للتأثير في القرارات المتعلقة بالمشروع بما يتناسب ومصلحته.	117	44.7	129	49.2	16	6.1	262	100
64	لا تملك شركات المقاولات الإمكانيات البشرية المؤهلة علميا لتطبيق معايير الاستدامة في انجاز المشاريع	136	51.9	110	42	16	6.1	262	100
65	الآلات المستعملة من طرف المقاولة قديمة وملوثة للبيئة	96	36.6	152	58	14	5.3	262	100
66	لا يحرص المقاول على الحفاظ على المساحات الخضراء والأشجار في أرضية المشروع	132	50.4	116	44.3	14	5.3	262	100
67	لا يعمل المقاول على تنظيم الورشة بطريقة تقلل تلوث البيئة أثناء إنجاز المشروع	166	63.4	80	30.5	16	6.1	262	100
68	لا تتوفر شركات المقاولات على معايير الوقاية والأمن (HSE) في ورشاتها	140	53.4	112	42.7	10	3.8	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (17) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع اهتمام المقاولين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران من منظور أفراد عينة الدراسة يتضح لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (60) التي تنص على أنه: "لا يملك المقاول ثقافة عمرانية تلزمه باحترام معايير الاستدامة في البناء": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (61.8%)، تليها ما نسبته (32.8%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (5.3%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (61) التي تنص على أنه: "لا يهم المقاول سوى إتمام انجاز المشروع وأخذ مستحقاته المالية دون مراعاة معايير الاستدامة في الإنجاز": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (71.4%)، تليها ما نسبته (24%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (4.6%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (62) التي تنص على أنه: "يتحايل المقاول في تطبيق ما جاء في دفتر الشروط والمخططات الخاصة بإنجاز المشروع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (52.7%)، تليها ما نسبته (37.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (9.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (63) التي تنص على أنه: "يتدخل المقاول عن طريق نفوذه للتأثير في القرارات المتعلقة بالمشروع بما يتناسب ومصلحته": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (49.2%)، تليها ما نسبته (44.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (6.1%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (64) التي تنص على أنه: "لا تمتلك شركات المقاولات الإمكانيات البشرية المؤهلة علميا لتطبيق معايير الاستدامة في انجاز المشاريع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (51.9%)، تليها ما نسبته (42%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (6.1%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (65) التي تنص على أن: "الآلات المستعملة من طرف المقاولة قديمة وملوثة للبيئة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (58%)، تليها ما نسبته (36.6%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. بينما عبر ما نسبته (5.3%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (66) التي تنص على أنه: "لا يحرص المقاول على الحفاظ على المساحات الخضراء والأشجار في أرضية المشروع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (50.4%)، تليها ما نسبته (44.3%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (5.3%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (67) التي تنص على أنه: "لا يعمل المقاول على تنظيم الورشة بطريقة تقلل تلوث البيئة أثناء إنجاز المشروع": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (63.4%)، تليها ما نسبته (30.5%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. بينما عبر ما نسبته (6.1%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (68) التي تنص على أنه: "لا تتوفر شركات المقاولات على معايير الوقاية والأمن (HSE) في ورشاتها": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (53.4%)، تليها ما نسبته (42.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (3.8%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

المطلب الرابع: عرض وتحليل بيانات البُعد الرابع المتعلق بمدى اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الجدول رقم (18) استجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات بعد مدى اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	متحقق بدرجة كبيرة		متحقق بدرجة متوسطة		غير متحقق		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
69	لا يلتزم المواطنون بمخطط المهندس المعماري في انجاز مشاريعهم العمرانية الخاصة.	90	34.4	160	61.1	12	4.6	262	100
70	هدف المواطن من طلب مخطط مشروعه من المهندس المعماري هو الحصول على رخصة البناء فقط	141	53.8	117	44.7	4	1.5	262	100
71	لا يملك المواطن ثقافة عمرانية تلزمه باحترام مخطط البناء.	139	53.1	113	43.1	10	3.8	262	100
72	يستغل المواطن مساحته العقارية كلها في البناء دون مراعاة للمساحات الخضراء.	155	59.2	107	40.8	00	00	262	100
73	لا يهتم المواطن للناحية الجمالية للبناء.	78	29.8	166	63.4	18	6.9	262	100
74	ما يهم المواطن الجزائري هو حصوله على سكن دون مراعاة معايير الاستدامة	176	67.2	78	29.8	8	3.1	262	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (18) والذي يتضمن التكرارات المشاهدة مع نسبها المئوية والتي تعبر عن واقع اهتمام المواطنين في مشاريعهم العمرانية الخاصة بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وذلك من منظور أفراد عينة الدراسة، يتجلى لدينا ما يلي:

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (69) التي تنص على أنه: "لا يلتزم المواطنون بمخطط المهندس المعماري في انجاز مشاريعهم العمرانية الخاصة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (61.1%)، تليها ما نسبته (34.4%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (4.6%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (70) التي تنص على أن: "هدف المواطن من طلب مخطط مشروعه من المهندس المعماري هو الحصول على رخصة البناء فقط": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (53.8%)، تليها ما نسبته (44.7%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (1.5%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (71) التي تنص على أنه: "لا يملك المواطن ثقافة عمرانية تلزمه باحترام مخطط البناء": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (53.1%)، تليها ما نسبته (43.1%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (3.8%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (72) التي تنص على أنه: "يستغل المواطن مساحته العقارية كلها في البناء دون مراعاة للمساحات الخضراء": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (59.2%)، تليها ما نسبته (40.8%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (73) التي تنص على أنه: "لا يهتم المواطن للناحية الجمالية للبناء": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة، وذلك بما نسبته (63.4%)، تليها ما نسبته (29.8%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة. فيما عبرت نسبة طفيفة قدرها (6.9%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

* فيما يتعلق بالعبارة رقم (74) التي تنص على أنه: "ما يهم المواطن الجزائري هو حصوله على سكن دون مراعاة معايير الاستدامة": أقرت أغلبية أفراد العينة بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة كبيرة، وذلك بما نسبته (67.2%)، تليها ما نسبته (29.8%) من أفراد العينة أفادوا بتحقق هذه العبارة في الواقع بدرجة متوسطة. فيما عبرت نسبة ضئيلة قدرها (3.1%) من أفراد العينة عن عدم تحققها في الواقع.

وكخلاصة لما سبق من عرض وتحليل للبيانات الميدانية الخاصة بالفرضية الثانية للدراسة، والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على بنود المحور الثاني من الاستبيان الذي يُعنى بالكشف مدى "اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران"، والذي يتضمن أربعة أبعاد للفاعلين الاجتماعيين، يمكن القول أن أعلى النسب المئوية في استجابات أفراد العينة على بنود هذه الأبعاد جميعها نجدها تنتمي لفئة الإجابة "متحقق بدرجة كبيرة" أو "متحقق بدرجة متوسطة"، بينما فئة الإجابة "غير متحقق" تأخذ غالبا نسبا ضئيلة، وهو ما يعني أن هذه النتائج تُشير في عمومها إلى إمكانية غياب اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران.

الفصل السابع

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

المبحث الأول: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

المبحث الثاني: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري

المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية

المبحث الأول: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

بعد استيفاء جملة المعالجات الإحصائية الضرورية لدرجات أفراد عينة الدراسة على استبيان واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، يعرض الباحث من خلال هذا المبحث أبرز ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وذلك على ضوء الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة.

المطلب الأول: مناقشة وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الأولى للدراسة

تنص الفرضية الأولى للدراسة على أنه: *"لا تُطبق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر"*، وللتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بإجراء عدد من المعالجات الإحصائية؛ حيث تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأيضا تحديد درجة الاستجابة على العبارات بطريقة المتوسط الموزون. بالإضافة إلى حساب اختبار مربع كاي (كا^2) لحسن المطابقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات محور "تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر" والذي يتضمن ستة أبعاد لمعايير التنمية العمرانية المستديمة تنضوي تحتها جميع مؤشرات المحور. وتلخص الجداول التالية مجمل المعالجات الإحصائية التي قام بها الباحث:

جدول (19) يُبين مدى تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
1	لا يُحترم الطابع المعماري المحلي في مشاريع البناء بالجزائر.	2.38	0.56	108.58	2	0.000	كبيرة
2	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التوافق والتجانس مع مناخ المنطقة.	2.35	0.643	68.98	2	0.000	كبيرة
3	لا تحترم مشاريع البناء في الجزائر طوبوغرافيا الموقع ولا تتوافق مع مظاهر السطح	2.14	0.567	133.88	2	0.000	متوسطة
4	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التواؤم والتناغم مع التجمعات العمرانية المجاورة	2.44	0.569	102.71	2	0.000	كبيرة
5	لا تحافظ مشاريع البناء في الجزائر على مكونات البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات ومسطحات خضراء في موقع البناء.	2.34	0.674	56.55	2	0.000	كبيرة
6	لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر تقليص المخلفات الإنشائية المصاحبة لعملية تشييد المباني.	2.34	0.724	46.35	2	0.000	كبيرة
	المتوسط العام للبعد	**2.33**					

يتضح من النتائج الواردة في الجداول رقم (19) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر" بجميع مؤشراته تختلف من مؤشر إلى آخر، حيث نجد خمسة (5) مؤشرات تحققت بدرجة كبيرة ومؤشر واحد (1) تحقق بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي التي تُشير إلى أن مشاريع البناء في الجزائر: لا تحقق التواؤم والتناغم مع التجمعات العمرانية المجاورة بواقع "أي بمتوسط" قيمته (2.44)، كما أنها لا تحترم الطابع المعماري المحلي بمتوسط قيمته (2.38)، وأيضا لا تحقق التوافق والتجانس مع مناخ المنطقة بمتوسط قيمته (2.35)، بالإضافة إلى أنها لا تحافظ على مكونات البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات ومسطحات خضراء في موقع البناء؛ ولا تُراعى تقليص المخلفات الإنشائية المصاحبة لعملية تشييد المباني بمتوسط قيمته (2.34)، وأخيرا نجدها لا تحترم طوبوغرافيا الموقع ولا تتوافق مع مظاهر السطح بمتوسط قيمته (2.14).

وبالحديث عن تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها المهندسون المعماريون أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر.

وضمن ذات السياق تشد انتباهنا قيم (كا^2) المحسوبة الخاصة بجميع مؤشرات معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر، وبالبحث في دلالة تلك القيم (قيم كا^2) يكشف لنا الجدول السابق أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يُطبق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر.

جدول (20) يُبين مدى تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
7	لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر التصميم الاقتصادي للمبنى وتفادي الهدر المجالي.	2.08	0.679	49.93	2	0.000	متوسطة
8	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البناء ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع (الرسكلة).	2.46	0.756	97.22	2	0.000	كبيرة
9	لا تقتصد مشاريع البناء في الجزائر في استهلاك الخشب ومشتقاته.	2.23	0.775	21.53	2	0.000	متوسطة
10	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البيئة المحلية والإقليمية في البناء.	2.23	0.675	51.12	2	0.000	متوسطة
11	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر المواد الصديقة للبيئة في البناء.	2.66	0.591	184.15	2	0.000	كبيرة
12	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام تخزين مياه الأمطار في المبنى لاستعمالها في احتياجات التنظيف والحديقة.	2.68	0.646	233.98	2	0.000	كبيرة
المتوسط العام للبعد		**2.39**					

يتضح من النتائج الواردة في الجداول رقم (20) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر" بجميع مؤشراته تختلف من مؤشر إلى آخر، حيث نجد ثلاثة مؤشرات تحققت بدرجة كبيرة وثلاثة مؤشرات أخرى تحققت بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي التي تُشير إلى أن مشاريع البناء في الجزائر: لا تعتمد على نظام تخزين مياه الأمطار في المبنى لاستعمالها في احتياجات التنظيف والحديقة بمتوسط قيمته (2.68)، كما أنها لا تستخدم المواد الصديقة للبيئة في البناء بمتوسط قيمته (2.66)، وأيضا لا تستخدم مواد البناء ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع (الرسكلة) بمتوسط قيمته (2.46)، بالإضافة إلى أنها لا تستخدم مواد البيئة المحلية والإقليمية في البناء، ولا تقتصد في استهلاك الخشب ومشتقاته بمتوسط قيمته (2.23)، وأخيرا نجدها لا تُراعى التصميم الاقتصادي للمبنى وتفادي الهدر المجالي بمتوسط قيمته(2.08).

وبالحديث عن تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها المهندسون المعماريون أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر.

وضمن ذات السياق تشد انتباهنا قيم (كا^2) المحسوبة الخاصة بجميع مؤشرات معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر، وبالبحث في دلالة تلك القيم (قيم كا^2) يكشف لنا الجدول السابق أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يُطبق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر.

جدول (21) يُبين مدى تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
13	لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة الشبكة الكهربائية ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك الطاقة.	2.46	0.725	87.60	2	0.000	كبيرة
14	لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة شبكة الماء ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك المياه.	2.55	0.734	157.24	2	0.000	كبيرة
15	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المبنى.	2.62	0.559	153.30	2	0.000	كبيرة
16	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة المنتجة من الرياح لتوليد الكهرباء في المبنى.	2.76	0.523	270.80	2	0.000	كبيرة
	المتوسط العام للبعد	**2.60**					

يتضح من النتائج الواردة في الجداول رقم (21) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر" تُشير إلى أن جميع مؤشرات هذا المعيار قد تحققت بدرجة كبيرة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي التي تُشير إلى أن مشاريع البناء في الجزائر: لا تعتمد على نظام الطاقة المنتجة من الرياح لتوليد الكهرباء في المبنى؛ بمتوسط قيمته (0.52)، كما أنها لا تعتمد على نظام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المبنى؛ بمتوسط قيمته (2.62)، بالإضافة إلى أنها لا تستعمل أجهزة شبكة الماء ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك المياه؛ بمتوسط قيمته (2.55)، وأخيرا نجدها لا تستعمل أجهزة الشبكة الكهربائية ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك الطاقة؛ بمتوسط قيمته (2.46).

وبالحديث عن تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها المهندسون المعماريون أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر.

وضمن ذات السياق تشد انتباهنا قيم (كا^2) المحسوبة الخاصة بجميع مؤشرات معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر، وبالبحث في دلالة تلك القيم (قيم كا^2) يكشف لنا الجدول السابق أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يُطبق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر.

جدول (22) يُبين مدى تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
17	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام التهوية الطبيعية للمبنى.	2.06	0.603	107.75	2	0.000	متوسطة
18	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الإضاءة الطبيعية داخل المبنى.	1.98	0.619	95.84	2	0.000	متوسطة
19	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الصوتي للمبنى.	2.21	0.603	97.67	2	0.000	متوسطة
20	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الحراري للمبنى.	2.15	0.598	107.04	2	0.000	متوسطة
21	تستعمل مشاريع البناء في الجزائر مواد ضارة صحيا في البناء.	1.95	0.623	91.81	2	0.000	متوسطة
22	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التناسق في حجم فراغات المبنى والتناغم بين أجزائه وعناصره.	2.11	0.433	262.93	2	0.000	متوسطة
23	لا تتوافق مواد الطلاء المستعملة في مشاريع البناء بالجزائر مع الصحة النفسية والجسدية لمستعملي المبنى.	2.27	0.665	56.45	2	0.000	متوسطة
24	لا تهتم مشاريع البناء في الجزائر بالواجهة الجمالية للمباني.	2.06	0.550	155.38	2	0.000	متوسطة
25	لا توظف مشاريع البناء في الجزائر المساحات الخضراء في البيئة المحيطة بالمبنى.	2.20	0.546	144.48	2	0.000	متوسطة
	المتوسط العام للبعد	**2.11**					

يتضح من النتائج الواردة في الجداول رقم (22) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر" تُشير إلى أن جميع مؤشرات هذا المعيار قد تحققت بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي التي تُشير إلى أن مشاريع البناء في الجزائر: تستعمل مواد الطلاء لا تتوافق مع الصحة النفسية والجسدية لمستعملي المبنى؛ بمتوسط قيمته (2.27)، وأن هذه المشاريع لا تعتمد على نظام العزل الصوتي للمبنى؛ بمتوسط قيمته (2.21)، وأيضا لا توظف المساحات الخضراء في البيئة المحيطة بالمبنى؛ بمتوسط قيمته (2.20)، ولا

تعتمد على نظام العزل الحراري للمبنى؛ بمتوسط قيمته (2.15)، كما أنها لا تحقق التناسق في حجم فراغات المبنى والتناغم بين أجزائه وعناصره؛ بمتوسط قيمته (2.11)، بالإضافة إلى أن هذه المشاريع لا تهتم بالواجهة الجمالية للمباني، و لا تعتمد على نظام التهوية الطبيعية للمبنى؛ بمتوسط قيمته (2.06)، كما لا تعتمد على نظام الإضاءة الطبيعية داخل المبنى؛ بمتوسط قيمته (1.98)، وأخيرا نجدها تستعمل مواد ضارة صحيا في البناء؛ بمتوسط قيمته (1.95).

وبالحديث عن تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها المهندسون المعماريون أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر.

وضمن ذات السياق تشد انتباهنا قيم (كا^2) المحسوبة الخاصة بجميع مؤشرات معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، وبالبحث في دلالة تلك القيم (قيم كا^2) يكشف لنا الجدول السابق أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يُطبق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر.

جدول (23) يُبين مدى تطبيق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
26	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية كالحرارة والبرودة والأمطار والرياح.	2.29	0.638	69.76	2	0.000	متوسطة
27	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات.	2.05	0.598	112.88	2	0.000	متوسطة
28	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن التقليل إلى أقصى حد ممكن من أعمال الصيانة فيها مستقبلا	2.46	0.635	87.03	2	0.000	كبيرة
29	لا تصمم المباني في الجزائر بشكل يسمح لها باستيعاب إضافات أو تعديلات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان	2.46	0.670	82.56	2	0.000	كبيرة
30	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على مواد البناء ذات النوعية الجيدة التي تدوم أطول فترة ممكنة.	2.26	0.649	64.72	2	0.000	متوسطة
	المتوسط العام للبعد	**2.30**					

يتضح من النتائج الواردة في الجداول رقم (23) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم تطبيق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر" بجميع مؤشراته تختلف من مؤشر إلى آخر، حيث نجد مؤشرين تحققا بدرجة كبيرة وثلاثة مؤشرات أخرى تحققت بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي التي تُشير إلى أنه لا يتم تصميم المباني في الجزائر بطريقة تضمن التقليل إلى أقصى حد ممكن من أعمال الصيانة فيها مستقبلا، ولا بشكل يسمح لها باستيعاب إضافات أو تعديلات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان؛ بمتوسط قيمته (2.46)، كما أنه لا يتم تصميم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية كالحرارة والبرودة والأمطار والرياح؛ بمتوسط قيمته (2.29)، إضافة إلى أن مشاريع البناء في الجزائر لا تعتمد على مواد البناء ذات النوعية الجيدة التي تدوم أطول فترة ممكنة؛ بمتوسط قيمته (2.26)، وأخيرا لا يتم تصميم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات؛ بمتوسط قيمته (2.05).

وبالانتقال إلى تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها المهندسون المعماريون أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر.

وضمن ذات السياق تشد انتباهنا قيم (كا^2) المحسوبة الخاصة بجميع مؤشرات معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر، وبالبحث في دلالة تلك القيم (قيم كا^2) يكشف لنا الجدول السابق أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم تطبيق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يُطبق معيار ديمومة المبنى وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر.

جدول (24) يُبين مدى تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
31	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تستجيب للحاجات الحقيقية لمستخدمي هذه المباني.	2.02	0.517	188.36	2	0.000	متوسطة
32	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأداء الوظيفي لها ولكل مجال من مجالاتها بفعالية.	2.03	0.510	195.78	2	0.000	متوسطة
33	لا تستجيب مشاريع البناء في الجزائر للخصوصية الثقافية للمجتمع (القيم والمعايير والعادات والتقاليد)	2.19	0.656	61.95	2	0.000	متوسطة
34	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأمان والراحة لمستخدمي هذه المباني.	1.98	0.543	163.97	2	0.000	متوسطة
	المتوسط العام للبعد	**2.06**					

يتضح من النتائج الواردة في الجداول رقم (24) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر" تُشير إلى أن جميع مؤشرات هذا المعيار قد تحققت بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي التي تُشير إلى أن مشاريع البناء في الجزائر: لا تستجيب للخصوصية الثقافية للمجتمع (القيم والمعايير والعادات والتقاليد)؛ بمتوسط قيمته (2.19)، كما أنه لا يتم تصميم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأداء الوظيفي لها ولكل مجال من مجالاتها بفعالية؛ بمتوسط قيمته (2.03)، ولا يتم تصميمها بطريقة تستجيب للحاجات الحقيقية لمستخدمي هذه المباني؛ بمتوسط قيمته (2.02)، ولا بطريقة تحقق الأمان والراحة لمستخدمي هذه المباني؛ بمتوسط قيمته (1.98).

وبالحديث عن تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها المهندسون المعماريون أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر.

وضمن ذات السياق تشد انتباهنا قيم (كا^2) المحسوبة الخاصة بجميع مؤشرات معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، وبالبحث في دلالة تلك القيم (قيم كا^2) يكشف لنا الجدول السابق أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يُطبق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر.

جدول(25)

متوسطات أبعاد محور مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر مرتبة تنازليا

البعد	المتوسط الحسابي	درجة الاستجابة
لا يطبق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر	**2.60**	**كبيرة**
لا يطبق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر	**2.39**	**كبيرة**
لا يطبق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر	**2.33**	**متوسطة**
لا يطبق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر	**2.30**	**متوسطة**
لا يطبق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر	**2.11**	**متوسطة**
لا يطبق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر	**2.06**	**متوسطة**
المتوسط العام للمحور	**2.28**	**متوسطة**

عند محاولة استنطاق الأرقام والبحث في الدلالات التي تحملها القيم الواردة في الجداول السابقة التي أرقامها على التوالي (19_20_21_22_23_24_25)، الخاصة بالأساليب الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار مربع كاي) لدرجات أفراد عينة الدراسة المعبرة عن استجاباتهم حول مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، تستوقفنا قيم المتوسط الحسابي وهي القيم التي تعبر عن متوسط استجابات أفراد العينة على بنود هذا المحور من الاستبيان. حيث نجد أن قيم المتوسط الحسابي للدرجة الكلية على المحور وأبعاده منفصلة مع مؤشراتها كل على حدة، تُشير إلى تحقق جميع مؤشرات المحور، حيث تحقق منها (14) مؤشر بدرجة كبيرة، و(20) مؤشر بدرجة متوسطة. وهي قراءة تحمل الكثير من الدلالات لعل أبرزها ميل درجات أفراد العينة لأن تعبر عن رؤية ومنظور يتوافق مع اتجاه الفرضية الأولى للدراسة.

كما تشد انتباهنا أيضا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية الواردة في الجداول السابقة، فهي القيم التي تُعبر عن تشتت درجات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية، ويشير انخفاضها إلى وجود تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن واقع تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والتي تنسجم مع اتجاه فرضية الدراسة.

وأخير تُثير انتباهنا أيضا قيم مربع كاي (كا^2) لحسن المطابقة الواردة في الجداول السابقة، والتي تتجه في نفس السياق، حيث نجد أن جميع تلك القيم دالة عند درجات الحرية (2) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يُشير إلى وجود فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يحملون منظور أو رؤية تنسجم مع اتجاه الفرضية الأولى للدراسة. بمعنى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا تُطبق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، وهي على التوالي:

– لا يُطبق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر، بدرجة كبيرة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.60)**

– لا يُطبق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر، بدرجة كبيرة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.39)**

– لا يُطبق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر، بدرجة متوسطة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.33)**

– لا يُطبق معيار ديمومة المباني وعناصرها الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر، بدرجة متوسطة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.30)**

– لا يُطبق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، بدرجة متوسطة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.11)**

– لا يُطبق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المباني في المشاريع العمرانية بالجزائر، بدرجة متوسطة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.06)**

وبناء عليه نقبل بصحة الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه: "لا تُطبق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر"

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثانية للدراسة

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه:"لا يهتم *الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران*"، وللتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأيضا تحديد درجة الاستجابة على العبارات بطريقة المتوسط الموزون. بالإضافة إلى اختبار مربع كاي ($كا^2$) لحسن المطابقة، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات محور "اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران" والذي يتضمن أربعة أبعاد للفاعلين الاجتماعيين في مجال التنمية العمرانية تنضوي تحتها جميع مؤشرات المحور. وتلخص الجداول التالية مجمل المعالجات الإحصائية التي قام بها الباحث:

جدول (26) يُبين مدى اهتمام أصحاب المشاريع العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة $كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
35	لا يفرض صاحب المشروع على فريقه التقني مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الانجاز	2.22	0.739	25.24	02	0.000	متوسطة
36	لا يفرض صاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الانجاز	2.20	0.764	18.42	02	0.000	متوسطة
37	لا يفرض صاحب المشروع على مقاولة الإنجاز مراعاة معايير الاستدامة في إنجاز المشروع	2.25	0.780	24.19	02	0.000	متوسطة
38	دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع عبارة عن نصوص مستنسخة ومكررة.	2.61	0.674	172.67	02	0.000	كبيرة
39	لا تتضمن دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع معايير الاستدامة.	2.37	0.771	58.45	02	0.000	كبيرة
40	لا يفرض الفريق التقني لصاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع	2.20	0.754	20.29	02	0.000	متوسطة
41	لا يحرص الفريق التقني لصاحب المشروع على متابعة إنجاز المشروع وفق معايير الاستدامة.	2.32	0.772	42.55	02	0.000	متوسطة
42	المعيار الأساسي في منح صفقات المشاريع للمهندسين من طرف صاحب المشروع هو المعيار المالي (الأقل عرض)	2.56	0.621	124.90	02	0.000	كبيرة

43	يُطالب صاحب المشروع المهندس المعماري بإنجاز دراسة المشروع في وقت قياسي مما لا يترك المجال للتفكير في تطبيق معايير الاستدامة	2.76	0.479	249.39	02	0.000	كبيرة
44	يتدخل صاحب المشروع في إعداد دراسة المشروع الأمر الذي لا يترك مجالا للإبداع لدى المهندس	2.61	0.547	148.49	02	0.000	كبيرة
45	لا يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار نصائح وإرشادات المهندس المعماري التي تخدم الاستدامة	2.45	0.622	87.05	02	0.000	كبيرة
46	لا تهتم لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات بمعايير الاستدامة في تقييم العروض	2.45	0.658	117.35	02	0.000	كبيرة
47	لا تملك لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات الكفاءة اللازمة وليست مؤهلة لما أسند إليها	2.29	0.668	55.79	02	0.000	متوسطة
48	يفتقد تقييم العروض التقنية للمشاريع إلى مؤشرات واضحة ودقيقة تساعد على التقييم الصحيح	2.47	0.623	91.72	02	0.000	كبيرة
49	لا تبنى طريقة اختيار المقاولين لإنجاز المشاريع على أساس معايير الاستدامة في الإنجاز.	2.63	0.598	161.80	02	0.000	كبيرة
50	المعيار الأساسي في منح صفقات الانجاز للمقاولين هو المعيار المالي (الأقل عرض)	2.68	0.556	197.22	02	0.000	كبيرة
51	لا يُتابع صاحب المشروع المقاولين بصرامة في انجاز المشاريع	2.13	0.620	90.37	02	0.000	متوسطة
	المتوسط العام للبعد	**2.42**					

يتبين من النتائج الواردة في الجداول رقم (26) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران" تُشير إلى تحقق جميع مؤشرات هذا البعد، حيث تحققت منها (10) مؤشرات بدرجة كبيرة و (07) مؤشرات بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي الواردة في الجدول والتي تكشف لنا عما يلي:

– أن صاحب المشروع لا يفرض على فريقه التقني مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الإنجاز؛ بمتوسط قيمته (2.22)، ولا يفرض ذلك على المهندس المعماري؛ بمتوسط قيمته (2.20)، كما أنه لا يفرض على مقاولة الإنجاز مراعاة معايير الاستدامة في إنجاز المشروع؛ بمتوسط قيمته (2.25).

– أن دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع عبارة عن نصوص مستنسخة ومكررة؛ بمتوسط قيمته (2.61)، كما أنها لا تتضمن معايير الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.37).

– أن الفريق التقني لصاحب المشروع لا يفرض على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع؛ بمتوسط قيمته (2.20)، كما لا يحرص هذا الفريق على متابعة إنجاز المشروع وفق معايير الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.32).

– أن المعيار الأساسي في منح صفقات المشاريع للمهندسين من طرف صاحب المشروع هو المعيار المالي (الأقل عرض)؛ بمتوسط قيمته (2.56) الأمر الذي يمنع المهندس المعماري من تصميم المشاريع وفق معايير الاستدامة لأن ذلك يتطلب ميزانية أكبر من التي يتطلبها المشروع العادي. وكشفت لنا النتائج أيضا أن صاحب المشروع يُطالب المهندس المعماري بإنجاز دراسة المشروع في وقت قياسي مما لا يترك المجال للتفكير في تطبيق معايير الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.76). أضف إلى ذلك أن صاحب المشروع يتدخل في إعداد دراسة المشروع الأمر الذي لا يترك مجالا للإبداع لدى المهندس؛ بمتوسط قيمته (2.61)، كما لا يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار نصائح وإرشادات المهندس المعماري التي تخدم الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.45).

– أن لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات حول المشاريع العمرانية لا تهتم بمعايير الاستدامة في تقييم العروض؛ بمتوسط قيمته (2.45)، كما أن هذه اللجنة لا تملك الكفاءة اللازمة وليست مؤهلة لما أسند إليها؛ بمتوسط قيمته (2.29)، بالإضافة إلى أن تقييم العروض التقنية للمشاريع العمرانية يفتقد إلى مؤشرات واضحة ودقيقة تساعد على التقييم الصحيح؛ بمتوسط قيمته (2.47)، وهو ما يترك المجال للتلاعب في عملية التقييم مما يؤدي في النهاية إلى أن تمنح المشاريع للغير مؤهلين لتطبيق معايير الاستدامة في العمران.

– أن طريقة اختيار المقاولين لإنجاز المشاريع لا تُبنى على أساس معايير الاستدامة في الإنجاز؛ بمتوسط قيمته (2.63)، وأن المعيار الأساسي في منح صفقات الانجاز للمقاولين هو المعيار المالي (الأقل عرض) ؛ بمتوسط قيمته (2.68)، أضف إلى ذلك أن صاحب المشروع لا يُتابع المقاولين بصرامة في انجاز المشاريع؛ بمتوسط قيمته (2.13).

وبالانتقال إلى قيم الانحرافات المعيارية الواردة في الجدول السابق والتي تُعبر عن مدى تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة لهذه الانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن واقع اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر.

وما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا هي قيم (كا^2) المحسوبة الواردة في الجدول السابق والخاصة بجميع مؤشرات "عدم اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران"، حيث يتبين لنا أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه "لا يهتم أصحاب المشاريع العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر".

جدول (27) يُبين مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
52	لا يهتم المهندس المعماري بمعايير الاستدامة في إعداد دراسة المشروع	2.03	0.634	83.64	02	0.000	متوسطة
53	لا يقوم المهندس المعماري بتوعية صاحب المشروع وإرشاده إلى تطبيق معايير الاستدامة.	2.03	0.677	51.69	02	0.000	متوسطة
54	لا يحرص المهندس المعماري على معايير الاستدامة في متابعة انجاز المشاريع	2.01	0.735	19.51	02	0.000	متوسطة
55	هدف المهندس المعماري من إعداد دراسة المشروع ومتابعة الانجاز هو هدف مادي ربحي فقط	2.06	0.687	45.55	02	0.000	متوسطة
56	يُشرف المهندس المعماري على أكبر عدد من المشاريع في نفس الوقت دون إعطائها حقها من الدراسة والمتابعة.	2.23	0.603	95.36	02	0.000	متوسطة
57	لا يُعطي المهندس المعماري اهتماما كبيرا لمخططات البناء التي يعدها للمواطنين لأنهم لا يلتزمون بتطبيقها	1.98	0.689	44.18	02	0.000	متوسطة
58	لا يقوم المهندس المعماري بتوعية المواطنين وإرشادهم إلى تطبيق معايير الاستدامة في مشاريعهم.	1.96	0.705	34.84	02	0.000	متوسطة
59	مخططات البناء للمواطنين التي يعدها المهندس المعماري لا تتضمن معايير الاستدامة.	2.16	0.702	36.64	02	0.000	متوسطة
	المتوسط العام للبعد	**2.06**					

يتبين من النتائج الواردة في الجداول رقم (27) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران" تُشير إلى أن جميع مؤشرات هذا البعد قد تحققت بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي الواردة في الجدول والتي تكشف لنا عما يلي:

– أن المهندس المعماري لا يهتم بمعايير الاستدامة في إعداد دراسة المشروع؛ بمتوسط قيمته (2.03)، كما لا يقوم بتوعية صاحب المشروع وإرشاده إلى تطبيق معايير الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.03)، بالإضافة إلى أنه لا يحرص على معايير الاستدامة في متابعة انجاز المشاريع؛ بمتوسط قيمته (2.01).

– أن هدف المهندس المعماري من إعداد دراسة المشروع ومتابعة الانجاز هو هدف مادي ربحي فقط؛ بمتوسط قيمته (2.06)،

كما أنه يُشرف على أكبر عدد من المشاريع في نفس الوقت دون إعطائها حقها من الدراسة والمتابعة؛ بمتوسط قيمته (2.23).

– أن المهندس المعماري لا يُعطي اهتماما كبيرا لمخططات البناء التي يعدها للمواطنين لأنهم لا يلتزمون بتطبيقها؛ بمتوسط قيمته (1.98)، كما أنه لا يقوم بتوعية المواطنين وإرشادهم إلى تطبيق معايير الاستدامة في مشاريعهم؛ بمتوسط قيمته (1.96)، إضافة إلى أن مخططات البناء التي يعدها للمواطنين لا تتضمن معايير الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.16).

وبالانتقال إلى قيم الانحرافات المعيارية الواردة في الجدول السابق والتي تُعبر عن مدى تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة لهذه الانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن واقع اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر.

وما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا هي قيم (كا^2) المحسوبة الواردة في الجدول السابق والخاصة بجميع مؤشرات "عدم اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران"، حيث يتبين لنا أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2)

الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه "لا يهتم المهندسون المعماريون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر".

جدول (28) يُبين مدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
60	لا يملك المقاول ثقافة عمرانية تلزمه باحترام معايير الاستدامة في البناء.	2.56	0.595	125.43	02	0.000	كبيرة
61	لا يهم المقاول إلا إتمام انجاز المشروع وأخذ مستحقاته المالية دون مراعاة معايير الاستدامة في الإنجاز	2.67	0.561	185.50	02	0.000	كبيرة
62	يتحايل المقاول في تطبيق ما جاء في دفتر الشروط والمخططات الخاصة بإنجاز المشروع.	2.27	0.632	73.77	02	0.000	متوسطة
63	يتدخل المقاول عن طريق نفوذه للتأثير في القرارات المتعلقة بالمشروع بما يتناسب ومصلحته.	2.39	0.600	88.22	02	0.000	كبيرة
64	لا تملك شركات المقاولات الإمكانيات البشرية المؤهلة علميا لتطبيق معايير الاستدامة في انجاز المشاريع	2.46	0.610	91.26	02	0.000	كبيرة
65	الآلات المستعملة من طرف المقاولة قديمة وملوثة للبيئة	2.31	0.568	110.32	02	0.000	متوسطة
66	لا يحرص المقاول على الحفاظ على المساحات الخضراء والأشجار في أرضية المشروع	2.45	0.596	93.83	02	0.000	كبيرة
67	لا يعمل المقاول على تنظيم الورشة بطريقة تقلل تلوث البيئة أثناء إنجاز المشروع	2.57	0.607	129.74	02	0.000	كبيرة
68	لا تتوفر شركات المقاولات على معايير الوقاية والأمن (HSE) في ورشاتها	2.50	0.572	107.20	02	0.000	كبيرة
	المتوسط العام للبعد	**2.46**					

يتبين من النتائج الواردة في الجداول رقم (28) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران" تُشير إلى تحقق جميع مؤشرات هذا البعد، حيث تحققت منها (07) مؤشرات بدرجة كبيرة ومؤشرين (02) بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي الواردة في الجدول والتي تكشف لنا عما يلي:

– أن مقاول البناء لا يملك ثقافة عمرانية تلزمه باحترام معايير الاستدامة في البناء؛ بمتوسط قيمته (2.56)، إذ لا يهمه سوى إتمام انجاز المشروع وأخذ مستحقاته المالية دون مراعاة معايير الاستدامة في الإنجاز؛ بمتوسط قيمته (2.67)، بالإضافة إلى أنه يتحايل في تطبيق ما جاء في دفتر الشروط والمخططات الخاصة بإنجاز المشروع؛ بمتوسط قيمته (2.27)، كما نجده يتدخل عن طريق نفوذه للتأثير في القرارات المتعلقة بالمشروع بما يتناسب ومصلحته؛ بمتوسط قيمته (2.39).

– أن شركات المقاولات لا تملك الإمكانيات البشرية المؤهلة علميا لتطبيق معايير الاستدامة في انجاز المشاريع؛ بمتوسط قيمته (2.46)، إضافة إلى أن الآلات التي تستعملها في البناء قديمة ومُلوثة للبيئة؛ بمتوسط قيمته (2.31).

– أن المقاول لا يحرص على الحفاظ على المساحات الخضراء والأشجار في أرضية المشروع؛ بمتوسط قيمته (2.45)، كما لا يعمل على تنظيم الورشة بطريقة تقلل تلوث البيئة أثناء إنجاز المشروع؛ بمتوسط قيمته (2.57)، بالإضافة إلى أن شركات المقاولات لا تتوفر على معايير الوقاية والأمن (HSE) في ورشاتها؛ بمتوسط قيمته (2.50).

وبالانتقال إلى قيم الانحرافات المعيارية الواردة في الجدول السابق والتي تُعبر عن مدى تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة لهذه الانحرافات المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن واقع اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر.

وما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا هي قيم (كا^2) المحسوبة الواردة في الجدول السابق والخاصة بجميع مؤشرات "عدم اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران"، حيث يتبين لنا أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه "لا يهتم مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر".

جدول (29) يُبين مدى اهتمام المواطنين في مشاريعهم العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران

الرقم	العبــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة
69	لا يلتزم المواطنون بمخطط المهندس المعماري في انجاز مشاريعهم العمرانية الخاصة.	2.30	0.549	125.52	02	0.000	متوسطة
70	هدف المواطن من طلب مخطط مشروعه من المهندس المعماري هو الحصول على رخصة البناء فقط.	2.52	0.530	122.57	02	0.000	كبيرة
71	لا يملك المواطن ثقافة عمرانية تلزمه باحترام مخطط البناء.	2.49	0.572	106.58	02	0.000	كبيرة
72	يستغل المواطن مساحته العقارية كلها في البناء دون مراعاة للمساحات الخضراء.	2.59	0.492	8.79	02	0.004	كبيرة
73	لا يهتم المواطن للناحية الجمالية للبناء.	2.23	0.561	126.90	02	0.000	متوسطة
74	ما يهم المواطن الجزائري هو حصوله على سكن دون مراعاة معايير الاستدامة	2.64	0.541	163.08	02	0.000	كبيرة
	المتوسط العام للبعد	**2.46**					

يتبين من النتائج الواردة في الجداول رقم (29) أن درجة تأكيد أفراد عينة الدراسة على "عدم اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران في مشاريعهم الخاصة" تُشير إلى تحقق جميع مؤشرات هذا البعد، حيث تحققت منها (04) مؤشرات بدرجة كبيرة ومؤشرين (02) بدرجة متوسطة، وهو ما تؤكده قيم المتوسط الحسابي الواردة في الجدول والتي تكشف لنا عما يلي:

– أن المواطنين لا يلتزمون بمخطط المهندس المعماري في انجاز مشاريعهم العمرانية الخاصة؛ بمتوسط قيمته (2.30)، ذلك أن هدف المواطن من طلب مخطط مشروعه من المهندس المعماري هو الحصول على رخصة البناء فقط؛ بمتوسط قيمته (2.52)، فالمواطن لا يملك ثقافة عمرانية تلزمه باحترام مخطط البناء؛ بمتوسط قيمته (2.49).

– أن المواطن يقوم باستغلال مساحته العقارية كلها في البناء دون مراعاة للمساحات الخضراء؛ بمتوسط قيمته (2.59)، فهو لا يهتم للناحية الجمالية للبناء؛ بمتوسط قيمته (2.23)، وأن ما يهم المواطن الجزائري هو حصوله على سكن دون مراعاة معايير الاستدامة؛ بمتوسط قيمته (2.64).

وبالانتقال إلى قيم الانحرافات المعيارية الواردة في الجدول السابق والتي تُعبر عن مدى تشتت درجات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية السابقة، تشد انتباهنا القيم المنخفضة لهذه الانحرافات

المعيارية، حيث تشير هذه القيم إلى تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن واقع اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر.

وما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا هي قيم (كا^2) المحسوبة الواردة في الجدول السابق والخاصة بجميع مؤشرات "عدم اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران"، حيث يتبين لنا أن جميع قيم (كا^2) الواردة في هذا الجدول دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يقرون بعدم اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر، وذلك تبعا للقيم المرتفعة لـ(كا^2) المحسوبة، وما دامت كذلك أي أكبر من قيم (كا^2) الجدولية، وبمستوى دلالة قدره (0.00) عند درجة الحرية (2)، إذن فهي تُشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه "لا يهتم المواطنون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بالجزائر".

جدول(30)

متوسطات أبعاد محور مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران مرتبة تنازليا

البـــــعد	المتوسط الحسابي	درجة الاستجابة
لا يهتم مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	**2.46**	**كبيرة**
لا يهتم المواطنون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	**2.46**	**كبيرة**
لا يهتم أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	**2.43**	**كبيرة**
لا يهتم المهندسون المعماريون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران	**2.06**	**متوسطة**
المتوسط العام المحور	**2.37**	**كبيرة**

إنطلاقا من القيم الواردة في الجداول السابقة التي تحمل أرقاما على التوالي (26_27_28_29_30)، الخاصة بالأساليب الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار مربع كاي) لدرجات أفراد عينة الدراسة المعبرة عن استجاباتهم حول مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وبالبحث في دلالات تلك القيم تستوقفنا قيم المتوسط الحسابي وهي القيم التي تعبر عن متوسط استجابات أفراد العينة على البنود

الخاصة بهذا المحور. حيث نجد أن قيم المتوسط الحسابي للدرجة الكلية على المحور وأبعاده منفصلة مع مؤشراتها كل على حدة، تُشير إلى تحقق جميع مؤشرات المحور، حيث تحقق منها (21) مؤشر بدرجة كبيرة، و(19) مؤشر بدرجة متوسطة. وهي قراءة تحمل الكثير من الدلالات لعل أبرزها ميل درجات أفراد العينة لأن تعبر عن رؤية ومنظور يتوافق مع اتجاه الفرضية الثانية للدراسة.

كما تشد انتباهنا أيضا القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية الواردة في الجداول السابقة، فهي القيم التي تُعبر عن تشتت درجات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية، ويشير انخفاضها إلى وجود تمركز في درجات أفراد العينة، يحمل مدلولات تعبّر عن اتفاق في المنظور أو الرؤية التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن واقع اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، والتي تنسجم مع اتجاه الفرضية الثانية للدراسة.

وأخير تُثير انتباهنا أيضا قيم مربع كاي (كا^2) لحسن المطابقة الواردة في الجداول السابقة، والتي تتجه في نفس السياق، حيث نجد أن جميع تلك القيم دالة عند درجات الحرية (2) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يُشير إلى وجود فروق في إجابات أفراد العينة لصالح الذين يحملون منظور أو رؤية تنسجم مع اتجاه الفرضية الثانية للدراسة. بمعنى أن المهندسين المعماريين المعتمدين أفراد عينة الدراسة يرون أنه لا يهتم الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية في الجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وهم على التوالي:

– لا يهتم مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، بدرجة كبيرة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.46)**.

– لا يهتم المواطنون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بدرجة كبيرة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.46)**.

– لا يهتم أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بدرجة كبيرة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.43)**.

– لا يهتم المهندسون المعماريون بتطبيق معايير الاستدامة في العمران بدرجة متوسطة معبر عنها بمتوسط حسابي قيمته **(2.06)**.

وبناء عليه نقبل بصحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه: "لا يهتم الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية في الجزائر بتطبيق معايير الاستدامة في العمران"

المطلب الثالث: مناقشة وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة للدراسة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة على أنه: "*توجد علاقة ارتباطيه طردية بين مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر وبين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيقها*"، وللتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بحساب معامل الارتباط "بيرسون" بين درجة تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر وبين درجة اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيقها وهم على التوالي: أصحاب المشاريع العمرانية، والمهندسون المعماريون، ومقاولي البناء، والمواطنون.

ولتحديد حجم الارتباط قمنا باستخدام قاعدة "كوهين" (Cohen) لتحديد حجم العلاقة أو الارتباط، والتي تشير إلى أنه إذا كان حجم الارتباط أقل من (0.3) يدل على أن حجم الارتباط ضعيف، وإذا كان يقع بين (0.3-0.5) يدل على أن حجم الارتباط متوسط، أما إذا كان حجم الارتباط أكبر من (0.5) فإنه يدل على أن حجم الارتباط قوي (Rosenthal, Rosnow, 1984: 361). وتُلخص الجداول التالية مجمل المعالجات الإحصائية التي قام بها الباحث:

جدول رقم (31): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر

قيمة معامل الارتباط "ر"	**0.48**
مستوى الدلالة	**0.00**
حجم العينة	**262**
مستوى الخطأ	**0.05**
القرار	**دال (توجد علاقة طردية متوسطة)**

يتبين من خلال الجدول رقم (31) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين درجة تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر تقدر ب (0.48) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين عدم اهتمام أصحاب المشاريع بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين

عدم تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر، أي أنه كلما كان أصحاب المشاريع أقل اهتماما بتطبيق معايير الاستدامة في العمران كلما قل تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والعكس صحيح.

جدول رقم (32): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	
قيمة معامل الارتباط "ر"	**0.47**
مستوى الدلالة	**0.00**
حجم العينة	**262**
مستوى الخطأ	**0.05**
القرار	**دال (توجد علاقة طردية متوسطة)**

يتبين من خلال الجدول رقم (32) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين درجة تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر تقدر ب (0.47) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين عدم اهتمام المهندسين المعماريين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين عدم تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر، أي أنه كلما كان المهندسين المعماريين أقل اهتماما بتطبيق معايير الاستدامة في العمران كلما قل تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والعكس صحيح.

جدول رقم (33): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	
قيمة معامل الارتباط "ر"	0.50
مستوى الدلالة	0.00
حجم العينة	262
مستوى الخطأ	0.05
القرار	دال (توجد علاقة طردية قوية)

يتبين من خلال الجدول رقم (33) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين درجة تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر تقدر ب (0.50) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباطيه طردية قوية بين عدم اهتمام مقاولي البناء بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين عدم تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر، أي أنه كلما كان مقاولي البناء أقل اهتماما بتطبيق معايير الاستدامة في العمران كلما قل تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والعكس صحيح.

جدول رقم (34): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر	
قيمة معامل الارتباط "ر"	0.21
مستوى الدلالة	0.00
حجم العينة	262
مستوى الخطأ	0.05
القرار	دال (توجد علاقة طردية ضعيفة)

يتبين من خلال الجدول رقم (34) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين درجة تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر تقدر ب (0.21) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباطيه طردية ضعيفة بين عدم اهتمام المواطنين بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين عدم تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر، أي أنه كلما كان المواطنون أقل اهتماما بتطبيق معايير الاستدامة في العمران كلما قل تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والعكس صحيح.

جدول رقم (35): يوضح العلاقة بين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين مدى تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر

قيمة معامل الارتباط "ر"	**0.55**
مستوى الدلالة	**0.00**
حجم العينة	**262**
مستوى الخطأ	**0.05**
القرار	**دال (توجد علاقة طردية قوية)**

يتبين من خلال الجدول رقم (35) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين درجة تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر تقدر ب (0.55) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباطيه طردية قوية بين عدم اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران وبين عدم تطبيقها في المشاريع العمرانية بالجزائر، أي أنه كلما كان الفاعلون الاجتماعيون في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر أقل اهتماما بتطبيق معايير الاستدامة في العمران كلما قل تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والعكس صحيح.

وبناء عليه نقبل بصحة الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على أنه: "*توجد علاقة ارتباطيه طردية بين مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر وبين مدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيقها*"

المبحث الثاني: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري

بعد عرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة ومناقشة نتائجها في ضوء الفرضيات، اتضح لدينا تطابق النتائج المتوصل إليها حول واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر مع ما جاء في فرضيات الدراسة، والمرتبطة بالأهداف الأساسية التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، حيث تبين لدينا ما يلي:

- غياب تطبيق معيار الكفاءة في استخدام موارد الطاقة في المشاريع العمرانية بالجزائر بدرجة كبيرة: فمشاريع البناء في الجزائر لا تعتمد على نظام الطاقة المنتجة من الرياح، ولا على نظام الطاقة الشمسية، من أجل توليد الطاقة الكهربائية في المباني التي يتم إنشاؤها. معنى هذا أن هذه المباني تعتمد على الطاقة الكهربائية التي مصدرها طاقة أحفورية، وكما هو معروف فإنتاج هذا النوع من الطاقة يترتب عنه تلويث البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تكاليف زائدة في تشغيل المبنى واستعماله تذهب في فواتير الكهرباء العالية مما يضيف أعباء اقتصادية على الأفراد والدولة معا، وخاصة أن هذه المشاريع لا تستعمل أجهزة الشبكة الكهربائية ذات الكفاءة العالية التي من شأنها أن تساعد في الاقتصاد في استهلاك الطاقة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن مشاريع البناء في الجزائر أيضا لا تستعمل أجهزة شبكة الماء ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك المياه، مما يضيف عبئا آخر على مورد هام من موارد البيئة وهو الماء، الذي هو أهم مورد تقوم عليه حياة الفرد والمجتمع، وتقوم عليه السياسات الاقتصادية لأية دولة، ذلك أن مستقبل الشعوب مرهون بالحفاظ على الموارد المائية للأجيال الحالية والمُقبلة.
- غياب تطبيق معيار ترشيد استخدام الموارد البيئية في المشاريع العمرانية بالجزائر بدرجة كبيرة: فمشاريع البناء في الجزائر لا تعتمد على نظام تخزين مياه الأمطار في المبنى لاستعمالها في احتياجات التنظيف والحديقة، معنى هذا أن المياه التي يستعملها الأفراد في احتياجاتهم اليومية داخل المباني ذات مصدر واحد وهو الحنفية (الماء النظيف)، ونحن نعلم أن هذه الاحتياجات كثيرة ومتعددة مما يترتب عنها استهلاك كبير لمورد الماء النظيف في أمور يمكن أن تفي بها مياه الأمطار المخزنة، كتنظيف الأرضيات وسقاية الحديقة، الأمر الذي لا يمنح إمكانية ترشيد استخدام هذا المورد الهام من جهة، وبالتالي يزيد من تكلفة فاتورة المياه التي يتحمل عبئها المواطن والدولة معا. كما نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تستخدم المواد الصديقة للبيئة في البناء، أي أنها تستخدم مواد مُصنعة والتي يترتب عن إنتاجها استهلاك للطاقة وتلويث للبيئة.

بالإضافة إلى أن هذه المشاريع لا تستخدم مواد البناء ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع والرسكلة، وبالتالي فإن مخلفات عملية البناء أو هدم المباني تنتج عنها مواد غير قابلة للرسكلة بمعنى أنه يتم إهدارها سدى، وأكثر من ذلك فهي تُشكل عبئا على البيئة باعتبارها ملوثات صلبة. أيضا نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تستخدم مواد البيئة المحلية والإقليمية في البناء، بمعنى أنه يتم استجلاب هذه المواد من مناطق أو دول أخرى وهو ما يترتب عنه أعباء وتكاليف اقتصادية زائدة من جهة، ومن جهة أخرى استعمال مواد غريبة عن البيئة المحلية ولا تتوافق مع مناخها ولا تتناغم مع طبيعتها. ونجد كذلك أن مشاريع البناء في الجزائر لا تقتصد في استهلاك الخشب ومشتقاته، ولا تُراعى التصميم الاقتصادي للمبنى مما يُفضي إلى الهدر المجالي، الذي يترتب عنه استهلاك أكثر للأرض ومواد البناء، وللخشب ومشتقاته لملأ هذه المجالات الزائدة سواء في شكل نوافذ وأبواب أو في شكل أثاث منزلي، ومن المنظور البيئي العميق يعني ذلك قطع أشجار واستنزاف غابات أكثر لمقابلة هذه الزيادة في الاستهلاك.

- غياب تطبيق معيار حماية واحترام بيئة الموقع في المشاريع العمرانية بالجزائر بدرجة متوسطة: حيث نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تحقق التواؤم والتناغم مع التجمعات العمرانية المجاورة، ولا تحترم الطابع المعماري المحلي في مشاريع البناء بالجزائر، بمعنى أنها تُشكل سيمفونية من الأنماط والطرز المعمارية والعمرانية المختلفة التي تُشوه الطابع الجمالي للعمران وتقضي على الطابع المحلي الذي يعكس ثقافة المنطقة، ويكفي أن تتجول في شوارع المدن الجزائرية لتلاحظ ذلك. ونجد أيضا أن مشاريع البناء في الجزائر لا تحقق التوافق والتجانس مع مناخ المنطقة، وهو ما ينتج عنه استهلاك الطاقة بشكل كبير من أجل تبريد المباني في المناطق الحارة خاصة في إقليم الجنوب الجزائري، أو تدفئتها في المناطق الباردة خاصة في إقليم الهضاب الجزائري، أو ينتج آثار سلبية على المبنى لها علاقة بالرطوبة خاصة في إقليم التل الجزائري. كما نجد أيضا أن مشاريع البناء في الجزائر لا تحافظ على مكونات البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات ومسطحات خضراء في موقع البناء، ولا تُراعى تقليص المخلفات الإنشائية المصاحبة لعملية تشييد المباني، وهو ما يترتب عنه تشويه للبيئة وهدر لمواردها النباتية، بالإضافة إلى تلويثها بالمخلفات الصلبة الناتجة عن عملية البناء، وهو الأمر الذي نشاهده يوميا في المناطق التي توجد فيها ورشات عمرانية. وأخيرا نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تحترم طوبوغرافيا الموقع ولا تتوافق مع مظاهر السطح، وهو ما يترتب عنه تشويه للمكان وتغييب للطابع الجمالي المتناغم

مع الموقع، بالإضافة إلى وقوع هذه المباني تحت خطر الكوارث الطبيعية كالفيضانات بسبب عدم احترامها لطوبوغرافيا الموقع التي تشكلت بمرور السنين على نحو يستوعب هذا النوع من الكوارث، والأمثلة على ذلك من الواقع الجزائري كثيرة.

- غياب تطبيق معيار ديمومة المبنى وعناصره الأساسية في المشاريع العمرانية بالجزائر بدرجة متوسطة: فالمباني في الجزائر لا تُصمم بطريقة تضمن التقليل إلى أقصى حد ممكن من أعمال الصيانة فيها مستقبلا، وهذا الأمر نلحظه كثيرا في المباني الرسمية التابعة للدولة إذ بالكاد يُفتتح المبنى من أجل استعماله إلا وتبدأ أشغال الصيانة فيه وما يترتب عنها من تكاليف زائدة تُرهق كاهل المؤسسات الوطنية والأمثلة عن ذلك في واقعنا كثيرة. كما نجد أن المباني في الجزائر لا تصمم بشكل يسمح لها باستيعاب إضافات أو تعديلات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان، مما يترتب عنه تشويه منظر المباني بسبب التعديلات التي يتطلبها مثلا وضع جهاز تبريد أو لاقط هوائي أو أية إضافة أخرى يتطلبها تطور الحياة المعاصرة. إضافة إلى ذلك نجد أن المباني في الجزائر لا تصمم بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية كالحرارة والبرودة والأمطار والرياح، ولا يُعتمد في تشييدها على مواد البناء ذات النوعية الجيدة التي تدوم أطول فترة ممكنة، فسرعان ما تهترئ هذه المباني وتتآكل موادها تحت تأثير العوامل الجوية من جهة، ورداءة وضعف مواد بنائها من جهة أخرى، مما يترتب عنه عملية استبدال هذه المواد أو ترقيعها وهو ما يتطلب تكلفة إضافية زائدة وينتج عنه تشويه لجمالية المباني. وأخيرا نجد أن المباني في الجزائر لا تُصمم بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والأمثلة من الواقع الجزائري مؤلمة لعل أبرزها فيضانات باب الواد سنة 2001، وزلزال بومرداس سنة 2003.
- غياب تطبيق معيار جودة البيئة الداخلية والخارجية للمباني في المشاريع العمرانية بالجزائر بدرجة متوسطة: حيث نجد أن مواد الطلاء المستعملة في مشاريع البناء بالجزائر لا تتوافق مع الصحة النفسية والجسدية لمستعملي المباني، معنى ذلك أن مواد الطلاء المستعملة قد تحتوي مواد غير صحية تظهر آثارها على المدى الطويل، وأن ألوان الطلاء المستعملة غير مدروسة مما يجعلها تُشكل تلوث بصري يؤثر سلبا على نفسية ونشاط مستعملي المباني وبالتالي على أدائهم مهما كان المجال في التعليم أو الصحة أو التجارة..الخ. كما نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تعتمد على نظام العزل الصوتي للمبنى، وهو ما يترتب عنه تلوث سمعي له انعكاسات على

صحة وأداء الأفراد المستعملين لهذه المباني. بالإضافة إلى أن هذه المشاريع لا تقوم بتوظيف وإيجاد المساحات الخضراء في البيئة المحيطة بالمبنى، وهو ما يُنقص من جمالية البيئة العمرانية ونقاء هوائها. كما نجد أيضا أن مشاريع البناء في الجزائر لا تعتمد على نظام العزل الحراري للمبنى، وهو ما ينعكس سلبا على راحة مستعملي المباني ويضطرهم إلى الإفراط في استعمال وسائل التبريد أو التدفئة والتي تستهلك طاقة عالية مكلفة ماديا ومصدرها أحفوري ملوث للبيئة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن هذه المشاريع لا تحقق التناسق في حجم فراغات المبنى والتناغم بين أجزائه وعناصره، مما يُعيق استعمال المبنى بكفاءة ويُشكل أحيانا خطرا على مستعمليه. أيضا نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تهتم بالواجهة الجمالية للمباني، والواقع يشهد على ذلك فواجهات المباني في معظم مدننا تبعث على الاشمئزاز لسوء منظرها شكلا ولونا. كذلك نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تعتمد على نظام التهوية الطبيعية للمبنى، ولا على نظام الإضاءة الطبيعية داخل المبنى، وهو ما ينعكس سلبا على صحة وراحة وأداء مستعملي هذه المباني ويضطرهم إلى الإفراط في استعمال أجهزة التهوية ووسائل الإضاءة الكهربائية والتي تستهلك طاقة عالية مكلفة ماديا ومصدرها أحفوري ملوث للبيئة. وأخيرا نجد أن هذه المشاريع تستعمل مواد ضارة صحيا في البناء، وقد يكون ذلك خاصة عندما تغيب الرقابة الحقيقية فيتم استعمال مواد غير مطابقة لمعايير الصحة.

- غياب تطبيق معيار الاستجابة لحاجات مستخدمي المبنى في المشاريع العمرانية بالجزائر بدرجة متوسطة: حيث نجد أن مشاريع البناء في الجزائر لا تستجيب للخصوصية الثقافية للمجتمع (القيم والمعايير والعادات والتقاليد)، مما يُعيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لمستعملي هذه المباني، وقد يضطر أصحابها غالبا إلى إجراء تعديلات كثيرة مكلفة ماديا وتؤدي في النهاية إلى تشويه شكل المبنى. أضف إلى ذلك أن المباني في الجزائر لا تُصمم بطريقة تحقق الأداء الوظيفي لها ولكل مجال من مجالاتها بفعالية، مما ينعكس سلبا على أداء ونشاط مستعملي هذه المباني ويُعيق استعمالها بفعالية خاصة في الظروف الطارئة كحالة حدوث حرائق مثلا وقد يكون ذلك سبب في عدم نجاة الأفراد المستعملين لهذه المباني. كما نجد أن أيضا المباني في الجزائر لا تصمم بطريقة تستجيب للحاجات الحقيقية لمستخدميها، ولا بطريقة تحُقق الأمان والراحة لهم. مما يُشكل معاناة حقيقية للأفراد المستخدمين لهذه المباني لأنها لا تلبي لهم الحاجات التي تتطلبها نوعية وطبيعة المبنى، فما يتطلبه تصميم مستشفى غير ما يتطلبه تصميم مدرسة أو جامعة أو

مبنى تجاري أو خدماتي ...الخ، فراحة المريض في المستشفى تتطلب تصميما خاص للمبنى، وراحة المتعلم في المدرسة تتطلب تصميما خاصا أيضا وغيرها..الخ.

- غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى مقاولي البناء في الجزائر بدرجة كبيرة: حيث نجد أن هؤلاء المقاولين لا يملكون ثقافة عمرانية تُلزمهم باحترام معايير الاستدامة في البناء، وما يهمهم فقط هو إتمام انجاز المشروع وأخذ مستحقاتهم المالية، دون مراعاة لمعايير الاستدامة في الإنجاز، معنى ذلك أن مقاولي البناء ليس في قاموس اهتماماتهم تطبيق معايير الاستدامة، فاهتمامهم مادي بحت وثقافتهم كذلك والواقع شاهد على ذلك. والأدهى من ذلك أن هؤلاء المقاولين يتحايلون في تطبيق ما جاء في دفتر الشروط والمخططات الخاصة بإنجاز المشروع، ما يعني أنه حتى لو كانت دفاتر الشروط والمخططات موضوعة وفقا لمعايير الاستدامة، فإنها لا تجد طريقها إلى التطبيق الحقيقي لها في الواقع نتيجة تحايل المقاول في استعمال مواد البناء أو طريقة البناء. هذا كله نتاج الثقافة والتفكير الضيق للمقاول الذي لا يفكر إلا بمصلحته المادية البحتة، لذلك نجده يتدخل عن طريق نفوذه للتأثير في القرارات المتعلقة بمشروع البناء بما يتناسب ومصلحته، بمعنى بما يتعارض ومصلحة البيئة والاستدامة. وبالحديث عن شركات مقاولات البناء نجد أنها لا تملك الإمكانيات البشرية المؤهلة علميا لتطبيق معايير الاستدامة في انجاز المشاريع، وأن الآلات المستعملة من طرف هذه الشركات قديمة وملوثة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن مقاولي البناء لا يحرصون على الحفاظ على المساحات الخضراء والأشجار في أرضية المشروع، ولا يعملون على تنظيم الورشة العمرانية بطريقة تقلل تلوث البيئة أثناء إنجاز المشروع، كما أن الشركات التي يملكونها لا تتوفر على معايير الوقاية والأمن (HSE) في ورشاتها، معنى هذا أن قضايا البيئة والاستدامة في التنمية العمرانية ليست محل اهتمام مقاولي البناء سواء في ثقافتهم أو في ممارساتهم.
- غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى المواطنين في الجزائر بدرجة كبيرة: فحينما يتولى المواطن تشييد بناء أو سكن لحسابه الخاص، ويتصل بمهندس معماري معتمد للحصول على مخطط لمشروع بنائه، نجد أنه لا يلتزم بمخطط المهندس المعماري في انجاز مشروعه العمراني، وأن هدفه من طلب مخطط البناء من المهندس المعماري يدخل ضمن إجراءات حصوله على رخصة البناء فقط، فالثقافة العمرانية للمواطن الجزائري ونظرتها إلى مخطط البناء لا تتعدى هذا المفهوم، مما يجعله لا يلتزم بتطبيق ما جاء في هذا مخطط البناء.

لذلك يعمد المواطن إلى تشييد البناء على الشكل الذي يريده، فيستغل مساحته العقارية كلها في البناء دون مراعاة للمساحات الخضراء، كما لا يهتم في ذلك للناحية الجمالية للبناء، معنى ذلك كله أن ما يهم المواطن الجزائري هو حصوله على سكن دون مراعاة معايير الاستدامة في البناء والعمران.

- غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى أصحاب المشاريع العمرانية في الجزائر بدرجة كبيرة: حيث نجد أن أصحاب المشاريع العمرانية على لا يفرضون على فرقهم التقنية التابعة لهم أو لمؤسساتهم مراعاة معايير الاستدامة في إعداد دراسة المشروع العمراني وفي متابعة إنجازه في الميدان، كما أنهم لا يفرضون ذلك على المهندس المعماري المكلف بدراسة المشروع أو متابعة إنجازه في الميدان، علما أن هاتين المرحلتين هما الأهم والأساس في انجاز مشاريع عمرانية مطابقة لمعايير الاستدامة. كما نجد أن أصحاب المشاريع لا يفرضون حتى على مقاول البناء المكلف بإنجاز المشروع مراعاة معايير الاستدامة في الإنجاز. بالإضافة إلى ذلك نجد أن دفاتر الشروط التي يعدها أصحاب المشاريع عبارة عن نصوص مستنسخة ومكررة عن سابقاتها، ولا تتضمن معايير الاستدامة. ونتيجة لعدم اهتمام أصحاب المشاريع نجد أن الفرق التقنية التابعة لهم أو لمؤسساتهم (والتي تضم مختصين بما فيهم مهندس مدني ومهندس معماري) تسير على نفس نهج أصحاب المشاريع، فلا تفرض هذه الفرق التقنية على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع، كما لا تحرص على متابعة إنجاز المشروع في الميدان وفق معايير الاستدامة. وفيما يتعلق بمنح صفقات المشاريع نجد أن المعيار الأساسي في منح هذه الصفقات للمهندسين المعماريين من طرف أصحاب المشاريع هو المعيار المالي (أقل عرض مالي)، وهذا يتناقض مع مبدأ تطبيق معايير الاستدامة في العمران الذي يتطلب تكلفة زائدة عن أي مشروع عادي، والأكثر من ذلك نجد أن أصحاب المشاريع يُطالبون المهندس المعماري بإنجاز دراسة المشروع في وقت قياسي، مما لا يترك المجال للمهندس للتفكير في تطبيق معايير الاستدامة. أضف إلى ذلك أن أصحاب المشاريع يتدخلون في إعداد دراسة المشروع بفرض إملاءاتهم الخاصة، الأمر الذي لا يترك مجالا للإبداع لدى المهندس، حتى أن النصائح والإرشادات التي تخدم الاستدامة والتي إذا ما اقترحها المهندس المعماري لا يأخذها أصحاب المشاريع بعين الاعتبار مما لا يترك المجال لتطبيق معايير الاستدامة في العمران. أما فيما يخص لجان التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات الخاصة بالمشاريع العمرانية والتابعة لأصحاب

المشاريع أو مؤسساتهم، نجد أنها لا تهتم بمعايير الاستدامة في تقييم العروض التي يُقدمها المهندسين المعماريين بخصوص المشاريع، كما لا تملك هذه اللجان الكفاءة اللازمة وليست مؤهلة لما أسند إليها، إضافة إلى أن عملية تقييم العروض التقنية للمشاريع تفتقد إلى مؤشرات واضحة ودقيقة تساعد على التقييم الصحيح، وهو ما يمنع اختيار العروض الجيدة والتي تتضمن معايير مستديمة في البناء. وأخيرا نجد أن طريقة اختيار المقاولين لإنجاز المشاريع العمرانية لا تُبنى على أساس معايير الاستدامة في الإنجاز، وأن المعيار الأساسي في منح صفقات الانجاز لمقاولي البناء هو المعيار المالي (أقل عرض مالي)، مع غياب الصرامة في متابعة مقاولي البناء في عملية انجاز المشاريع من طرف أصحاب المشاريع، وهو الأمر الذي يؤكد فعلا عدم اهتمامهم بتطبيق معايير الاستدامة في العمران.

- غياب الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى المهندسين المعماريين في الجزائر بدرجة متوسطة: حيث نجد أن المهندس المعماري لا يهتم بمعايير الاستدامة في إعداد دراسة المشاريع العمرانية، ولا يقوم بتوعية أصحاب المشاريع وإرشادهم إلى تطبيقها، كما أنه لا يحرص على متابعة انجاز المشاريع وفق هذه المعايير، وهذا على الرغم من أن أكثر فاعل اجتماعي في ميدان التنمية العمرانية مؤهل لتطبيق معايير الاستدامة في العمران هو المهندس المعماري نظرا لتكوينه العلمي والأكاديمي في هذا المجال، وقد يكون ذلك نوعا من الاستسلام لظاهرة النموذج السائد في طريقة البناء والتعمير بالجزائر، أي رضوخا للظاهرة الاجتماعية السائدة التي تفرض نفسها قهرا على المهندس المعماري في التعاطي مع مجال التنمية العمرانية. لذلك نجد أن هدف المهندس المعماري من إعداد دراسة المشروع العمراني ومتابعة انجازه هو هدف مادي ربحي فقط، فينتهي به الأمر إلى الإشراف على أكبر عدد ممكن من المشاريع في نفس الوقت دون إعطائها حقها من الدراسة والمتابعة. أما فيما يتعلق بمخططات البناء التي يعدها المهندس المعماري للمواطنين، فأحيانا ما لا يُعطيها المهندس اهتماما كبيرا على اعتبار أن المواطنين لا يلتزمون بتطبيقها، وأحيانا أخرى نجد أن المهندس المعماري لا يقوم حتى بتوعية المواطنين وإرشادهم إلى تطبيق معايير الاستدامة في مشاريعهم العمرانية، لذلك نجد أن مخططات البناء التي يعدها المهندس المعماري للمواطنين لا تتضمن معايير الاستدامة في العمران.
- وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية بين غياب اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وبين غياب تطبيق هذه المعايير في المشاريع

العمرانية بالجزائر. مما يعني أن هناك خَطًا عامًا يسير فيه واقع التنمية العمرانية في الجزائر، وهو خط مُغاير لتوجهات الاستدامة في العمران سواء في التطبيق ميدانيا في مشاريع البناء والتعمير أو في الاهتمام بذلك من طرف الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية. حيث نجد أن مقاولي البناء يسيرون في هذا المنحى الخطي وفقا لعلاقة طردية قوية، يليهم أصحاب المشاريع والمهندسين المعماريين بعلاقة طردية متوسطة، وأخيرا المواطنين بعلاقة طردية ضعيفة.

المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية

وفقا للبراديغم الراديكالي في تحليل القضايا البيئية في علم اجتماع البيئة، قد يُعزى واقع التنمية العمرانية الذي كشفت عنه الدراسة الحالية، إلى أن تحول الجزائر إلى النظام الرأسمالي، جعل قيم الإنتاج الرأسمالي تتسرب إلى ثقافة المجتمع تدريجيا، فأصبح التركيز أكثر على الملكية الفردية، فكثر الطلب على جميع المنتجات وهو ما انعس على نوعية المنتج الجزائري في كافة القطاعات بما فيها القطاع العمراني، وانعكس أيضا على قيم المنتجين والفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية، فأصبح همهم وتوجههم نحو تغطية الطلب المتزايد على البناء والتعمير دون إعطاء أي اعتبار للجانب النوعي في المنتج العمراني ولمعايير الاستدامة في العمران. وهو الأمر الذي أقر به رئيس الجمهورية في خطاب له بمناسبة تسليم الجائزة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير سنة 2013م، حيث أعرب عن أسفه لكون قطاع البناء والتعمير في الجزائر قد ركز على الجانب الكمي وأهمل الجانب النوعي، وذلك تحت وطأة الطلب المتزايد على البناء والتعمير. وهو ما يكشف عن اللاعقلانية في نماذج الإنتاج في مجال التنمية العمرانية، وأيضا عن طُغيان النمط الاستهلاكي وظاهرة حب التملك في القطاع العمراني، فنتج عن ذلك غياب معايير الاستدامة في العمران، وبالتالي تلوث البيئة واستنزاف مواردها.

وهو الأمر الذي كشف عنه تقرير لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة حول "حالة ومستقبل البيئة في الجزائر" جاء فيه: "يُعاني المجال الحضري في الجزائر من ضروب مختلفة من الاختلال الخطير في قواعد العمران والجانب الجمالي والهندسة المعمارية في المدن، حتى المناطق الحضرية الجديدة نمت في الواقع نموا عشوائيا، فهي في الواقع لا تحترم معايير البناء والعمران وحماية البيئة ولا تستجيب لأية ثقافة عمرانية، ولا تتصف بأية صفة معمارية ولا تتماشى مع الثقافة الجزائرية في المجال العمراني، فقد صُممت لتكون عبارة عن مراقد خالية من أية وظائف حضرية" (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2000: 126).

ينم التقرير السالف الذكر، عن تغير حقيقي في قيم الإنتاج في المجال العمراني الجزائري الذي تغيب فيه معايير الاستدامة وحماية البيئة، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية، وكما يتفق أيضا مع ما يطرحه البراديغم المحافظ في علم اجتماع البيئة، الذي يعتبر القيم وتغيرها العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي وأن ظهور المشاكل البيئة يرتبط بتغير نسق القيم، هذه القيم التي تنظر فقط إلى ما تحقق من نمو اقتصادي في الوقت الذي تغض فيه الطرف عن ما ينتج عنها من تلويث للبيئة واستنزاف لمواردها.

وهي نفس المسألة التي أشار إليها "رونالد إنجلهارت" لكن من زاوية أخرى، فيما يتعلق بنمط حياة مستديم، حيث انتهت الأبحاث الدولية طويلة المدى التي أجراها، إلى أن القيم التي يحملها الناس هي العامل الأكثر أهمية في تقرير ما إذا كانوا يؤيدون فعلا التنمية المستديمة، وأن القيم التي يحتفظ بها الناس وترتكز على سلوكهم، ربما تكون أهم العوامل التي تحدد ما إذا كانوا يؤيدون تطبيق التنمية المستديمة أم لا (Nováček, April 2013).

ووفقا لنظرية "إنجلهارت" حول ما بعد المادية أنه ما دامت حالة الندرة قائمة فإن القيم المادية ستكون لها الأسبقية بغرض إشباعها أولا على حساب القيم ما بعد المادية. وبالتالي فإن غياب معايير الاستدامة في العمران ستضل حالة قائمة مادامت حالة الندرة قائمة، لأنها ستؤدي إلى طُغيان القيم المادية على الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية. فبينما تغذي ظروف الندرة المادية السلوك الأناني للفاعلين؛ يُصبح كل فاعل اجتماعي في ميدان التنمية العمرانية رهين القيم المادية. ويرى الباحث أن ثلاثية "الندرة–الأنانية–القيم المادية" تقود الفاعلين نحو متلازمة حب التملك؛ فيغيب لديهم الاهتمام بحماية البيئة والاستدامة في العمران، ويتركز اهتمامهم فقط على الفوائد والأرباح والمنافع المادية، أي على الإشباعات المادية التي لا تضع في اعتبارها قيم الحفاظ على البيئة واستدامتها.

وبناء على ما طرحه انجلهارت في نظريته ما بعد المادية، واستنادا كذلك إلى ما يطرحه البراديغم الليبيرالي المستمد من فكر ماكس فيبر في تحليل قضايا البيئة، نستنتج أن غياب تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، وكذا غياب الاهتمام لدى الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيقها، قد يُعزى إلى أن الهيئات الرسمية المعنية بالتنمية العمرانية في الجزائر وكذا النسق السياسي والاقتصادي والقانوني الذي ينظم مسائل التنمية العمرانية، تهُيمن عليها جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة ولا بالتنمية المستديمة، وأن اهتماماتها الأساسية تكمن في زيادة أرباحها والمنافع التي تؤدي

إلى اتساع مجالات قوتها ونفوذها. وأن الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر؛ وعلى وجه الخصوص أصحاب المشاريع العمرانية ومقاولي البناء يستطيعون القيام بعمليات ضبط للقرارات التي تُتخذ في مجال التنمية العمرانية بما يتناسب ومصالحهم، حتى ولو كان ذلك على حساب تطبيق معايير الاستدامة. فالمشاريع العمرانية بالنسبة لهم وسيلة لزيادة أرباحهم وتوسعاتهم، فهم ينظرون إلى الأرقام المحققة، لا في البيئة وحمايتها واستدامتها، بمعنى أن حالة الإشباع تتحقق عندهم بالقيم المادية لا بالقيم ما بعد المادية.

والمشكلة أن هذه القيم المادية تترسخ مع الزمن لأنها تشتغل ضمن حلقة ثلاثية "الندرة–الأنانية–القيم المادية". وحسب فرض التنشئة الاجتماعية لنظرية ما بعد المادية: "أن القيم الأساسية غالبا ما تستقر لدى الإنسان حين يصل إلي سن البلوغ ولا تتغير إلا قليلا بعدها، وفي المجتمعات التي تسودها الندرة الاقتصادية فإن اهتمامات الناس ستتركز إلي حد كبير على إشباع الحاجات الاقتصادية، مثل إعلاء النمو الاقتصادي على حساب قيمة الحفاظ علي البيئة" (السيد، جوان 2011). وعليه قد يُعزى أيضا واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر والذي كشفت عنه هذه الدراسة إلى حالة الندرة الاقتصادية التي جعلت اهتمامات الناس تتركز إلي حد كبير على إشباع الحاجات المادية؛ ومنها الحاجة إلى العمران والبناء، أي تكون لها الأسبقية بغرض إشباعها أولا وذلك على حساب الحاجات ما بعد المادية؛ مثل الحفاظ على البيئة واستدامتها.

وحينما تستقر هذه القيم لدى الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية، تخلق لديهم ما يُمكن أن نسميه "متلازمة النموذج السائد والتقليد"؛ ينتج عنها منحى خطي عام يسير فيه واقع التنمية العمرانية في الجزائر، بشكل مُعاكس لتوجهات الاستدامة في العمران سواء في التطبيق ميدانيا في المشاريع العمرانية أو في الاهتمام بذلك من طرف الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية، ويكون ذلك إما رضوخا للسائد أي الظاهرة الاجتماعية–العمرانية السائدة التي تفرض نفسها على الفاعل قهرا، وهو ما قد ينطبق على المهندسين المعماريين الذين يملكون الكفاءة ومؤهلين لتطبيق معايير الاستدامة في العمران، بفضل خلفيتهم العلمية وتكوينهم الأكاديمي في هذا الإطار، مع ذلك لا يستطيعون تطبيقها على أرض الواقع. أو قد يكون ذلك رضوخا للظاهرة الاجتماعية–العمرانية السائدة بسبب الجهل أو البرمجة السابقة مع عدم القدرة على الإبداع والتجاوز وبالتالي فإنه لا مناص من تقليد ما هو سائد في مجال التنمية العمرانية بكل حذافيره، وهو ما قد ينطبق أحيانا على أصحاب المشاريع العمرانية، ومقاولي البناء، والمواطنين.

خـاتمـــة:

عالجت هذه الدراسة موضوعا غاية في الأهمية وهو "واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر" حيث يُعد من المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة في حقل علم اجتماع البيئة، ذلك أنه يمس قضايا ومسائل جوهرية تدخل في صميم اهتمام سوسيولجيا البيئة. إلا أن معالجة هذا الموضوع الشائك ليس بالأمر الهين، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدراسة تضم عدة متغيرات (البيئة، والتنمية، والعمران، والاستدامة)، وهي متغيرات متداخلة فيما بينها، وفي نفس الوقت نجدها تنتمي إلى أكثر من حقل معرفي، لذلك من الصعوبة بما كان إذابتها جميعا في قالب سوسيولوجي واحد، ومعالجتها معالجة سوسيولوجية صرفة.

ولقد كانت محاولتنا العلمية هذه تهدف إلى معرفة واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري، وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، ومدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران، وما إذا كان هذا الواقع يسير في اتجاه تعزيز مفاهيم الاستدامة في العمران اهتماما وتطبيقا أم العكس.

وقد أثبتت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة صحة الفرضيات التي انطلق منها البحث، حيث تم التوصل إلى أنه لا يتم تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية بالجزائر، والمتمثلة حسب هذه الدراسة في: الكفاءة في استخدام موارد الطاقة، وترشيد استخدام الموارد البيئية، وحماية واحترام البيئة، وديمومة المنتج العمراني، وجودته، واستجابته لحاجات مستخدميه.

من جهة أخرى تم التوصل إلى وجود حالة من عدم الاهتمام بتطبيق معايير الاستدامة في العمران لدى الفاعلين الاجتماعيين الأساسين في ميدان التنمية العمرانية بالجزائر، بدءا من مقاولي البناء، فالمواطنين، فأصحاب المشاريع العمرانية، وحتى المهندسين المعماريين.

كما تم التوصل إلى أن هناك خطا عاما يسير فيه واقع التنمية العمرانية في الجزائر، وهو خط مُغاير لتوجهات الاستدامة في العمران سواء في التطبيق ميدانيا في مشاريع البناء والتعمير أو في الاهتمام بذلك من طرف الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية. وهذا كله في إطار حدود الدراسة والتي مست ولايات الشرق الجزائري.

هذه النتائج تدعونا إلى أن نطرح عدة تساؤلات حول: ما إذا كان واقع التنمية العمرانية المستديمة في باقي ولايات التراب الوطني الجزائري ينم عن نفس الوضع، ويسير في اتجاه معاكس لتوجهات الاستدامة في العمران اهتماما وتطبيقا. وما إذا كانت الهيئات الرسمية المعنية في مجال التنمية العمرانية بالجزائر لا تؤدي دورها في تطبيق معايير الاستدامة في المشاريع العمرانية. وما إذا كنت السياسات والقوانين العمرانية في الجزائر غير كفيلة لتحقيق التنمية العمرانية المستديمة.

وفي ضوء ذلك نقدم جملة من المقترحات التالية:

- ✓ إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية للكشف عن واقع التنمية العمرانية المستديمة في باقي ولايات التراب الوطني الجزائري، والاستئناس بأداة الدراسة الحالية في التعرف على مدى تطبيق معايير التنمية العمرانية المستديمة في المشاريع العمرانية، ومدى اهتمام الفاعلين الاجتماعيين في ميدان التنمية العمرانية بتطبيق معايير الاستدامة في العمران.
- ✓ إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لتسليط الضوء على زوايا أخرى هامة حول واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر؛ دراسات تُعنى بالكشف عن ما إذا كانت الهيئات الرسمية المعنية في مجال التنمية العمرانية بالجزائر تؤدي دورها في تطبيق معايير الاستدامة في المشاريع العمرانية. وأيضا دراسات تُعنى بالكشف عن ما إذا كنت السياسات والقوانين العمرانية في الجزائر كفيلة لتحقيق التنمية العمرانية المستديمة.
- ✓ إجراء المزيد من البحوث والدراسات النظرية والتجريبية حول قضايا البيئة والعمران والاستدامة ضمن حقل علم اجتماع البيئة، خاصة وأن البحوث التي توجهت إلى دراسة هذه القضايا في الجزائر بطريقة متخصصة في إطار هذا الحقل المعرفي هي نادرة جدا. وهو ما يستدعي من الباحثين في مجال سوسيولوجيا البيئة أن يعيروا هذا الأمر اهتماما خاصا في بحوثهم ودراساتهم، وذلك نظرا لما تكتسيه المتغيرات السوسيولوجية من أهمية بالغة في فهم قضايا البيئة والتطلع لحلول فعالة لمشكلاتها التي تؤرق حياة الفرد والمجتمع في عالمنا المعاصر.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- ابن خلدون، عبد الرحمان. (1984). المقدمة. الدار التونسية للنشر-المؤسسة الوطنية للكتاب.

2- ابن منظور. (1997). لسان العرب، المجلد الثاني، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

3- إقلولي ولد رابح، صافية. (2014). قانون العمران الجزائري. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .

4- بان شين، تساي. (2014). فنون العمارة الصينية.(تعريب بيت الحكمة). الصين: دار النشر انتركونتنتال.

5- البهنسي، عفيف. (1982). الفنون القديمة. بيروت: دار الرائد اللبناني.

6- بوحوش، عمار، الذنيبات، محمود. (1995). مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

7- بومخلوف، محمد. (2001). التحضر والتوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة. (ط1). الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

8- بياجوتي، إيزابيل، وآخرون. (1998). العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضغط؟ (ترجمة محمد غانم وآخرون). الجزائر: المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية بوهران.

9- توفيق، محسن عبد الحميد. (1993). الإدارة البيئية في الوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

10- الجوهري، محمد محمود. (1985). طرق البحث الاجتماعي. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

11- حفظي، إحسان. (2006). علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

12- دولابورت، لويس. (1971). بلاد مابين النهرين. (ترجمة مارون الخوري). بيروت: دار الروائع الجديدة.

13- الدين، إسماعيل سراج. (2004). التنمية المستدامة وثروات الشعوب. (ترجمة لمياء صلاح الدين الأيوبي). القاهرة: دار المعارف.

14- رودمان، دافيد، ونيكولاس، مالين ولينسن. (1997). ثورة في عالم البناء. (ترجمة شويكار ذكي). القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

15- الريحاوي، عبد القادر. (1979). العمارة العربية السورية. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

16- زرواتي، رشيد. (2008). تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. (ط3). قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.

17- زرواتي، رشيد. (2007). مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

18- زكي، رمزي. (1984). المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة. عالم المعرفة. 84، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

19- الساعاتي، حسن. (1980). التصنيع والعمران. بيروت: دار النهضة العربية.

20- سقال، سلوى، ومارتيني عمر وصفي. (1992). نظريات تخطيط المدن. سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

21- شفيق، محمد. (1985). البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

22- الشيخ، محمد صالح. (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

23- طلبة، مصطفى كمال. (1992). إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال. بيروت: مركز الوحدة العربية.

24- عبد الجواد، توفيق أحمد. (2014). تاريخ العمارة والفن في العصور الأولى. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

25- عبد العال، عبد الحليم، رضا. (1988). البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

26- عبد الله، محمد. (1981). تاريخ تخطيط المدن. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

27- عبد المعطي، عبد الباسط، وغريب، سيد أحمد. (1994). البحث الاجتماعي. ج1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

28- عبيدات، محمد، وآخرون. (1999). منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل. الأردن: دار وائل للنشر.

29- عبيدات، محمد، وابو نصار، محمد، ومبيضين، عقلة. (1999). منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

30- عزري، الزين. (2005). قرارات العمران الفردية وطرق الطعن فيها. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

31- عليان، ربحي مصطفى، غنيم، عثمان محمد. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

32- العويدات، محمد. (1995). مشكلات البيئة. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

33- غلاب، محمد السيد. (1963). البيئة والمجتمع، تطور التفكير في العلاقة بين البيئة والمجتمع. (ط3). الإسكندرية: مكتبة الأنجلومصرية.

34- غنيم، عثمان محمد، وأبوزنط، ماجدة أحمد. (2007) التنمية المستديمة_فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان_ الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

35- كافي، مصطفى يوسف. (2013). اقتصاديات البيئة والعولمة. سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

36- لجنة الفنون التشكيلية. (1978).الطابع القومي لفنوننا المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

37- لمعي، مصطفى صالح. (1979). عمارة الحضارات القديمة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

38- المدني، أحمد توفيق. (1986). قرطاجنة في أربعة عصور، من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي. الجزائر: المؤسسية الوطنية للكتاب.

39- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والمهندي، حسن ابراهيم. (2008). التنمية المستدامة في دولة قطر. قطر: اللجنة الدائمة للسكان.

40- ناشمياز، شاڤا فرانكفورت، ناشمياز، داڤيد. (2004). طرائق البحث في العلوم الاجتماعية. (ترجمة ليلى الطويل). سوريا: بترا للنشر والتوزيع.

41- وزيري، يحي. (2004). العمارة الإسلامية والبيئة. موسوعة عالم المعرفة. عدد 304، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ثانيا: الرسائل العلمية:

42- بطوش، كهينة. (2012). المسؤولية المدنية للمهندس المعماري، مذكرة ماجيستير. جامعة مولود معمري_تيزي وزو، الجزائر.

43- بن الحسين، محمد فاضل الشيخ. (2000-2001). البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توازنها الإيكولوجي. أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة، الجزائر.

44- تومي، رياض. (2006/2005). أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية مدينة الحروش نموذجا. رسالة ماجستير. جمعة قسنطينة، الجزائر.

45- زيد المال، صافية. (2013). حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي. أطروحة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

46- زيداني، توفيق. (2010/2009). التنظيم القانوني لعقد المقاولة على ضوء أحكام القانون المدني الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.

47- عقاقبة، عبد العزيز. (2010/2009). تسيير السياسة العمرانية في الجزائر_مدينة باتنة نموذجا. رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.

48- عليان، رادية. (2015). التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012. رسالة ماجستير. جامعة تيزي وزو، الجزائر.

49- غواس، حسينة. (2012/2011). الآليات القانونية لتسيير العمران. رسالة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

50- لمزواد، صباح. (2009/2008). دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة. مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

51- نصرون، وردية. (2000-2001). المسؤولية الجنائية لمشيدي البناء. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثالثا: المجلات والدوريات:

52- الجوفي، عقال بن خلف. (2006). دور المنهج الدراسي لأنظمة التحكم البيئي في دعم مفهوم الاستدامة لدى طالب العمارة. مجلة تقنية البناء، (9).

53- الصالح، هاشم عبد الله. (مارس 2004). العمران والبيئة ضرورة البحث عن طرق لتفعيل الموضوع البيئي في التنمية العمرانية.

54- دقو، عامر مهدي. (2015). العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 04، (13). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

55- رأفت، علي. (2006). العمارة البيئية الخضراء والتنمية العمرانية. مجلة عالم الفكر،4، (34).

56- الزعبي، علي زيد. (2008). كفالة التنمية المستدامة في البلدان العربية: مقاربة سوسيوثقافية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، (102).

57- الصالح، هاشم عبد الله. (2004). العمران والبيئة ضرورة البحث عن طرق لتفعيل الموضوع البيئي في التنمية العمرانية. مجلة عالم الفكر، 3، (32).

58- الصالح، هاشم عبد الله. (2005). أهمية الثقافة الإدارية والمعرفة البيئية للارتقاء بأداء المهندس المعماري. مجلة جامعة الملك عبد العزيز علوم تصاميم البيئة، (3)، 119-136.

59- طه، محمد ابراهيم، وعيد، محمد عبد السميع، ومرغني عزت عبد المنعم. (2014). دراسة مقارنة لأنظمة تقييم العمارة الخضراء. مجلة العلوم الهندسية، 4 (42)، 1023-1052.

60- القصيباتي، ندى. (2013). أثر البيئة المبنية على التوازن البيئي والعمراني. مجلة التواصل،(36).

61- محمد الأمين، كمال. (2013). التزامات المرخص له ومسؤوليته في مادة البناء والتعمير. مجلة الحقوق والحريات، عدد تجريبي.

62- هاشم، علي مهران. (2006). العمارة الخضراء والتنمية العمرانية المستدامة. مجلة عالم الفكر، 4 (34)، 219-225.

63- حربوش، بوبكر. (2017). النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة، أي سياسة للمدينة؟. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، (24).

64- بودريوة، عبد الكريم. (2013). الاعتبارات البيئية في مخططات التعمير المحلية. مجلة الحقوق والحريات. جامعة بسكرة. عدد تجريبي.

65- مجاجي، منصور. (2017). الطابع المعماري في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. جامعة المدية. (11).

رابعا: الموسوعات والقواميس

66- مصطفى كمال طلبه. (2006). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. المجلد الأول، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

خامسا: الملتقيات

67- بوجلال، محمد. (03 و 04 ديسمبر 2012). إشكالية التوفيق بين النيوليبرالية واستحقاقات التنمية المستدامة. ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.

سادسا: التقارير:

68- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (كانون الأول/يناير 2017). موجز السياسات رصد أهداف التنمية المستدامة. لبنان: سمير العيطة.

69- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989). مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد كامل عارف ومراجعة علي حسين حجاج. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

70- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (فبراير 2016). تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستديمة. (E/CN.2/2016/2/Rev.1).

71- المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (2016). البيئة العربية والتنمية المستدامة في مناخ عربي متغير.

72- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو". (2016). التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من أجل البشر والكوكب.

سابعا: النصوص القانونية

النصوص التشريعية:

73_ أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم، ج.ر عدد 78، بتاريخ 30 سبتمبر 1975.

74_ قانون رقم: 87-03، مؤرخ في 1987/01/27، يتعلق بالتهيئة العمرانية، ج ر عدد 05، الصادر في 28 جانفي .1987

75_القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ماي 1988 يتضمن كيفيات ممارسة تنفيذ الأشغال في ميدان البناء، المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 04 جويلية 2001، ج.ر رقم 45 سنة .2001

76_ قانون رقم 90-29 مؤرخ في 1990/12/01، يتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر عدد 52 صادر بتاريخ 19990/12/02، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 04-05، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر عدد51، صادر في 15 أوت .2004

77_ قانون رقم 01-20 مؤرخ في 01/12/12 متعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر عدد 77 صادر في 15 ديسمبر .2001

78_ قانون رقم 04-20، مؤرخ في 25 ديسمبر 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج.ر عدد 84، صادر بتاريخ: 2004/12/29.

النصوص التنظيمية:

79_ مرسوم تنفيذي رقم 91-175، مؤرخ في 1991/05/28 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، ج ر عدد 26، صادر بتاريخ 1991/06/01.

80_ مرسوم تنفيذي رقم 91-176 مؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، ج ر عدد 26، صادر في 31 ماي 1991 معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-03 المؤرخ في 2006/01/07، ج ر عدد 01 الصادر بتاريخ 2006/01/80 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-307 المؤرخ في 2009/09/22، ج ر عدد 55 الصادر في 2009./09/27

81_ مرسوم تشريعي رقم 94-07 المؤرخ في 18 ماي 1994، المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، ج.ر عدد32 بتاريخ 25 يونيو 1994.

82_ مرسوم تنفيذي رقم 97-239 مؤرخ في 1997/06/30 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، ج ر عدد 45، الصادر بتاريخ 1997/07/02.

ثامنا: مواقع الأنترنت:

83- «التصميم المستدام والعمارة الخضراء»، (http://www.m3mare.com/vb/showthread) (16 ديسمبر 2012).

84- «تاريخ العمران البيئي»، (http://www.alhandasa.net/forum/showthread) (18 ديسمبر 2012).

85- «فن العمارة الفارسية»، الموسوعة كوم، (https://alencyclopedia.com) 23 نوفمبر 2017.

86- إسماعيل، حسين. (2001). «فن العمارة في الصين قديما ». موقع الصين اليوم: (http://www.chinatoday.com.cn/Arabic)

87- إسماعيل، مي. «المنازل الكورية التقليدية رائدة العمارة الصديقة للبيئة»، [مقال بجريدة الصباح العراقية على الشبكة] (http://www.alsabaah.iq/ArticleShow) (16 نوفمبر 2017).

88- البهنسي عفيف. «الفن في الهند»، الموسوعة العربية، (http://arab-ency.com). 19 نوفمبر 2017.

89- البيضة مؤمنة. «العمارة في اليابان»، أكاديمية نيرونت للتدريب والإبداع (https://neronet-academy.com) (21 نوفمبر 2017).

90- زين العابدين، أسامة. (2008). «تجربة الجزائر في التخطيط الإقليمي» (http://www.ingdz.net/vb/showthread) (26 أكتوبر 2017).

91- السيد يسين. (جوان 2016) "الثورة والسعي إلي الكرامة الإنسانية"، [مقال على الشبكة]، موقع الحوار: (http://www.alhiwar.net). (12 أفريل 2018).

92- شناوة، سلمان محمد. (02 مارس 2014). "نظرية مالتوس عن حتمية الفقر"، [مقال على الشبكة] (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp).

93- الصغير صالح. (2000). الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية. [كتاب على الشبكة] (http://repository.ksu.edu.sa/jspui/bitstream) (2018/04/26).

94- صلاح عبد الصبور. «الفن الهندي» موقع موهوبون، (http://www.mawhopon.net). 19 نوفمبر 2017.

95- عارف نصر محمد. «مفهوم التنمية»، (https://islamonline.net)، (12 أكتوبر 2017).

96- عبد الهادي، عبد الرحمن محمد: التخطيط العمراني المستديم. [كتاب على الشبكة] (http://site.iugaza.edu.ps/amohamed/files) (2017/10/12).

97- عمر سليم. (2014)، " فن العمارة "، [كتاب على الشبكة] (https://draftsman.wordpress.com) (11 ديسمبر 2017).

98- العمراني عمر. (2014) « التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية»، [مقال بموقع الحوار المتمدن]، (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp) (2017/10/03).

99- عيد، حسام. نظرية السكان. «إبادة الشعوب على طريقة مالتوس»، موقع شبكة رؤية الإخبارية. (http://www.roayahnews.com/articles) (22 سبتمبر 2017).

100- لطيفة داريب. «المهندسة المعمارية في الجزائر، قصة كفاح لا تنتهي»، يومية المساء، (https://www.el-massa.com/dz). 21 مارس 2016.

101- مجتمع السوق. «البيئة ومجتمع السوق النابض بالحياة»، بوابة التقدم العلمي، (http://ksag.com/index.php/Articles) (26 أكتوبر 2017)

102- محسن محمد إبراهيم: «العمارة **المستدامة**»، (http://repository.ksu.edu.sa) (16 ديسمبر 2012).

103- مصطفى كمال طلبه. «ولادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة». موقع المنتدى العربي للبيئة والتنمية، (http://afedmag.com/web/default.aspx) (2017).

104- موسوعة النظم الداعمة للحياة. (www.Eolss.net)

105- الموقع الأول للدراسة في الجزائر، (2017) «الجامعات التي يتم فيها تدريس تخصص الهندسة المعمارية و العمران» (http://univ.ency-education.com/au-universities.html)

106- نوبي محمد حسن. «تاريخ العمارة»، (https://fr.scribd.com/doc) 15 نوفمبر 2017

107- الوطن أون لاين، (2016) «6 عقبات تواجه عمل المرأة في الهندسة المعمارية»، [مقال على الشبكة] (http://www.alwatan.com.sa) (2016/11/13)

المراجع باللغة الأجنبية:

A/ Books:

108- Cherif Rahmani, (1982). la croissance urbaine en Algérie, OPU, Alger.

109- Mahcen Ruissi, (1983). population et société au Maghreb, OPU, Tunisie.

110- MaouiaSaidouni, (2000). Elément d'introduction à l'urbanisme, casbah édition, Alger.

111- Marc cote, (1983). l'espace algérien, OPU, Alger.

112- Robert Rosenthal and Ralph L. Rosnow. (1984). Essentials of Behavioral Research: Methods and Data Analysis. 3rd edition. New York: McGraw-Hill.

B/ Dictionaries:

113- Sally Wehmeimer et al. (2000). Oxford Advanced Learner's Dictionary, 6th edition, Oxford: Oxford University Press.

C/ Journals:

114- Campball Scott. (1996) Green Cities, growing cities, just cities? Urban planning and the Contradictions of sustainable development. Journal of the American Planning Association, Volume:62, Issue:3.

115- Hardin Tibbs, (March 2011), "Changing Cultural Values and the Transition to Sustainability" Journal of Futures Studies, 15(3), 13 - 32

116- Pardy Bruce. (1999). Sustainable Development, In search of A legal Rule, Journal of Business Administration and Policy Analysis.

117- Pavel Nováček, (April 2013), Human Values Compatible with Sustainable Development. Journal of Human Values, 19(1), 5–13.

D/ Conferences:

118- Charles J. Kibert: (November, 1994). Establishing Principles And Model For Sustainable Construction. The First International Conference of CIB.

119- Ed Wiken. (March, 2003). Habitat Integrity in Canada: Wildlife Conservation at the Crossroads Background. Paper for the National Conference on Guidelines and Tools for the Evaluation of Natura 200 Sites in France. Montpellier, France.

E/ Reports :

120- International Union for Conservation of Natural Resources (IUCN). (1980). World Conservation Strategy.

F/ Sites of internet:

121- Anonyme, « Historique de la naissance du droit de la protection de la nature au niveau mondial » http://droitnature.free.fr/Shtml/NaissanceDroitEnvMonde.shtml. (27L10L2017)

122- Barbara Adams and Karen Judd. (March 2016). 2030 Agenda and the SDGs: indicator framework, monitoring and reporting. [online], www.globalpolicywatch.org

123- BJÖRN HASSLER : (2006) "Postmaterialistic environmental attitudes", [online], Url: http://www.hassler.se.

124- Garry Stevens, "Women in Architecture", http://www.archsoc.com/kcas. (22L04L2018)

125- Hans Carl von Carlowitz, wikipedia free encyclopedia (https://en.wikipedia.org/wiki). (23/09/2017)

126- Thomas Robert Malthus, wikipedia free encyclopedia (https://en.wikipedia.org/wiki). (26/09/2017)

127- Wat is Sustainable Development, 2003 (www.sustainability.com). (15/09/2017)

الملاحق

الملحق رقم (01)

أداة الدراســـة

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمـي

جامعة محمد خيضر_بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استبيان موجه للمهندسين المعماريين

يُجري الباحث دراسة تحت عنوان " **واقـع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر**" في إطار إعداد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم اجتماع البيئة، وفيما يلي أداة صممها الباحث بهدف الحصول على بعض البيانات التي تخدم أهداف البحث.

أرجو منكم التفضل بالإجابة على جميع أسئلة هذه الاستمارة بكل عناية وتركيز وموضوعية، علما أن المعلومات التي تدلون بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: يُرجى منك وضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تناسبك

إعداد الباحث: بوبيـش فريـد

البيانات الخاصة بالمهندس المعماري:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- الولايـــة:.....

3- عدد سنوات الخبرة المهنية:..... سنة

متحقق بدرجة كبيرة	يعني أن العبارة متحققة في الواقع دائما
متحقق بدرجة متوسطة	يعني أن العبارة متحققة في الواقع أحيانا
غير متحقق	يعني أن العبارة غير متحققة في الواقع نهائيا

الرقم	العبـــــــــارة	متحقق بدرجة كبيرة	متحقق بدرجة متوسطة	غير متحقق
1	لا يُحترم الطابع المعماري المحلي في مشاريع البناء بالجزائر.			
2	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التوافق والتجانس مع مناخ المنطقة.			
3	لا تحترم مشاريع البناء في الجزائر طوبوغرافيا الموقع ولا تتوافق مع مظاهر السطح			
4	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التواؤم والتناغم مع التجمعات العمرانية المجاورة			
5	لا تحافظ مشاريع البناء في الجزائر على مكونات البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات ومسطحات خضراء في موقع البناء.			
6	لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر تقليص المخلفات الإنشائية المصاحبة لعملية تشييد المباني.			
7	لا تُراعى مشاريع البناء في الجزائر التصميم الاقتصادي للمبنى وتفادي الهدر المجالي.			
8	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البناء ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع (الرسكلة).			
9	لا تقتصد مشاريع البناء في الجزائر في استهلاك الخشب ومشتقاته.			
10	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر مواد البيئة المحلية والإقليمية في البناء.			
11	لا تستخدم مشاريع البناء في الجزائر المواد الصديقة للبيئة في البناء.			
12	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام تخزين مياه الأمطار في المبنى لاستعمالها في احتياجات التنظيف والحديقة.			
13	لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة الشبكة الكهربائية ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك الطاقة.			
14	لا تستعمل مشاريع البناء في لجزائر أجهزة شبكة الماء ذات الكفاءة العالية التي تقتصد في استهلاك المياه.			
15	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المبنى.			
16	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الطاقة المنتجة من الرياح لتوليد الكهرباء في المبنى.			
17	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام التهوية الطبيعية للمبنى.			
18	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام الإضاءة الطبيعية داخل المبنى.			

الرقم	العبـــــــــارة	متحقق بدرجة كبيرة	متحقق بدرجة متوسطة	غير متحقق
19	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الصوتي للمبنى.			
20	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على نظام العزل الحراري للمبنى.			
21	تستعمل مشاريع البناء في الجزائر مواد ضارة صحيا في البناء.			
22	لا تحقق مشاريع البناء في الجزائر التناسق في حجم فراغات المبنى والتناغم بين أجزائه وعناصره.			
23	لا تتوافق مواد الطلاء المستعملة في مشاريع البناء بالجزائر مع الصحة النفسية والجسدية لمستعملي المبنى.			
24	لا تهتم مشاريع البناء في الجزائر بالواجهة الجمالية للمباني.			
25	لا توظف مشاريع البناء في الجزائر المساحات الخضراء في البيئة المحيطة بالمبنى.			
26	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية كالحرارة والبرودة والأمطار والرياح.			
27	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن ديمومة مقاومتها للظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات.			
28	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تضمن التقليل إلى أقصى حد ممكن من أعمال الصيانة فيها مستقبلا			
29	لا تصمم المباني في الجزائر بشكل يسمح لها باستيعاب إضافات أو تعديلات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان.			
30	لا تعتمد مشاريع البناء في الجزائر على مواد البناء ذات النوعية الجيدة التي تدوم أطول فترة ممكنة.			
31	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تستجيب للحاجات الحقيقية لمستخدمي هذه المباني.			
32	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأداء الوظيفي لها ولكل مجال من مجالاتها بفعالية.			
33	لا تستجيب مشاريع البناء في الجزائر للخصوصية الثقافية للمجتمع (القيم والمعايير والعادات والتقاليد)			
34	لا تصمم المباني في الجزائر بطريقة تحقق الأمان والراحة لمستخدمي هذه المباني.			
35	لا يفرض صاحب المشروع على فريقه التقني مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الإنجاز			
36	لا يفرض صاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع ومتابعة الإنجاز			
37	لا يفرض صاحب المشروع على مقاولة الإنجاز مراعاة معايير الاستدامة في إنجاز المشروع			
38	دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع عبارة عن نصوص مستنسخة ومكررة.			
39	لا تتضمن دفاتر الشروط التي يعدها صاحب المشروع معايير الاستدامة.			
40	لا يفرض الفريق التقني لصاحب المشروع على المهندس المعماري مراعاة معايير الاستدامة في دراسة المشروع			
41	لا يحرص الفريق التقني لصاحب المشروع على متابعة إنجاز المشروع وفق معايير الاستدامة.			
42	المعيار الأساسي في منح صفقات المشاريع للمهندسين من طرف صاحب المشروع هو المعيار المالي(الأقل عرض)			

الرقم	العبـــــــــارة	متحقق بدرجة كبيرة	متحقق بدرجة متوسطة	غير متحقق
43	يُطالب صاحب المشروع المهندس المعماري بإنجاز دراسة المشروع في وقت قياسي مما لا يترك المجال للتفكير في تطبيق معايير الاستدامة			
44	يتدخل صاحب المشروع في إعداد دراسة المشروع الأمر الذي لا يترك مجالا للإبداع لدى المهندس المعماري			
45	لا يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار نصائح وإرشادات المهندس المعماري التي تخدم الاستدامة			
46	لا تهتم لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات بمعايير الاستدامة في تقييم العروض			
47	لا تملك لجنة التحكيم لتقييم العروض أو الصفقات الكفاءة اللازمة وليست مؤهلة لما أسند إليها			
48	يفتقد تقييم العروض التقنية للمشاريع إلى مؤشرات واضحة ودقيقة تساعد على التقييم الصحيح			
49	لا تبنى طريقة اختيار المقاولين لإنجاز المشاريع على أساس معايير الاستدامة في الإنجاز.			
50	المعيار الأساسي في منح صفقات الإنجاز للمقاولين هو المعيار المالي (الأقل عرض)			
51	لا يُتابع صاحب المشروع المقاولين بصرامة في انجاز المشاريع			
52	لا يهتم المهندس المعماري بمعايير الاستدامة في إعداد دراسة المشروع			
53	لا يقوم المهندس المعماري بتوعية صاحب المشروع وإرشاده إلى تطبيق معايير الاستدامة.			
54	لا يحرص المهندس المعماري على معايير الاستدامة في متابعة انجاز المشاريع			
55	هدف المهندس المعماري من إعداد دراسة المشروع ومتابعة الإنجاز هو هدف مادي ربحي فقط			
56	يُشرف المهندس المعماري على أكبر عدد من المشاريع في نفس الوقت دون إعطائها حقها من الدراسة والمتابعة.			
57	لا يُعطي المهندس المعماري اهتماما كبيرا لمخططات البناء التي يعدها للمواطنين لأنهم لا يلتزمون بتطبيقها			
58	لا يقوم المهندس المعماري بتوعية المواطنين وإرشادهم إلى تطبيق معايير الاستدامة في مشاريعهم.			
59	مخططات البناء للمواطنين التي يعدها المهندس المعماري لا تتضمن معايير الاستدامة.			
60	لا يملك المقاول ثقافة عمرانية تلزمه باحترام معايير الاستدامة في البناء.			
61	لا يهم المقاول إلا إتمام انجاز المشروع وأخذ مستحقاته المالية دون مراعاة معايير الاستدامة في الإنجاز			
62	يتحايل المقاول في بتطبيق ما جاء في دفتر الشروط والمخططات الخاصة بإنجاز المشروع.			
63	يتدخل المقاول عن طريق نفوذه للتأثير في القرارات المتعلقة بالمشروع بما يتناسب ومصلحته.			
64	لا تملك شركات المقاولات الإمكانيات البشرية المؤهلة علميا لتطبيق معايير الاستدامة في انجاز المشاريع			
65	الآلات المستعملة من طرف المقاولة قديمة وملوثة للبيئة			
66	لا يحرص المقاول على الحفاظ على المساحات الخضراء والأشجار في أرضية المشروع			

الرقم	العبـــــــــارة	متحقق بدرجة كبيرة	متحقق بدرجة متوسطة	غير متحقق
67	لا يعمل المقاول على تنظيم الورشة بطريقة تقلل تلوث البيئة أثناء إنجاز المشروع			
68	لا تتوفر شركات المقاولات على معايير الوقاية والأمن (HSE) في ورشاتها			
69	لا يلتزم المواطنون بمخطط المهندس المعماري في انجاز مشاريعهم العمرانية الخاصة.			
70	هدف المواطن من طلب مخطط مشروعه من المهندس المعماري هو الحصول على رخصة البناء فقط.			
71	لا يملك المواطن ثقافة عمرانية تلزمه باحترام مخطط البناء.			
72	يستغل المواطن مساحته العقارية كلها في البناء دون مراعاة للمساحات الخضراء.			
73	لا يهتم المواطن للناحية الجمالية للبناء.			
74	ما يهم المواطن الجزائري هو حصوله على سكن دون مراعاة معايير الاستدامة			

الملحق رقم (02)

قائمة أسماء المحكمين لأداة الدراسة

الاسم واللقب	التخصص	المؤسسة
عبد العالي دبلـة	علـم الاجتمــاع	جامعة بسكرة
جابر نصر الدين	علـم النــفس	جامعة بسكرة
عـز الدين بشقـة	علـم النــفس	جامعة باتنة 01
رضوان ســلامن	علوم الإعلام والاتصال	جامعة الجزائر03
يزيـد عباسـي	علـم الاجتمــاع	جامعة بسكرة
بلقواس زرفـة	علـم الاجتمــاع	جامعة بسكرة